الإسلاميون .. سؤال الدولة وأسئلة الحكم

(طبعة ثانية مزيدة ومنقّحة)



صابر النفزاوي


الإسلاميون .. سؤال الدولة
وأسئلة الحكم
(طبعة ثانية مزيدة ومنقّحة)
صابر النفزاوي
الإسلاميون .. سؤال الدولة وأسئلة الحكم
صابر النفزاوي
هذا الكتاب
محاولة ومغامرة؛ محاولة لتوجيه "العقل السياسي الإسلامي" إلى مناطق معتمة داخل "السياق العقلي العام" دون انشداد هووي لحوف ومغامرة بتقديم تصوّر تأسيسيّ لمسارات تفكير جديد(ة) تلائم إكراهات "زمن الاستضعاف" دون أن تحيّد "الثابت الشّرعي"، في لحظة مفصليّة تطلّ على "عالم ما بعد كورونا".
هذا الكتاب
لم نُدار ولم نهادن نظامًا أو تنظيمًا .. لم نفتعل الخلاف ولم نُؤخذ بهاجس الاختلاف و وهم المغايرة لكنّ "الخلاف" فرض نفسه علينا،، كتبنا دون دبلوماسيّة أو حسابات مسبقة وتجرّأنا على الجميع نفرينا ولم نفكّر في ضمان انتشار الكتاب وتداوله،، كتبنا - كعادتنا دائمًا- كما لو أنّنا لن نكتب مرّة أخرى،، كلّ ما فكّرنا فيه هو قول ما يجب قوله والله من وراء القصد.
ISBN : 978-9938-876-46-8
الثمن : 25.000 د ت


الاسلاميون .. سؤال الدولة
وأسئلة الحكم
(طبعة ثانية مزيدة ومنقحة)
صابر النفزاوي
الإسلاميّون .. سؤال
الدّولة وأسئلة الحكم
الكاتب صابر النفزاوي
الطبعة الثانية

الإسلاميّون..سؤال الدولة وأسئلة الحكم

(طبعة ثـانية مزيـدة ومنقّحة)

تقديم : رضا بالحـــاج

تأليف

صابـر النفزاوي

الكتاب : **الإسلاميّون .. سؤال الدولة وأسئلة الحكم** (*مزيدة ومنقّحة)*

المؤلف : **صابر النفزاوي**

الطبعة الثانية *(طبعة ثانية مزيدة ومنقّحة)* : الثلاثي الثاني **2021**

978-9938-876-46-8

تصدير:

على الأقل في الجاهليّة كانوا يصنعون أصنامهم بأنفسهم أمّا اليوم فيصنعون لنا أصنامَنا !

(صابر النفزاوي)

الإهــــداء ..

إلى المؤمنيـــن مثلنـــا بأنّ إقـــامة الشّريـــعـــة هي الأفق النّضـــالي الطّبيـــعي لــلمسلم ..

تقديـــــــــــــم

هذا الكتـاب طرق أبوابًـا طـال إيصـادهـا بـسبب القمع السياسي والفكري المُسمّـى بـتجفيـف الـمنـابـع وبـسبب ديكتاتوريّـة ثقافيّـة مارسـهـا الّذيـن استولوا على الشأن الثّقـافي في ظروف سياسيّـة مسلّـحة وهُم مندرجون بل متمـاهون في سيـاق الـفكر الـغربي الـسّـائد الّذي نفكّـر به ولا نفكّـر فيه، والّذي يمنع الأمّـة من طرح أسئلتهـا الـطّبيعيّـة ويسأل هو بديـلًا عنـهـا، وبـالطّبع هو دومًـا الـمتفرِّد بالإجـابة بلا أدنى مزاحمـة : هذا الـكتـاب يرفض هذا الحصـار وهذا الحظـر ويخترقـه بِـفتح الأبواب لا

بـخلعهـا ويُنتـج مـا يُنتـج تحت شمس المعرفـة وضَوئـهـا لا في دهاليـز الأسـرار والغمـوض والنّوايـا المُريـبة ويمـارس المزاحمـة والمغـالبـة لاسترجـاع حقّ طبيعـي للأمّـة بل هو أوّل حقوقهـا، ألا وهو بحث شؤون الأمّة المبدئيّـة والمصيريّـة وأهمّهـا «الدّولة» وما أدراك ما الـدّولـة؛ "دولة الإسلام" أو "دولة المسلمـيـن" أو "دولة الأمّـة" أو "الدولة في الأمّـة"،، تختلف الألقـاب ولكنّ الإشـارة والدّلالـة واحدة.

هذا الكـتـاب افتكّ الـحقّ المعرفي في طرح الأسئلـة، أسئلـة هذه الدّولـة،، تكـون أو لا تكـون، وحـين تكـون، كيف يمنع رُشدُهـا إنتـاجَ نقيـضـهـا، وكيف الـسّبيـل لـعرضـهـا أحسن عرض، هذه الأسئلـة لهـا محلّ في وجـدان الـنّاس، ولـهـا محلّ في سيـاق الأمّـة الـثّقـافي ولـهـا محلّ في الـتّداول الـفلسفـي والإيديولوجـي الـمعـاصـر، فـلمـاذا تُنكَـر هذه الأسئلـة ولمـاذا تُقمَـع ولمـاذا تُـهمَـل، إنّهـــا حـالة نفسيّـة مسيـخـة يُجملهـا قول "ابن خلدون" : «المغلـوب مولـعٌ أبـدًا بــتقليـد الـغـالب في سـائر أحوالـه»،، هذه المرتبـة الدّونيّـة تعـالى عليهـا هذا الكتـاب صعـودًا إلى مرتبـة فكريّـة ونفسيّـة ترفض مذلّـة المغلوب وتطلب نخوة المحـاولة

باتّجاه الانتصار «والّذين إذا أصابهُمُ البغي هُم ينتصرون»[1]..

وبقدر ما يجد القارئ في هذا الكتاب إدانةً للسّجن المفروض على الفكر السّياسي الإسلامي فإنّه يجد محاسبةً للتيار الإسلامي الّذي لا يُحسن الاختراق والتّجاوز وممارسة أوّل حقوق السّجين ألا وهو الفرار من السجن .ذلك أنّ هذا الكتاب بما فيه من استنطاق واستبطان للمفاهيم التّأسيسيّة للتيّار الإسلامي، بما فيه من محاورة جديّة مع الفكر السّياسي المعاصر وبدرجة عالية من الجدارة المعرفيّة، فإنّه - أي الكتاب - يَهُزّ هذا التيّار المُسمّى ب"الإسلامي" هَزًّا عنيفًا ويُخرجه من حالة الاطمئنان المرادف للسّكون والانكماش والغباء إلى الاطمئنان بدلالات الثّقة بالنّفس المؤيَّدة بالقدرة على الحجاج والّتي لا تتوجّس من أيّ سؤال، أيًّا كان السّائل وأيًّا كان غرضه .

يُقرأ هذا الكتاب لأنّه واعٍ بالسّياقات الّتي تَحُفّ بموضوعه ..
يُقرأ هذا الكتاب لأسباب معرفيّة ففيه من التّروِّي والتّحرّي ما فيه ..
يُقرأ هذا الكتاب لأسباب حضاريّة ..

---

[1] - الشّورى 39.

يُقــرأ هذا الكتـاب لأسبـاب سياسيّـــــة ..
يُقـرأ هذا الكتـاب لأنّـه انزيـاحٌ الأسئلـة فيـه كـالأجوبـة والأجوبـة كالأسئلـة.

الأستــاذ رضـا بالحــاج

مقدمة

بسم الله الـرّحمـان الـرّحيم

والـصّـلاة والسلام على أشرف المرسليـن سيّدنـا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين

دهمتنــي فكرة هذا الكتاب وأنا أشهد صعـود "الإسلاميّيـن"[2] المهيـب وسقوطـهم السّـريع، هــاجمتني قضايــا العمل الحركي الإسلامي بتعقيداته والتباساته، فلم أجد بُدّا من الانصيـاع لتلك الأسئلة المركّبة المُربكة التي أثارتها تجربة الحكم وعبرة السقوط، ارتأيْت أن أتحمّل مسؤوليتي بصفتي مسلمًـا وأُدلي بدلوي في شؤون المسلمين في إطار واجب المناصحة وفريضة المكاشفة، في لحظة تاريخيّـة فـارقة تستلزم تحشيـد الـطّاقات والأفكـار وتعبئة المسلمين عامّتهم قبل خاصتهم من أجل وضع الاستراتيجيات الكفيلة بدفع الأمة إلى مكانها الطبيعي في مقدّمة الأمم لأنّ قدَرها أن تكون خير أمّة أُخرجت للناس، قدَر يدعونا إلى تجاهل مقولة "فشل الإسلام السياسي" التي طفق المُغرضون يُطلقونها بعد ما اعتبروه إخفاقا ذريعا للإخوان المسلمين في مصر وتعثّر" النهضة "في تونس، إذ علينا تجنّب الانشغال بالردّ على هؤلاء والانجرار إلى معارك هامشيّة تستنزف الفكر والجهد حول قضيّة محسومة عقلًا ودينًا، فحتى لو سلّمنا جدلا بفشل بعض الحركات الإسلاميّة هنا أو هناك فذلك لا يعني فشل المشروع السياسي الإسلامي برمّته، لأنّ الإخفاقات التي تلحق بالتجارب الإنسانيّة هي مراكمة للخبرات تساعد أو تدفع إلى مراجعة المكتسبات وبالتالي هي

[2] - توصيف "إسلاميّـــون" نفسه لم يكن محلّ إجماع أو حتى اتّفاق واسع بين مختلف التنظيمات المحسوبة على "الإسلام السياسي"، وتزايد النقاش حول هذه النقطة بعد الأداء المثير للجدل لمن وقع تنزيلهم في خانة "الإسلاميين" تجاوزا ، على كلّ حال سنتجنّب الدّخول في هذا السّجال.

عامل من عوامل القوة التي تعزّز في المستقبل فرص الصعود لا السقوط، ثمّ إنّ الحديث عن "فشل الإسلام السياسي" هو في حقيقته حديث عن فشل الإسلام نفسه، ليس لأنّ الحركات الإسلاميّة متماهية مع الإسلام أو أنّها تحتكر تمثيل الإسلام بل لأنّها تحمل -ظاهريًّا على الأقل- مشروع الإسلام الحضاري[3] ولأنّ "السياسة" من جوهر الإسلام"وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ"[4] .

بل إننا نعضد الطرح الذي يتحدّث عن "فشل" التيّارات الليبراليّة نفسها نظرا لِما أبدته من تململ حيال مُخرجات صناديق الاقتراع سواءٌ في القاهرة أو في تونس وما رافقه من احتفاء بالدّعوات الانقلابيّة.

على كلّ حال نرى أنّ مجرّد طرح سؤال: لماذا فشل الإسلام السّياسي؟ !! يستجمع شروط المكيدة والدسيسة السياسية يُراد من ورائه بثّ اليأس في عامّة المسلمين واستنزاف الإسلاميين عبر استدراجهم إلى مواجهات فكريّة جانبيّة .

---

[3] - **"الإسلام الحضاري" هو الإسلام بما هو دين يقترح فهما وتمثّلا خاصا للكون والحياة والوجود.**

[4]- **يوسف -21-.**

ولعلّ أوّل جهد إصلاحي على الإسلاميّين أن يقوموا به هو إجراء فصل منهجيّ بين جزءيْ سؤال النهضة "الأرسلاني:[5]"

-لماذا تأخّر المسلمون! ؟..

-لماذا تقدّم غيرهم! ؟..

فقد ورّثونا طرحا مخطئا (أوْ خاطئا) لتلك "المشكلة الحضارية "عبر الجمع بين شقّيْها السالب والموجب في تركيب واحد، إذ عوّدنا من تتلمذنا على أيديهم على عرض الإشكال على هذه الشاكلة":لماذا تخلّف الشرق وتقدّم الغرب؟، وهذا الطرح يحمل قدْرا غير قليل من الخطورة لأنّه يُغري بتقديم إجابة جاهزة من قبيل: "تخلّفنا لأنّنا مسلمون وتقدّموا لأنّهم غير مسلمين" !..

فكلّ سؤال يجب أن نجيب عنه بمعزل عن الآخر..

تأخّر المسلمون لأنّهم ابتعدوا عن أحكام الإسلام وقيمه العظيمة وتقدّم الآخرون للسبب نفسه [تقريبًا)، غير أنّ الفرق بين الحالتيْن يكمن في العبرة والغاية والمقصد من

5- نسبةً إلى المفكّر اللبناني شكيـب أرسلان [ت 1946] الذي تُنسب إليه الصياغة المعروفة لسؤال النهضة: لماذا تأخّر المسمون (الشرق) وتقدّم غيرهم (الغرب)؟ ! .. والجدير بالذكر هنا أنّ عبد الرحمان الكواكبي كان سبّاقا إلى البحث في أسباب تخلّف المسلمين في كتابه "أمّ القرى".

وراء المنع أوْ العطاء، فالمسلمون يحصدون ما زرعت أياديهم الآثمة وقلوبهم اللاهية، فيما ابتُليَ غيرهم بسعة الرزق ليغتروا بكفرهم ويستمرّوا في غيّهم وليفتنوا بما هم عليه من خير أهلَ الإسلام من ضعاف الإيمان[6].

لم يلق مصطلح" الإسلام السياسي"منذ ظهوره منتصف القرن العشرين هوى في نفوس" الإسلاميّين "حيث قابلوه بالكثير من التوجّس والريبة، ورغم أنّ الغموض يلفّ هُويّة مبتدع هذا المصطلح فإنّ معظم التيارات الإسلامية انطلقت من مصادرة مفادها أنّ "الإسلام السياسي" هو مصطلح سكّه العلمانيّون لغاية في نفوسهم، وهذه المقدّمة في تقديرنا خاطئة وأدّت وتؤدّي إلى نتائج خاطئة، فيكفي أن تقع عين الباحث على مرجع يشير إلى سند إسلامي حتى يقع التلبيس وتوفير الذريعة لتبرير المتن أي المصطلح الإشكالي، وهو ما كان؛ فقد التقط الملتقطون حديث المفكّر المصري محمّد عمارة في كتابه "الإسلام السياسي والتعدديّة السياسيّة من منظور إسلامي" عن محمد رشيد رضا[7] كأوّل من تحدّث عن "إسلام سياسي"عانيًا به الحكومات الإسلاميّة في البلاد

---

6 - سنعود إلى نقطة البحث هذه في مستوى لاحق من الكتاب ..

7- الشيخ محمد رشيد رضا: مفكر لبناني توفي عام 1935 م يُعدّ من روّاد ما يُسمّى حركة الإصلاح الإسلامي في بداية القرن العشرين وهو أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده، من مؤلّفاته "تفسير المنار"الذي أراد فيه استكمال عمل أستاذه عبده إلا أنّه توفّي قبل إتمامه، وقد عُرف رضا بمساعيه الرامية إلى صهر الفروق بين السنة والشيعة بحجّة غياب فروق جوهرية بين المذهبيْن.

الإسلامية، وبما أنّه لا أحد من المنصفين يمكنه القول إنّ محمّد رشيد يريد بالإسلام شرّا[8] فإنّ إضفاء بعض المقبوليّة على المصطلح لم يعُد أمرًا مستهجَنًا وبِرسم الاستبعاد الكلّي.

ولما كان ذلك كذلك فإنّ الواجب أن نتحدّث عن "الإسلام السياسي" بما هو مصطلح" علماني"حتى يكون تعاطينا معه موضوعيّا يناقش أصل المشكلة لا شكلها،، متنها لا سندها،، جوهرها لا قشرتها.

مزلق آخر يجب التنبّه إليه في تعاطينا مع المصطلح..

علينا التمييز بين بُعديْ "الإسلام السياسي" الاصطلاحي والمفهومي أي بمعنى آخر علينا التفريق بين الدال والمدلول؛ فإن كان رفض الدالّ مطلوبا فإنّه لا جدوى من إنكار المدلول لأنه واقع متعيّن علينا أن نقبله تجاوزا حتى تتيسّر لنا مساءلته معرفيًّا، وهذا ما يدفعنا إلى القول إنّ ما دأب عليه الإسلاميون طوال عقود من رفض لمصطلح "الإسلام السياسي" يبدو عبثيًّا تمامًا فكما يقال كيف ننكر وجود الفطيرة ونحن نأكلها؟ ..غير أنّ ذلك لا يشرّع بأي

---

[8] - في الحقيقة محمّد رشيد رضا من الشخصيات المُثيرة للجدل والكثير من الإسلاميين يطعنون في انتمائه الإسلاموي، ربّما كان ذلك تأثّرا بما جاء في كتاب "محمّد محمّد حسين" :"الاتّجاهات الوطنيّة في الأدب المعاصر".. شخصيّا ورغم بعض الانحرافات الّتي شابت منهجه فإنّني لا أجد في ذلك مبرّرا للاتّهامات الخطرة الموجّهة إليه الّتي تدور بين العمالة و الماسونيّة، فقد عُرف صاحب تفسير "المنار" بتهجّمه المتكرّر على الإنقليز في مقالاته، وقد قال عنه الشيخ الألباني إنّه من الدعاة النادرين الّذين نشروا المنهج السلفي.

حال من الأحوال لتجاوز شكلانيّة الخطاب والقبول بفكرة وجود"إسلام سياسي" فغنيّ عن البيان أنّ الإسلام دين يتّسم بالشموليّة والكليّة وهذه حقيقة لا مراء فيها، نحن نميّز هنا بين القبول التجاوزي بالمصطلح وبين التسليم بالمفهوم.

وأن توصف الحركة الإسلامية المؤمنة بالإسلام نظامًا للحكم ومنهاجًا للحياة بأنّها "إسلام أصولي" أو"إسلام سياسي" فإنّ ذلك لا يمكن تنزيله إلّا في خانة المؤامرة والدّسيسة السياسيّة؛ وحتى لو افترضنا حسن النية لدى مطلق هذه التسمية فإنّ الطّريق إلى الجحيم مفروشة بالنوايا الحسنة كما يقول المثل الفرنسي، فالإسلام من يوم أن كان هو دين يتّسم بالشموليّة وإلا فكيف نفهم قوله تعالى في محكم تنزيله: "قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ [9]" فارتباط الدين الإسلامي بحياة الإنسان يجعله بالبداهة مرتبطًا بجميع مناشط هذه الحياة بما فيها المَنشط السياسي، والسياسة هي من صميم اهتمامات الشريعة الإسلامية التي عبّرت عن هذا الاقتران العضويّ بنصوص قطعيّة ثبوتا ودِلالةً تشير إلى امتداد الأحكام إلى المعاملات وطرائق سوْس شؤون الرعيّة ووجوب الحكم بما أنزل الله تعالى:

---

[9]- الأنعام 162 .

آيات قرآنية :

"فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا[10]"

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا[11]"

"وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ[12]"

"وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ[13]"

"وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ[14]"

أحاديث نبويّة:

---

[10]- النساء 65.

[11]- النساء 59.

[12]- المائدة 47 .

[13]- المائدة 44 ..

التحاكم إلى غير ما أنزل الله ليس من الكفر الاعتقـــادي أو الكفر المُخرج من الملّة بل من الكفر العملي،، يقول "ابن عبّاس" في تفسير هذه الآية :"إنّه ليس بالكفر الّذي تذهبون إليه، إنّه ليس كفرا ينقل صاحبَه من الملّة بل هو كفر دون كفر" ("الألوسي" في "روح المعاني"ص146 /ج6)،، غير أنّ ذلك لا يعني بطبيعة الحال انتفاء الكفر الاعتقادي عن كلّ من لا يتحاكم إلى الشرع.

[14]- المائدة 45 .

_عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

كيف أنتم إذا وقعت فيكم خمس ؟ وأعوذ بالله أن تكون فيكم أو تدركوها:ما ظهرت الفاحشة في قوم قط يعمل بها فيهم علانية ؛ إلا ظهر فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن في أسلافهم، وما منع قوم الزكاة ؛ إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا، وما بخس قوم المكيال والميزان؛ إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان، ولا حكم أمراؤهم بغير ما أنزل الله؛ إلا سلط الله عليهم عدوهم فاستنقذوا بعض ما في أيديهم، وما عطلوا كتاب الله وسنة نبيه ؛ إلا جعل الله بأسهم بينهم.[15]"

_قال النبي صلى الله عليه وسلم : يا كعب بن عجرة أعاذك الله من إمارة السفهاء قال وما إمارة السفهاء ؟ قال أمراء يكونون بعدي يهدون بغير هداي ويستنّون بغير سنتي فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فأولئك ليسوا مني ولست منهم ولا يردون علي حوضي ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فأولئك مني وأنا منهم وسيردون علي الحوض يا كعب بن عجرة الصوم جنة

---

[15] -صحّحه الالباني.

والصدقة تطفئ الخطيئة والصلاة برهان يا كعب بن عجرة الناس غاديان فمبتاع نفسه فمعتقها وبائع نفسه فموبقها[16]" .

_قال النبي صلى الله عليه وسلم "وما لم تحكم أئمّتهم بكتاب الله ويتخيّروا ممّا أنزل الله إلا جعل الله بأسهم بينهم[17]"

والثّابت تاريخيًّا أنّ النبي عليه الصلاة والسلام كان حاكمًا لدولة وضع لها دستورا وقاد الجيوش وراسل الملوك وعيّن القضاة والولّاة وأبرم المعاهدات،، وكونُ الإسلام دينا ودولة، عقيدةً وشريعةً حقيقة أكّدها الكثير من المستشرقين، وهذا "شاخت" يقول:"الإسلام نظام كامل من الثّقافة يشمل الدّين والدولة معًا"..

بطبيعة الحال يرتبط استخدام توصيف "إسلامي" بحقبة ما بعد انهيار الخلافة العثمانية آخر حصون المسلمين[18]، فقد

---

[16]- نقله ابن حجر العسقلاني في الأمالي المطلقة وصحّحه.

[17]- حسّنه الألباني.

[18] - انخداع البعض بالخطاب الّذي يصِم مرورَ الحكم العثماني بتونس ب«الاحتلال» سببه الرّئيس "العصبيّة الجاهليّة" في شكلها الوطني/الشوفيني الّذي يجعل ضحيّتَه يرى في ابن البلد غير المسلم أقرب إليه من المسلم من غير أبناء البلد..

إنّ هذا النمط من التمَثُّل المعطوب للتّاريخ هو نتاج مباشر لذلك التشوّش العقدي الّذي يقفز فوق بداهات دينيّة ك"المؤمنون إخوة" أو "لا فضل لعربي على أعجمي أو لأبيض على أسود إلّا بالتقوى" أو "كمثل الجسد الواحد ..."،، وهي كلّها تقعيدات إسلاميّة يُفترَض أنّها من المعلوم من الدّين بالضّرورة، فالأصل أن يُقال كتوصيف مُجرّد إنّ تونس خضعت قديمًا لحكم المسلمين الأتراك أو لسلطة الخلافة العثمانيّة الإسلامية، ما يحدث غالبًا هو تحييد الانتماء الديني للحاكم التركي والتركيز على تركيّته وعُثمانيّته واستخدام مصطلحات لادينيّة الطابع من قبيل "إمبراطوريّة" أو "سلطنة" أو "دولة" عثمانيّة بدَلًا من مصطلح "الخلافة العثمانيّة" وهذا قطعا خطاب

بدت الحاجة مذّاك مُلحّة إلى التمايز عن المسلمين الآخرين الّذين لا يدعون إلى إعادة الشريعة إلى مكانها الطبيعي في

عرقي/عنصري/جاهلي/منزوع القيمة، يتغافل عن حقيقة التّقاطع الحضاري والارتباط النفسي العميق الّذي وصل إلى حدّ الاستلهام من تصميم العلم العثماني في استحداث العلم التونسي خلال النصف الأوّل من القرن التّاسع عشر، وهو العلَم نفسُه الّذي يرفعه "الشوفينيّـون" وأعداء الـدّين باعتزاز وافتخـار منقطع النّظير وهو العلم نفسُه الّذي قـاتل المقـاومون الاحتلال الفرنسي تحت لوائـه..

ولو أنّ ما حصل في تونس هو "تتريك" فعلًا لانتشرت اللغة التركيّـة ولَـغلب المذهب الحنفـي، مع العلم أنّ العثمانيّيـن جاؤوا للبلاد بطلب من أهلها لتحريرها من الإسبان خلال القرن 16 في عهد الخليفة "سليمان القانوني" وقـائده "سنـان باشـا" وعندما أنـهوا مهمّتهم بقيت سلطتهم "سلطة حماية" لا مباشَرة فعليّة للحكم ولئن كـانت تونس "إيالـة عثمـانيّة" إلّا أنّ تبعيّتنا لهم كانت شبه اسميّة، والخليق بالذّكر أنّنا حين نتحدّث عن "إسبـانيا" فإنّنـا لا نتحدّث عن تلك المملكة الصغيـرة في شبه الجزيرة الإيبيريّـة، الأمر هنـا يتعلّق بعُصبـة كاثوليكيّـة مقدّسة تضمّ أكثر من 10 جمهوريات ودوقيّـات كصقلية ونـابولي وفرسان مالطا ...إلخ.

وعندما اقترب خطر الاحتلال الفرنسي استفرغت دولة الخلافة العثمانيّة جهدَها لمنع ذلك، وعلى خلاف ما يتردّد لم يكتفِ "الباب العالي" في إسطنبول بالشجب والتنديد بل حرّك أسطوله البحري في المتوسّط نحو تونس إلّا أنّ استسلام الباي المحاط بالخوَنة أمام التهديدات وتوقيعه ما سُمّي باتفاقيّة «الحماية» يوم 12 ماي 1881 عقّد الموقف أكثر فأكثر ومع ذلك حاول العثمانيون تغذية المقاومة انطلاقا من الجنوب ونحيل هنا على كتاب «المسألة التّونسيّة والسياسة العثمانيّة 1881/1913» لعبد الرحمان تشايجي (ترجمه عبد الجليل التميمي عن الفرنسيّة)..

ما يجب أن نراه ابتـداءً..

إنّ التّـاريخ الإسـلامي لم يشهد ما يُسمّونـه ب"الاحتلال الأجنبي" لدولة إسلاميّة من قِبَل دولـة إسلاميّـة إخرى لأنّ "المسلم الآخر" بـالمنطق الإسـلامي هو أخ في الدين وخصم أو عدوّ سياسي وليس غازيًـا أجنبيًّا محتـلًّا، فما كان يحدث في الـواقع ليس سوى "صراعـات سياسيّـة" بين مسلميـن داخل بلاد المسلمين ، فنحن هنا أقرب إلى مفهوم "الـحرب الأهليّـة" بالاصطلاح المـعاصر لا "الـغزو الـخـارجي" أو "الاحتلال الأجنبي"، وحتّى حروب "الفتح" كانت حروبا تحريريّة تستهدف قوى الاحتلال والـجَور كالفرس والرّوم ولم تكن عدوانا غاشمًا على أهل البلاد المفتوحة، بدليل أنّ المسلمين كانوا يتقدّمون ويسيطرون بجند قليل وما كان ذلك ممكنًا لولا وجود ترحيب من السكان وإسناد واسع منهم، بل إنّ بلادا كثيرة تمّ فتحها دون أن تطأها قدمُ فارس مسلم مثل إندونيسيـا، ولم يبدأ الإسلام في الانتشـار في مصر إلا بعد نحو عشر سنوات من فتحهـا، فعن أيّ احتلال وقهر يتحدّثـون ؟!!،، هل هناك "احتلال" يُحرّر إرادة ويرتقي بشعب ؟!!!، لقد كان «الفتح الإسلامي» تعميرًا و«استعمـارًا» حقيقيًّا، على معنى قوله تعالى : «هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها»،، وهذه حقائق تاريخيّة صُلبة أكّدهـا مؤرّخو الغرب أنفسُهم من أمثال "غوستـاف لوبـون" في «حضـارة العرب» و"ويل ديورانت" في «قصّة الحضـارة» ..

***قـصـــــارى الـقــول..**

مـادامـوا يُحدّثوننـا عن «احتـلال عثمـاني» لـتونس لِمَ لا يؤلّفـون الـكتب والـمجلّدات و لا ينتجـون الأفلام والـمسلسلات الّتـي تَروي ملاحم «الـنّضـال الـوطنـي» ضدّ "الاحـتلال الـتّركي الـغاشـم" ؟!!!!!!! ..

الدولة والحكم، إذ لم يكن هناك حاجة مفصليّة قبل ذلك التاريخ إلى التمييز الصّارم بين" المسلم "و"الإسلامي".

إذ إنّ انفراط عقد "الدّولة الإسلاميّة الجامعة" في إسطنبول أنتج تعقيدات نظريّة في ما يتعلّق بالعمل الحركة الإسلامي تمثّلت أساسًا في بروز "ظواهر جديدة" أو "مدلولات جديدة" استدعت صياغة "دوالّ جديدة" أتى بعضها (أو جُلُّها) من الغرب الّذي سارع إلى ملء ذلك "الفراغ المعجمي" الطّارئ بمنطق المؤامرة والدّسيسة الثقافيّة والسياسيّة،، إذ لا أحد يمكنه أن يُنكر حقيقة وجود "حرب مصطلحات" لكنّ ذلك يجب ألّا يُعميَنا عن وجود "فوبيا مصطلحات"[19] لدى المحسوبين على "التيّار الإسلامي"..
قبل ذلك التّاريخ لم يكن هناك حاجة مفصليّة إلى التّمييز الدِّلالي الصّارم بين المسلم "الطّبيعي" غير المُطبِّع مع النّظام العلماني والمسلم "غير الطّبيعي" المُطبِّع مع النّظام العلماني، فرغم أنّ هذا التمييز نتاج غربي وهو من حيث الخلفيّة مُغرض ومريب إلّا أنّه من الناحية العمليّة والمنهجيّة تمييز مفيد في تحرير المفاهيم[20]..

---

[19] ـ سنعود إلى هذه المسألة في قسم لاحق من الكتاب.

[20] ـ بالنّسبة إلى ذلك الاعتراض الكلاسيكي على كلمة «إسلامي «بعبارات من قبيل "نحن مسلمون وكفى" وما إلى ذلك، فإنّ هذا التّحفّظ وجيه من حيث "الأصل" لكنّ عيبَه الوحيد والعظيم أنّه "مثالي" ولا يُقيم وزنًا لإكراهات البيان والتبيين،، صحيح أنّ الأصل هو استخدام لفظ «مسلم» لا «إسلامي» ﴿"هو سمّاكم المسلمين من قبل"﴾غير أنّنا ممّن يرَون ضرورة استعمال وسم «إسلامي» تجاوزًا وتجوّزًا في زمن غياب الإسلام عن الحكم للمفاصلة والتّمييز المعرفي و الإيديولوجي بين من يدعو إلى إقامة الشريعة وبين من يقول إنّه مسلم ولا يدعو إلى إقامة الدّين، ولو أنّ مفهوم «إسلامي» قد شابهُ الكثير من التّعويم، ثمّ إنّنا نرى في إشاعة وصف "إسلامي" مَلاذًا "آمنًا" للإسلاميّين يُخرجُهم من مأزق استخدام "المقابلة الثّنائيّة الحادّة" بين مسلم /كافر أو

أما عن أوّل من استخدم مصطلح "الإسلام السياسي" فقد أكّد الأستاذ عطية الويشي أنّه هتلر أثناء لقائه بمفتي القدس الحاج أمين الحسيني عام1941، فيما أشار المفكر الإسلامي محمد عمارة –كما تقدّم- إلى رشيد رضا كأول من استعمل المصطلح المثير للجدل مريدًا به "الذين يسوسون الأمة في إطار الأمة الإسلاميّة"[21].

ويقول السّوداني جعفر شيخ إدريس :"عبارة - الإسلام السياسي -كأختها" الأصولية "صناعة غربية استوردها مستهلكو قبائح الفكر الغربي إلى بلادنا وفرحوا بها، وجعلوها حيلة يحتالون بها على إنكارهم للدين والصد عنه، فما المقصود بالإسلام السياسي عند الغربيين؟ كان المقصود به أولاً الجماعات الإسلامية التي انتشرت في العالم العربي

مسلم/ ضال أو مسلم/ آثم إلى ثنائيّة أقلّ حدّة مثل إسلامي/غير إسلامي أو إسلامي/عَلماني ،، إذ إنّنا لا نرى أيّ إشكال شرعي في هذه الممايزة المعرفيّة ذات البعد الديني، وإلّا لَكان "التّمييز العلمي" بين "السنّي" و"الشّيعي" في غير طريقه أيضًا، والحال أنّنا نعلم أنّ هذا "التفريق" جائز ولا يخلو منه التّراث الفقهي السنّي (ابن تيمية صاحب "منهاج السنّة النبويّة في نقض كلام الشّيعة والقدريّة" نموذجًا)..

أمّا عن كون المصطلح دخيلًا وليس من التعريفات القرآنيّة أو حتّى النبويّة فمِن السّلف (الإمام "مالك" مثالًا) مَن استخدم إصطلاح «زنديق» ذي الأصل الفارسي على معنى "منافق"، فالعبرة هنا بالمعاني لا بالمباني خاصّةً مع ظهور فئة من "المسلمين" يكاد لم يعرفها التاريخ الإسلامي في علاقة بالدين والسياسة..

[21] -الدكتور محمد عمارة في كتابه "الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي " ص 5 – 6.

وفي باكستان والهند وأندونيسيا وماليزيا وغيرها تدعو إلى أن تكون دولهم إسلامية تحكم بما أنزل الله تعالى[22]" .

كما يقول الدكتور ساجد العبدلي : "هذا المصطلح يحمل تشويها كبيرا للمقاصد الشرعية من العمل السياسي، وقد يعطي إيحاء بأنّ هناك إسلاما سياسيًّا وآخر دعوي وآخر خيري وهكذا، بينما الإسلام واحد ، وهو دين شامل لا يتجزأ لكل مناحي الحياة، ولم يكن المسلمون يفصلون بين العمل السياسي والدعوة في يوم من الأيام ، بل كانت جميعها كلا متكاملا"[23].

وقد برع الشيخ يوسف القرضاوي في دحض فكرة عدم قابليّة أحكام الشريعة للتّنفيذ وعدم صلاحيتها لكل زمان ومكان في كتابه "من فقه الدّولة في الإسلام"[24] ما يجب أن نراه هو أنّ مجرّد الحديث عن «إسلام سياسي» إنّما يعكس جهلًا مركّبًا وعميقًا بالإسلام وبالسّياسة معًا،، فلا الإسلام خالٍ من دسَم "السّياسة" ولا السّياسة تُمارَس دون إسناد مرجعي "فكري" و"قيمي"، وإن كان «الإسلاميّ» يُتاجِر بالدّين فإنّ «العلماني» يُتاجر

---

[22]- في مقال له منشـــور على موقع"شبكة طريق السنة".

[23] -في حوار أجرته صحيفة الراية القطرية في 24ماي/ آيار 2002 مع الدكتور ساجد العبدلّي الأمين المساعد للشؤون الإعلامية في الحركة السلفية الكويتية.

[24] - مع تحفّظاتنا على تسامح القرضاوي مع فكرة "الديمقراطيّة" وإسقاطها على الدولة في الإسلام.

بمُلصَق مـعـاداة الـدّيـن،، والتّـجـارة بالقِيَم لا يمكن أن تكون أخطر ولا أقــذَر من التّجــارة باستهـــداف القيم ..

ما يبدو أَوضح مِن أن نشير إليه هو أنّ خطاب "العلمانيّين" يحفل بمغالطات «رجُل القش[25]»، فرغم أنّ معظمهم يتبنّى مصطلح "الإسلام السياسي" للطّعن في الجانب السّياسي للإسلام إلّا أنّ هناك من يجابه المصطلح بالقول: "ليس هناك إسلام سياسي الإسلام لا علاقة له بالسياسة"، في الحقيقة لا أحد من «الإسلاميّين» من الأعلام المعتبرين يتحدّث عن« الإسلام السياسي» تبنّيًا واقتناعًا بل مسايرةً وتجاوزًا، كما لا أحد من «الإسلاميين» يدعو إلى الحكم باسم الله كما يدّعون، ثالثة الأثافي الزعم بأنّ الإسلاميّين "يختزلون" تطبيق الشريعة في الحدود أو في الجانب العقابي فقط وهذا ليس صحيحًا بالنسبة إلى الكثرة الكاثرة من الإسلاميّين وإن أعرب عن تبنيها طرف إسلامي(ما) في ظرف(ما) فذلك لا يكفي للخلوص إلى تلك النتيجة المتحاملة على الحركات الإسلاميّة برمّتها.

في المقابل لا نرى وجاهة في الحرص على عدم استخدام توصيف "إسلامي" لأنّنا في زمن غياب الإسلام الحاكم

25 ـ مغالطة منطقيّة شهيرة تتمثّل في ضرب الحجج المقابلة بتشويهها زيادةً أو ابتسارا أو تحويرا كما يمكن سحبُها (وهذا اجتهاد شخصي لتوسيع المفهوم) على اختيار أضعف الحُجج لتسهيل نقدها و تقويضها.

نحتاج إلى الممايزة والمفاصلة بين المسلم الّذي يدعو إلى تطبيق الشرع وبين المسلم الّذي لا يدعو إلى تحكيم هذا الشرع ،، "الإسلامي" في النهاية هو المسلم كما يُفترَض أن يكون، وربّما لا يعرف البعض أنّ «إسلاميّ» هو مصطلح قديم صكّه "أبو الحسن الأشعري" [324 ه / 936م] وأراد به "متأسلم" أو"متزندق[26]"، فكأنّ هذا التوصيف قد أعار مفهومه(معناه) لمصطلح «علماني» وأفرغ فيه حمولته الدلاليّة السلبيّة !..

ولا يفوتنا هنا أن نعبّر عن استغرابنا ممّن ينظر شزْرا إلى عبارة « الإسلام هو الحلّ [27] »بتعلّة أنّها تُخفي تنطّعا أصوليّا يوتوبيّا يتعسّف على الواقع بالتبشير ب"الحلول السحريّة" و"المدينة الإسلاميّة الفاضلة" في نسق حجاجي تغلب عليه مغالطة "رجُل القش"حيث يتمّ اصطناع حجّة وهميّة لتسهيل ضربها، إذ لا أحد من "الإسلاميين" تحدّث

---

[26] - لئن كان نقل "الأشعري" لآراء الفرق المخالفة على قدر كبير من الموضوعيّة والأمانة العلميّة إلّا أنّ وصفه لأصحاب هذه النِّحَل من خوارج وشيعة ومعتزلة ب"الإسلاميّين" لا يخلو مِن تحقير ضمني تُثبته ردوده عليهم وعدُّهُم مخالفين لعقيدة "أهل الحديث"("أهل السنّة") أي إنّه -في كتابه "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين"- يعتبرهُم في أحسن الحالات "ضالّين" و"منحرفين" و"متزندقين" ولا نعتقد أنّ للرّمي بالزَّيغ والانحراف معنى آخر غيرَ التّبخيس والتّرذيل دون أن يعنيَ ذلك تكفيرَهم فقد كان "أبو الحسن" حريصًا على أنّه يتحدّث عن "المصلّين "مشدِّدًا على أنّ «من صلّى إلى قبلتنا فهو منّا ولا نكفِّره»، غير أنّ "مجرّد عدم التّكفير" لا يُفيد "التّقريظ" وهو أقرب إلى " التّحقير".

[27] - ارتبطت هذه العبارة/الشّعار بحركة الإخوان المسلمين قبل أن يشيع استخدامها لدى سائر التنظيمات الإسلاميّة ..

عن "صعود صاروخي سريع نحو القمّة" أو عن "مجتمع إسلامي ملائكي" منزّه عن كلّ زلل..

عوْدا إلى الأصل،، طبعًا الإسلام (بمعنى تطبيق "الشريعة") هو "الحل"، هذه ليست بروباغندا إنّها "عقيدة".

فهي الشّعار الّذي يُفترَض أن يرفعه ويؤمن به كلّ مسلم حتّى لو لم يُحط علما بالمطلوب والمأمول عمليًّا وتفصيليّا.

وهو كأيّ "شعــار" من الطّبيعي أن يرِدَ مُجمَلا ومُكثّفًا أي أن يتّسم بفقْر اللفظ وشبَع المعنى، واختزاليّته هذه لا تعني أنّنا إزاء اسم بلا مُسمّى أو عنوان بلا مضمون[28]..

أمّا عن عموميّة هذا العنوان الكبير وصلصاليّتُه وقابليّته للتوظيف وللرّكوب من الجميع "إسلاميين" و"علمانيين" فذلك ليس مبرّرًا كافيًا لرفضه ونبذه، فدعوةُ الحق تبقى «دعوةَ حق» حتّى وإن أُريد بها باطل.

قصارى القول؛ من يرى مشكلة في القول: «الإسلام هو الحلّ» عليه أن يراها أيضا في حديث الرسول صلّى الله عليه وسلّم :

---

28 - كثيرا ما يؤاخَذ مردّدو هذا الشعار من الحركات الإسلامية بدعوى أنّ "الإسلام" وإن كان فعلا هو الحل إلا أنّ تنزيله على أرض الواقع في ممارسة سياسيّة يحتاج إلى قراءة تأويليّة ما وهذه القراءة ربّما تشكّل مشكلة بدلا من أن توفّر الحل،، هذا الكلام على وجاهته الظاهرة فإنّه يستبطن لوازم خطيرة من بينها أنّ ما جاء به محمّد صلى الله عليه وسلّم من الوحي يفتقد إلى القابليّة للتطبيق الّذي تنصلح به الحال أو أنّ هذه القابلية من الضعف بحيث يصبح القول "الإسلام هو الحل" كلاما طوباويّا غير صالح للتّداول،، الحقيقة أنّه رغم الحاجة إلى التأويل فإنّ هذا التأويل يمكن تسييجه بمحكمات شرعية هادية فيكون تأويلا منضبطا لا مزاجيّا أو عقليا محضًا وهو ما حدث طوال قرون حكم فيها الإسلام وساد رغم تعدّد القراءات واختلاف التطبيقات.

«تركتُ فيكم ما إن تمسّكتم بهما لن تضلوا بعدي أبدا كتابَ الله وسنّتي[29]»..

كما نشدّد على أنّ رمي المطالبة بالشريعة بالشعبويّة[30] هو أقرب إلى التقريظ منه إلى التعريض إذ إنّه يستبطن إقرارا ضمنيّا بأنّ تطبيق الشريعة هو بمعنى(ما)"مطلب شعبي" ،إذ إنّه من المعروف أنّ "الشعبوي" يطالب بما تهفو إليه نفوس فئة واسعة من عامّة النّاس..

ومن هذا المنطلق نحن لا نفهم كيف يكون «المثقّف العَلماني» في بيئة مسلمة ضميرا للشعب ونبيًّا للحريّة وهو يفكّر بعُدّة عقليّة جاءت على صهوة "الغزو الثقافي"[31]

---

29 - هذا الحديث رُوِيَ بألفاظ مختلفة ليس من بينها "... كتاب الله وعترتي" كما يردّد الشيعة ونحيل هنا على موقع "الإسلام سؤال وجواب".

30 - بات واضحًا لدى الباحثين أنّ «الشعبويّة» لم تعُد مصطلحا يشير إلى ذلك المفهوم الّذي عرفته أمريكا اللاّتينيّة في النصف الأوّل من القرن العشرين (الرئيس البرازيلي "جيتوليو فارغاس" نموذجًا) والّذي يُحيّد "ممثّلي الشعب" ويُمركز الشعب في عمليّة "الاتصال السياسي"، الدلالة الحديثة/ المتداولة قطعت مع هذا المعنى إلى آخر بعيد عن مؤسسات الحكم،، «الخطاب الشّعبوي» في أعمّ مفاهيمه المعاصرة هو خطاب بسيط، مُغرٍ وصِدامي يتحرّش بالمؤسّسة وبالنّخب أو "الطُّغَم" المهيمنة، ويمثّل أقصى طموحات قطاع لابأس به من الشعب، وما من خطاب شعبوي إلّا وقد صُبغ بصبغة إيديولوجيّة واضحة رغم أنّ "الشعبوية" في ذاتها ليست إيديولوجيا أي ليست رؤية فكريّة متّسقة ومتكاملة للواقع، "ترامب" مثلا نموذج ثرثار للشعبويّة "الرأسماليّة" ، ونوازع الحديث باسم الشعب لدى من نصفهم ب"الشعبويّين" جعلت البعض (المفكّر "جاك رانسيير" مثالاً) يتحدّث عن «الشعبويّة الّتي لا وجود لها» بالنّظر إلى غياب كيان متناغم واضح المعالم له مطامح محدّدة (الشعب بما هو "جماعة متخيّلة")، فالصندوق وهو المعيار الموضوعي لاستكناه رأي هذا الشعب لا يعبّر في النهاية سوى عن رأي فئة من الشعب حتّى لو كانت تمثّل هذه الفئة الأغلبيّة،، وتتميّز "الشعبويّة" بجاذبيّة المضمون واتّزانه الظّاهري على عكس "الطرح الثورجي" مثلا الواضح في نزقه وتفجّره وتنافر عناوينه وعموميّته المتدفّقة وانبنائه الكلّي على ما يُسمّى "الديغاجيزم" (Dégagisme) المصطلح الجديد الّذي يعني الدعوة إلى الهدم دون بديل واضح.

31 - طبعا سيجادل العلمانيّـــون بالقول إنّ "الفتوحـــات الإسلامية" هي أيضا "غزو ثقافي" ،، "الفتح الإسلامي" هو «تحرير ثقافي» ..هو إخراجٌ للناس من عبادة العباد إلى عبادة ربّ العباد، و«جهاد الطلب» من الاسلام وله مسوّغاته الواقعية التاريخية كمواجهة التهديد واستباق المخاطر وهذا منطق التعايش قديمًا في ظلّ غياب أي مرجعية قانونية فوقية(دولية)،، فما كان شائعا هو "حقّ الفتح والغلبة" !!!

وفوهات بنادق "الاحتلال" ؟!!!،، هؤلاء "المُثقّفون" ليسوا في حقيقتهم سوى امتداد فكري منمّق للاستشراق الكولونيالي، إنّهُم «كلابُ الحراسة الجُدُد»[32] وإن كان بعضُهم أقلّ اجتهادًا في لعب دور "الكلب" مِن البعض الآخر !.

من المغالطات المنطقيّة الّتي كثيرًا ما يستخدمها سدَنةُ المعبد العلماني في مواجهة "الإسلاميّين" ما يمكن تسميتُه «مغالطة الاختزال إلى "داعش"» أو «الحجّة الدّاعشيّة» أو «اللّعب بالورقة الدّاعشيّة»،، وذلك قياسًا على مغالطة شهيرة تُدعى مغالطة «الاختزال إلى هتلر» أو «الحُجّة الهتلريّة» الّتي تعني أنّ كلّ من يتبنّى فكرة أو سياسة كان يتبنّاها الزّعيم النازي هو شخص بِوارد اقتراف ما كان يرتكبه "الرايخ الثالث" من مجازر، وهذا طبعًا شكل فج من أشكال مغالطة "الذنب بالارتباط"..
إسقاطًا على "المسألة الإسلاميّة" في علاقتها بالنّمط الثّقافي العلماني السّائد نجد أنفُسَنا أمام مغالطة من هذا النوع الممجوج بتفصيلها المنطقي/الصّوري التالي:

32 - "الكلبيّة" هنا بمعنى التذيّل لمصالح اقتصادية أو أنظمة سياسية أو أنماط ثقافيّة بعينها ولعب دور "الحارس الشرس" لها،، ولا يُتصَوّر أصلا أنّ مفكّرا مثل "بورديو" الّذي استخدم العبارة سيسقط في هذا التعميم والإسفاف الّذي قد يُحمَل عليه كلامه خطأً،، نحن أمام استعارة استخدمها أيضا "بول نيزان" في كتابه "كلاب الحراسة" و "سرج حليمي" في كتابه :"كلاب الحراسة الجدد" !!!

- "داعش" يدعو إلى إقامة الشريعة ..
- "الإسلاميّون" يدعون إلى إقامة الشّريعة ..
- إذن الإسلاميّون "دواعــش" ..

بطبيعة الحال لا يمكننا التغاضي عن الأيادي الاستخباريّة الغربيّة الّتي يمكن أن تكون وراء ظهور ذلك التّنظيم المتطرّف لكنّ العبرة هُنا بطبيعة الخطاب والسلوك الدّاعشيّين وسُمعة "داعش" بين عوام المسلمين فضلًا عن حقيقة صُلبة مفادها وجود "تنطّع ديني" درج الناس على وصفه (أو وصمه) بالداعشيّة .

كلام قبل الكـــــــلام ..

ربّما (أو قطعًا) لن يجد القارئ تصوّرًا واحدًا موحَّدًا واضح المعالم سهلَ الالتقــاط لِممكنات الفعل السياسي،، إذ إنّ كلّ ما شغَلنا في هذا الكتـاب هو تقديم تصوّرات متفرِّقة ومتنوّعـة بـهدف توجيه الأنظار إلى زوايـا نظر غير مألـوفة قد تنيـر شيئًـا من عُتمة الـطّريق أمـام الإسلاميّـين وتمنحهم مداخل تفسيريّـة جديدة لِـما يحدث حولهم، وقد تشكِّـل هذه الرّؤى المتفرِّقـة في النّهـاية "رؤيـةً صمّـاء" واضحـة للـعمل الـحركي الإسـلامي كما نراه، كمـا لم ننسَ أن نوليَ "الـهوامش"[33] عنـايةً خاصّـةً بما يرفعها إلى درجة "الـنصّ الـموازي" الّذي يجب قراءته بـتمعّن لوثيـق صلته بالـنّصّ الأصلي توضيحًـا وتفصيـلًا وتعميقًـا..

[33] - نُسب إلى "الزّمخشري" قولُه :"الزيت مُخّ الزّيتون و الحواشي مخمخة المتون".

يهمّنا في نهاية هذه المقدّمة أن نقول إنّ هذا الكتاب محاولة ومغامرة؛ محاولة لتوجيه "العقل السياسي الإسلامي" إلى مناطق معتّمة داخل "السياق العلماني العام" دون انشداد هوَوي أجوف ومغامرة بتقديم تصوّر تأسيسيّ لمسارات تفكير جديد(ة) تلائم إكراهات "زمن الاستضعاف" دون أن تحيِّد "الثابت الشرعي[34]"، في لحظة مفصليّة تطلّ على "عالم مابعد كورونــــا".

صابر النفزاوي في 19 /03 /2020

توطئـــــة

[34] - «فمــا معنى "الثّــابت" في الشّريــعة ؟؟؟.. أطلق العلمــاء على هذا الجــانب مرّةً "الإجمــاع" ومرّة أخرى "المعلوم من الدّيــن بالضّرورة" علمــًا أنّ حقيقة الإجمــاع الأصولــي هي نفسها المعلوم من الدّين بالضّرورة، وهو ذلك القدر الّذي يمثِّل دين الإســلام ويُمثِّل هُويّــته وحقيــقتــه، بحيث لا يُتصَوَّر إسلام بدونه، وهذا القدر يمكن ــباطمئنان- أن تطلق عليه "الثــابــت"» (د.علــي جمعه في مقالة بعنوان "الثّــابت والمتغيِّــر في الشّريـــعة الإسلاميّـــة").

يوم الـثّـالث من مارس/آذار 1924 الـموافق ليوم 27 رجب 1342 ه وبعد أسـابيع من إعلان قيـام الجمهوريّة الـتركيّة على يد مصطفى كمال –ت1938- (الـملقّب ب"أتاتورك:"أبو الأتراك[35]) تمّ إلغـاء نظام الخلافة[36] التي وحّدت الأمّة الإسلاميّة[37] تحت راية واحدة طوال قرون، ما عبّد الـطّريق لتنفيذ اتفاقية سايكس-بيكو-سازانوف التقسيميّة[38] .. لاشكّ أنّ عوامل عديدة يضيق المجال بذكرها ساهمت في انهيار دولة الخلافة الإسلاميّة، لكنّنا سنجازف

---

[35] - تمّ منحه لقب "أتاتورك" بمقتضى قـــانون صادر عن البرلمـــان قبل سنوات قليلة من وفاته.

[36] - يمكن القول إنّ الخلافــة العثمانيّــة قد انتهت عمليّا منذ عام 1922 بإزاحة الخليفة "محمّد السادس" وتولية حاكم صوري وهو وليّ العهد "عبد المجيد الثاني" وذلك قبل أن ينتهي أمر الدولة العثمانيّة بمعاهدة لوزان الّتي حيّدت إسطنبول لصالح أنقرة بقيادة مصطفى كمال يوم 24 جويلية 1923 .

[37] - أشــار معين محمد الرفاعي إلى أنّ نهاية الخلافة العثمانيّة فتحت الباب لجملة من الإشكالات المتعلّقة اساسًا بالعلمانية والقوميّة والتغريب.

[38] - صحيح أنّ "ســايكس بيــكو" هي اتفاقيّة تهُمّ منطقة "الهلال الخصيب" وحده (بلاد الشام زائد العراق) إلّا أنّ منطق سايكس بيكو التجزيئي مسّ جميع العالم العربي ومعظم "مناطق الجنوب" عموما، سواءً كان ذلك بالمعنى المادي المباشر الّذي عبّر عن نفسه من خلال بعض الاتفاقيات التقسيميّــة مثل اتّفاقيّتَــي 23 ديسمبر 1920 و بوليه/ نيوكامب 1923 بين بريطانيا وفرنســا والمتعلّقتيـن بتقـــاسم النفوذ في الشـــام،، أو بالمعنى الـرمزي/السّيـاسي حيث يقع تذريـر التفاهمــات الثنــائيّة عبر دبلوماسيّــة الانفراد بكلّ دولــة على حدة. مع التّشديد على أنّ فلسفــة "ســايكس/بـيكو" الـتّقسيميّـــة لا تحكم سوى نوازع المقاومة والممانعة ومكامن القدرة والقوّة و"الفاعليّة التاريخـيّة" لدى الشّعوب العربيّة المسلمة،، وهُنا فقط يمكننا الحديث عن دول عبابيد وأنظمة عربيّة عن اليمين وعن الشِّمال عِزين دون أيّ "فكـرة نـاظمـة"،، أمّا في علاقة بطبيعة الحكم وبالتعاطي مع الكيان الصهيوني فإنّ منطق "التّجزئة والتّذرير" هذا يكفّ عن أن

يكون أداةً للتّحليل ويصبح الحديث عن «نظـام رسمـي عربـي» واحد جائزًا بل ومطلوبًا .. وما الـتّـفــاوت الظّاهر في المواقف والسياسات بين مكوّنات هذا "النظام الأصمّ" إلّا فارق في الدّرجة لا في النّوع أي اختلاف تنوّع لا اختلاف تضاد، فكلّ كانتون علماني عربي بما هو كيان "منزوع القيمـة" هو على "تحالف" مع تل أبيب إمّا "تحالفا رأسيًّا/مباشرًا" أو "تحالفا موضوعيًّا/عمَليًّا" من خلال الاصطفافات العميقة والتقاطعات المفصليّة مع الوسائط الإمبرياليّة الداعمة للكيان كالولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا ..

باختزالها في عامل مفصلي هو" نجاح الغرب والماسونية العالميّة في إثارة النعرات العصبيّة"فقد تمّ تأليب العرب على الأتراك فحاربوا الدولة العثمانيّة على أساس عصبي، فيما أُلّب الأتراك على العرب من منطلق شعوبي-قومي-طوراني حيث استغلّت المؤامرة الغربيّة الكبرى التوجّس التاريخي بين "الأعراب" والأتراك، فوجد توماس إدوارد لورانس(المعروف ب"لورانس العرب) ما به يُطوّع أهل شبه الجزيرة العربيّة في "نضال" قومجي عربجي يتحدّد في جوهره نقيضا للإسلام والمسلمين، وفي خضمّ عمل تآمري مركّز ودؤوب قامت به جمعية الاتحاد والترقّي وأثمر الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني ظهر كائن من يهود الدونمه يُدعى مصطفى كمال حقّق انتصارا "موهوما"على اليونان في معركة تعمَّد الإيطاليون والبريطانيون[39] والفرنسيون الامتناع عن مساندة اليونانيّين فيها بسبب أطماع متعاظمة في اقتسام كعكة الإمبراطوريّة العثمانيّة المتهالكة، وهي أطماع أكّدتها بنود معاهدة "لوزان" قُبيْل الإعلان الرسمي عن إلغاء نظام الخلافة ..

صفوة القول؛ شكّل سقوط الخلافة العثمانيّة أحد الأسباب المباشرة في ظهور كبرى حركات" الإسلام السياسي "وهي

---

39 - كانت بريطانيا قد انسحبت انسحابًا خبيـثًـا في "غـاليبولي" أمام "مصطفى كمال" في خطوة متعمَّدة لصناعة بطل جديد يلتفّ حوله الأتراك استباقـًا لسقوط دولة "الخلافة".

جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 في سياق عام يُشار إليه تاريخيا باسم الصحوة الإسلاميّـة الأولى ، فمنذ تلك اللحظة التاريخيّة الرهيبة إلى يومنا هذا مازال حلم إعادة الخلافة يداعب القلوب والأذهان، وهو حلم في طريقه إلى التحقّق لامحالة ولا نقول ذلك إنشاءً أو رجما بالغيب بل تصديقا لقوله تعالى وهو أصدق القائلين : «وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات لَيستخلفنّهم في الأرض كما استخلف الّذين من قبلهم ولَيُمكّننّ لهم دينهم الذي ارتضى لهم ولَيبدّلنّهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني ولا يُشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون [40]» صدق الله العظيم..

وعندما برز"الإسلام السياسي" بمفهومه الحديث بُعيد انهيار الخلافة العثمانيّة، وفي الوقت الذي انطلقت فيه جماعة "الإخوان" بدعوتها الأولى مع حسن البنّا (عام 1928) كان العالم يعيش فترة ما بين الحربين الموسومة بالانشغال بلملمة الجراح، وبالانزواء لبناء القوة الاقتصادية (الولايات المتحدة)، وبترسيخ الأنظمة الدكتاتوريّة (في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا والاتحاد السوفياتي وحتى تركيا الكماليّة)، وبالتالي لم تكن التيارات الإسلامية[41] هاجسًا

[40] - النور55 .

[41] - لا يفوتنا أن نشير إلى أنّ ظهـــور "التيارات الإسلاميّة" وانتعاشها كان أيضا تحت تهديد لحظة "مابعد الاستعمار" وتحدّي تحديد طبيعة النظام الجديد للدولة المستقلّة الوليدة..

يشغل القوى الدوليّة، وحتى الدول الاستعمارية (خاصة فرنسا وإنقلترا) فلم ينل الإسلاميون منها نصيبًا من القمع أكبر مما نالته الحركات التحرّريّة العلمانية التي كان كثير منها يحمل فكرا مقاوما أكثر راديكاليّة من معظم الجماعات الدينية، ولما كان ذلك كذلك كانت الشعارات المرفوعة آنذاك محتفظة بأصالتها وزخمها. ولم تكن أسئلة المراجعة والتجديد مطروحة فيما كان سؤال النهضة طاغيًا تماما كسؤال الهُويّة في مرحلة تاريخيّة لاحقة أي بعد إخفاق المشروع العَلماني بما آل إليه من توطيد لأركان الاستبداد والفساد والتّغريب حيث عادت الحركات الإسلاميّة لتقترح البديل الذي يتماشى وهوية الشعوب وتاريخها غير أنّ موالاة الحكام العرب للقوى الكبرى عقّد موضوعة العمل السياسي الإسلامي أو "الفعل الحرَكي الإسلامي" لأنّ المواجهة بدت أكثر تعقيدًا وأكثر تكلفةً وهو ما ولّد سؤال المراجعات من أجل تعديل الخطاب وتصحيح المسار ووضع مقاربات للمشاركة السياسيّة وهو ما رأيناه مثلًا مع حركة النهضة في تونس و الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر والإخوان المسلمين في مصر ...، فلم يكن ارتفاع منسوب القمع الذي عصف بالإسلاميّين بُعيد بناء دولة الاستقلال إلا نتاجًا لدعم غربي غير مشروط لأنظمة شموليّة تخدم مصالحها وتروّج لرؤاها الاستعماريّة، وتمرّ الأيام لنشهد صعودًا لافتًا لما (يُسمّونه)"الإسلام السياسي" في دول الربيع العربي فقد

منحت الثورات التي انطلقت شرارتها من تونس فرصة تاريخيّة للإسلاميّين ليخوضوا تجربة الحكم بما تعنيه من صعوبات التّماس المباشر بواقع الممارسة السياسيّة، رغم حضورهم غير الواضح في بدايات تشكّل المشهد الثوري، غير أنّ الصعوبات التي واجهت بشكل خاص "نهضة تونس" و"إخوان مصر" قدحت أسئلة كبرى تتعلّق أساسا بالدولة والحكم، إذ إنّها كشفت مواطن خلل عديدة ثاوية في بنية الفكر السياسي الإسلامي "الإصلاحي"، بما يستدعي تعديل المسار عبر إعادة النظر في عدد من الرؤى والأفكار ومراجعة بعض السياسات والمقاربات التي نزعم خطأها وتأثيرها السيئ في مسيرة الإسلاميين ومستقبلهم، ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّ التجربة التي خاضتها حركة المقاومة الإسلاميّة "حماس" في غزّة تُحفظ ولا يقاس عليها نظرًا لخصوصيّتها.

وما يجب أن نقوله ابتداءً هو أنّ الغرب كان يُسيطر على دول الثّورات عموديًّا، أمّا بُعيْد الثّورات فقد بات الرّهان هو السّيطرة أفقيًّا أي التركيز على الشّعوب بغية توجيهها إلى المعارك الخاطئة عبر وسائط في القلب منها نُخب التّغريب وإعلام التّضليل، الجديد أنّ المخطّطات الغربيّة بدأت بعدُ في العودة إلى ميكاينزماتها القديمة الّتي تتوسّل بالرأس لتتحكّم في الجسد وأرض الكنانة هي أبلغ مثال على ذلك، وهو واقع

ثرثار يعبّر عن مدى استحكام حلقات الأزمة حول المشروع التحرّري عمومًا والمشروع الإسلامي خصوصًا، حيث سقط قطاع واسع من شعوب" دول الثورات" ضحايا عمليّة "تنميط" أو" تعليب وعي"واسع(ة) وممنهَج(ة) حتّى باتوا مع انسياب الأيّام ينظَرون إلى الصعوبات الراهنة باعتبارها نتاجا مباشرا لاندلاع «الثورة» والحال أنّها صنيعة سياسات ما قبل «الثورة» وما بعدها، "قولبة التّفكير" هذه ذكّرتني بما جاء في كتاب "الضّمير النازي" للمؤرّخة الأمريكيّة "كلاوديا كونز"عن أحد عناصر الشبيبة الهتلريّة وهو يتفاعل مع واقعة اعتقال رجال "الغوستابو" لصديقه المقرّب بالقول: «يا للحظ السّيّئ؛ هاينز يهودي" في حين أنّ التّعليق "الطبيعي" هو"يا للهول إنّهم يلاحقون اليهود»..

سنتناول بالتحليل والتفكيك والنقاش أبرز الهنات المنهجيّة والفكريّة التي تشترك فيها معظم تيارات" الإسلام السياسي السنّي المعتدل"، كما سنتعرّض إلى المزالق والمآزق التي تهدّد" نقاء "العمل الحركي الإسلامي ونجاعته، دون أن نذهل عن الخوْض في "سؤال الدولة" بما يثيره من إشكالات فهمها و"أسئلة الحكم" بما تطرحه من قضايا مركّبة تتعلّق بطلب السلطة وسُبُل ممارستها.

الفصل الأوّل:
إشكـاليّـة "الدولة الحديــثة"
وتعقيـــدات الدّاخــل والخــارج

الإسلاميّــون وإشكاليّــة "الـدولة الحديثــة"

قبل محـاولة تفكيك هذه المسألة المعقّدة هنـاك مطـلب منـهجي علينا تلبيتُه وهو تحريـر المفـاهيم..

إنّنا نريد بالإسلاميّين أولئك الحركيّين الإحيائيّين الذين يلتقون حول غاية تحكيم الشريعة الإسلامية[42] ويفترقون حول الوسائل والرؤى على أن تكون "غير عنفيّة" وألّا تكون "التقيّة السياسيّة" من بين الأساليب المتبنّاة أي أن تكون الغاية النّهائيّة واضحة معلنة وذلك دَيدن "أهل السنّة والجماعة"..

عليْنا أن نشير ابتداءً إلى أنّ الفكر السّياسي الإسلامي يقول بالأصل الديني للدولة[43] بماهي إطار سياسي/مؤسّسي جامع تنتظم تحته المكوّنات الثلاثة (الأرض والشعب والسلطة) ،وعليه لا يُعتدّ وفقا لهذا المنظور ب"العقد الاجتماعي" والتطوّر التاريخي ونظريّة القوّة والغلبة إلى غير ذلك من النظريّات التفسيريّة الغربيّة...، فالإسلاميّون يربطون بين النبوّة المحمّدية في مرحلتها المدنيّة وبين مأسسة فكرة الدولة، غير أنّ لفظ "الدولة" هو مصطلح مستجدّ لم يستخدمه القرآن الكريم بصيغته الحالية ولا استعمله الرسول صلى الله عليه وسلم كما لا نجد له أثرا مفهوميًّا (بمعناه

42 - من أغرب الدعاوى العلماتيّة الحديث عن أسلمة المجتمع عبر قيم الإسلام، أي تحقيق التغيير الاجتماعي بالمبادئ الإسلاميّة لا بتطبيق الشريعة، طبعًا هذا الكلام يتغافل أصحابُه عن بديهة من بداهات العقل المسلم وهي أنّ علاقتنا بالله هي علاقة عموديّة ننضبط على أساسها لأحكام لا لمجرّد قيم أو مبادئ أو مقاصد، ثمّ إنّ ما يؤثِّر حقيقةً في سلوك المجتمع بالدرجة الأولى هو التشريع أي جملة القوانين الّتي تفرَض عليهم وليس الدّين كرابطة روحيّة، وكما جاء في الأثر :"إنّ الله لَيزَع بالسّلطان ما لا يزع بالقرآن".

43 - لا نقصد ب"الأصل الديني" للدولة الطابع الثيوقراطي لها، المقصود هو الإشارة إلى البروز التاريخي للدولة وتقاطعه مع الدولة الّتي أرساها رسول الله صلى الله عليه وسلّم في المدينة.

المعاصر) في تراثنا الفقهي،حيث دأب الفقهاء على الإشارة إليْه والدوران حوله باستخدام مصطلحات قرآنية على غرار: "مُلك"،"حكم"،" قوة"،"تمكين"...

يقول تعالى:"فآتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكاً عَظِيماً[44]"

"إن الحكم إلا لله" [45]

"أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ" [46]

"وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ" [47]

كما أنّ ما يميّز الدّولة -إسلاميًّا- هو موازنتها بين الفردي والجماعي على عكس الطرحيْن الليبرالي والماركسي؛ وإذا أردنا تعريف "الدولة" من المنظور السياسي الإسلامي ربّما صحّ لنا القول إنّها إقليم وشعب في كنف سلطة تمارس سيادتها عليهما عبر نظام سياسي وقانوني يحتكم إلى أحكام الشّريعة الإسلاميّة، ولئن كانت

---

[44] - النساء -54-.

[45] - الأنعام-57-.

[46] - القصص-78-.

[47] - يوسف-56-.

الدولة كما يراها الإسلاميّون دينيّة التشريع فإنّها في المقابل مدنيّة السلطة بمعنى أنّ الإمام يجب أن يكون من اختيار الأمّة ببيْعة تكون "عقد مرضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار[48]"، على كلّ حال موضوع "الدولة في الفكر الإسلامي" موضوع خلافي "مثير" وعلى قدْر كبير من التعقيد، ويحتاج إلى المزيد من التدقيق والتمحيص حيث لم يرتق الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ولم يتوصّل إلى صياغته في إطار فكرة ناظمة واضحة[49] تستجيب لتعقيدات المناخ الدولي المعاصر دون مخالفة قطعيّات الدين ومحكمات الشرع.[50]

مقوِّمات "الدولة الحديثة"..

[48] - الماوردي ت**450** ه: الأحكام السلطانية، باب عقد الإمامة ..

[49] - المقصود ب"الفكرة الناظمة الواضحة" ليس وجود تصوّر للدولة الإسلامية وكيف يمكن أن تعمل لو قامت في هذا العصر، هناك الكثير من الاجتهادات السياسية الموضوعية للدولة الإسلامية كما يجب أن تكون سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ما نتحدّث عنه هو غياب تصوّر عملي تفصيلي لما يمكن القيام به في سبيل تركيز هذه الدولة في ظلّ هذه البيئة الطاردة/الضاغطة وهو ما عملنا على معالجة بعض جوانبه في هذا الكتاب.

[50] - طبعا الأصل في الأفعال التقيّد بالحكم الشرعي لكن في السياسة متّسَع للاجتهاد والإبداع دون أن يعنيَ ذلك أنّ السياسة ليس فيها اتّباع وانقياد واقتداء واحتذاء واقتياد بسنّة النبي صلى الله عليه وسلّم والاستلهام من فعل الصحابة الكرام،، والقول إنّه ليس كلّ ما لا يخالف الإسلام هو من الإسلام كان يمكن أن يكون صحيحًا إذا كنّا نتحدّث عن تنزيل الشّريعة على أرض الواقع وتحكيم أحكامها لكنّنا نتحدّث هنا عن طلب السلطة أي السعي إليها لا عن ممارسة السلطة.

ترتكز "الدولة الحديثة" على قاعدة "التمثيليّة" بما يجعل "السّيادة" و"السّلطان" –نظريًّا- للشعب[51]، وباعتبارها نتاج مخاض تاريخي أوروبي تقلّب بين لحظتي "وستفاليا" و"عصر التنوير" فإنّ هذه "الدولة" هي بالضّرورة "دولة ديمقراطيّة" إمّا واقعًا أو أُفُقًا منشودًا، وعندما نقول "نظام ديمقراطي" فإنّنا نتحدّث عن أربع سمات رئيسيّة :

- الشرعيّة الانتخابيّة البرلمانيّة (وهي التي تقابل "الشّرعيّة العقلانيّة الفيبريّة").

- "لامركزيّة الحكم" أو التّنظيم الإداري المؤسّسي البيروقراطي.

- الفصل بين السلطات وهذا طبيعي بالمنطق الديمقراطي.

- التمدّد الثقافي العمودي بما يصهر التكوينات الاجتماعيّة الأوّليّة (ماتحت الدولتيّة) كالقبيلة والطّائفة.

تحدّيات العقل السّياسي الإسلامي..

التّحدّي الأساسي المطروح أمام "العقل السياسي الإسلامي" هو فهم هذا "الكيان" حتّى يمكنَ السّيطرة عليه

---

51 - في النظام السياسي الإسلامي السّيادة للشريعة والسلطان للأمّة.

وترويضه قبل تفكيك آليّاته التاريخيّة وإعادة بنائه وفقا لما تقتضيه فكرة "الدولة" إسلاميًّا ككيان يتّسم بالمركزيّة في الحكم واللاّمركزيّة الإداريّة حيث تكون "الإدارة" بمختلف أذرعها التنفيذيّة "وسائل حكم" يستعين بها "الحاكم" وليست شريكًا في الحكم دون أن يعنيَ ذلك أنّ "الدولة الإسلاميّة" هي دولة "أوتوقراطيّة" بل هي دولة "شوريّة" تقوم على الانتخاب الحر بما أنّ السلطان فيها للأمّة مع وجود معدِّل أساسي وهو "أهل العقد والحلّ" مع إعمال آليّات رقابيّة تقيّد عمل "وليّ الأمر" الّذي يُطاع مالم يكفر أو يظلم أو يرهن سيادة البلاد ومقدّراتها للخارج.

الإسلاميّون وفلسفة "دولة الحداثة".. صعوبات التمثُّل ..

من أوْجه القصور في التّفكيــر السياسي عند الإسلاميّين تحريرهم وفهمهم"السطحي" لمفهوم "الدولة الحديثة" (ما بعد الكولونياليّة) المؤسّسة معرفيًّا على العقلانيّة الماديّة المستغنية عن" الدين"طريقا إلى المعرفة ولا يُستدعى "المتعالي" في هذا النّموذج الوضعي إلّا بغاية خدمة "اللّامتعالي" وتثبيته، وهذا يدخل في نطاق ما يسمّيه البعض "تكتيكات الحداثة"، وهو ما رأينا امتداده التاريخي في الحالة البريطانيّة حيث يرأس الملك الكنيسة منذ القرن السّادس

عشر حين أراد "هنري الثامن" عام 1534م الفكـاك من السطوة السياسيّة للبابا في روما..

فإنسـان "الـدّولة الحديثة" هو إنسـان خُلِق ليعيش حياة المادّة وكلّ شيء من حوله (السياق العام) مطالب بتوفير ما به يستطيع تحقيق طموحاته المادية المباشرة، وهذا التنطّع "الحداثي" هو ما يعسّر مهمّة التيارات الحركيّة الإسلاميّة المطالَبة بتقديم طرح عصري بديل لا ينفكّ عن الأصيل في مناخ دولي خاشع مازال عالقًا في مقولات "الديمقراطيّة" الإفراز السياسي الأبرز للحداثة.

وعلى عكس الطرح الإسلامي تتحدّد "الدولة الحديثة" نقيضًا بل ضديـدًا للتقسيمات الاعتقاديّة العموديّـة وتعمل دائما على التجميع الأفقي (قيَم "المواطَنة" نموذجا) مع ضوابط لإدارة الاختلاف وضبط التوازنات عبر آليات استثنائية كالتمييز الإيجابي والمحاصصة (...)

وما بدا واضحا في أكثر من محطّة تاريخيّة أنّ معظم التيارات الإسلاميّة مأخوذة بوهم الاعتقاد بأنّ مجرّد الوصول إلى السّلطة في هذه الدّولة كفيل بأسلمتها وإخضاعها غير أنّ التّجربة قد أثبتت زيْف هذا الاعتقاد وأكّدت تعقّد هذا الكيان وصعوبة ترويضه، فـ"الدولة " ليست "الأمّة" كما نعرفها في الأدبيّات الإسلاميّة،، فالدّولة في شكلها الحديث صنيعة غربيّة بامتياز توّجت سلسلة

من التطوّرات التاريخيّة التي انتقلت بالبشريّة من مفهوم الدولة-المعبد القائمة على الفلسفة الدينيّة مرورا بمفهوم الدولة-المدينة أو المدينة -الدولة وصولا إلى ما يسمى الدولة القومية التي تبلورت في القرن التاسع عشر ميلادي في أوروبا ليشهدها العالم الإسلامي في أغلب الأحيان بشكل ملفّق عبر الحملات الاستخرابيّة (الاستعماريّة) التي أنتجت حركات تحرر وطني قطرية وإقليميّة والأخطر من ذلك أنّها خلقت "وعيًا" وطنيًّا وقطريّا وإقليميًا، ومادام ذلك كذلك فمن الطّبيعي تمامًا أن نلحظ ارتباكًا في تعامل الإسلاميّين مع هذا الكيان المستحدث الذي لا عهد لهم به من قبل ولا يوفّر تاريخهم وبالذات تاريخ السلف الصالح نموذجا يُحتذى، فغياب المرجعية التراثيّة يجعل أمر فهم الدولة الحديثة وتمثُّل ميكانيزماتها المعقّدة أمرًا صعب المنال، فالسلطة السياسية لا تختزل الدولة والدولة ليست السلطة السياسيّة وحدها مثلما تختلف الدولة عن المجتمع وهي فروق إبيستيمولوجيّة يجب الوقوف عندها طويلًا وعميـقًـا لنخلص إلى نتائج ضرورية من بينها أنّ الناس لم يعودوا على دين حكامهم مثلما كان عليه الأمر من قبل ، كما أنّ هيكلية الدولة الحديثة على قدْر كبير من التعقيد والتركيب وفعل الأسلمة هو فعل "بسيط" يتوّج سيرورة متكاملة من التطورات والمخاضات العسيرة التي يجب أن تشمل الإدارة بتفرّعاتها الكبرى المدني منها والأمني والعسكري، علينا ببساطة أن نفهم ميكروفيزيائيّة الدولة وميكانيزمات ما يُسمّى الدولة العميقة[52] التي تجذّرت محاورها الرئيسة في

52 - **"الدولة العميقة" هي ظاهرة تشبيك بيروقراطي سرّي تمارس الحكم فعليًّا دون شرعيّة انتخابيّة،**

الحقبة الاستعماريّة حتى يمكننا تطويعها ومن ثمّ" أسلمتها"، ورغم التحفظات التي يمكن أن يثيرها البعض على فكرة "أسلمة الدولة" ذاتها بتعلّة أنها كائن معنوي وأنّ الأفراد هم من تقع أسلمتهم فإنّنا نعتقد أنّ التجربة أقامت الدليل على أنّ وجود شعب مسلم لا يعني بالضّرورة وجود مؤسسات دائمة تحكمها الشريعة الإسلامية لذلك نرى ضرورة التمييز بين أسلمة الدولة و أسلمة المجتمع، ونسجّل هنا أنّنا لا نعني بأسلمة الدولة أكثر من أسلمة تشريعاتها وهي غاية قابلة للتحقّق وتنتمي فعلًا إلى "الممكن السياسي" وليس أدلّ على ذلك من توثّب الغرب للحظة إقامة الخلافة الإسلامية الجامعة ففي عام 2006 صدر تقرير عن مؤسّسة "روبير لافون" للنشر الفرنسية يتوقّع انتشار"الإسلام السياسي" بشكل واسع يصل إلى درجة تجاوز"الحدود القطريّة" بحلول عام 2020 ، بل إنّ "المفكّر الفرنسي ما بعد اليساري "ميشال أونفري" ورغم موقفه السلبي من الدين و"التديّن" فإنّه توقّع حلول الحضارة الإسلاميّة محلّ الحضارة الغربيّة وحذّر من صعود "الإسلام السياسي" داعيًا إلى تحالف أمريكي روسي للحؤول دون هذا الصعود .

وعليه تبدو مقاربة "وائل حلّاق" التي عبّر عنها في كتابه "الدولة المستحيلة ..الإسلام والسّياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي" عاجزة على ملامسة مكامن قوّة الطّرح السياسي

والمعروف أنّ أوّل بروز للدّولة العميقة في العصر الحديث شهدته تركيا زمنَ "أتاتورك" الّذي أرسى في عشرينيّات القرن العشرين شبكة معقدة من التحالفات بين الإداريين والأمنيّين والعسكريّين وأصحاب النّفوذ ...

الإسلامي وقدرته على "التكيّف" مع المحافظة على "الثابت القيمي" بما يستجيب لعبارة علي عزت بيغوفيتش الشهيرة :"إنّك لا تستطيع أن تغيّر العالم برفضه ولكن بقبوله"، فإن كانت "الدولة الإسلاميّة الحديثة" مستحيلة فإنّ "دولةً إسلاميّةً أحدَث" ممكنة، وإن كانت "الدّولة الحديثة" هي مُنجَز العقل فإنّ "الدّولة الإسلاميّة" هي مُنجزعقلي يستنير بنور الوحي وبالتّالي فإنّها أكثر حداثة من الحداثة في مفهومها الغربي الضيّق والمحدود.

في الحداثة وما بعدها..

فضلًا عن خلافيّة المصطلحيْن يتّسم مفهوما "الحداثة" و"ما بعد الحداثة" بالسيولة وضعف القوّة التفسيريّة.

"الحداثة MODERNISME "هي حركة وفي الوقت نفسه إحالة على مرحلة شهدتها أوروبا واقترنت علميا ببواكير التقدّم تقني (لذلك هناك من يرى أنّ الحداثة بدأت في القرن العشرين) وثقافيا ببروز الاتجاهات العقلانيّة وما رافق ذلك من نوازع تمرّد على التقاليد، كما تجدر الإشارة إلى أنّ هناك من يؤرّخ لظهور الحداثة باكتشاف "العالم الجديد" (القرن 15) وهناك من يقرن هذا الظهور بميلاد اللوثريّة (القرن 16) وهناك من يربطها بالديكارتيّة[53] (القرن 17)

---

53 - نسبةً إلى "ديكارت" (ت 1650م) رائد "العقلانيّة الحديثة".

وهناك من يردّها إلى عصر التنوير(القرن 18) وهناك من يعتبرها نتاج التطور في الحقل الأدبي أواخر القرن 19 (صعود "الرومانسيّة" على حساب "الكلاسيكيّة") ، على كل حال وباختصار تنطوي "الحداثة" على الإيمان ب"العقلانية"-العلم –الديمقراطية[54]_ التجديد (القطع مع التراث)،، ويعرّف الفيلسوف الألماني "كانط" الحداثة بقوله :"هي استعمال العقل علانيةً ومن كلّ زواياه"..

بطبيعة الحال المصطلح دخيل على البيئة العربية الإسلامية ولطالما كان مفهومه مدار محاولات التطويع وفقا للخلفية الفكرية للمطوّع فهي عند "العلماني" تقتضي فصل الدين عن الدولة وعند "الإسلامي"[55] تستدعي احترام دين الأغلبيّة وبناء نظام سياسي يتساوق مع أحكامه، وهو ما يجعل المنطقة العربيّة إيبستيميًّا خارج "الحداثة" لغياب الدمقرطة وانحسار مساراتها والذهنيّة المحافظة المهيمنة على المجتمعات.

أمّا "ما بعد الحداثة" (وفقًا للرأي الغالب) فقد اقترنت بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الّتي تميّزت بتعاظم

---

54 ـ لذلك "الحداثي" غربيًّا هو بالضّرورة "علماني".

55 ـ طائفة من الإسلاميّين "المتصالحين" مع الغرب.

حيرة الإنسان وضيقه ذرعا بمُخرجات "الحداثة"، وأبرز سمات ما بعد الحداثة "اللّامرجعيّة"[56].

وحين نتحدّث عن "الدولة" فلا يمكننا الحديث عن "دولة ما بعد الحداثة" بل عن "الدولة الحديثة" في عصر "ما بعد الحداثة" بما تتّسم به سيادتها من سيولة[57] أو عن فهم "ما بعد حداثي" للدولة الّتي تُعدّ ببنيتها الهيكليّة والوظيفيّة الحاليّة وليدة مرحلة "الحداثة" التي عقِبت عصر "النهضة" في أوروبا في لحظة تاريخيّة تزامنت مع فترة انحطاط حضاري في بلاد المسلمين وهو ما يفسّر في جزء منه ما يواجهه العقل السياسي الإسلامي من معضلات استيعاب التّعقيدات الإجرائية البنيويّة والقيميّة للدّولة

---

56 - تُعدّ التفكيكيّة مثلًا طرحًا "مابعد حداثيًّا" بامتياز كما سنرى في موقع آخر من الكتاب.

57 - يشهد مبدأ «سيادة الدول» اليوم هِزّة عنيفة وفقد الكثير من روح معاهدة "وستفاليا" إلى أن غدا مفهوما "زئبقيا" لا نكاد نمسكه حتى يُفلت من جديد، ففضلا عن التداخل المتنامي بين اقتصاديات العالم وتعاظم دور المنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات جاء الهاجس الأمني ليسجّل حضوره بقوّة في برامج الحكومات التي وجدت نفسها مجبرة على مراجعة تعاطيها مع جملة من المسلّمات السيادية الكلاسيكية كحُرمة الحدود وبداهة السيطرة الكاملة على المجال الجغرافي والحقّ المطلق في معاقبة المواطنين المذنبين مهما كانت ملّتهم (قضيّة رجل الدين الشيعي «نِمر النمر» عام 2016 مثالا) ..

فحتى المفهوم القانوني للسيادة شهد انحسارا يحاكي أو يكاد ذلك الانكماش الطارئ على مفهومها السياسي ، وهذا الاهتزاز يغذّيه صراع الأجندات الإقليميّة والدوليّة التي تتفاعل بدورها مع المستجدّات على الأرض وتتعقّد طرديّا مع تعقّدها حتى باتت "التدخلات الخارجيّة" تحظى في بدايتها وفي الكثير من الأحيان بقدر كبير من المقبوليّة الشعبية («عاصفة الحزم» في اليمن نموذجا) ..

ويستعيد كثيرون اليوم وبزخم متجدّد مفهوم "مجتمع اللّادولة" الذي أسهب المفكّر"بيار كلاستر" في الحديث عنه سوسيولوجيًّا مشيرا إلى انكماش "السلطة المركزية" وتراجع "الوطني" وتجزّؤ الشعور الجمعي الكلاسيكي الذي بات يعبّر عن نفسه من خلال "الملْيشة" الطائفية والجهوية والقبليّة وغيرها من مظاهر "التذرير ما تحت الدولتي"، وحتّى مفهوم «الأمن القومي» لم يعد يقتصر على "التحسّب" لعدوان خارجي يستهدف الإقليم أو الشعب بل انزاح إلى معان أكثر سيولة تسمح لدولة كبرى كالولايات المتحدة بمهاجمة دولة أخرى بحجّة حماية "القيم الأمريكية" بما هي جزء من "أمنها القومي"، لنقف على نهاية عصر "الحدود الصُّلبة" لصالح ما يُسمّى "الحدود الشفافة"حيث لم يعد تمترس الدول خلف حدودها وانطواؤها "الديبلوماسي" حول الذات كافيا لتجنّب العدوان..

الحديثة[58] إلى الحد الذي جعل الدكتور حسن الترابي أحد "مهادني" الحركة الإسلاميّة المعاصرة يقول: "دفعنا بأبنائنا لكي يأتوا بالدولة فإذا بالدّولة تبتلعهم" في تشخيص بليغ لما آلت إليه حال معظم الإسلاميين الذين انخرطوا في دائرة مغلقة من المراجعات والنقد المستمر للمكتسبات مما جعلهم يتخلون من حيث لم يشعروا عن مشروعهم ليتكيّفوا مع آليات الدولة العلمانيّة ومقارباتها إلى حدّ الذوبان في تفاصيلها، ويمكن في هذا السياق استدعاء تجربة حركة النهضة في الحكم بوصفها مثالا فاقعًا على هذا "الانكماش العقدي[59]" أمام سطوة الدولة المُعلمنة (بكسر الميم ونصْبها)

---

58 - كأنّنا بالإسلاميين مازالوا يقفون عند أعتاب الدولة العربية القديمة بصفتها "دولة القبيلة" أو "دولة العصبيّة" الّتي تحدّث عنها ابن خلدون على معنى أكثر أشكال "الملك" أو "الحكم" بدائيّةً.

59 - بعد عقود من "العمل الحرَكي الإسلامي» .."الجماعة الإسلاميّة» ذاتَ يوم أو «الاتّجاه الإسلامي» سابقًا في حالة إصرار عجيب على الانحناء أمام "المنظومة الوضعيّة" والتحرّك بشعارات وعناوين علمانيّة فجّة لِيؤكّد "النهضويّون" بذلك أنّهُم يمتلكون أكبر "حزب علماني" في تونس، لتبقى علامات السّجود واللحى والخُمُر أشبَه بالحفريّات أو البقايا الأثَريّة الّتي تُخبرنا بأنّ "هَمَّ الدّعوة" كان هُنا يومًا ما..

ما فتئت حركةُ النّهضة تُثبت وجودَها كحزب وتعلن نهايتَها كمشروع،، هذه الحركة ككلّ فاقد للمشروع ليست سوى جزء من مشروع أكبر منها !!!..

فضلاً عن ذلك ومن زاوية "ثوريّة"؛ فإنّ التقارب مع الأزلام في "الدّاخل" هو في حقيقته استقواء بالخارج وهذا الاستقواء هو "خيار استراتيجي" بالنّسبة إلى حركة النّهضة وليس خيارا تكتيكيّا/ظرفيًّا يتعلّق بوجود تهديدات انقلابيّة عابرة، لسبب بسيط وهو أنّ هذه التهديدات دائمة ومزمنة وليست مرحليّة،، هاجس الحركة هو توجيه رسائل طمأنة بشكل دَوري إلى فرنسا والولايات المتحدة بالأساس بما يُفيد الحرص على حفظ "الاستقرار" أي "استقرار المصالح" والسّعي الدّؤوب إلى التخلّص من المُلصَق الإخواني أو الإسلامي ،، حركة النّهضة اختارت منذ البداية وضع جميع بيضها في سلّة الداعم الخارجي وإمعانُها في تجاهُل قنوات الإسناد الداخلي الشّعبي وقطع ما تبقّى من الحبال السُّرّيّة النفسيّة الّتي تربطها بقطاع واسع من المتعاطفين هو -في ما نزعم- خطأ قاتل قد يكلّف الحركة غاليًا.

رغم أنّنا (أو لأنّنا) أمام "دولة محدَّثة" [60]باصطلاح هشام شرابي.

هل هناك "نظام سياسي إسلامي" ؟!!..

إن كان المقصود بالنّظام السياسي هو أسلوب مباشرة الحكم والآليّات التّفصيليّة لإدارة الدّولة فقطعًا ليس هناك "نظام سياسي" تُحيلنا عليه الشّريعة،، الجانب العملي/الإجرائي المباشر تُرك للخبرة البشريّة حتّى تختار الأنجع والأنسَب والأصلَح للنّاس، لكن هناك في الشّريعة ما يمكّننا من إقامة "نظام سياسي إسلامي"، ففضلًا عن المبادئ العامّة كالعدل والشّورى هناك أحكام تفصيليّة وتشريعات دقيقة تؤسِّس لهكذا نظام متكامل، الشّرع يُحرِّم الرِّبا في الاقتصاد ويُحرِّم التبنّي في الأسرة ...إلخ.
نحن مثلًا مطالبون بممارسة الشّورى لكنّ أمر الكَيف فمتروكٌ لنا لتقرير كيفيّة تجسيد واجب المشورة بما يناسب الزّمان والمكان والأحوال.
الرّسول صلّى الله عليه وسلّم تُوفّي دون التّوصية بخليفة؛ فهل يعني ذلك أنّ الخلافة ليست أمرًا مُهمًّا ؟!!
طبعًا لا .. عدم ترك وصيّة في هذا الشّأن هو دليل على أنّ اختيار الحاكم يعود إلى الأمّة.

---

60 - من كتابه : **"النظام الأبوي وإشكاليّة تخلّف المجتمع العربي"،، تمّت الاستعاضة عن وصف"حديثة" ب"محدَّثة" للتّدليل على الطابع القَسري وبالتالي القشري لعمليّة التحديث.**

وإذا كـان الإسلام ليس فيه نظام حكم بـمعنى ليس فيه ٱليّة محدّدة للحكم من حيث الأسلوب لكنّ ذلك لا يعني عدم وجوب إقامة "نظام سياسي إسلامي".

الدّيمقراطيّات الـعريقة في العالم تختلف من حيث أنظمة الـحكم لكنّنا نتّفق جميـعًـا على وصفها بالديمقراطيّـات.

الإسلام في المقابل حدّد ٱليّة اختيار الحـاكم وهي "البيعة"[61]، فضلاً عن تحديده طبيعة النّظام أو شكل الدّولة حيث السيادة للشّرع في إطار مركزيّة الحكم ولامركزيّـة الإدارة إذ يكون الحاكم صاحب القول الفصل في المسائل الاجتهاديّـة/الخلافيّـة، وهو من يعيّن الولاة على رأس الولايات الّتي يُفترَض أن تنقسم إليها الدولة.

علاوةً على كلّ ذلك يوجد تفاصيـل في الـتّشريع الإسـلامي تتعلّق بالعمل القضائي والسياسة الخارجيّـة من المعاهدات إلى أخلاقيّات الحرب والسلم...إلخ.

والملاحظ في الدّولة الإسلاميّـة هو خضوعهـا لـنظام مركزي، الدّولة الإسلاميّـة ليست دولة مؤسّسـات بـمعنى أنّ المؤسّسـات تسـاعد الـحـاكم في الـحكم ولا تقتسم الـحكم مع الحاكم.

طبعًـا هذا لا يعني أنّ الدّولة الإسلاميّـة هي دولة تسلّطيّـة/استبداديّـة لأنّ معيـار الطّـاعة أو شرط طاعة الحاكم هو الاحتكام لأحكـام الشّريـعة "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ

61 - «البيعة» حسب ابن خلدون هي "العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المَنْشَط والمكره"(المقدّمـة _209).

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا"[62]، فمخالفة الشّرع هي مسوّغ لاحتجاج الأمّة بل وخروجها على الحاكم إن تطلّب الأمر ذلك، واحتجاج الأمّة هنا هو واجب لا مجرّد حق.

العهد الإسلامي النّموذجي في الحكم بعد العصر النّبوي هو عصر الخلفاء الرّاشدين، في هذا العصر رأينا "الشورى" في أكمَل صورها ورأينا مراعاة إرادة المحكومين في ما لا يخالف الشرع في أرقى صورها،، نتذكّر ما قاله الصّدّيق رضي الله عنه عند مبايعته :"أطيعوني ما أطعتُ الله فيكم فإن عصيتُه فلا طاعة لي عليكم" وكيف أغلَظ رجلٌ له القول ومع ذلك لم يعاقبه، كما نذكر حادثة عَزل عمر بن الخطّاب لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مراعاةً لِرفض أهل الكوفة له رغم أنّه أحد العشرة المبشّرين بالجنّة.

قد يعترض معترض بالقول إنّ زمن الخلافة هو زمن كبار الصحابة، وزمننا هذا زمن مختلف ولا نضمن التزام الحاكم واستقامته بوازع ديني ذاتي، هذا الاعتراض في طريقه تمامًا، ونحن نقول إنّ الضّمانة ممكنة من خلال مأسسة الرّقابة الشّعبيّة على الحاكم عبر برلمان أو مجلس إسلامي أعلى أو محكمة شرعيّة عليا أو شيء من هذا القبيل، هذه التفصيلات مُتاحٌ لنا التّفكير فيها بما يلائم زماننا ورجالنا[63].

[62] - النّساء59 .

[63] - للتوسّع والاستزادة من التفاصيل المؤسّسية والإدارية العامة ل"الدولة الإسلاميّة" نحيلكم على "الأحكام السّلطانيّة" للماوردي و"نظام الحكومة النبويّة المسمّى التّراتيب الإداريّة" لمحمّد عبد الحي الكتّاني.

هل يمكن أن يكون للدولة دين ؟ !!

في الحقيـقة لا نرى إشكـالًا جوهريّا في الحديث عن "دين" للدولة[64] فكوْن «الدولة» شخصيّة اعتبـاريّة فذلك يقوم «قرينة صارفة» إلى معنى دينيّة تشريعـات تلك الدولة أي انضباطها لأحكام دين ما إمّا بالإيجاب (بتطبيقها) أو بالسلب (بعدم مخالفتها)، فالمقصود في النهاية أو لازم القول هو التشديد على أنّ "الإسلام هو الدين الرسمي للدولة" فصدر اللغة عموما واللغة العربيّة خصوصا يتّسع لهكذا استعارات

.

---

[64] - هناك من يدّعي أنّ الاعتراض على فكرة "دين الدولة" هو اعتراض علمي والحقيقة أنّ الأمر ليس كذلك،، فالمسألة ليست بهذا الانضباط العلمي المفهومي، الأمر فيه مُتّسع للأخذ والرد الفلسفي ..أتحدّث عن فلسفة القانون والفلسفة السياسية، والدّليل على أنّنا إزاء مقاربة خلافيّة قابلة للنقاش هو ما ورد بالفصل الأوّل من الدستور التونسي نفسه ("تونس دولة حرّة، مستقلّة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربيّة لغتها، والجمهوريّة نظامها")؛ يقول «الإسلام دينها» ..والضمير المتصل (ها) في تأويله القريب يعود على «الدولة»، وقد أُثيرت إشكالية "دين الدولة" في عدّة دول عربية كالمملكة المغربيّة عند تعديل الدستور عام 2011 !

كما أنّنا لا نرى وجاهة للاستشهاد بعدم معقوليّة القول "الشركة كيت دينها الإسلام" للتدليل على عدم معقولية القول "الدولة دينها الإسلام" ،، لسبب بسيط وهو أنّ الدولة كيان سياسي شمولي أي إنّ من خصائصها الجوهريّة "شمول الاختصاص" (Plénitude) وليست مجرّد كيان اقتصادي محدود،، ما يتردّد في هذا الصّدد هو من قبيل المغالطة،، مغالطة القياس مع الفارق .

فالمنطق نفسه الّذي يجعل المتحفّظين يرَون مشكلة في ‹‹دين الدولة›› كان يُفترَض به أن يجعلهم يرونه أيضا في مصطلح ‹‹دين الأمّة›› فمثلما (‹‹لم يسبق لأحد أن جلس مع "الدولة" على مائدة الغداء››) لا أحد في المقابل فعلها مع ‹‹الأمّة››، ومثلما (‹‹لا تسعى "الدولة" بين الصفا والمروى ولا تدخل جنّة أو نارا››) فالأمر نفسه بالنسبة إلى ‹‹الأمّة›› .

ربّما يجادل أحدهم بالقول :"لكنّ الأمّة مجموعة أفراد/أشخاص طبيعيين" نردّ هنا فنقول ؛ هي كذلك لكنّها على كلّ حال ليست "شخصا طبيعيًّا"، ثمّ إنّ "الأفراد" أيضًا مكوِّن أساسي من مكوّنات "الدولة" كما أنّهم "علّة" وجودها و"موضوع" إدارتها، و"الدولة" ككيان تنفيذي نتاج لمجموعة "تشريعات" وهذه التشريعات هي بالضّرورة ذات مضمون فكري لا ينفصل عن عقيدة(ما) وهذه العقيدة يمكن أن تكون دينيّة أو ماديّة، فتَجرّد القاعدة القانونية وعموميتها يتعلّق بالتطبيق لا بالفحوى ،إذ لكلّ فحوى خلفيّة نظريّة يعبّر عنها، لذلك كثيرا ما نتحدّث في السياسة عن «عقل الدّولة» كما أنّنا نقيس قوّة الدول بدرجة توغّلها "ثقافيًّا"، وهو ما حدا ببعض الباحثين إلى وصف التعريف

الكلاسيكي للدولة القائم على ثلاثيّة الأرض والبشر والسّلطة بالقصور لتجاهله عنصر "الإطار الحضاري" .

كما يُلاحَظ أنّ البعض كثيرا ما يعمد إلى تلبيس آخر حين يحاول التدليل على أنّ النص القرآني نفسه ينفي عن الدولة أن يكون لها دين وذلك عبر الاستشهاد بقوله تعالى"كنتم خير أمّة أُخرجت للناس"[65] والإشارة إلى أنّ الله عزّ وجلّ لم يقل "كنتم خير دولة أُخرجت للناس" وفي هذا ذهول عن أنّ "الخيريّة" لا يمكن أن ترتبط بكيان سياسي معيّن محدود في المكان مثل "الدولة" أو مترافاتها القرآنية الملائمة لزمن التنزيل مثل "القرية" أو "المدينة" .

كما أنّ منطق رفض إلحاق الدّين بالدولة يجعلنا نرفض بالمقابل إلحاق صفات مثل «الاستقلاليّة» و«البراغماتيّة» و«المبدئيّة» و«الهيبة» و«الفشل» و«الترهّل»...إلخ بها باعتبارها ليست "كائنا بشريّا" يمكن أن تنطبق عليه هذه الصّفات.

ولوكان التنصيص على دين للدولة غير مقبول في القانون الدستوري لَما وجدنا دولًا كثيرة تنصّ دساتيرُها على دين رسمي بل وعلى مذهب رسمي، ففي الدستور اليوناني المذهب الرّسمي للأمّة اليونانيّة هو مذهب الكنيسة الأرثوذكسيّة وكلّ من يعتلي عرش اليونان عليه أن يكون من أتباع الكنيسة الشرقيّة، كما ينصّ الدستور الدانماركي على بروتستنتيّة الدولة .

---

[65] - **آل عمران 110.**

صحيح أنّنا لا نختلف كثيرا عمّا يراه كثيرون من كوْن عبارة «الإسلام دينها» المضمّنة بالفصل الأوّل من الدستور التّونسي توصيفيّة/جافّة ولا ترتّب أثرًا قانونيًّا مباشرًا يجعل تشريعات الدولة تستند الى "أحكام الإسلام" لكنّ الاعتراض على عبارة «دين الدولة» بحجّة أنّ "الدولة" كيان معنوي لا يستقيم حسب رأينا المتواضع لأنّ العبارة يمكن ان تُحيل على معنى "تديين التشريعات" لو وُجدت عبارات ساندة أخرى كأن نقول مثلا :«والإسلام دينها تمتثل تشريعاتُها للمعلوم منه بالضرورة» ..

فوجه الإعضال والاعتراض هنا يكمن في التعبير العائم الغائم وليس في مجرّد استخدام عبارة «الإسلام دينها»[66]، فقد نصّ الدستور الايراني وهو المسمّى:"دستور جمهوريّة إيران الإسلاميّة" على أنّ التشيّعّ الاثنى عشري هو «مذهب الدولة» (المادة 12) لكن تمّ إسناد تلك المادّة بمواد أخرى تؤسّس لدولة ولاية الفقيه "الدينيّة" بل وتمأسسها ! ..

الدين والدولة .. الفصل والوصل ..

عندما نصطدم بمقولة(ما) يجب أن نحاول ابتداءً ردّها إلى البدايات،، إلى أصل الظّهور وسياقات الانتشار.

---

66 - «دين الدولة هو الإسلام» ليست عبارة قانونية لكن يمكن أن يكون لها مدلول قانوني واضح إذا ما وقع إسنادها بنصوص قانونية اخرى، فما نراه هو انّ هذه العبارة ليست خاطئة في ذاتها ولا إشكال في تداولها أو إدراجها في الدساتير ...

مقولة "فصل الدّين عن الدّولة" ظهرت في الغرب وانتشرت من الغرب،، من أوروبا القَروَسطيّة في سياق أنظمة حكم كنسيّة ثيوقراطيّة صادرت حرّيّة الفكر وقمعت الاختلاف وحاربت العلم باسم المقدَّس،، باسم الربّ، حتّى إنّ الخازوق الّذي كان يُعدَم به أهل العلم سُمِّي «الخازوق المقدَّس»، وفي سبيل حماية فكرة مركزيّة الأرض في الكون ذات الجذر الديني[67] لم تتوانَ الكنيسة عن مطاردة "كوبرنيك" وإحراق "برونو" حيًّا وإجبار "غاليليو" على التراجع،، ولم تتردّد في المقابل في بيع "صكوك الغفران"[68]

هذه هي باختصار الظرفيّة العامّة الّتي ظهرت فيها العلمانيّة أو "العالمانيّة."

من يريد أن يقف على تعريف دقيق للعلمانيّة عليه أن يبحث عن مفهومها في منشئها الغربي أي في معاجم الغرب الّذي نحت المصطلح.

فالعلمانيّة Secularism في معجم "أوكسفورد" هي تأسيس الأخلاق والتعليم على أساس "لا متعال" (غير ديني) بل إنّ "دائرة المعارف البريطانيّة" تعرّف المصطلح بشكل أكثر فجاجة بتقديمه ك"اتّجاه مضادّ للدين"،، فهي "حركة اجتماعيّة تهدف إلى صرف النّاس عن الشؤون الدينيّة إلى الشؤون الدنيويّة"..

---

67 - باعتبار الأرض هي مكان ميلاد المسيح.

68 - الرّاجح أنّ البابا "أوربانوس الثاني" (ت1099م) هو من ابتدع "صكوك الغفارن" في سياق التحفيز الصليبي على مهاجمة الشرق واسترداد بيت المقدس.

("any movement in society directed away from otherworldliness to life on earth".)

كما أشــار"هوليوك" إلى معنى "الثقة بالعقل وعدم الثقة في ما لا يسنده العقل"[69]، كما ورد في "الموسوعة الأمريكيّة" أنّ "العلمانية" هي "نظام أخلاقي مستقل مؤسّس على مبادئ من الأخلاق الطبيعيّة، مستقل عن المظهر الديني أو فوق الطبيعي"[70]،، ويُعرّف الدكتور سامي العامري مصطلح "العالمانيّة" بأنّها "مبدأ يقوم على إنكار مرجعيّة الدين أو سلطانه في تنظيم شؤون الناس بعضها أوكلّها انطلاقا من مرجعيّة الإنسان لإدراك الحقيقة والمنفعة الكامنين في هذا العالم"[71]، والمُلاحَظ أنّ تعريف "العَلمانية" أو "العِلمانيّة" لم يتضمّن في أيٍّ مِن المصادر الغربيّة المعتبرة معنى "فصل الدين عن السياسة" فَحسب، أمّا "المعجم العربي الحديث" فالعلمانية هي "ما ليس كنسيّا ولا دينيًّا"..

ويمكننا القول إنّه بالعودة إلى المعاجم الغربيّة الكبرى سنجد مفهوم "العلمانيّة" يدور حول الدّنيويّة واللاّدينيّة والعقل والعلم التّجريبي وما إلى ذلك.
طبعًا مصطلح "عَلمانيّة" مشتق من "العالم" والأصل أن نتحدّث عن "عالمانيّة (Secularism) "، لكنّي شخصيًّا أفضِّل الحديث عن "عَلمانيّة" للتّخفيف، نحاول فقط

---

[69] - كتاب "مبادئ العلمانية" ص15 .

[70] - الموسوعة الأمريكية 24/ 510.

[71] - كتاب :"العالمانية طاعون العصر .. كشف المصطلح وفضح الدّلالة" ص99.

تفـادي كسر الـعين لـدرء شبهة العلميّـة عن "الـعلمـانيّـة" ولو أنّ هنـاك من لا يرى مشكلة في كسر العين بـدعوى أنّ "الـعلمـانيـة" تستند إلى وضع الـعلم في مقـابل الـدّين[72]

مع الـعلم أنّ أوّل من صـاغ الـمصطلح هو الـبريطـاني "جورج هوليـوك" عام 1851، وبطبيعة الحال لا يعني هذا أنّ "الـعلمـانيّـة" لم تظهر كـمفهوم قبل ذلك الـتّـاريـخ.

ويُقـال إنّ القبطي "لويـس بقطر الـمصري" هو أوّل من عرّب المصطلح الغربي وذلك في معجمه الفرنسي/العربي[73] خلال القرن التاسع عشر.

هنـاك من يعترض على تعريـف "العلمـانيّـة" باعتبـارهـا "فصل الدّيـن عن الـدّولة" ويرى هذا التّعريـف قـاصرًا ومُقصِّـرًا بـدعوى أنّ الـتّعريـف الـحقيـقي للعلمـانيّـة هو "فصل الدّيـن عن الحيـاة"، في الحقيـقة يمكننـا استدعـاء الـتّعريفيـن معًـا دون أيّ إشكـال معرفـي، ففي البدايـات كـانت العلمانيّـة تعني فصل الدّين عن الدّولة ومازالت كذلك لكنّـنـا أصبحنـا نتحدّث عن "الـدّولة" وقد تطوّرت،، "الـدّولة" وقد تغـوّلت حتّى استحـالت تعني مختلف منـاشط الحيـاة لا فقط الـبنية الـمؤسّسيّـة وآليّات الفعل المبـاشر للـدّولة،، إذن الـعلمـانيّـة في الـنّـهـاية هي "فصل الـدّين عن الـحيـاة."

لوحظ أنّ فعل "عَلمَن" في الفرنسيّـة (Séculariser) مشتق من كلمة ("قرن/Siècle)[74] إحـالةً على ارتبـاط

---

72 - د.يوسف القرضـاوي ممّن لا يرون إشكالا في كسر العين.

73 - د. محمّد عمارة رحمه الله ممّن يؤكّدون هذه الـنِّسبة.

74 - ممّن سجّلوا ذلك د.فتحي القاسمي في أطروحته للدكتوراه «العلمانيّة وطلائعها في مصر».

التّفكير السّياسي العلماني بالزّمن الدّنيوي لا الزّمن الرّوحي/الأُخرَوي.
بالنسبة إلى مصطلح "اللّائيكيّة" فإنّه يفتح على معنيين أو سياقين دلاليّين؛ المعنى الأوّل إحالة على النّسخة الفرنسيّة أو التّطبيق الفرنسي المتطرِّف للعلمانيّة، والمعنى الثّاني هو إشارة إلى البعد التّفاعلي المباشر مع المجتمع.
و«اللّائيكيّة» اصطلاح من أصل لاتيني "Laïkos" ويعني كلّ ما يَهُمّ الناس أو الشعب ولا يَهُمّ "الإكليروس" أي رجال الدين.

" العلمانيّة الشّاملة و " العلمانيّة الجزئيّة " . .

في كتابه "العلمانيّة الجزئيّة والعلمانيّة الشّاملة" ميّز المفكّر المصري الرّاحل عبد الوهّاب المسيري بين شكلين من أشكال "العلمانيّة":
العلمانيّة الشّاملة .. وتعني فصل الدين عن الحياة (العامّة والخاصّة) والاحتفاء بالنّجاعة والنسبيّة المعرفيّة[75].

---

75 - "نسبيّة الحقيقة".. لاشكّ أنّ القول بنسبيّة الحقيقة هو قولٌ مادي/إلحادي/دهري وهو من زاوية عقليّة مجرّدة لا يستقيم بل وينقضُ نفسَه بنفسه، فإن لم تكن هناك "حقائق" فإنّ الحديث عن "غياب الحقيقة" ليس "حقيقةً" يمكننا التّسليم بها،، فالتنسيب المعرفي هو "لهو معرفي" يسقط أمام سريعًا صريعًا أمام أوّل محاكمة عقليّة بسيطة تمامًا كمن يقول «أنا أكره الكُره»،، وكثيرًا ما يتم هنا استدعاء "مفارقة كريت" عندما يقول رجُل من "كريت" في مغالطة من "مغالطات الدّور": « كلّ رجُل من كريت هو كاذب» .
فالتعامل مع الحقيقة كمجرّد "أفق إنساني" نسعى إليه مجرّد هُراء،، كلام أفرَغ من فؤاد أمّ موسى .. مادمتَ موحِّدًا تؤمن بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمّدٍ نبيّا ورسولا وبالقرآن إمامًا ودستورًا فأنت تمتلك "حقائق" لأنّ المعارف الدينيّة هي بالدّرجة الأولى معارف "اعتقاديّة/قاعديّة" لا "برهانيّة/حجاجيّة"،، آدم وحوّاء "حقيقة"، طوفان نوح "حقيقة"، قوم لوط "حقيقة"، ناقة صالح "حقيقة"، تسخير الريح لسليمان "حقيقة"، كلام النمل "حقيقة"، عيسى ليس ابن الله "حقيقة"، الدّين عند الله الإسلام "حقيقة"، القرآن من الله "حقيقة"، البعث "حقيقة"،، لا تسمعوا لأمثال الهالك محمّد

العلمانيّة الجزئيّة .. ويُقصَد بها فصل الدّين عن السّياسة. وداخل هذين التصنيفين يتحدّث المسيري عن علمانيّة شاملة "صُلبة" وأخرى "مائعة"، والأمر نفسُه بالنسبة إلى "العلمانيّة الجزئيّة"،، وما يُراد قوله من خلال توصيفَي "الصّلابة" و"الميوعة" هو الإشارة إلى درجة التطرّف والميل إلى التهجّم على "المقدّس".

الحكم في الإسلام "نيابة عن الأمّة" لا عن الله ..

في السّياقات الإسلاميّة وباستثناء العهد الفاطمي /العبيدي / الرافضي[76] نحن لم نعرف حكما ثيوقراطيًّا رغم الانحرافات السّياسيّة[77] الّتي شهدناها في فواصل تاريخيّة مختلفة، إذ لم يكُن الحاكم يومًا نائبًا عن الإله أو ناطقًا باسم الإله، فإن كان النّصارى قد انطلقوا من نصّ مقدّس منسوب إلى المسيح يقول :«ما تحلّونه في الأرض يكون محلولًا في السّماء وما تربطونه في الأرض يكون مربوطًا في السّماء» ، بما يُبرِّر ويُشَرعِن الحكم بتفويض إلهي، فإنّنا نحن المسلمين لا نجد ما يُشبه ذلك،

أركون وأمثاله ممّن تعاملوا مع القَصَص القرآني كما يتعامل الأنثروبولوجيّون مع الأساطير،، ولا تلقوا بالًا لِمن يقول لكم "كلٍ صاحب ديانة يدّعي ما تدّعون من امتلاك للحقيقة"، نحن نقول فليَدَّع ولْنَدّع،، ماهو "نسبي" هو تَمَثُّلنا للحقيقة لا "الحقيقة" نفسها،، على المسلم أن يستعليَ بإيمانه وأن يقولَها واضحةً صافيةً من كلّ كدَر : «أنا أمتلك "حقائق ثابتة/مطلَقة" وكلّ ما عداها هو زَيف وبطلان ! »..

[76] - ممّا قاله "ابن هانئ الأندلسي" في المُعز لدين الله الفاطمي :

ما شئتَ لا ما شاءت الأقدارُ _ فاحكم فأنت الواحد القهّارُ

كأنّما أنت النبيّ محمّدٌ _ وكأنّما أنصارُك الأنصارُ

[77] - على سبيل الذّكر .. ممّا قاله الخليفة الأموي "عبد الملك بن مروان :"من قال لي اتّقِ الله ضربتُ عنقَه"،، أمّا ما نُسب إلى "المنصور" من قول "إنّما أنا سلطان الله في أرضه" فهو شبهة يردّدها البعض استنادًا إلى مصدر غير موثوق لا يُعتدّ بأخباره وفي رواياته عن التاريخ وهو كتاب "العقد الفريد" لابن عبد ربّه !..

بل نجد ما ينقضه وما ينهى عنه :«اتّخذوا أحبارَهم ورهبانهم أربابًا من دون الله» [78]
الحاكم في الشّرع نائبٌ عن الأمّة لا نائب عن الله[79]، فالتّشريع حقٌّ خالصٌ لله وحده وما الحاكم إلّا أداةٌ للتّنفيذ وضامن له[80]، أمّا الأمور الاجتهاديّة فأقصى قول المجتهد في كلامه -وإن كان أمير المؤمنين- أنّه مَبلغه من العلم وأنّه صواب يحتمل الخطأ،، إذ إنّ «الحاكم في نظر الإسلام وكيلٌ عن الأمّة أو أجيرٌ عندها، ومن حقّ الأصيل أن يحاسب الوكيل أو يسحب منه الوكالة إن شاء وخصوصًا إذا أخلّ بموجباتها»[81].
ومِمّا يُؤثَر عن أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنه قوله :"أطيعوني ما أطعتُ الله فيكم" .
الإسلام ومعظم الحُكّام في ظلّ دولة الإسلام شجّعوا العلم[82] ،وحَثّوا على طلبه ولم يتمّ استهداف العلم والعلماء كما حصل في أوروبّا، فقد كانت تُصرَف المكافآت السخيّة نظير الترجمة عن اليونانيّة والفارسيّة ولاسيّما في عصر الخليفة العبّاسي "المأمون".
ولمّا كان ذلك كذلك، فلا وجه للدّعوة إلى فصل الدّين عن الدّولة في الإسلام، هذه الدّعوة إلى الفصل هي وليدة

---

78 - التّوبة 31.

79 - كتب سيّد قطب يقول :"مملكة الله لا تقوم بأن يتولى الحاكمية في الأرض رجال بأعيانهم- هم رجال الدين-كما كان الأمر في سلطان الكنيسة، ولا رجال ينطقون باسم الإله، كما كان الحال في ما يعرف باسم الثيوقراطية أو الحكم الإلهي المقدس" (سيّد قطب –معالم في الطّريق ،دار الشروق طبعة 81 – ص68).

80 - يقول د.محمّد عمارة إنّ الله قد استخلف الإنسان لِكي يحكم بما أنزل الله وقد عبّر "ابن حزم" عن هذا المعنى بتكثيف بليغ بقوله "إنّ من حكم الله أن يكون الحكم لغير الله".

81 - د.يوسف القرضاوي – "من فقه الدّولة في الإسلام" – ص181.

82 - "قل هل يستوي الّذين يعلمون والّذين لا يعلمون" الزّمر 9.

شرطيّـات تاريخيّـة معيَّـنة لا تنسحب على السّـيـاقات الإسلاميّـة وبالتالي هي دعوة مُسقطة.
مع التّـشديد هنا على أنّ الدّين في الإسـلام سـابقٌ على "كيـانيّـة الـدّولة" على عكس انتشار النصرانيّة في أوروبا الّذي كان طارئا على "الدّولة" بتنصُّر الإمبراطور الرّوماني "قسطنطين الأوّل" في القرن الرابع واعتناقه ديانةً ذات طبيعة روحيّة خالية أو تكاد من أيّ أحكام تتعلّق بإدارة الشأن العام، فكانت بذرة الفصل بين "الديني" و"السياسي" في الغرب موجودة ابتداءً رغم استدعائها المتأخّر بعد قرون من "الثّيوقراطيّة" والاضطهاد الكنَسي.

وبالتّالي لا يمكن الحديث عن فصل الدّين عن الدّولة في الإسـلام، لأنّ الدّيـن بنى الدّولـة والدّولة ازدهرت بالـدّين.
وغنيٌّ عن البيـان أنّ السياسة عملٌ من أعمال المكلّفيـن وعمل المكلّفين يُفترَض أن ينضبط لأوامـر الله ونواهـيـه[83]

.

طهـــــارة الـدّيـن ونـجـــــاسة الـسيـاسة ..

من يقول إنّ الدّين طاهر والسّـياسة نجسة إنّما يريد أن يرتّب على هذا الـكلام ضرورة إبعاد الدّين عن الـسيـاسة

---

[83] ـ شَدّنـي ما قاله المهندس أيمن عبد الرّحيـم حول ضرورة هيمنة الدّين على السّياسة في الإسلام لا الاكتفاء بتدخّله فيها،، هذا الكلام في طريقه تمامًا مادامت الأنظمة الوضعيّـة لا تعترض على تدخّـل بعض الـدّين في الـسّـيـاسة.

كأنّ السيـاسة ليست من الدّين وكأنّ الدّين دخيل على السّياسة ..

أوّلًا؛ لئن كنّا نتّفق على طهارة الدّين فإنّ الحديث عن نجاسة السّياسة هو حديث تنقصه عن الدقّة، فالسّياسة من ساس يسوس سَوسا وهي في أعمّ مفاهيمها تعني إدارة الشأن العام، فكيف تكون "إدارة الشأن العام" نجـاسة ؟ !!! ..

فلو عدنا إلى "أفلاطون" وجدنا أنّه يُشبِّه السّياسة بفنّ نسّاج ملكي يحبِك حياة النّاس بالمودّة والوفاق[84]، كما كان تلميذه "آرسطو" ينظر إلى العمل السياسي باعتبارها سعيًا إلى تحقيق "الخير الأسمى"[85].

إذن لا يمكن أن نكون دقيقين هُنا إلّا إذا تحدّثنا عن ممارسات نجسة للسّياسة ..

نحن في الإسلام نتحدّث عن "السياسة الشرعيّة" بما هي «حمل الكافّة على مقتضى النّظر الشرعي في مصالحهم الأُخرويّة والدّنيويّة الرّاجعة إليها، إذ أحوال الدّنيا ترجع كلّها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة فهي في

[84] - نُحيل على محاورة "السياسي" (311 ب).
[85] - كتاب "السّياسة".

الحقيقة خلافة عن صاحب الشّرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به» [86]..

قد يعترض معترِض فيقول إنّ السّياسة نجِسة بمعنى أنّها مجال للمتحوِّل في المقابل الدّين هو فضاء للثابت والمقدّس،، هذا صحيح بلغة الفلسفة والميتافيزيقا الّتي تربط بين عالم التغيّر والتبدّل وبين عالم الدّون والنّجاسة،، لكنّ علاقة عبارة "السياسة نجاسة" بهذا المنحى الفلسفي ضعيفة، هي مجرّد استدعاء يُراد منه الإحالة على هيمنة المصلحيّة على التفكير السياسي في مقابل طغيان المبدئيّة في التّفكير الدّيني، وطبعًا هذا قولٌ لا يخلو من تسطيح وتبسيط واختزال مُخل[87]، فلا السّياسة تخلو من المبادئ ولا الدّين يخلو من التفكير العملي الّذي يراعي المصلحة .

حتّى في الأدبيّات الغربيّة نفسها لم تعُد "الميكيافليّة" عماد التّفكير في السّياسة واستُعيد الحديث عن "الإيتيقي" أو "الديونتولوجي" كعامل مُهمّ في صناعة القرار السياسي منذ عصر "الأنوار"[88].

---

86 - عبد الرحمان بن خلدون –المقدّمة- ص97.

87 - أحيانًا نشعر أنّ «العلمانيّون» يُقدِّسون الله إلى درجة أنّهُم يرَونَه أعظم مِن أن يُعبَد ويُعظِّمون الرّسول إلى درجة أنّهم يرَونه أكبر مِن أن يُطاع،، إنّهُم "أطفال إبليس الكبار" الّذين آمنوا واتّقوا واستطاعوا أن يرَوْا جنّة الله بعيدًا عن الله !!! ..

88 - «إنّ الّذين يريدون معالجة الأخلاق والسّياسة كلٌّ على حدة لن يفقهوا من أمرهما شيئا» (ج.ج.روسو).

وحتّى لوسلّمنا بطهارة الدّين ودنس السّياسة،، أ ليس حَريًّا بالطّاهر أن يتدخّل لرفع الدّنس عن المدنَّس ؟ !!! ..

سيّد الخلق وخاتم النبيّين والمرسلين محمّد بن عبد الله صلّى الله عليه وسلّم مارس السّياسة،، فهل كان عليه الصلاة والسّلام يمارس النّجاسة ؟ !!! .

على كلّ حال ما يجب أن نقوله هو أنّ «قذارة العمل السياسي» هي إحدى العبارات الممجوجة الّتي كثيرا ما تتردّد على ألسنة بعض الإسلاميين وغيرهم من المتعاطين مع الشأن العام وحتى العوام إحالةً على (أو كنايةً عن) قذارة أساليب ممارسة السياسة، هذا الكلام خطير من وجهيْن على الأقل :

الوجه الأوّل أنّه يلبس لبوس التوصيف المجرّد للواقع وهو في حقيقته «تقعيــد مقنّــع» يقرُن "إدارة الشأن العام" باللّاأخلاقيّة ضرورةً انسجاما مع المقاربة الميكيافيليّة الّتي تجعل" الانتهازيّة" أو"البراغماتيّة" صفة ماهويّة يجب أن يتحلّى بها "السياسي الناجح"، وهو زعْم تنجر عنه لوازم خطيرة من بينها تنفير الناس من السياسة وبالتالي تعزيز"الفردانيّة" وتحييد فكرة "الهمّ العام" في ضرب من ضروب التدجين المنظّم .

أمّا الوجه الثاني لخطورة هذا الطرح فتكمن في كونه تأصيلا خبيثا لفكرة «العلمانيّة» باعتباره يوفّر نسقا تبريريا يسند ذلك الطرح الناسوتي/اللامتعالي على حساب الخطاب اللاهوتي/المتعالي، فالدين (مهما كان هذا الدين) «مقدّس »لا يصحّ بل لا يجوز"تدنيسه" ب"قذارة السياسة"،، وهنا يُسدَل ستار كثيف على التأصيل الإسلامي لمفهوم « السياسة» بماهي"عمل الأنبياء"(حديث نبوي "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء"...) و"حرصٌ على الحكم بما يرضي الله"(الصدّيق" إن أخطأت قوّموني "...) و"التزام عميق بخدمة المجتمع"(عمر بن الخطّاب" إذا عثرت بغلة في العراق"...) ومسؤوليّة جسيمة وتكليف خطير ("إنّها أمانة وإنّها يوم القيامة لَخزي وندامة، بكاء عمر بن عبد العزيز المُر بعد أن أوصى له ابن عمّه سليمان بن عبد الملك بخلافته ورفضه الحكم بدايةً قبل إقناعه بذلك)..

صفوة القول؛ يبدو خطاب التشنيع بالسياسة مُغرضا إلى حدّ بعيد رغم أنّ خيوط المؤامرة والدسيسة فيه غير واضحة المعالم نظرا لما تستبطنه من معان موازية ودلالات مخاتِلة وموارِبة أخرى لا تخلو من وجاهة تختزلها قذارة "السياق السياسي العام" وانحطاط كثير من السياسيّين..

أسطورة «حياديّة الدولة» ..

أمّا عن الإشارة إلى "الدولة" كجهاز محايد لتبرير"حياد نظام الدولة" تجاه "المواطنين" بمحتلف توجّهاتهم العقديّة فهذا يستدعي تحديدا مفهوميًّا عاجلا، الدولة مُعجميّا هي إقليم وشعب في كنف سلطة تمارس سيادتها عليهما عبر نظام سياسي وقانوني، فرغم الطابع المجرّد العام للتعريف فإنّه لا يخلو من إحالة على لاحياديّة المضامين إذ لا يمكن بداهةً تصوّر منظومة تشريعيّة لا تستند إلى مرجعيّة فكريّة ما[89]، وقد سبق للفيلسوف الإيطالي "غرامشي"[90] أن وجّه نقدا حادّا إلى هذا الطرح النزّاع إلى حصر الدولة في كيانيّة تنفيذ جافّة وتحدّث عن "الشبكات الإيديولوجيّة" التي تنتجها "الدولة"، كما تحدّثت البريطانيّة "سيسيل لابورد" عن تدخّل الدولة مهما كانت ليبراليّتها في رسم الخطّ الأخلاقي للنّاس وتحديد الصواب والخطأ وهو ما جعل الليبراليّين المساواتيّين أمام معضلة أو "مشكلة البروز الأخلاقي" الّتي تسوّل للفرد التمرّد على القانون[91].

وحتّى قاعدة "التساوي أمام القانون" لا تعني أنّ "القانون" محايد بل تعني أنّ "تطبيق القانون" محايد، فالفقه الإسلامي

---

[89] - **هناك من يقول إنّ الدولة" كيان تنفيذي ،،جيّد،، وماذا ينفّذ هذا الكيان؟؟.. ألا ينفّذ سياسات وتشريعات ؟؟،، وهذه السياسات والتشريعات ألا تنطلق من مرجعيّة فكريّة معيّنة؟؟؟،، ومادام وجود "نظام سياسي وتشريعي" هو عنصر من عناصر مفهوم "الدولة" فإنّ هذه الدولة ليست مجرّد أداة لتنفيذ "الفكرة" بل إنّ الفكرة من جوهر ماهيتها..**

[90] - **يرى "غرامشي" أنّ الدولة لا تكتفي بالقمع بل تؤدّي كذلك "مهمّة إيديولوجيّة" عبر أجهزتها الإيديولوجية ..**

[91] - **سيسيل لابورد في كتابها "دين الليبراليّة".**

هو مصدر من مصادر التشريع في جميع بلاد المسلمين يستأنس به المشرّع ولا يُغفله ، فعن أيّ حياد تجاه كل المواطنين بتوجّهاتهم الدينية وغير الدينيّة" نتحدّث ؟ !!.

فعلى "الحاكم" كمؤسّسة وظيفيّة وباسم "الشرعيّة" أن يضع تشريعات تحترم دين "الأغلبيّة" التي تحكمها.

وبعيدا عن التأصيلات الشرعيّة والسجالات الفقهيّة نقول إنّ للدولة (الحاكم) "سلطة الإكراه" الامتداد الطبيعي لما يسمّيه ماكس فيبر "العنف الشرعي"[92] ،إذ إنّ لها (بل عليها) أن تفرض نظاما اجتماعيًّا محدّدا ينسجم والهُويّة الجماعيّة (الغالبة) مع مراعاة الاستثناءات بتشريعات استثنائيّة داخل المنظومة التشريعيّة نفسها، فالنمذجة منْ صميم دور «الدولة» (و"الدولة" هنا ليست بالمفهوم المعجمي/المنضبط بل بالمفهوم الوظيفي/السياسي)، فهي مطالبة بقوْلبة المجتمع مرجعيًّا أي تنظيمه على أساس "مشترك ثقافي" يشكّل "الديني" دون شك أبرزَ مفرداته وذلك حتّى يتهيّأ للمحكومين الدوران في فلك الحاكم تنظيميًّا بما يضمن حدًّا أدنى من الانسجام الداخلي يكون بمنزلة السياج الطبيعي الّذي يحول دون تفجّر "النسيج العلائقي" فانهيار «الدولة» بمفهومها الكلاسيكي.

[92] - كتاب : "العلم والسياسة بوصفهما حرفة".

ففضلا عن مزالق التشغيب على المُحكمات فإنّ منح الأفراد حريّة الاختيار في مسائل ذات طبيعة سوسيو/دينيّة عميقة هو "استقالة خطيرة" ممّن هم في "السلطة"، وهذا في معناه السياسي العميق «جريمة دولة» يُلوَّح بارتكابها مع سبق الإصرار والترصّد لضرب ثوابت اجتماعيّة راسخة تواضع عليها الناس بغضّ النظر عن طبيعتها العقَديّة/الدينيّة !.

بالنسبة إلى الطرح المثنوي (أقلّيّة/ أغلبيّة) فتجدر الإشارة إلى أنّ هناك ثوابت مجتمعيّة ومنظومة قيميّة سائدة يجب مراعاتها وإلا فتحنا الباب للتصادم الاجتماعي ولضرب مبادئ التعايش السلمي خاصة أنّ الازدواج التشريعي المتعلّق بالمساواة في الميراث مثلًا[93] سيُذكي المشاكل العائليّة ويُفاقمها ويدقّ أسافين في النسيج العلائقي الأسري، فالمسألة لا تخلو من بُعد اجتماعي/أمني/تنظيمي، كما يُفترَض بالتشريعات أن تعبّر عن هويّة الشعب ("الأغلبية")، لأنّ "الأقليّة" هي من يجب أن تتكيّف مع "الأغلبية" وليس العكس، فحتّى لو انتهجنا منهجا مقارنا لا نعثر على ما يعضد فكرة نُصرة الأقليات ولو على حساب الأغلبية في أيٍّ من الديمقراطيات الكبرى الّتي يسبّح بحمدها هؤلاء ممّن باتوا "ملَكيّين أكثر من الملك"، فهل

93 ـ نتحدّث عن مبادرة تشريعية ظهرت في تونس أراد الرّئيس السابق "الباجي قائد السبسي" تمريرَها في إطار تقرير ما يُسمّى لجنة الحريات الفردية والمساواة الّتي سنعود إليها في مستوى لاحق من الكتاب.

جرّم الأمريكيون والبريطانيون ذبح الأبقار من أجل عيون آلاف الهندوس الذين يعيشون بين ظهرانيهم؟!!!.. هل احترمت سويسرا آلاف المسلمين القاطنين بها حين منعت بناء المآذن؟ !!.. ألا يُحْرم الملحدون في إيرلندا من التدريس؟!..

الدّولة الدينيّة والدّولة المدنيّة ..

ظهر مفهوم "الدّولة المدنيّة" في الغرب كردّ فعل تاريخي على نموذج "الدولة الثّيوقراطيّة"، وبالتّالي لم يكن في الأصل يعني سوى عزل "الديني" عن "السّياسي" تحت غطاء حكم الشّعب بالشّعب عبر آليّات انتخاب دوريّة ومؤسّسات إدارة مستقرّة ومنظومة تشريعيّة وضعيّة تحكم الجميع، هذه هي مقوِّمات الدّولة المدنيّة كما استقرّت في تنظيرات الغرب[94]، رغم أنّ الإنقليزي "جون لوك" صاحب "رسالتان في الحكم المدني" والمساهم في صياغة دساتير ولاية "كارولينا" لم يكن يرى مانعًا في تحكيم قوانين ذات صبغة دينيّة أو أصل ديني شريطة أن يكون ذلك استنادًا إلى إرادة الأغلبيّة، "لوك" من حيث المبدأ لم يمانع في تطبيق قوانين كنسيّة إذا كان في المسيحيّة أحكام عمليّة تتعلّق بإدارة الشأن العام، وهو

94 - مع انفتاح مفهوم "الدولة المدنيّة" على دلالتَي "المتحضّرة" ("المتمدّنة") و"غير العسكريّة".

الموقف نفسه نقريبًا الّذي سجّله "توماس هوبز"[95]، لكنّ النّواة المفهوميّة لمصطلح "دولة مدنيّة" استقرّت على تقديمه بصفته تطوّرًا للدّولة الّتي تُحيِّد الدّين مهما كان هذا الدّين، أي سحب روحانيّة النّصرانيّة و"لاتسيُّسَها" على جميع الأديان والانطلاق من مصادرة مفادها "كلّ دين هو شأن شخصي ولا علاقة له بالحياة العامّة"، وبهذا المعنى التبسيطي/المنحرف يُنظَر إلى الدولة الإسلاميّة باعتبارها دولة دينيّة أو "ثيوقراطيّة"، الثيوقراطيّة الّتي تعني حرفيًّا حكم الدين أو حكم رجال الدين، فالدولة الثيوقراطيّة هي الدّولة الّتي تحتكم إلى نظام مصدرُ السّلطة فيه هو الدّين أو الإله (اللاّهوت)،، والأنظمة الثّيوقراطيّة أشكال وأنواع ونظريّات أبشعُها وأكثرُها فجاجةً نظريّة القول بالطّبيعة الإلهيّة للحكّام والتي عرفها بشكل خاص الصينيّون والرّومان قديمًا حيث يُنظَر إلى الحاكم على أنّه هو الإله أو ابن الإله، وأقَلّ هذه الأنماط الثيوقراطيّة حدّةً هي تلك المنبنية على نظريّة الحقّ الإلهي غير المباشر الّتي أفرزَها النّزاع بين السّلطتين الزّمنيّة والروحيّة أي الملوك ورجال الكنيسة، وهي تقول إنّ الحاكم يختاره الربّ الّذي يوجِّه الشعب إلى اختيار من يختاره.

إذن لا يمكن أن نقول إنّ الدّولة الإسلاميّة هي "دولة مدنيّة" ونصمت،، فإمّا أن نقول "الدولة الإسلاميّة هي دولة إسلاميّة على غير منوال سابق أو لاحق"، أو أن

95 - يقول "هوبس" :"إنّ الكتاب المقدّس لا يصبح قانونًا إلّا إذا جعلته السلطة المدنيّة الشرعيّة كذلك"(من كتابه "الليفياثان" أو "التنّين").

نقول بما مبناه أو معناه "دولة مدنيّـة بمرجعيّـة إسلاميّـة"[96] ما دام من معاني "المدنيّـة"[97] بل من جوهر ماهيتها "التّعـاقد الاختياري" بين الحكّام والمحكومين، فالدّولة أو الخلافة في الإسلام هي كما يقول الماوردي "عقد مراضاة واختيار".

ثمّ إنّ الـسياسـة عند أهل السنّة والجماعة من الفروع لا من الأصول، أي هي من مسائل الاجتهاد والحوار والتنسيب وهو ما يقترب إلى حدٍّ ما من أحد أسس "الدولة المدنيّـة" باعتبارها دولة تُدار بالنّاس وللنّاس، هذا فضلًا عن عُلويّـة القانون في الدّولة الإسلاميّـة، ولا أدَلَّ على ذلك من قوله صلّى الله عليــه وسلّــم : «إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وايم الله : لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» ..

إجمالًا وباختصار؛ الـدّولة الإسلاميّـة هي دينيّـة التقنين مدنيّـة التنظيم أي إنّ السّيادة فيها لله تعالى والسّلطان للأمّـة، فالحاكميّـة الإلهيّـة هي حاكميّـة تشريعيّـة لا حاكميّـة سياسيّـة.

---

96 - "الدولة الإسلامية كما جاء بها الإسلام، وكما عرفها تاريخ المسلمين دولة مدنية تقوم السلطة فيها على البيعة والاختيار والشورى... ومن حق كل مسلم، بل كل مواطن أن يُنكر على رئيس الدولة نفسه إذا رآه اقترف منكراً أو ضيَّع معروفاً" (د.يوسف القرضاوي – من كتاب "الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرّف"، دار وهبة مصر، ط1997/2م، ص188).

97 - مصطلح "الدولة المدنيّة" من المصطلحات السائلة العصيّة عن التحديد بتعريف مانع جامع، وبهذا المعنى هو مصطلح فاقد في ذاته لأيّ قوّة تفسيريّة.

إقامة الدولة ليست ركنا من أركان الدين ..

كونها كذلك فذلك لا يعني انتفاء العلاقة بين "الدّولة" و"الدين"، فالقرآن الكريم الّذي لم يفرض على المسلمين إقامة الدّولة قد فرض عليهم واجبات لا يمكن القيام بها إلّا في ظلّ "دولة" (مثل جمع الزكاة وتوجيهها إلى مصارفها، تطبيق الحدود، إعداد القوة والجهاد في سبيل الله، تربية النشء وتعليمهم على قيم الإسلام ...) وكما يقول الأصوليّون "ما لا يتمّ الواجب إلّا به فهو واجب".

أحداث السّقيفة والتفاوض حول السلطة قبل حتّى دفن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم[98] تثبت أهميّة إقامة الدّولة في الإسلام، وإلّا فكيف يمكننا تنزيل آية "وأطيعوا الله وأطيعوا الرّسول وأولي الأمر منكم" على أرض الواقع دون "كيان سياسي تنفيذي"، مع التشديد على أنّ المولى عزّ وجلّ لا يكلّفنا بالمستحيل ولا يأمرنا إلّا بالمستطاع العقلي والتاريخي.

---

98 - ليس صحيحًا أنّ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم تُرِك مُسجًّى وحيدًا فيما تفرّغ الصّحابة للتّنازع حول السّلطة فقد كان إلى جانب جثمانه الشّريف عدد من الآل والصّحب من بينهم علي بن أبي طالب والعبّاس رضي الله عنهما، كما أنّ إرجاء عمليّة الدّفن إلى ليلة الثّلاثاء أو فجر الإربعاء وهو المتوفّى نهار الاثنين 12 ربيع الأوّل 11 ه كان أساسًا بدافع انتظار توافد الوفود من أطراف شبه الجزيرة العربيّة لحضور الجنازة ولم يكن سببه الرّئيس النّزاع حول الحكم إذ لم يستغرق نقاش السقيفة أيّامًا بل ساعات معدودات.

عزل "الدّيـــــــن" عن الدّولـــــة حتّى لا يكـــون بِـــرَسم الاستغـــــلال ..

هذه الدّعـوى من أكثر الدّعـاوى هشاشـــةً وتكَــرُّرًا،، إذ إنّ منطق الإقصاء لمجرَّد تجنّب "سوء الاستغلال" هو منطق سقيم يُسوِّغ - لو سلّمـــنـا به – للتخلّي عن العلم نفسه ما دام أكثرَ "الظواهر الإنسانيّة" تعرّضًـــا للتخرّصـــات المنحرفة ..

وهل يستقيم إلغاء القضاء والإعلام والتّعليم الرسمي بحجّة أنّها وسائط قولبة وتوجيه وهيمنة سلطويّـة ؟ !!!..

أفق التغيير داخل "الدولة الحديثة" ..

هل يمكن فعلا أن تسقط «المنظومة» دون أن يسقط «النّظام» ؟

لا نرى إشكالا في النّظر في إمكانيّة خوض غمار العمليّة السياسيّة من باب "دفع الضّرر الأكبر بالضّرر الأصغر" إن توفّر مناخ سياسي منفتح يسمح بتنظيم انتخابات نزيهة وبغرض تحقيق اختراق ما للمنظومة ومحاولة إسقاطها أو انتظار اللحظة المناسبة لتثوير الوضع، لكن هل يمكن فعلا أن تسقط «المنظومة» دون أن يسقط «النّظام»؟،، قبل

الإجابة عن هذا السّؤال المركّب نحن مطالبــون بتحرير المصطلحات ولو بإيجـاز ..

يمكننـا تعريف «النظام» بأنّه مجموعة المؤسّسات السياسيّة الرسميّة وغير الرسميّة زائد "النّمط الثقافي السائد"، أمّا "المنظومة" فهي ما يظهر من "النّظام" أو الذراع التنفيذيّة للنظام إن صحّ التعبير أي ترتبط ارتباطا مباشرا بطريقة الحكم وأوجه ممارسته وكثيرا ما يطغى عليها منطق العمل السرّي والغرف المغلقة الّذي كثيرا ما يتخفّى تحت حجاب سميك من القوانين والاتفاقات السياسيّة وحتى الشرعيّة الانتخابيّة حتّى أنّه يمكن لحزب كبير أن يكون مشاركا في حكومة مثلا دون أن يعرف ما يجري بدقّة داخل "السيستام" حيث تتوزّع المسؤوليات عنقوديًّا على قاعدة توازن المصالح الاقتصاديّة والسياسيّة وتقاطعها مع "الداخل" و"الخارج"..

نلفت نظرَكم هُنا إلى أنّ "النّظام" الّذي نتحدّث عنه كما تقدّم ليس ذلك «النظام السياسي الدستوري/البسيط» (نظام برلماني، نظام رئاسي، نظام شبه رئاسي...إلخ)، كما أنّ ما تقع الإشارة إليه غالبا هو "المنظومة" باعتبارها مثلّث ("السلطة"، "الموالاة"، "المعارضة") والمقصود بهذا التعريف في النّهاية هو «المنظومة الحزبيّة» وهذا طبعا لا علاقة له بما نتحدّث عنه هنا.

يتداخل مفهوم "المنظومة" مع مفهوم «الدولة العميقة» الّتي تشير إلى ذلك الالتقاء المصلحي/الشبكي بين رؤوس

أجهزة داخل "الدولة" وخارج سيطرتها القانونية في الوقت نفسه وهو التقاء يمسّ قطاعات حيويّة كالأمن والجيش والإعلام والقضاء.

الدور الكلاسيكي ل "الدولة العميقة" هو حماية "النظام" القائم لأنّ علاقتها به "عضويّة/وجوديّة"، في المقابل يمكن أن تكون "المنظومة" القائمة هدفا لهذه «الدولة الموازية» الّتي يمكن أن تقوم باغتيالات أو الوقوف وراء "انقلاب عسكري" أو تعطيل التداول السلمي على السلطة ...إلخ.

وعليه؛ رغم الصعوبات العمليّة البالغة يمكن أن تسقط «المنظومة» فعلا (وليس صحيحا أنّها ترتبك ولا تزول) مادام "النظام" نفسُه وهو حاضنتُها الماديّة والإيديولوجيّة قابل للزوال رغم صلابته واتّصاله شبه العضوي بالدولة.

غير أنّ سقوط "المنظومة" لا يعني سقوط «النظام» مثلما يمكن أن يفقد الأخطبوط إحدى أذرعه دون أن يموت،، وتنزيلًا على الحالة التونسيّة اليوم لا يكفي وجود رئيس[99] محسوب على ما نسمّيه تجاوزا "الخطّ الثوري" حتّى نقول إنّ "السيستام" قد انهار إذ يجب أن يتبلور "مشروع ثوري" داخل البرلمان ويتحقّق من خلال حكومة بنفَس ثوري تتخلّص من رؤوس الفساد داخل الإدارة، حينها فقط يمكننا الحديث عن "انهيار المنظومة" لكن لا أحد يضمن عدم نهوضه من تحت الرّماد كطائر الفينيق إلّا إذا قوّضنا

99 - حتّى لا نسقط في فخّ "الحكم على وضع سابق بوعي لاحق"، قيس سعيّد كان من المترشّحين القريبين -نظريًّا- من الخطّ الثّوري،، على كلّ حال؛ نزعم أنّ "الخطأ الوحيد" الّذي ارتكبه سعيِّد هو ترشّحُه للرّئاسة، خطأ بحجم «خطيئة أصليّة»،، غير أنّ تصويت المصوِّتين له كان "التّصويتَ الصّحيح" للمترشِّح الخطأ ! ..

«النّظام» برمّته ولا سبيل إلى ذلك سوى بانقلاب عسكري "إيديولوجي" أو ثورة شعبيّة حقيقيّة[100].

أزمة "العقل العلماني العربي"[101]..

[100] - "الثورة" مواجهة ومجابهة بفكرة ناظمة وطليعة قائدة،، ففِعل التثوير ليس في حقيقته سوى مجازفَـة بالموجـود من أجل المنشـــود مع أفق واضح للتغيير، أفق يحُول دون السّقوط في منطق المقامرة الّتي تفتح البلاد على المجهول،، فلو حمَلت الشعوب هَمّ "الدولة" واستقرارها لَما خرجت يومًا على حكّامهـا ولَما ثارت على طُغـاتها،، وعليه؛ ليس هناك «ثوري» غير إقصائي ،،
«الثورة» جوهرُ ماهيتِها النفي والإقصاء ،، وموضوع الإقصاء هو كلّ ما يتحدّد نقيضا أو ضديدا للثورة ..

[101] - حديثنا عن العقل العلماني "العربي" دون غيره ليس استثناءً لهذا الغير بل هو توصيف على سبيل "التخصيص" بما أنّنا نعيش في بيئة عربيّة وفي احتكاك مستمر بالعلمانيين العرب.

الخشوع في محراب "الدّيمقراطيّة" في عصر "ما بعد الدّيمقراطيّة"

تصدير :

تجفيـف الـمستنقعـات لا يقضي على "الـبعوض" فقط لكنّه يسـاعـدك على رؤيـة «الـضّفــادع» أيضًــا !

لَطالما ارتبطت الدولة الحديثة بالنظام الديمقراطي حتّى صار "صفة ماهويّة" من صفاتها لا تستكمل الدولة حداثتها دونها، اليوم؛ في عصر "مابعد الحداثة" أو عصر نقد مكتسبات الحداثة أصبح الحديث عن "الديمقراطيّة" كهدف نهائي للدولة المعاصرة محلّ سجال فكري أكاديمي وسياسي مستفيض غير أنّ علمانيّينا ظلّوا خارج هذا السّجال،، وعليه؛ سنتطرّق في السّطور اللاحقة لموضوع "الديمقراطيّة" أو بالأحرى "ما بعد الدّيمقراطيّة"،، "الديمقراطيّة" الّتي يسبّح بحمدها المسبّحون والتي لم توجد فعليًّا قط[102] وتتنافى وجوهر الدين الإسلامي[103] الّذي يُقرّ السلطان للأمّة والسّيادة لله وحده، ولا يمكن القبول بفكرة رأي الأغلبيّة في المطلق إذ لابدّ من التحرّك في حدود المُتاح الشرعي، على كلّ حال لسنا هنا بوارد الدّخول في

---

102 - يقول عالم السياسة الأمريكي إيطاليّ الأصل "جيوفاني سارتوري" :"الدّيمقراطيّة هي اسم مُفخَّم لشيء لا وجود له" !..

103 - يبدو أنّ القرضاوي لم ير هذا التنافي في "فلسفة الديمقراطية" التي تصل إلى حدّ فتح الباب لتولّي غير المسلم أمر المسلمين إذ يقول في كتابه "فتاوى معاصرة" (ج2) :"...والغريب أنّ بعض الناس يحكم على الديمقراطيّة بأنّها مُنكَر صُراح أو كفر بواح وهو لم يعرفها معرفة جيّدة"، وهو موقف/ فتوى نزل بردا وسلاما على قلوب العلمانيين الّذين واحتفوا به أيّما احتفاء !!! ..

سجال فقهي، هو موقف مبدئي تأليفي ارتأينا الانطلاق به ومنه.

لا يكفّ "العلمانيّون العرب" أو من نُسمّيهم "أحفاد عمرو بن لحي الخزاعي" و"خرفان بانورج"[104] عن جلب الأصنام من وراء البحار وتعبيد النّاس لها وهذا ما يجب أن يشتغل عليه الإسلاميّون إبرازًا وتركيزًا أكاديميًّا وإعلاميًّا. فإذا أبديتَ رفضك للنظام الديمقراطي واستشهدتَ بمؤلّفات أكبر علماء الدين المعتبَرين سيرميك "الحدثوت" على الفور بالتخلّف والرجعيّة والظلاميّة، في المقابل لو بقيتَ على موقفك "الرّجعي" هذا لكن مع الاستشهاد بفلسفة "هوبز" المنظّرة للاستبداد أو آراء "هيغل" المحتفية بالملكيّة الوراثيّة والرافضة للآليّة الانتخابيّة أو كتابات الألماني "كارل شميت" المشنّعة بالطّرح الديمقراطي ستتحوّل في

104 - من أعمق قصص الأدب العالمي تلك القصّة الرمزيّة العظيمة التي خطّتها يد الكاتب الفرنسي فرانسوا رابلي (François_Rabelais) (ت1553) تحت عنوان:" بانتاغرويال "(Pantagruel) ، تروي القصة حكاية رجل اسمه" بانورج " (Panurge) كان في رحلة بحريّة على متن سفينة رفقة آخرين من بيْنهم "دوندونو" تاجر الأغنام الجشع الذي يمثّل "عُصارة كلّ ما هو سيّء في ذلك العصر!" على حدّ عبارة "رابلي"،كان الراعي مرفوقا بعدد من الخرفان .. في لحظة ما جرت ملاسنة حادة بين "بانورج" و"دوندونو"عزم على إثرها بانورج على الانتقام من التاجر الطماع والوقح فقرّر شراء خروف من التاجر بالسعر المرتفع الذي يطلبه دائما فكان ذلك وسط سعادة غامرة لدوندونو وترحيب كبير منه بالصفقة "الرابحة"،، وفي مشهد غريب يأخذ "بانورج" بقرنيْ الخروف ويسحبه إلى طرف السفينة ثمّ يُلقي به في البحر ،فما كان من أحد الخرفان إلاّ أنْ تبع خطى الخروف الغريق ليلقى مصيره ،ليلحقه الثاني فالثالث فالرابع في "موكب مهيب" ... وسط ذهول التاجر وصدمته، اصطفّ باقي"أفراد"القطيع وطفقوا يقفزون في الماء الواحد تلو الآخر ،ليتعالى صراخ "دوندونو"وهو يحاول تحويل وجهة القطيع لكنّ محاولاته كلها باءت بالفشل ،فقد كان"إيمان"الخرفان بما يفعلونه على قدر من الرسوخ أكبر من أن يُقاوم .. وبدافع قويّ من الجشع همّ "دوندونو"بالإمساك بآخر الخرفان الأحياء آملا في إنقاذه من مصيره المحتوم ،إلّا أنّ الخروف"المؤمن"كان مصرّا على الاستنان بسنّة الرفاق بالقفز وراءهم ،فكان أنْ سقط كلاهما في الماء ليموتا معا غرقا، في قطعة من الكوميديا السوداء المزدحمة بالرمزيّة المتدفّقة والدلالات العميقة القابلة للاستدعاء في كل الأعصار والأمصار، فما من مكان أو زمان خلا من "روح القطيع" !!!..

نظرهم إلى مثقّف موسوعي منفتح يحمل رأيًا خاصّا يُختلَف معه ذلك الاختلاف الّذي لا يفسد للودّ قضيّة[105] .

فهؤلاء مشكلتهم الكبرى مع "الإسلاميّين" لا تكمن في موقفهم من "الديمقراطية" بحدّ ذاته بل في "المرجعيّة"(غير الغربيّة) الّتي يستندون إليها لتبرير هذا الموقف، وهذا إن دلّ على شيء فإنّه يدلّ على تهافت «العقل العلماني العربي» وتوتّره وانشداده البافلوفي إلى مقولات "العقل الغربي"!.
إنّهُم يتحدّثون عن الجهل المقدّس[106] وهم غارقون في الجهل المركّب الّذي مرّ به الغرب نفسه بما جعله اليوم بصدد مراجعة مكتسباته المعرفيّة، معظمهم يعارض أيّ حضور للدّين حتّى لو كان صوريّا وإن قبلوه فعلى مضض ، قوم لو كانوا بين مُشركي قريش "يوم الحديبية" لَاعترضوا على «باسمك اللهم» نفسِها.. كائنات "حيّة تسعى" لا تكشف بقدر ما تؤكّد أنّ "صراع الهُويّة" حقيقة لا مراء فيها.

وقد رأيناهُم كيف يُنظّرون لمرحلة "ما بعد الكارثة" وسبُل الاستفادة ثقافيًّا ومؤسّسيًّا من "الدرس الكوروني"، فيروس لم يمرّ على تمدّده بالبلاد سوى بضعة أيّام جعلهُم فجأةً

---

105 - هؤلاء ينطبق عليهم قوله تعالى "وإذا ذُكر الله وحده اشمأزّت قلوب الّذين كفروا وإذا ذُكر الّذين من دونه إذا هُم يستبشرون" صدق الله العظيم (الزّمر 45).

106 - "الجهل المقدّس" هو توصيف يطلقه البعض على ما يعتبرونه جهلا مؤسّسا على معتقدات أو "دوغمائيات دينيّة" ..

يتحوّلون إلى عباقرة وجهابذة يبحثون عن حلول و "مسارات وطنيّة جديدة" للتحصين الذّاتي، فيما لم تُحرّك عقود من "الفشل العلماني" داعيَةَ النّظر لديهم ولم تدفعهم إلى مجرّد التفكير في «بديل» أو حتّى «كوابح هُوويّة تعديليّة» تنتشلنا ممّا نحن فيه من الفقر و "العوَز الحضاري".

إمّا الدّيمقراطيّة أو الاستبداد ..

بعيدا عن السّجال المتعلّق بالفروق المعرفيّة المجهريّة بين "الأنظمة الاستبداديّة" و "الأنظمة الديكتاتوريّة"[107] يتبنّى كثيرون مصطلح «الديمقراطيّة» كمقابل دلاليّ آلي لها كأنّها الممكن السياسي الوحيد[108].. هؤلاء يتعاملون مع توصيف "ديكتاتوري" أو"استبدادي" من جهة و"ديمقراطي" من جهة أخرى بمنطق تثنوي/ازدواجي على طريقة : (باطل/حق،،ظلم/عدل) والحال أنّنا إزاء توصيفات سياسيّة

---

107 - "الاستبداد Despotisme "في أعمّ مفاهيمه هو "حكم مطلق" لكنّه حكم ينضبط إلى قواعد قانونية أو عرفيّة ويبدو معه المستبد كأب أو راع لشعبه ومن هنا ظهور مفهوم"الاستبداد المستنير"، أمّا "الدكتاتوريّة (dictature) "فهي نموذج حكم "غير مطلق" يرتبط غالبًا بفكرة"الحماية" أي احتكار السلطة ضمن ضوابط محدّدة مع نوازع قمعيّة شديدة باسم حماية الأمّة من المخاطر التي تهدّدها، وتبدأ "الدكتاتوريّة" عادةً بتفويض قانوني أو شعبي (ما) لفترة محدّدة تتعلّق بخطر داهم كثيرًا ما يخترقها الدكتاتور ويتحوّل إلى "الطغيانية" أو "الكليانيّة"، بالنسبة إلى مصطلح "الطغيان " Régime tyranniqueفهو الحكم بالأهواء الشخصيّة للحاكم/الطاغية دون أيّ مرجعية قانونيّة أو أخلاقيّة، يُذكَر أنّ التمييز بين هذه الأنظمة غير شائع في الكتابات السياسيّة ولا يقع استدعاؤه عادةً سوى في البحوث الأكاديميّة أو في سياقات التدقيق المفهومي.

108 - يقول الجابري في كتابه :"الديمقراطيّة وحقوق الإنسان" (عن مركز دراسات الوحدة العربيّة – ط3-) ص104 :"... ليس هناك خيار ثالث : هناك فقط إمّا عيوب الديمقراطيّة وإمّا عيوب الاستبداد والدكتاتوريّة"!!!

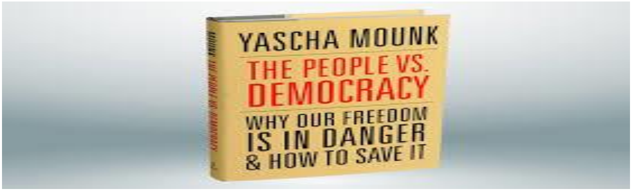
عائمة يُفترَض أن يكون مقابلُها المفهومي ذا مضمون سالب لا موجب، بمعنى أنّ نقيض ”استبدادي“ هو “غير استبدادي” وضديد “ديكتاتوري” هو”غير ديكتاتوري” واستدعاء أيّ توصيف إثباتي/محدّد هنا لا يمكن أن يكون إلّا من باب الإسقاط البروباغندي/الدّعائي لا العلمي/المنضبط، مثلما تقول “إذا أردت أن تحارب العطش اشرب كوكا كولا” كأنّ هذا المشروب هو الضّديد الطبيعي والحتمي للعطش والحال أنّ ذلك غير صحيح !..

الدّيمقراطيّة أو "ما بعد الديمقراطيّة" في كتابات الغرب ..

على عكس ما يظنّ البعض، لم يعُد النّموذج الدّيمقراطي يتمتّع بتلك "الحظوة التاريخيّة"، الغرب نفسُه بات يتحدّث عن «ما بعد الدّيمقراطيّة»[109] وصدرت كتب ودراسات كثيرة في هذا الاتّجاه ، كتابات تؤكّد أنّ "الطرح الديمقراطي" الّذي مازال مثقّفونا خاشعين في محرابه يعيش أسوأ مراحله في عصر "انعدام اليقين الراديكالي" كما يُسمّيه صاحبا كتاب :«كيف تموت الدّيمقراطيّات ؟» دانييل زيبلت وستيفن ليفتسكي، وفي زمن صعود "الشعبوية" حول العالم كما شخّص ذلك "ياشا مونك" مؤلّف كتاب

109 - "ديمقراطيّو الغرب" أنفسُهم باتوا يتحدّثون عن "ما بعد الديمقراطيّة" بعد أن سبقونا إلى الدّيمقراطيّة،، فهل علينا أن نحترق مثلَهُم حتّى نصل إلى النّتيجة الّتي وصلوا إليها ؟ !!! ،، ألسنا مُطالبين باختصار الطّريق والاستفادة من حركة التاريخ وما راكمته من تجارب لاجتراح حلول من خارج الصّندوق الدّيمقراطي أو بالأحرى من خارج فلسفة الدّيمقراطيّة ؟ !!!!! ، هي أسئلة عالقة حارقة نسوقها لا طلبًا لأجوبة مغلقة بل للاستفزاز المعرفي وفتح آفاق للتّفكير خارج الصّندوق !!! ..

«الشعب في مواجهة الديمقراطيّة .. لماذا حريّتُنا في خطر وكيف يمكن إنقاذها؟»..



ويبقى كتاب «ما وراء الدّيمقراطيّة» من العلامات الفكريّة الفارقة في نقد نظام الحكم الديمقراطي إذ عمِل المؤلّفان "فرانك كارستن" و"كارل بيكمان" على تعرية هذا النّظام ببيان زيف الزّعم بأنّ "الوحدة" و"الرفاهية" و"الحريّة" هي مآلات طبيعيّة لهذا النموذج "الشرّير" الّذي يبدو "سقوطه مسألة وقت لا أكثر" كما أكّد ذلك "هانز هيرمان هوپه" في كتابه المُثير للجدل : «الدّيمقراطيّة .. الإله الّذي فشل» وهو الكتاب الّذي يبشّر بنهاية الزمن الديمقراطي بعد نهاية "الزمن الملكي" أي انهيار الديمقراطيّات بعد انهيار الملَكيّات.

وحتّى مع وجود كتّاب آخرين يقولون بإمكانيّة إنقاذ "الديمقراطية" من نفسها مثل "دامبيسا مويو" صاحبة «حافّة الفوضى : لماذا تخفق الدّيمقراطيّة في تحقيق النموّ الاقتصادي وكيف يمكن إصلاحها ؟!» (من مقترحاتها "إطالة العُهدات الانتخابيّة"و"التصويت الإجباري") أو "صمويل هانتنغتون" الّذي تحدّث بمنطق "ليبرالي نخبوي"عن الصعوبات التي تواجهها العمليّة الديمقراطية في بيئة ضاغطة من زخم المشاركة السياسية وتعاظم

الوعي السياسي واقترح للخروج من هذا المأزق اتّخاذ بعض الخطوات "غير الديمقراطية" كإقصاء فئات بعينها كالسود، هناك في المقابل آخرون كثُر متشائمون بشأن مستقبل "النظام الدّيمقراطي" ويميلون إلى التّكبير عليها أربع على غرار "دافيد رونشيمان" مؤلّف كتاب «كيف تنتهي الدّيمقراطيّة»!!!.

وفي مشهد بليغ حمّال دلالات شوهد الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" وهو يمسك بيده كتابا يحمل عنوان :"العالم ما بعد أمريكا" لفريد زكرياء الّذي دندن حول ظهور وشيك لكيان سياسي إسلامي في الشرق الأوسط،والحديث عن عالم دون أمريكا هو بمعنى ما حديث عن عالم دون مرتكزات "الديمقراطيّة الليبراليّة"!.

ربّما يكون أوّل مؤلّف أخضع الديمقراطية لنقد عميق هو ذلك الكتاب الّذي ظهر في السبعينيات تحت عنوان "أزمة الدّيمقراطية" وهو في الأصل تقرير أكاديمي اشتغل عليه ثلاثة أمريكيّين كان من بينهم "صامويل هانتنغتون" الّذي اشتُهر لاحقًا بنظريّته حول "صدام الحضارات".

لكنّ أوّل كتاب يمكن عدُّه تحرّشًا حقيقيًّا بالنموذج الدّيمقراطي هو كتاب"ما بعد الديمقراطية" الصّادر عام 2004 للبريطاني "كولين كراوتش" وقد قصد "كراوتش" بمصطلح "مابعد الدّيمقراطيّة" الإشارة إلى عهد ديمقراطي جديد ببصمة الليبرالية الجديدة، ركّز المؤلّف في هذا الكتاب على انتهاء المؤسّسات التمثيلية المنتخبة كمصدر أصلي للتشريع واتّخاذ القرار، يقول ما نصّه :"أصبحت القرارات تُتّخذ من مكان آخر من قبَل آخرين في ردهات اللوبيّات

وفي الشّركات الكبرى المرتبطة بالنخب السياسية"، طبعًا هذا الكلام خطير في ذلك الوقت لأنّه يعني بكل بساطة أنّ جدار السّيادة لم يعُد بصلابة دولة معاهدة وستفاليا[110] 1648.

من المفكّرين الذين يرون في الأفق نهاية الدّيمقراطيّة التركي أحمد أنسل والبلجيكي "شانتال موف" وهُما كغيرهما يريان أنّ النظام الديمقراطي نظام مأزوم وتأزّمه قديم لكنّه أضحى في استفحال، واللافت في الغرب هو تتالي المؤلّفات الّتي تحمل عنوانا واحدا ثرثارا وهو "نهاية الديمقراطيّة" لمفكّرين أمثال "جون ماري جيهينو" و"فيليب جاردان" و"كريستوف بوفان دي شوزال" ...

الـدّيـمقـراطيّة الّـتـي لـم تُـطبّق ..

الدّيمقراطيّة كما ثبت تاريخيًّا مفهوم غير قابل للتطبيق، فلم يحكم الشّعب نفسه قط ولن يحكمه أبدًا[111]، ومع ذلك مازلنا نرى القِطعان البشريّة تهتف مع مَن يهتف باسم هذا الشيء الّذي لا وجود له[112]، فمنذ أثينا كان التصويت

110 - معاهدة وستفاليا هذه أو صلح وستفاليا هي في الحقيقة معاهدتان اثنتان : معاهدة أوسنبروك ومعاهدة "مونستر"، انعقدنا في ألمانيا وأنهتا عقودا من الحروب الدينيّة والتوسّعيّة في أوروبا وأرستا أسس الدولة القومية أو الدولة الأمّة أو الدولة الحديثة ذات السيادة ..

111 - "ما سبق أن وجدت ديمقراطيّة حقيقيّة ولن توجد أبدًا" (ج.ج.روسو).
"مأساة الأنظمة الدّيمقراطيّة أنّها فشلت في تحقيق الدّيمقراطيّة" (ج.ماريتان)

112 - تحضرنا هُنا قصة قصيرة للأديب الإيطالي "Italo Calvino" تحمل عنوان «الرّجل الذي ينادي تيريزا».. هذه الأقصوصة العميقة تتحدّث عن رجل يقف أمام مبنى وينادي بأعلى صوته : «تيريزا...»، وماهي إلّا دقائق حتى تجمهر الناس حوله لمؤازرته فينادون: «تيريزا..تيريزا...»؛ ينساب الزمن كانسياب حبّات الرمل من بين الأصابع إلى أن يتقدّم أحد المنادين "المتطوعين"ويسأل الرجل :«هل أنت متأكد أنّ تيريزا تقطن هنا؟؟؟».. يجيب هو فيقول :لا..،يسألونه: «هل نسيت مفتاح منزلك؟» .. يقول لا "مفتاحي معي لكني لا أقيم هنا"...فيسأله أحدهم متعجبا «إذن لم تنادي تيريزا تيريزا

والترشّح حكرًا على النبلاء والأشراف فاستُثني العبيد والنساء والسود وغيرهم ،، في نيوزيلندا وهي أوّل دولة تمنح النساء حقّ التصويت والترشّح لم تفعل ذلك قبل عام 1893، كما أنّ باريس التي يسمّونها "عاصمة الأنوار" لم تسمح للمرأة بالإدلاء بصوْتها إلّا بدايةً من عام 1945 حينما دشّنت ""إيفون" زوجة ""ديغول" فصلا جديدا من فصول الممارسة الديمقراطيّة الفرنسيّة، وإلى حدود القرن الماضي لم تكن تجري في أيّ بقعة من الأرض عمليّات اقتراع تستجيب لما يُسمَّى ""المعايير الدوليّة".

وحتّى بعد تجاوز هذه الإقصائيّة العمليّة برزت على الأرض ممارسات جديدة تحول دون تطبيق الفكرة الديمقراطيّة كالتمويل السياسي الموجّه الّذي يجعل إمكانية الترشّح والفوز مقتصرة على فئة دون أخرى فضلا عن أثر "الممارسة الديمقراطيّة الليبراليّة" التي تفرز مجتمعات متوتّرة هوويّا أي دون خصوصية حضاريّة فهي في السياق الإسلامي مثلا تجعل للكافرين على المؤمنين سبيلا بسماحها بحركة غير مقيّدة للأفكار والأموال، لذلك بدأ الكثير من الكتّاب الغربيين في الحديث عن ضرورة أن يكون الحكم مركزيّا دون أن يعني ذلك بالضرورة "حكما استبداديّا" لأنّهم يرون إمكانيّة وجود حاكم شرعي مسيّج بحزام من المستشارين والمؤسسات القوية للإدارة ومساعدة الحاكم

!؟؟».. فيجيب الرجل ببرود : «يمكننا أن ننادي أي اسم آخر.. أو فلنجرّب المناداة في مكان آخر إذا شئتم!!!»..فقد ثبت أنّ الرجل المنادي كان من العابثين لا أكثر ولا أقل..ومع ذلك فقد ظلّت الحشود تكبُر وتكبُر ..وتنادي وتنادي "تيريزا ..تيريزا.."إلى أن تملّكها التعب والملل فأخذوا يغادرون المكان الواحد تلو الآخر .. إلّا رجلا واحدا بقي ينادي بأعلى صوته غير عابئ بما يحدث حوله ..مصمّما على إتمام "مهمّته" !!!...

ليحكم مع وجود أجهزة رقابية كالمحكمة الدستورية، طبعا العالم الغربي لا يتحدّث عن "نظام سياسي إسلامي" لكنّه يتحدّث عمّا يشبه النظام السياسي الإسلامي في الكثير من ملامح دولتهم المأمولة، وأبرزهذه الملامح "مركزيّة الحكم ولامركزيّة الإدارة" ..

فما يبدو أوضح من أن يُشار إليه هو أنّ صناديق الاقتراع لا توصل في النهاية ممثّلين حقيقيين لعامة الناس بل توصل ممثلي اللوبيات المالية وأصحاب رؤوس الأموال المتحكّمين في الإعلام والاقتصاد[113] حتى أنّ الغرب بات اليوم يتحدّث عن "دكتاتوريّة جديدة" هي دكتاتوريّـــة رأس المال[114]، وقد بدأت الشعوب تكتشف هذه الخديعة الكبرى ويمكننا هنا الإحالة على حركة السترات الصفراء في فرنسا كتدليل صاخب على هذه اليقظة، علاوةً على ارتفاع نسب مقاطعة العمليّات الانتخابيّة، هذا التململ تجاه المثال الديمقراطي بدأ يخرج إذن من مجالس الأنتلجنسيا الضيّقة إلى رحابة الميادين العامّة، وفي مفارقة ثرثارة بدأ هذا التململ في البروز والتصاعد مع التراجع الكبير في نسب الأمية في أوروبا والولايات المتّحدة أي بعد نحو جيل من الحرب

113 - استنادًا إلى "نظريّـة الـنّخبة" إيطاليّـة النّشأة فإنّ من يحكم فعليّـًا هُم "نخب اقتصاديّـة نـافذة" تمتلك القوّة والقدرة على فرض رؤاها وخياراتها الاستراتيجيّـة على أصحاب القرار المعلَنين أو المنتخبيـــن.

114 - إذ إنّ أكبر اعتـــداء على العقل البشـــري في "دولـة مستبــــاحة" هو استخـدام كلمتَي «السّيـادة» و«الدّيمقراطيّـة» في جملة فكريّـة واحدة.. كيف يكون" نـظـام رؤوس الأمـوال " «نـظـامًـا سياديًّـا» ؟!!!!! ..

العالميّة الثانية، فكأنّ الجهل هو ما كان يجعل الديمقراطيّة تلقى هوًى في نفوس عوامّ الشعوب.

ولو تتبّعنا قليلا الممارسة الديمقراطيّة الحديثة سنجد تكريسا لفكرة المواطن ‘‘الموسميّ’’ الذي يُؤتى به يوم الاقتراع ثم يُقصى تماما من دائرة الاعتبار السياسي ، وتتحوّل كل تعبيرة احتجاجيّة إلى تمرّد يُجابه بمصفوفة لغوية تدور حول ضرورة ترك القرار لممثّلي الشعب في البرلمان وقد يصل بهم الأمر إلى حدّ طلب التزام الصمت و انتظار الانتخابات القادمة، وحتّى صلاحية "سحب الثقة" أثاء العُهدة تمرّ هي نفسُها عمليّا عبر ممثّلي الشعب لا الشعب نفسه لسبب بسيط وهو اندثار "الديمقراطية المباشرة" التي وإن طُبّقت في اليونان فإنّها قد طُبّقت مبتورة كما بيّنّا آنفا، وما نراه اليوم في بلد مثل سويسرا هو نموذج قريب من "الديمقراطيّة المباشرة" وماهو كذلك لأنّه محدود من حيث عدد المقترعين وموضوع الاقتراع .
فالديمقراطية جوهر ماهيَتها صندوق الاقتراع والتمثيل المؤسّسي وهو ما يجعلها تميل إلى استنواق الشعب وتحويله إلى ‘‘إله آرسطي’’ منطو على ذاته، فلا يراقب ولا يتابع ولا يحتجّ إلّا في مربّعات ضيّقة لكن بطريقة صاخبة و"مفتوحة" تحت عناوين مخاتلة ك"الدّيمقراطية التشاركيّة" .
كما أنّ منظومة الانتخاب في ظلّ النموذج العلماني/الديمقراطي مصمَّمة بطريقة تجعل الأصوات تذهب إلى الأوفر حظّا نظريّا لا إلى "الأفضل"، إذ يطغى لدى النّاخب الخوف من "ضياع الصوت" بدلا من هاجس

ذهابه إلى من يستحق، وبطبيعة الحال يلعب الإطار التشريعي زائد المال السياسي والإعلام دورا حاسما في صيانة مناخ لا أحد يمكنه القدح في "تعدّديته" لكن أيضا لا أحد يستطيع أن يُنكر أنّها "تعدّديّة زائفة" أو بمعنى آخر هي "تعدّديّة داخل الفكر الواحد" عنوانها الأبرز "الدمغجة" و "الدعاية" لا "العقلنة" و"الإقناع" ..

كلّ ذلك مع تحييد كل مرجعيّة متعالية وما يعنيه ذلك من تعزيز للمنطق النفعي/المادي لدى الأفراد وبالتالي انعكاس انشدادهم الجاف إلى أسئلة "النّجاعة"و "المردوديّة" على اختياراتهم الانتخابيّة، إذ إنّ هيمنة منطق اختيار "الأقرب إلى الفوز " بدلا من "الأصلح" هي انعكاس مرآوي مباشر لسيطرة تلك الأسئلة منزوعة القيمة !..



عالم الاجتماع "كولين كراوش"، صاحب كتاب "ما بعد الديمقراطية"

فلسفة الديمقراطيّة وغياب المرجعيّة النهائيّة ..

والخليق بالنّظر أنّه في السّياقات العلمانيّة تزدهر النقاشات البيزنطيّة وتتميّع القضايا الاستراتيجيّة بسبب غياب "نقطة

ارتكاز مرجعيّة صُلبة "(Centre de Gravité Référentiel Dûr)، في ظلّ هذه المناخات الشاذّة يسهُل التشغيب على الناس بالآراء الشخصيّة والحزبيّة الّتي تبدو كما لو أنّها حقيقة، فعندما يزعم طرف ما أنّ "الشعب" منح "الحزب أ" أكثريّة الأصوات حتّى يقود الحكومة يمكن للطرف المقابل الاعتراض بالقول إنّ "الشعب" منح الحزب "أ" أكثريّة الأصوات حتّى يُشكّل الحكومة بناءً على "المصلحة الوطنيّة العليا"، مع ما يرافق ذلك من سجال فرعي صاخب آخر حول ماهية ما يُسمّى "المصلحة الوطنيّة" ومضمونها وبطبيعة الحال لا يمكن للدستور أن يحُلّ مثل هذه "المعضلات النظريّة/النسبيّة" ..

بالمنطق الدّيمقراطي/الوضعي العائم والغائم يمكن أن يزعم كل طرف أنّه على حق لسبب بسيط وهو غياب أي مرجعيّة متعالية للتّرجيح النّهائي، فما يُنتجه "العقل" يمكن أن ينقلب عليه "العقل"، ولا وزن في ذلك لأيّ ضابط علمي أو معيار موضوعي إذ إنّ السّفسطة والدّمغجة والمغالطات المنطقيّة كلّها أدوات "عقليّة" في النّهاية..

فلو بقينا أسرى الجدل العقلي فإنّ المواقف جميعَها مَهما تعارضت وتباينت يمكن تبريرها إمّا بتأصيل نظري وتحييث فكري عميق أو بسفسطة مُربِكة تترك أثرَها عميقًا في نفوس العوام ..

نلمس هذه السّعة التّأويليّة أو القابليّة "المزمنة" للتّبرير من خلال واقعتين ثرثارتين لقطبين من أقطاب الفكر الفلسفي .. فسقراط وهو يرتضي عقوبة الإعدام قال : «لن

أتمرّد على القوانين الّتي أفنيتُ عُمري أدعو إلى الالتزام بها » ..

في المقابل "آرسطو" لم تعُزْه "الحُجّة" وهو يلوذ بالفرار مُصدعا بالقول : «لا أريد أن ترتكب أثينا حماقة أخرى بحقّ الفلسفة» ..

وعلى هذا المعنى علينا حَمل قول "لينين" الشّهير : « المثقّفون هُم أقرب النّاس إلى الخيانة لأنّهم أقدَر الناس على تبريرهاا!» !!! ..

فلئن كان «العقل» معجزة عظيمة من معجزات الخالق سبحانه وتعالى إلّا أنّه في النّهاية مُجرّد «بوصلة» والبوصلة تُعينك على التّمييز بين الاتّجاهات لكنّها لا تحدّد الاتّجاه الّذي عليك أن تسير فيه، وهُنا يأتي دور "الوحي" هاديًا ومبشّرا ونذيرا.

ثمّ إنّ فلسفة "الديمقراطيّة الليبراليّة" نفسها تسمح لأيٍّ كان بالتحدّث باسم "الشعب" كما يريد وبما يتوافق مع مصلحته بل إنها تتيح له الوصاية عن الشعب "القاصر" بالزّعم أنّه عالمٌ عليمٌ بمصلحته ، فالمعيار المنضبط لمعرفة رأي النّاس هو صندوق الاقتراع وبما أنّ الجماعة لا تستطيع اللّجوء إلى الانتخابات أو الاستفتاء مع كل قضيّة تُثار فإنّ المجال مُتاح في الأثناء للجميع ليدّعي أنّه "ديمقراطي"وموقفُه هو دون غيره يمثّل ذلك الكائن الهُلامي الآمر النّاهي المُسمّى «أغلبيّة».

في المقابل في ظل "نظام سياسي إسلامي" تنتفي مثل هذه التجاذبات الهامشيّة نظرًا لمركزيّة الحكم ودورانه في فلَك "الوحي".

الدّيمقراطيّة ومنطق تسييد رأي "الأغلبيّة" ..

غنيٌّ عن البيان أنّ "الكثرة" ليست معيارًا للصحّة أو دليلًا على الحقّ بإطلاق حتّى إنّ ما اشتُهر عن المناطقة حديثهم عن مغالطة الاحتكام إلى الأغلبيّة، بمعنى أنّه من الخداع الخَطابي القول إنّ الأغلبيّة على هذا الرّأي فلا يُعقَل أن تكون الأغلبيّة على خطأ.

كما نقرأ في القرآن الكريم الكثير من الآيات المُحيلة على هذا المعنى التّنسيبي «ولكنّ أكثرَكُم للحقّ كارهون»[115]، «وإن تُطع أكثر من في الأرض يُضلّوك عن سبيل الله»[116]، «وما أكثر النّاس ولو حرصتَ بمؤمنين»[117]

في المقابل نجد آيات تُشيد بالقلّة النّاجية :

"إلّا الّذين آمنوا وعملوا الصّالحات وقليلٌ ما هُم"[118]، "وقليلٌ من عبادي الشّكور"[119]

بل إنّ من أَوجه أزمة النموذج الدّيمقراطي "طغيان الأغلبيّة"[120] بما يُفضي إلى إنتاج قرارات غير عقلانيّة بل وأحيانًا أنماط حكم غير عقلانيّة كالشّعبويّة،

---

115 - الزّخرُف 78.

116 - الأنعام 116.

117 - يوسف 103.

118 - ص 24.

119 - سبأ 13.

120 - "أ تعلمون ماهي الدّيمقراطيّة ؟..إنّها قدرة البعوض على أكل الأسود" (ج.كليمونصو).

"هنتنغتون" مثلًا دعا إلى مراجعة قائمة الفئات الاجتماعيّة المؤهَّلة للتّصويت من منطلق "ليبرالي/نخبوي".
في الحقيقة لو عدنا إلى بدايات الممارسة الدّيمقراطيّة نجد وعيًا بخطورة الاحتكام إلى رأي الأغلبيّة وهذا "الوعي النقدي" عبّر عن نفسه من خلال إقصاء قطاعات واسعة من المجتمع من عمليّات الاقتراع، أي إنّ 70% من السكّان تقريبًا لا حقّ لها في التّصويت ط، وهذا في رأينا يعبّر عن إدراك لخطورة الرّكون المطلق إلى رأي الأغلبيّة ولا يعكس فقط تعاطيًا عنصريًّا/استعلائيًّا.
لكن هل يعني ما تقدّم أن نزدري رأي الأغلبيّة ونهمّشه ؟!!
طبعًا لا.. إذ إنّه حَريٌّ بنا أخذ رأي الأكثريّة أو الأغلبيّة بعين الاعتبار في ما لم يفصل فيه الشّرع، ولنا على ذلك شواهد من السّيرة النّبويّة، إذ إنّ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم كان كثيرًا ما ينزل عن رأيه عند رأي الأغلبيّة مثلما حصل يومَ أُحد حين قبِل عليه الصّلاة والسّلام الخروج من المدينة لملاقاة المشركين بدلًا من انتظارهم داخلها، وذلك طبعًا إذعانًا للأمر الإلهي بالتّشاور في الأمر[121].
على كلّ حال لو لم يكن لرأي الأغلبيّة اعتبار في الإسلام لَما كان "الإجماع" مصدرًا من مصادر التّشريع، ولمَا كانت هناك قيمة لرأي جمهور الفقهاء في المسائل الفقهيّة.
قصارى القول..
مسألة الرأي الأقَلّي والأغلبي هي مسألة سياقيّة أي مسألة متروكة للسّياق أي لطبيعة الموضوع وظروف طرحه

---

121 - هناك سورة كاملة اسمها "الشّورى".

وحيثيّـاته، لكن عمومًـا ما يمكننا القطع به هو أنّ الأغلبيّـة ليست دائمًـا على صواب بل إنّهـا غالبًـا على خطأ.

الـدّيـمقـراطيّة وخطـاب "الـغـرف الـمغـلقـة" ..

وحتّى في أعرق الديمقراطيّات في العالم فإنّنا كثيرا ما نلحظ نزوعا نحو حصر حقّ المطالبة بإسقاط مشاريع القوانين في مجلس النوّاب بزعْم أنّ وظيفة "المجتمع المدني" هي تقديم المقترحات ومناقشتها فقط؛ ما يجب أن نقوله إنّه رغم ‘‘زئبقيّة’’ المفهوم (وخلافيّته) إلّا أنّ هناك إجماعا على أنّ ‘‘المجتمع المدني’’ هو مكوّن أساسي داخل ما يُسمّى «الجماعات الوسيطة» ويضطلع بدور مفصليّ في عقلنة العمل الحكومي وترشيد الممارسة النيابيّة وله في سبيل حماية المجتمع من «القهر المؤسّسي» أن يطالب بما يراه مناسبا لحماية المصلحة العامة وهو ما يُسمّى في ‘‘السوسيولوجيا السياسيّة’’ ب«تصويب أخطاء صندوق الاقتراع» ، أيّ طرح مقابل هو قطْعا مصادرة لدور الفضاء العام ومحاولة مكشوفة لقصْر صناعة القرار على «الغرف المغلقة»، مع التشديد على أنّ مجرّد صياغة مفاهيم مثل مفهوم "تصويب أخطاء الصندوق" هو دليل ثرثار على أنّ ما تعانيه "الديمقراطية" هو خلل جيني/ بنيوي يحتاج إلى التكيّف لا العلاج !..

ومن مآزق "الديمقراطيّة التمثيليّة" نذكر نظام "الحصانة البرلمانيّة"(لا نتحدّث هنا عن "الحصانة الموضوعيّة")، هذا النّظام الّذي لا يجد ضحاياه أمامه سوى التكيّف إذ لا يمكن إلغاؤه باسم مقاومة الفساد لأن في ذلك تعطيلا لدور

النّائب وفتحا لباب التّهم الكيديّة ذات الخلفيّة السياسيّة، فضلا عن هذا لا يمكن تجنّب ما يُسمّى "السياحة الحزبيّة" الّتي تجعل للائتلافات والأحزاب الكبرى سطوة وحُظوة، وأيّ تفكير في مقاومة هذه الظّاهرة يتعارض جوهريّا مع النظريّة التقليديّة للنيابة التي مفادها أنّ «النائب نائب عن الشعب لا عن الحزب وبوصلتُه المصلحة الوطنيّة العُليا» ..!

الــرأسمالــيّة و.. "مــابـعـدهـا"..

بل إنّ هناك حديثا متصاعدا عن "ما بعد الرأسماليّة" أيضا إذ لم يتوقّف الجدل حول فرصة "النموذج الرأسمالي المأزوم" في الاستمرار منذ القرن الماضي ، وكانت مساهمة المفكّر المصري اليساري سمير أمين وازنة في هذا السياق بكتابه الشهير :"ما بعد الرأسماليّة المتهالكة"[122] الّذي رصد فيه أعراض تآكل البنيان الرأسمالي من خلال جملة من الظّواهر من بينها استقرار 80 بالمئة من ثروات العالم في أيدي 20 بالمئة من سكّانه[123] وتفكّك السلام

---

122 - بطبيعة الحال ساءل سمير أمين "الرأســـاليّة" وبشّر بزوالها بأدوات نقد ماركسيّة و لم ينس أن يقول لنا إنّ البديل القادم على عجَل هو"الاشتراكيّة" الّتي ستبدأ باكتساح "دول الجنوب" حسب قوله.

123 - دعونا نَروِ لكم قصّة مثيرة عن واقعة جدّت بفندق "فرمونت" الشهير ،في ذلك المكان Fairmont Hotelبسان فرانسيسكو الأمريكية اجتمع عام 1995 500 من قادة العالم في مجالات الاقتصاد والسياسة والمال وكان من بين الحاضرين جورج بوش الأب وغورباتشوف ومارجريت تاتشر ورؤساء الشركات والمؤسسات العملاقة وعلماء الاقتصاد ،وكان المطلوب منهم قضاء ثلاثة أيام للتفكير بعمق وتركيز لتوضيح معالم الطريق إلى القرن الواحد والعشرين وبعد مداولات ونقاشات حادة خرج الجميع بالنتيجة المدهشة لقد اختزل الحاضرون المستقبل إلى العددين 20 إلى 80 ،ف20% فقط من سكان العالم ستكفي تماما للحفاظ على نشاط الإقتصاد الدولي ولن تكون هناك حاجة إلى أيد عاملة

العالمي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر فضلا عن ارتفاع معدّلات البطالة وانحسار مداخيل العمّال والموظّفين علاوةً على الوضع المأزوم للديمقراطيّة، فلو وضعنا مثلا حركة "السترات الصفراء" في فرنسا تحت المجهر لَوجدنا أنّها احتجاج من الداخل وليس من الخارج، فهي هبّة ضدّ الرأسماليّة بوعي رأسمالي لا ينحاز في جوهره إلى مَن هُم تحت وكلّ مشكلته مع اختلال ميزان الظلم الاجتماعي لفائدة الأثرياء على حساب الطبقة الوسطى بدلا من الفقراء، الحراك الاحتجاجي الّذي شهدته الأراضي الفرنسيّة لم يكن سوى تطرّف رأسمالي في مواجهة تطرّف رأس المال .. بكل بساطة «الرأسماليّة» تأكل نفسها !..

أكثر من هذا فخمس قوة العمل ستكفي لإنتاج جميع السلع وسد حاجة المجتمع العالمي إن هذه ال20% هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك،أما ال80 بالمئة الباقون فهم مجرّد وقود للآلة الرأسمالية العظمى وبيادق بيد أصحاب رؤوس الأموال ،ويختزلScoot Mc Nealy مدير مؤسسة سان ليجيب الموقف بالقول :المستقبل هو ببساطة :- إما أن تأكل أو تُؤكلto have lunch or be lunch.. لا تريد المؤسسة الرأسمالية مواطنين زائدين عن الحاجة des gens de trop -surplus people ..!!".لينتهي الأمر بالعالم إلى واقع اقتصادي متغوّل يلتهم فيه القوي الضعيف في ظل ما يسمى "حرية الذئب في قنّ الدجاج": "الذئب حرّ في ملاحقة الدجاجة والدجاجة حرة في الهروب" ! ، طبعا هذه المقاربة الرأسمالية هي إحالة على قاعدة"PARETO"،، «مبدأ باريتو» .. هو تقعيد عملي يرى في أنّ ما يكتسي أهميّة فعليّة من حولنا لا يتجاوز 20 بالمئة والبقية ستُدير نفسها بنفسها إذا ما تمّ الاعتناء بالخمُس الأهم، من الأمثلة التي تُضرَب هنا أنّ 20% من الموظّفين يقومون ب80 % من المهامّ،، للاستزادة نُحيل على كتاب :«فخّ العولمة» لهانس-بيترمان وهارالد شومان، أمّـا عن الفوارق في توزيع الثروة فالمســافة أكبر بكثير ممّــا يفصل الرقم 20 عن 80،، في جانفي/ يناير 2020 أكّدت منظّمة "أوكسفــام" (غير الحكوميّــة) في تقريرها السّنوي أنّ ثروة الـ1% الأكثر ثراءً على الأرض تتجاوز ضعف الثروة "التي يمتلكــهــا 92% من سكان العالم.

وقد كان لكتاب "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" الصادر عام 2013 إسهام كبير في تقزيم النموذج الراسمالي ولو أنّ صاحبه "توماس بيكيتي" ينطلق من مقاربة تبشيريّة ماركسيّة[124].

هذا فضلا عن المأزق البنيوي في التفكير الرأسمالي إذ إنّ "المنظومات الرأسمالية المادية" لا تتورّع عن معالجة مشاكلَها الاجتماعية بهذه الطّريقة البارادوكساليّة المُغالِطيّـــة :

~تواجه انتشار الاغتصاب بفتح المواخير..
~تكافح تعدّي الذكور على أنصبة الإناث بتغيير شرع الله في الميراث..
~تُجابه العنف الزوجي بتمكين المرأة من رقبة الرجل..
~تقاوم انتشار القِنّب الهندي بين الشباب بتخفيف العقوبات بحقّهم..
~تتصدّى لنقص الاستثمار بتشريعات استثنائيّة يدفع ثمنها العامل.

وبطبيعة الحال لا يمكن لتحييد "الديني" و"الأخلاقي" إلّا أن يُعيد إنتاج الأزمة في دائرة مفرغة من "السقوط" و"السقوط المُضاد"..

124 ـ في نظرته إلى الرأسمـــاليّة يذكّرنا "بيكيتي" بطرح الماركسي السلوفيني "سلافوي جيجيك" حيث تبدو "الشيوعية" كحلّ تاريخي.

واللافت في هذا النموذج الوضعي الجاف هو تغذية نوازع تبرير معصية الله بالتقصير الرسمي (تقصير الدولة) وهذا لا يقلّ خطورة عن المعصية نفسها، إذ إنّ من لوازم هذا المنطق التبريري ومُضمَراته السلبيّة أن تتحوّل الطّاعة إلى "فِعل استثناء" يقابل واقع "غياب التقصير الرّسمي" كحالة استثناء.

ظاهرة تحييد المنظومة الدينيّة والأخلاقيّة في البيئة العربيّة تعبّر عن نفسها أفُقيًّا من خلال عدّة اشكال خطابيّة لعلّ أخطرها على الإطلاق هو التحرّش المخاتِل بالدين نفسه من خلال التعاطي العنصري مع " المقابل الفكري"، على غرار الاستخدام الشائع بين الكثير من العلمانيين العرب لعبارة «يا إخواانجي»[125] في وصم مقنّع للتديّن يختفي خلف قناع "الصراع السياسي الجاف"..

---

125 - هذا الخطاب الّذي يلبس لبوس التوصيف المجرّد هو في الحقيقة صيغة فجّة من صِيَغ «العنصريّة التّفاضليّة» أو «العنصريّة الثقافيّة» (**Racisme culturel**) الّتي تحدّث عنها اليساري الفرنسي "مابعد الماركسي" إيتيان باليبار **Etienne Balibar**، نحن هنا إزاء شكل متقدّم من التمييز العنصري "غير العنصري" إن صحّ التعبير أي يتجاوز "العنصر" أو "البيولوجيا" عموما (اللون، الشكل، العرق ...) إلى "الثقافة" (التمايزات على قاعدة المتبنى الهووي/القيمي) ، فالضحيّة هنا هو "آخر فكري" و"سياسي" ينتمي إلى مرجعيّة مختلفة يستحق أصحابها معاملةً خاصّة قوامُها النّفي والنّبذ والإقصاء والتحييد بل وأحيانا التجريد من شرف الانتماء إلى الإنسانيّة كخطوة يمهَّد لها بالوصم بالرجعيّة و"التّحريفيّة" المهدّدة للسلم الأهليّة ..

كلمة «الخوانجية» أو «الإخوانجيّة» من الألفاظ الشائعة في جميع أنحاء البلاد العربية تقريبا،، وبعيدًا عن معناها المُعجمي الجاف هي ذات حمولة دلاليّة سلبيّة لا تخلو من خطورة تجعلها بوارد أن تترك أثرَها عميقًا في بنية المجتمع نفسه لتجعلَه بِرَسم التقسيم والتذرير النفسي ويمكن هُنا استدعاء منطق «الجّمهور النفسي» الّذي حدّثنا عنه "غوستاف لوبون" في «سيكولوجيّة الجماهير» حيث يُلغى العقل بذوبان الفرد في الجماعة وتولد "روح جماعيّة" معلّبة وموجّهة، بهذا المعنى؛ تصبح خطوط التمييز بين أفراد البلد الواحد رمزيّة/مجهريّة لكنّها في الوقت نفسه خطوط صُلبة وعميقة.

وبطبيعة الحال للرأسماليّة تكتيكاتها العمليّة لتخفيف وطأة المادية والذرائعية داخلها، فكلّما أرادت" المنظومة الرأسماليّة "العبث بفئة اجتماعيّة معيّنة أو التعميَة على واقع اضطهاد تاريخي لها إلّا وشجّعت على الاحتفاء الشّعاراتي الصاخب بها ..

أعياد : «المرأة» ، «الأم» ، «الأب» ، «الطّفل» ، «العمّال»...
هذه كلّها تعبيرات ثرثارة عن" الوعي الرأسمالي "منزوع القيمة وضحاياه الكبار، إنّها «الأسرة النوويّة» الّتي تمّ تفجيرها من الدّاخل لتذهب أشلاؤها قربانا لهاجس "المنفعة" و"النّجاعة" ..

العلمانيّون العرب وماضويّة التّقليد ..

الأنكى والأمرّ أنّ حاملي لواء العلمانيّة في بلادنا الإسلاميّة مقلّدون ماضويّون بالمعياريّة الغربيّة أي ينقلون عن الغرب ما كانوا عليه ذات زمن مضى دون مواكبة مراجعاتهم وتراجعاتهم الفكريّة المفصليّة، وهذا في الغالب نتاج تغافل وتجاهل مُغرض أكثر من كونه غفلة وجهلا، نراهم مثلا يسخرون من نظريّة "أهل الحلّ والعقد" في النظام السياسي الإسلامي[126] والحال أنّ "مفكّري السياسة

126 - تجدر الإشارة إلى أنّ ممارسة الديمقراطيّة تنحو عمليًّا نحو الالتفاف على شعار "للجميع أن يشارك في صنع القرار البرلماني" عبر آليات توجيهيّة خاصّة مثل تبنّي فكرة "اللجان البرلمانيّة " الّتي تضمّ في الغالب "الصفوة" أو "أهل الذكر" ..

"الغربيّين أعادوا إنتاج الفكرة نفسها تقريبا من خلال "دافيد شومتر" صاحب كتاب :"الرأسماليّة الاشتراكيّة والديمقراطيّة" الّذي يقترح ما يُسمّى "ديمقراطيّة الحدّ من سلطة الأحزاب" (Minimalisme)، كما أنّ هؤلاء أحرص ما يكون على تجنّب تقمّص روح «الحداثة» بطابعها النّقدي حتّى لا يضطرّوا إلى مساءلة "العلمانيّة" وفي الوقت ذاته يتجنّبون التمسّح على أعتاب «ما بعد الحداثة» بسيولتها المرجعيّة وبصفتها "لحظة تفكّر فيها الحداثة في نفسها" على حدّ تعبير "هابرماس" حتّى لا يُحدّثونا عن«ما بعد العلمانيّة » .

بقي أن نقول في ختام هذا المبحث إنّنا نظريّا لا نعيش مأزق الغرب المعرفي والسياسي لأنّ "البديل الحضاري" عندنا كمسلمين متوفّر وواضح لكلّ من ينظر فيرى لأنّه بكل بساطة موجود في القرآن والسنّة وما أجمع عليه سلف الأمّة وموجود في التاريخ السياسي الإسلامي[127] في المقابل نرى الغرب في حالة هدم دون أُفُق للبناء، وما يجب أن نقف عنده حقيقةً ليس التّشنيع بالدّيمقراطيّة في حدّ ذاته بل "النّظام" الّذي يراه المشنِّع مكانَ هذا "النظام الديمقراطي"، فمن لا يرى «النّظام الإسلامي»[128] بديلاً فهو بالضّرورة

---

127 ـ بطبيعة الحال القرآن والسنّة والإجماع احتكامًا والتاريخ السياسي الإسلامي استلهامًا.

128ـ "البديل الإسلامي" ليس بذلك الالتباس الّذي يُراد وصمُه به، فهو بكل بساطة نظام يحتكم إلى "الشريعة" التي تعني كلّ ما شرَعه الله من الدين، أمّا إشكال التفصيل و التطبيق فيمكن تجاوزه باجتماع أهل الذكر في "لحظة تاريخيّة" معينة قد تأتي بعد ثورة إسلامية أو حتى انقلاب "إيديولوجي" لوضع دستور إسلامي استنادا إلى القرآن والسنة وما أجمع عليه سلف الأمّة،، ويمكن بالنسبة إلى تونس اتباع المذهب المالكي تساوقًا مع مذهب أهل البلد، ولدينا من كتب المالكية المرجعيّة في السياسة كتاب "تبصرة الحكّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام" لابن فرحون، فمثلما اجتمعوا لصياغة دستور وضعي واتّسعت صدورهم للاختلافات يمكن الاجتماع لوضع دستور إسلامي على قاعدة قطعيّات الدين ومحكماته فالإسلام ليس كلّه ظنّيّات ومتشابهات، وحديث العلمانيين عن هُلاميّة "الشريعة" افتراء

"حليف موضوعي" للاستبداد وأخطر مِن "الدّيمقراطيّين" أنفُسهم ..
ما نحتـاج إليه اليوم حقيقةً هو العمل على استثــارة نـوازع "عصيـــان معــرفي" لمجابهــة التّغلغل العلماني واحتواء المدّ التغريــبي[129]،، إذ لا سبيل إلى تخليق رأي عام إسلامي طـارد للعلمـانيّـة إلّا بإخراج الأفكـار والـمفـاهيـم الـتّـغـريبيّـة من دائرة "المألـوف" و"الطّبيعي" و"العـادي" وإعادتهـا إلى سيرتهـا الأولى غريـبـةً مُسقَطة ومُريبـة مُنكَـرة.
"طوبـى للغربـــاء" الّذين لا يكتفون بِـغُربتهم ويعملـون على تعريَـة غـرابـة وغُـربـة الأصنـام الـفكريّـة المستورَدة .

قـصــــــــــــارى الـقـول ..

هناك عنوانان كبيران لمقاربات "التبشير" أو "التحذير" من قرب أفول نجم الديمقراطية : صعود الشعبوية واكتساح العولمة ..
بعيدا عن الطرح "اللاّسلطوي" ("الفوضوي") فإنّ رفض الديمقراطيّة لم يعُد يرتكز فقط على أفكار فلسفية تشنّع بفكرة حكم الأغلبية أو الرّعاع بل أصبحت أكثر تعقيدا تعقّد هذا العصر،، لكن تبقى "الديمقراطية" أروع الأنظمة الفاسدة كما يقول أفلاطون و"فخّ الحمقى" على حدّ تعبير ونستن

وهُراء، فقد وجد الإسلام طريقه إلى التطبيق الفعلي طوال قرون ولم تظهر هذه الترّهات المُسفّهة لإمكانيّة إقامتها إلّا مع المدّ الكولونيالي الغربي.

129 - «ماهي القضايا الّتي حمل لواءها التّغريب ؟.. الحق أنّ هذه القضايا عديدة ووافرة، حتّى لَيمكن القول بأنّها شملت كلّ مجالات الفكر والبحث ولم تدع مسألة واحدة دون أن تثير حولها الشّبهــات ونحاول أن تحطّم ما تحمله من قيم وأبرز هذه القضايا الدّعوة إلى عـالميّة الثّقافة» (أنور الـجندي – يقظة الفكر العربي في مواجهة التّغريـب، القاهرة 1972،، ص115)

تشرتشل"، بل إنّها وبامتياز "نظام التفاهة" أو "نظام الرداءة" أو "نظام الرويبضات" على حدّ تعبير "ألان دونو" في كتابه الشهير "La Médiocratie"..

ما يبدو واضحا أنّ سدنة المعبد العلماني من أشباه المثقّفين مازالوا عالقين في براديغمات غربيّة آيلة للسّقوط والتّجاوز في "العقل الغربي" نفسه الّذي بدأ يتحدّث عن "ما بعد العلمانيّة" الطرح الّذي ينذر بمأزق النموذج العلماني الصُّلب ويدعو إلى "تديين العلمانية" إن صحّ التعبير تحت عنوان كبير هو "التسامح الاحتوائي" بما يُغري بإعادة النّظر في آليّات الديمقراطيّة نفسها ونُحيل هنا على كتابات الألماني "يورغن هابرماس"[130] .

---

130 - من أبرز كتابات هابرمـــــاس" في هذا السياق هو كتاب :"تحدّيات الدّيمقراطيّة ما بين المذهب الطبيعي والدّين" هناك مدرستان أساسيّتان في "مابعد العلمانيّة" : المدرسة الكانطيّة ذات الاتجاه الإجرائي الجاف ، والمدرسة الهيغليّة الأخلاقيّة،، الأولى تعتبر استدعاء "الديني" ضروريّا لحماية العلمانيّة فيما تعتبر الثانية أنّ في الخطاب الديني من "القيمة" ما يُثري المجتمعات الإنسانيّة وأبرز أعلام التيار الأوّل "هابرماس" أحد أعلام الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت (روّاد "النظريّة النقديّة") وصاحب كتاب :"تحدّيات الديمقراطيّة ما بين المذهب الطّبيعي والدين"،، في المقابل يُعدّ "مايكل ساندل" أحد أبرز أعلام الاتجاه الأخلاقي، ويجدر الإشارة هنا إلى أنّ "جون كين" هو أوّل من صاغ المصطلح للإشارة إلى نهاية النموذج العلماني وضرورة البحث عن البديل، ويُعرّف عالم الاجتماع "بيتر برغر" «ما بعد العلمانيّة» بكونها "حالة وعي معاصر تتعايش فيه الرّؤى الكونيّة للدّين مع الرّؤى العلمانيّة للكون". .

فخــــــــــاخ الداخل والخارج

ما حصل في الجزائر في بداية تسعينيّات القرن العشرين لفت نظرنا إلى تجاهل الإسلاميين أو على الأقل استهانتهم بالعامل الخارجي وتأثيره في وعي الجماهير ومجرى الأحداث الداخليّة، فقد تعاملت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع الجيش الجزائري كعدوّ وحيد غير أنّها فوجئت بدعم دولي رهيب له، وبعد ثورة 25 جانفي/ يناير في مصر اغترّت جماعة الإخوان المسلمين بالإسناد الشعبي وأهملت تأثير الإعلام العَلماني والعوامل الخارجية ما كان سببا من أسباب الانقلاب عليها يوم الثالث من جويلية/ تموز 2013، فما ينبغي للإسلاميين التنبّه إليه هو ضرورة الوعي بالمصالح وتقاطعاتها بين القوى الداخلية والقوى الخارجية، وإن كان لتجربة سقوط الإخوان من فضل فإنّه يكمن في لفت أنظارنا إلى وجود لاعبين مؤثّرين من خارج الدائرة الغربية يمثّلها في اللحظة الراهنة الدور الخليجي/التركي: قطر وتركيا من جهة والسعودية والإمارات من جهة أخرى، نخلص من خلال ما تقدّم إلى فكرتين أساسيّتيْن مترابطتيْن غير أنّنا سنفصل بيْنهما فصلا منهجيا لاغيْر: الاغترار بالإسناد الشعبي الداخلي والاستهانة بالعامل الخارجي.

الاغترار بالإسناد الشعبي الداخلي:

كثيرا ما يغترّ الإسلاميّون بالإسناد الشعبي الضخم ويطمئنّون إلى مشايعة السواد الأعظم من النّاس لهم ويتصرّفون على هذا الأساس متغافلين عن عوامل الهشاشة الكامنة في هذا الإسناد العفوي في محيط عربي إسلامي..

_السيطرة العلمانيّة على الإعلام:

أسهمت عقود القمع التي تعرّض لها الإسلاميّون فضلًا عن تداول بني علمان على السلطة في بلاد المسلمين في سيطرة عَلمانيين على مفاصل الدولة وقطاعاتها الحيويّة ولم يشكّل الإعلام في هذا السياق استثناء، بل كان قطب رحى هذه السيطرة الممتدّة والمتمدّدة، وهو ما أنتج رأيًا عامًّا هشّا طالته يد التخريب العقلي والوجداني فباتت آليّة اختياره في اللحظات المفصليّة "مخبريّة" أيْ معدّلة جينيّا مرّت عليْها عربات صناعة الرأي وتوجيهه، رأينا ذلك واضحًا بُعيْد ثورتيْ تونس ومصر حيث طغت المطالب "الليبراليّة"على الدعوات المحسوبة على "المرجعيّة الإسلامية".

كما يستهين قطاع واسع من الإسلاميّين بنقطة مُهمّة تتعلّق بالتّضليل الإعلامي الذي يشكّل أكبر تهديد لذلك الإسناد الشعبي المفترض، إذ بقيَ الإخوان في مصر يتحدّثون عن يقظة المصريّين وفطنتهم وسيزيفيّة محاولات الإعلام التضليليّة حتى وقعت الواقعة وانقلب المنقلبون على أوّل

رئيس مدني منتخب بين 30 جوان/يونيو و03 جويلية/تموز 2013، الشيء نفسه تقريبًا تكرّر في تونس مع حركة النهضة التي عوّلت على تمسّك التونسيّين بثورتهم وهُويّتهم الإسلاميّة الأصيلة إلى أن صعد حزب لاعلاقة له لا بالثّورة ولا بالهُويّة الإسلاميّة بسبب إعلام نكوصي "بنفسجي" عبّد لنداء تونس طريقا وعرة نحو قرطاج والقصبة، فمن حيث لم يحتسبوا عادت"ماكينة" التجمّع إلى الدوران مستندة إلى آلة إعلامية نوفمبريّة الهوى تشتغل على سيكولوجيّة العوام.

فإن كان العلمانيّون عندنا قلّة قليلة تعوزها الحجّة فإنّها قلّة متصدّرة تتمتّع بحظوة إعلاميّة ووجاهة أكاديميّة تؤمّن لها قدرة نوعيّة على الاختراق فالتأثير عميقًا في عامّة المسلمين بل وحتى في بعض "الإسلاميين".

هذه القلّة هي قوّة التقسيم والتذرير الثقافي داخل المجتمع.

أمّا القول إنّ خطاب التّقسيم[131] يأتي من "الطّرفين" وليس من طرف واحد، فهذا من قبيل التّعويم بالتّعميم،، إذ لا

---

[131] - "نحن" و "هُم" .. خطاب يعكس «الانقسام» ولا يؤسّس ل«الانقسام» ، وحين نتحدّث عن المعلوم من الدّين بالضّرورة فإنّ التقسيم يكون بين "المسلم" و"غير المسلم"،، وعلى من يعتبر نفسَه مسلمًا ولا يرى نفسه في ال«نحن» أن يتحمّل مسؤوليّته،، اللّافت أنّنا كلّما جادلناهُم في الدّين استحضروا ذلك القول المنسوب إلى "ابن سينا:

«بُلينا بِقومٍ يظنّون أنّ الله لم يَهدِ سواهُم» ..
إن كنّا نُسمّى الزّنا زنا والزناةَ زناةً والآخرون لديهم معجم آخر فالله فعلًا لم يَهدِ سوانا..
إن كنّا ندعو إلى إقامة الشريعة والآخرون يرون هذه الدّعوة ظلاميّة فالله فعلا لم يهدِ سوانا ..
إن كنّا نرى حرمة السفور وفرضيّة الحجاب والآخرون لا يرون ذلك فالله فعلًا لم يهدِ سوانا..

يمكن وضع "خطاب أقلّي مُتَصدِّر" و "آخَر أغلبي مُغيَّب" في نموذج تمثُّلي واحد،، هذا فضلًا عن مقتضيات منطق "الدّفاع عن الذات الحضاريّة" إن صحّ التّعبير، فالتّونسيّون في جملتهم مسلمون ومحافظون في المقابل يرزحون تحت نير "نظام تغريبي/كمبرادوري" مُسقَط جاء بمشروع تحديث قسري/قِشري/تعسّفي أشبَه في نوازعه التعليبيّة بِسرير "بروكرست" عبَثًا بالخصوصيّة الثقافيّة ومناكفةً لهُويّة جمعيّة تاريخيّة، مشروع استلابي فرّخ «نُخبًا حاكمة» فاقدة للشرعيّة في علاقة بشعب مسلم وإن كان إسلامه عائمًا غائمًا، وبالتّالي؛ فإنّ "الاستعلاء الإيماني" الّذي يلوذ به "المحافِظون" يُعبّر عن "العمق الشّعبي المسحوق" وليس سوى "ردّ فعل" على "الاستعلاء الإيديولوجي العلماني" الّذي وُلِد مع ما يُسمّى «دول الاستقلال»..

كلّيّات الصّحافة مخابر للتّغريب و " هندسة الجهل"..

ما يبدو واضحًا لكلّ ناظر أنّ كليّات الصحافة في معظم أنحاء "العالم الإسلامي" تعُجّ بسقط المتاع وشُذّاذ الآفاق، وهي أوكار "عقل الدولة العميق" و وسائل "الأنظمة" للاحتواء الأفقي وهندسة الجهل وتعليب الوعي وقولبة

إن كنّا نرتكب الحرام ولا نستحلّه والآخرون يستحلّون الحرام فالله فعلًا لم يهدِ سوانا..
إن كنّا نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر والآخرون يسبّحون بحمد الحرّيات الفرديّة فالله فعلًا لم يَهدِ سوانا..
إن كنّا نفكّر بالثوابت الشرعية والأصول العقديّة والآخرون يفكّرون فيها فالله فعلًا لم يَهدِ سوانا..

التفكير بل إنّها مصانع تفريخ "الإرهاب" و"الإرهاب المضاد" باسم حريّة التعبير!..
معظم الأساتذة في هذه المؤسّسات التعليبيّة يرَون أنّهُم الأعلَون وعيًا والأقْدرعلى لعب دورهم الوظيفي/الحيوي المتمثّل في حماية ما يُسمّى "النّمط المجتمعي" بوازع من استعلاء إيديولوجي يتقاطع والنّمط الثقافي السائد الّذي تمّ فرضــه تاريخيًّا قهرًا وقسرًا لمُضاددة الهُويّة ومناكفتها وذلك عبر جملة من آليّات الهيمنة الإيديولوجيّـة على غرار آليّــة صناعة الرّموز وترويجهـــا ..
فإن كانت المنظومات التعليميّة رؤوس حربة "التغريب" ومنفذَه الأوّل فإنّ «معاهد الصّحافة» هي "لحظات تأليفيّة" تشكّل ذروة الجهد التغريبي الّذي يغذّي المشاهد الإعلاميّة بمُخرجات(خرّيجين) تتساوق واتّجاهَه الغالب القائم على تعويم "الدّين" وتمييع "التديّن" والتمكين للطرح العَلماني باسم التحديث والتنوير! ..

غير أنّ ما تقدّم لا يعني الامتناع عن دفع الشباب الملتزم لدراسة الصحافة والإعلام من أجل امتلاك تقنيات العمل الصحفي الّتي نراها ضروريّة في هذا العصر لكل مشروع يُراد له أن يرى النور على أرض الواقع.

- التضليل الإعلامي .. ما يجب أن نراه..



سنحاول في السطور التالية تسليط الضوء على ست مناطق معتَّمة قد تغيب عن مستهلكي المادّة الإعلاميّة:

1_ المنشّط الضحيّـة :

عندما يخوض الخـائضون في موضوع "التضليل الإعلامي"غالبًا ما يقع التركيز على "المتلقّي/الضحية" وإغفال الحديث عن "المنشّط-الضحيّة"، إذ ليس هناك "تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة" في القول إنّ عددا كبيرا من مقدّمي البرامج لا يفقهون ما يعملون بل هم مجرّد أدوات طيّعة في أيدي سادتهم من أصحاب الأجندات الذين يتحكّمون في المدير والمسؤول عن البرمجة والمموّل إن لم يكونوا هم أنفسهم مموّلين، فالمنشّط أو المقدّم الذي يتوهّم أنّه حرّ من كلّ قيد ويقول ما يريد ويفتح الملفّ الذي تهفّ إليه نفسه هو في حقيقة الأمر ينفّذ خطة موضوعة مُسبقا أوحيَ بها إليه ، كأنْ يأتيَه رئيس التحرير بكلام إيحائي كلاسيكي

من قبيل:”قضية علاقة النقاب بالإرهاب أثارت جدلا واسعا وبرنامج فلان حقّق نسبة مشاهدة قياسية عندما طرح الموضوع “!!.. وبطبيعة الحال يُرحّب المنشّط بالفكرة -التي قُذف بها بمهارة في لاوعيه – وينطلق فورا في طرْق موضوع “استفزازي” يتحرّش بالإسلاميين المتشددين ويحفّزهم على ممارسة العنف المسلّح وهو يعتقد أنّه قد “اختار” موضوعه بعناية ولم يفرضه عليه أحد !!..، ويتكرّر التوجيه المقنّع بطرق مختلفة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر استخدام أسلوب “التأطير” أو نظرية “التقييد بالخيارات المحدودة” حيث يتقدّم رئيس التحرير للمقدّم ليقول له:”ماذا ستطرح في برنامجك اليوم : موضوع تطرّف الأئمّة أم خطورة حزب التحرير[132]؟ !!،، وبوازع من روح القطيع سينساق الصحفي (الهش) إلى أحد الخياريْن ولن يخرج منهما !..

132 - لم يستنهض حزب "الوعي السيــاسي الإسلامي" مثلما فعل حزب التحرير فهو التنظيم العريق صاحب الأيادي البيضاء على العمل الحركي الإسلامي،، وقد سبق لي أن قلتُ في كلمة بمؤتمر الخلافة في تونس (مارس/ آذار 2019) :‘‘دائما أقول إني وإن لم أكن تحريريّ الهويّة فإني تحريريّ الهوى وأعتقد أن كل مسلم يفترض به أن يكون تحريري الهوى أي أن يكون نصيرا للراية والغاية: راية التوحيد، وغاية الخلافة‘‘، كما سبق أن دوّنتُ وقلت «مشكلة معظم الأحزاب "العفّة" و"غضّ البصــر"،، وحدَه حزب التّحريــر يملك وقاحةَ النّظر إلى النّقــاط السّاخنــة مِن جسد «النّظام» ولمْس المناطق الحسّاسة في "منظومة الحكم"»، غير أنّ هذا الحــزب مشكلته الوحيدة والعظيمة في ما نزعم هي "التكلّس الاتّصالي" ، فإن كانت حركة النهضة في تجربتها في تونسٍ قد ابتلعها "النظّام" فإنّ حزب التّحرير قد ابتلعه "العداء للنّظام"،، إذ إنّه بات يعاني من "مبدئيّةً" متورّمة أضعفت حسّه التفاعلي مع الواقع، ومن الأملة التي يمكن سوقها تدليلًا على ذلك مبالغته في التحذير من فخّ التخيير بين السيّئ والأسوأ"وهو المبحث الّذي سنفصّل فيه القول في مستوى لاحق من الكتاب.

وكثيرا ما يُلقى بمُعلّق متمرّس لمرافقة المقدّم الشاب حتى يوجّه الحصّة و"يسيّجها" في إطار خطاب معيّن !!..

ولمّا كان ذلك كذلك تحرص المؤسّسات الإعلاميّة "المخترقة"أو "الموجّهة"على اختيار مقدّمي برامج جاهزين للاستلاب وقابلين للإيحاء ليكونوا في ما بعد ثمرة ناضجة جاهزة للقطف أيْ موضوعا لما سمّاه "هربرت شيلر" في كتابه "المتلاعبون بالعقول" Mind Managers قوْلبة التفكير وتعليب الوعي !..

2- فنّ صناعة الشائعات :

لاشكّ أنّ "الشائعة" صناعة مكتملة الأركان إذ يكفي أن يقع بثّ معلومات مزيفة حتى يلتقطها آلاف الناس مسلّمين بصحّة الخبر(الكاذب) كما لو كان حقيقة، فإذا أطلقت مؤسّسة إعلامية كذبة ما سيتلقّفها قطاع واسع من الجمهور سواء بشكل مباشر أوغير مباشر ومن سيأتي بعد ذلك لينفيَ ويكذّب لن يجد إلا بضع مئات قد وصلهم نصّ "التكذيب" وعدد أقل يصدّق من ينفي ويكذّب لأنّ معظمنا نزّاع إلى تصديق ناقل الخبر أكثر من أصحاب الردود والتعقيبات خاصة مع ذلك الاستنكاف (الكلاسيكي) من العبارة الشهيرة:«أخرجوا كلامي عن سياقه»!!، فتكون الشائعة بذلك قد فعلت فعلها في الوعي واللاوعي خاصةً إذا

كان هناك في الواقع ما يدعو فعلا إلى تصديق تلك الأكاذيب (فبركة فيديو الرئيس التونسي الأسبق منصف المرزوقي 2015 نموذجا[133])، وبالتالي يكون كلّ حديث عن سيزيفيّة (عبثية) إطلاق أكاذيب فجّة قابلة للنقض في اليوم الموالي ليس في طريقه البتّة باعتبار أنّنا إزاء عملية تحقّق أهدافها النفسية والذهنية في ذلك الفاصل الزمني القصير بين اختلاق الشائعة وبين ظهور الحقيقة فكما يقول "تشرتشل" : « في الوقت الذي تتهيّأ فيه الحقيقة لارتداء ثيابها تكون الشائعة قد انتشرت وملأت الآفاق» !!..

والخليق بالذّكر كذلك هو أنّ إغراق الفضاء الافتراضي بالشائعات كثيرا ما يكون محاولة للتّشويش على قضيّة مفصليّة خطرة قيد التداول والتدارس العام، وذلك بشكل تبدو معه جميع الأخبار ذاتا لعلاقة بهذه القضيّة محلّ شك من فرط كثرة "الأخبار الكاذبة" !..

على كلّ حال ما يجب أن نتذكّره دائما ونحن نشتبك بالتعاطي الإعلامي الشائع مع الأحداث الساخنة هو قول "غوبلز" التقعيدي الشهير: «اكذبوا ..اكذبوا..اكذبوا..فلابدّ أن يعْلق شيء بأذهان الجماهير» !!!..

3_ الشيطان يكمن في الصياغة:

---

133 - **وقع تداول فيديو للمرزوقي ظهر فيه وهو يحرّض التونسيين على تعليق المشانق للعلمانيين.**

لئن كان الخبر مقدّسا فإنّ التعليق ليس وحده حرا، إذ يحتفظ ناقل الخبر بالحريّة الكاملة في صياغته بما يلائم اتّجاهاته الفكرية والسياسية وهو بذلك قادر بوساطة اللغة على الاستثمار في المعلومة وإطلاقها كالرّصاصة في اتّجاه دون آخر،، فبدلا من القول:"طالب يقتل فتاة طعنا" يقول:"طالب ملتح يقتل فتاة سافرة"!، وقد تأتي محاولات "القولبة" من "اليمين" حيث قد يُستعاض عن عبارة :«مواطنون غاضبون يعتدون على شخصيّة سياسيّة» بالجملة الخبريّة التالية: «مواطنون يساريّون يعتدون على شخصيّة سياسية إسلاميّة» ! ..

فأدوات التلاعب بالعقول لا تقتصر على الكذب والتزييف والتزوير بل قد تتعدّاها إلى اشدّها خطورة على الإطلاق وهو النقل الأمين ... «المُغرض» !..

4- « التموضع داخل الخطاب» :

ينزع العوام بطبيعتهم إلى الانضواء(الجاف) تحت لواء خطاب(ما)، هذا الانضواء يؤدّي بالضرورة إلى تبنّي(السائد) من هذا الخطاب ، على سبيل المثال؛عندما يسوّق الإعلام[134] فكرة افتقار البلاد إلى الثروات الطبيعية"

[134] - الحديث عن «إعلام» دون تحديد هو حديث عن «الإعلام التقليدي/الكلاسيكي» وعندما نقول «يتبنّى فكرة ...» فلا يعني ذلك أنّ كل وسائل الإعلام والصحفيين جميعهم يتبنون تلك الفكرة، المقصود هو "الاتجاه الغالب" ،، مع العلم أنّ أي «إعلام» في العالم وسواء كان كلاسيكيا أو "بديلا" "منمّط" وله

يتلقّف المتلقّفون هذا "الإعلان(م)" ويتعاملون معه كمصادرة Postulat،وبوحي من نوازع "التحيّز التأكيدي" تترسّخ لديهم حالة "التنافر المعرفي" أو "الإدراكي" Dissonance cognitive أي نفورعام من كل دعوة إلى التحري أو الاشتباك بالتفاصيل، لينتهيَ بهم الأمر إلى ترديد كليشيهات أو قوالب جاهزة من قبيل:"المطالبة بفتح ملف الثروات(شعبويّة) ،التظاهر للمطالبة بإصلاحات(مؤامرة خارجية) ...إلخ، هذه الظاهرة السوسيوسيكولوجيّة يسمّيها الفيلسوف الفرنسي «ميشال فوكو» التّموضع داخل الخطاب !..

5- «الخطاب الشبيهيّ » أو التشرنق داخل النسق :

تحدّث المفكر الأمريكي الشهير" نعوم تشومسكي"عمّا سمّاه «الخطاب الشبيهي» أي تشرنُق الحوارات العامة داخل نسق من الافتراضات والتفسيرات والمواضيع التي تبدو شديدة التنوّع والاختلاف لكنّها في حقيقتها تلتقي عند فكرة ناظمة واحدة ، وهو ما يسمّيه "هربرت شيلر" في كتابه "المتلاعبون بالعقول" "تعليب الوعي"، فعندما

«خطوطه الحمراء» (بمعنى أنّ من يتجاوزها يُهمّش خطابه لا يبقى على هامش النقاشات الاخرى)،المسألة متعلقة (بالدرجة الاولى) ب"النمط الثقافي المهيمن" لا بمدى انفتاح النظام او انغلاقه وإن كان الاخير عاملا مساهما ، لكن طبعا هناك اختلافات وتفاوت من حيث درجة التنميط ،، والإنسان في كلّ مكان نزّاع إلى البحث عن "ملجأ" سواء أكان هذا الملجأ «ماديا» أو «رمزيا» (جماعة مرجع) أو «معنويا» (فكرة ما)...

غرق الأمريكيون في المستنقع الفيتنامي كان النقاش الأكبر يدور في فلك "الانسحاب أو البقاء" وكان سؤال "اللّماذا" أي: لماذا ذهبت الولايات المتحدة إلى هناك أصلا؟!! يُجابه إما بالانتقاد الحاد أو التهميش.

وفي كتابه الشهير"من يجرؤ علي الكلام : الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي" They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby أشار السناتور الأمريكي "بول فندلي" إلى ذلك النقاش "المسيّج" الذي تفرضه لوبيات الضغط الصهيونية (أيبــاك AIPAC نموذجا) حمايةً لقدسية الدعم الأمريكي لإسرائيل، وهذا ما سمّاه إدوارد سعيد "التابو الأخير" في الولايات المتحدة !..

في ما يتعلّق بالحالة التونسيّة نلامس هذا الخطاب الشبيهي بوضوح في التعاطي الإعلامي مع الظاهرة الإرهابية حيث يقع تسييج سؤال الإرهاب المفتوح بإجابات مغلقة فالجهة التي تقف وراء اغتيال بلعيد مثلا هي (بالتأكيد) جماعة دينية متطرفة أو في أحسن الأحوال جهة استخباراتية فيما تُقصى جميع الاحتمالات التي تضع زوجته أو عائلته السياسية في قفص الاتّهام وكلّ خائض في هذه الافتراضات المشروعة يُرمى به في هامش السجال "الصاخب"..

وحين يتعلّق الأمر بالفساد تتوجّه مدفعية الإعلام الثقيلة إلى الملفات "الصغيرة" أو الأقلّ أهميّة وكلّ خطاب يخرج عن الخطّ المرسوم سلفا يُواجه بمصفوفة لغوية تدور حول "الشعبوية" و"الثورجية" و"الأجندات الخفيّة"..

6 - القفز على العنعنات و"صيَغ التّمريض"[135] :

مازال البعض يُقوِّل ابن خلدون ذلك القول الشهير : «إنّ الإنسان مدنيّ بالطبع»، والحقيقة أنّ قريحة الرّجل لم تتفتّق بهذا الكلام (وإن كان قد أقرّه) بل ذكره في مقدّمته على سبيل النّقل عن أحد الفلاسفة القدماء (على الأرجح آرسطو)؛ يقول عالمنا ما يلي نصّه :«إنّك تسمع في كتب (الحكماء) قولهم :"إنّ الإنسان مدنيّ بالطبع» ..

هذا النّزوع الشائع إلى القفز على "العنعنة" شائع بشدّة على المنابر الإعلاميّة وهو يذكّرنا بنسبة تلك العبارة الشّهيرة :«إنّ الله يُقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا يُقيم الظالمة وإن كانت مسلمة» إلى "ابن تيمية" رأسا وتجاهل صيغة التمريض "ولهذا قيل"..

والأخطر من هذا وذاك هو نسبة أقوال إلى الله تعالى بما يوحي أنّها تقرير إلهيّ وتقعيد عام فيما هي لم تُذكَر إلّا على سبيل النقل على ألسنة قائليها وبمناسبة حوادث بعينها على غرار عبارة «إنّ كيدكنّ عظيم» المنقولة على لسان "العزيز" :«[قال إنّه] من كيديكنّ إنّ كيدكنّ عظيم»..

---

135 - "صيعة التمريض" في علم الرّجال ("علم الحديث") و علم الجرح والتعديل هو علّة تلحق السّند وتضعف المتن ("تمرّضه") لغياب الإحالة المباشرة والواضحة على المنقول عنه وذلك عبر استخدام صيغ "البناء للمجهول" من قبيل: بلغنا ، نمى إلى علمنا، قيل، ذُكر، قال السلف ...إلخ.

هذا التجاوز المنهجي كثيرا ما يقترن بسابقيّة الإضمار والترصّد لاستيفاء شروط التضليل الصحفي والإثارة الإعلاميّة وضرب الخصوم السياسيّين والإيديولوجيّين !..

7_ ما لا نراه هو ما يجب أن نراه:

كثيرا ما تستغرقنا المواضيع الّتي تثيرها المنابر الإعلامية وننخرط في تشريح المادة المعروضة وتفكيكها لتعرية المغالطات الثاوية فيها، والحقيقة أنّ "التضليل" لا يقتصر على ما يطرحه الإعلام بل يتعدّاه إلى ما لا يطرحه، بل إنّ الواقع الإعلامي في معظم الأحيان (أقرب إلى "التجنّب" منه إلى "الإثارة"!) على حدّ عبارة "مايكل بارنتي"، ما يجب أن نراه هو أنّ المؤسسة الإعلامية المخترقة (بكسر الراء ونصبها) قد تُقدم على الاشتغال الميكروفيزيائي المعقّد على المادة التضليلية بشكل تبدو معه "المغالطة" واضحة لا لُبس فيها لتتركك تتحدّث عنها طويلا وعميقا دون ملامسة نقطة التضليل الحقيقيّة ألا وهي "الإغفال".. على سبيل المثال لا الحصر عندما يتحدّثون عن "الأزمات السياسيّة" يُشغلونك بسجال قشْري بين "سلطة" تهوّن و"معارضة" تهوّل دون أن يتجاوز أكبر همّها "تنظيم انتخابات مبكّرة"، وبالتوازي مع هذا الصخب الإعلامي ستظلّ مدافع الإعلام البديل الثقيلة متوجّهة إلى مجموع المغالطات المتناثرة في خطاب هذا أو ذاك، وقد

يُحسَب المنشّط الفلاني أو القناة كيت على هذا الطرف أو ذاك، لكنّ "المغالطة الكبرى" المجهريّة هنا هي إقصاء فرضيّة تغيير "النظام العلماني" ليبقى هذا النظام المأزوم خارج نطاق التّغطية النّقديّة وبالتّالي غير قابل للمساءلة أو المراجعة !.

_ما نبحث عنه في الإعلام هو "الموضوعيّة" لا "الحياد..

مشكلة الإعلام العربي الحقيقيّة لم تكن يوما الانحياز إلى هذا الطّرف أو ذاك ،، إذ ليس «الحـيــاد» سوى أسطورة على حدّ تعبير "هربرت تشيلر" في كتابه «المـتـلاعـبـون بالعقول»،، الخلل في الأداء الإعلامي يتعلّق أساسا بغياب "الموضوعيّـة" ونوازع الإرجاف والتضليل،، يمكنك أن تنحاز كمؤسّسة إعلاميّة لتيار سياسي معيّن لكنّك مطالب بالمصداقيّة في عرض الخبر والتوازن في "البلاتوات الحواريّة"،، فالاصطفاف السياسي والإيديولوجي "طبيعي" في الصّحافة وإلّا لَما كان هناك شيء اسمه «توجّه صحفي» أو «خطّ تحريري» .

صحيفة Le Figaro في فرنسا مثلًا معروفة بيمينيّتها على عكس Libération و"لو موند" اليساريّتين، ويسجّل التاريخ دعم الأخيرة الصّريح للاشتراكي "فرانسوا ميتران"

على حساب مرشّح اليمين "شيراك" عام 1981،، كما نجد قناة "فوكس نيوز" اليمينيّة في الولايات المتّحدة و"واشنطن بوست" الصّحيفة الأشهر المتموقعة "وسط اليمين" ،، ومن الصحف المحسوبة على اليمين المحافظ في بريطانيا نذكر "ديلي ميل" و"التايمز" فيما نجد صحفًا يساريّة الهوى على غرار The Guardian

_ إنّـه عصر "الـصورة" ..

تحت القصف المتواصل للصّور تحوّل "النسيان" إلى «حالة ثقافيّة» كما يُقال ،، إذ باتت الصورة القديمة عُرضة للنسخ من الصّورة الّتي تليها، يزول القديم ويقوم الجديد دون أن تأخذ أيّ صورة مداها في التأثير العملي على ارض الواقع،، فقد استقطبت ذات زمن قريب صورة الطفل الفلسطيني الشهيد "محمّد الدرّة" اهتماما كبيرا قبل أن تختفي وراء صورة البرجين المنهارين في نيويورك لتتوارى بدورها خلف صورة إسقاط تمثال صدّام في قلب بغداد وهكذا ...، وما يجعل هذا النسخ أو الانتساخ أخطر ممّا نتصوّر، هو موقع الصورة من زمننا هذا، "الصورة" باعتبارها «البؤرة الثقافيّة الجديدة» على حدّ عبارة "عبد الله الغذامي" في كتابه المُهم «الثقافة التلفزيونيّة .. سقوط النّخبة وبروز الشعبي»..

هذه "المحوريّة" تعني أنّ ما تقوم به الصور اليوم يتجاوز الدور الإخباري الجاف إلى عمليّات متسارعة من الهدم والبناء الفكري والرمزي، عمليّات تترك أثرها عميقا في

"اللّاوعي الجمعي" في ظل ضمور متواصل في ملَكة التفكير والقدرة على التحليل والتفكيك في مقابل تضخّم القابليّة الفرديّة والجماعيّة للانبهار والاستثارة والوقوف عند القشور بدلًا من النّفاذ إلى ما تحتها من الحيثيّات والخلفيّات، نحن مطالبون بمراعاة هذا الواقع الإعلامي المعقّد المبني على الإبهار والإثارة حتّى نعرف كيف نبني خطابا ملائما من حيث القوة التأثيريّة لإعلام يسيطر عليه التيار العلماني..

_ الدراما .. الامتداد الوظيفي للإعلام ..

يُعدّ النّشاط الفنّي ذراعًا من أذرع الإعلام أو امتدادا وظيفيًّا له ولا يمكن الحديث عن دور الإعلام دون الحديث عن دور "الصناعة الدراميّة" في التوجيه أو التشويه العام..

كثيرًا ما يتحجّج صنّاع الفن في بلادنا العربيّة بنقل الواقع لتبرير السقوط الأخلاقي المريع فيأعمالهم الدرامية ، وهذا قطعا من باب المغالطة الصارخة .

إن كان دور العمل الدرامي نقل الواقع كما هو؛ فأين «البعد الإبداعي» ؟..!!!

فحتّى "الأشرطة الوثائقيّة (Les " documentaires)الّتي تحترف الاشتباك بتفاصيل ماهو كائن لا تخلو من لمسة فنّان تجعلها تلامس النقل الحرفي لِما يجري دون أن تتماهى معه..

ولولا وجود "هُويّات ثّقافيّة" متباينة و"خصوصيّات حضاريّة" متمايِزة لَما كان هناك شيء اسمه «معالجة فنيّة»

للقضايا تلامس ما يحدث داخل المجتمع دون أن تستنسخه، وتتعاطى مع الانحراف برشاقة الوصف والتلميح لا بفجاجة التّوصيف والتّدقيق..
ثمّ إنّ التّخييل الدرامي الطّبيعي في ظل بيئة محافظة يفترض استدعاء "مقابل إيتيقي" للبطل المتفلِّت يُنازعه قيميًّا حتّى لا يبدوَ "التفلّت" هو "القاعدة" أو "العادي" أو ما يجب أن يكون..
فإن كان «الواقع» حُجّة فعليهم أن ينقلوا الجانب الآخر منه فالتعرّي وشرب الخمر والزّنا ممارسات من "الواقع" لكنّها ليست كلّ "الواقع"، ومثلما هناك "اقتضاء درامي" يُجوِّز هناك في المقابل "اقتضاء ديني" يُحرِّم؛؛ فأيُّ المعيارين أَولى بالإعمال والتّرجيح ؟..!!!!!
طبعًا لا تفوتنا الإشارة هنا إلى "السلفيين" كما حاولت السينما المصريّة تقديمهم، فُهُم تجّار الدّين الشّرهون للطعام والنّساء النزّاعون للعنف، في استهداف مخاتل للديّن، استهداف يتخفّى وراء استهداف مظاهر التديّن كاللحية والقميص وما إلى ذلك[136].

المطلوب من الإسلاميين هو الإقبال على التخصّصات الفنيّة الحاكمة كالإخراج السينمائي والإنتاج السينمائي والإخراج وكتابة السيناريو لمجابهة الهجمة العلمانية الضارية على مقوّمات الهوية وثوابت الدين.

_ هل المقاطعة هي الحلّ؟ ..

136 ـ أفلام السيناريست وحيد حامد نموذجًا ("الإرهابي"، "الإرهاب والكباب"...إلخ).

"المقاطعة" بشكل عام سلوك يعبّر عن (وعي ما) ، فلا يقاطع وسيلة إعلاميّة ما إلا من أدرك "التضليل"ووعيَ به ، ولمّا كان "ضحايا التضليل" لا يقاطعون ولمّا كان الرهان أو الهدف هو منع تضليل من لا يُدرك التضليل فإنّ الحلّ لا يكمن في "المقاطعة" بل في خلق البديل ، وحبّذا لو كان هذا البديل بعيدا عن المشهد الإعلامي المنظّم الخاضع لقهر الإطار التشريعي الرقابي ،المطلوب هو "إشعال الشموع" لا "لعْن الظلام"!..

المقاطعة لا يمكن أن تكون "حلاًّ" باعتبارها سلوكا احتجاجيًّا صرفا أيْ ممارسة ذات مضمون سالب (ضدّيّ)، كما أنّ معظم وسائل الإعلام التضليليّة ذات شعبية كبيرة ومتابعوها المغيّبون أكثر بكثير من المقاطعين الرافضين بما يجعل "فعل المقاطعة" غير ناجع في تحقيق هدف قطع التمويل عنها خاصة أنّ مثل هذه القنوات لا تعتمد فقط على المستشهرين بل هناك جهات تمويليّة خفيّة تحرّكها أجندات داخلية وخارجية- لكنّ ما تقدّم لا يعني أنّ "المقاطعة" لا جدوى منها بل هي "جلَبة" مطلوبة لفضح الممارسات التضليليّة لهذه المؤسسة الإعلامية أو تلك وبالتالي التقليص من دائرة الضحايا .. ضحايا التضليل !..

_ إذا أراد "الإسلاميّون" أن يكونوا قوّة احتجاج من "الخارج" عليهم أن يعملوا على تصريف هذه القوة من "الدّاخل"..

إنّ أيَّ محاولة لإنشاء منصّة إعلاميّة بترخيص رسمي تُقدّم "الصوت الإسلامي الصّريح" ستكون بِرَسم الابتلاع من قِبل المنظومة التشريعيّة والمؤسّسيّة العلمانيّة، وأقصى ما يمكنها فعله في النّهاية هو مناكفة "النمط الثقافي السائد" والتخفيف من وطأته على الجمهور لكن دون أفق جدّي لتغيير جذري يُفضي إلى بناء "عقل جمعي إسلامي"،، لن يسمحوا بذلك،، وستتكفّل سلطات الإشراف والتنظيم والمراقبة والمعاقبة بتحجيم أيّ "خط تحريري" مشاغب وقَولبته ليصبح مع انسياب الأيّام عنصر ضبط وتعديل وبالتالي عنصر تثبيت للواقع العلماني وذلك بدلًا من أن يكون عامل ضغط وجودي عليه يسائله مساءلة رأسيّة حدّيّة،، ليتحوّل هذا الإعلام بصفته قوّة احتجاج من "الدّاخل" إلى "ظهير عمَلي" وحليف موضوعي للعلمانيّة بتوفير ميكانيزمات "تهوئة داخليّة" للنّظام في دور شبيه بذلك الّذي تضطلع به المعارضات الكرتونيّة زمن الاستبداد وأشبه ما يكون بما بات يلعبه "اليسار" في علاقة بالمنظومة الرّأسماليّة،، بطبيعة الحال هذا لا يعني أنّ وجود مثل هذه المنابر الإعلاميّة المحافظة لا طائل من ورائه، وجودها لا يخلو من أهميّة من جهة كونه يخفّف من شدّة النّزق الهووي المقابل لكنّه لا يخلو كذلك من خطورة باعتباره "إسفنجة

وظيفيّة" تقوم باحتواء المزاج الشعبي بتجلّياته الرفضيّة والروحيّة بما يُطيل عُمر "الثقافة التغريبيّة الطّاغية" ويُبيّضها بشكل غير مباشر تبدو معه ليست بذلك السّوء الّذي يقتضي اقــتـلاعَهـــــا.

قصـــارى القـــول..

ما يُطلَق عليه "الإعلام البديل" أو "الافتراضي" مُفيد جدًّاا لكنّه غير كافٍ فهو نفسه بِرسم التقييد والتحجيم، ليس فقط بسبب تغوّل نوازع "العلمنة" وصمود "الإعلام التقليدي"[137] بل أيضا وخاصّةً بفعل قيود "قواعد الاستخدام" المفروضة على مستخدمي منصّات التواصل الاجتماعي.

"الإعلام" في النّهـايـة هو ظِلّ "النّظـام" ولن يتغيّر إلّا بتغييـر "النّظـام" وهذا وجه الإعضال:

كيف يمكن الـتّـحـرّش بالسّيـاق الـسّيـاسي العـام المتشبِّث بالبقاء دون منـــابـر مُواليـة أو بالأحرى كيف يمكن التحرّش بهذا السّيـاق مع وجود منـابـر مُعاديـــة في الدّاخل والخارج والبرّ والبحر والجو ؟..

هل مِن سبيل إلى إيصـال "الصّوت الإسلامي النّقيّ" إلى النّـاس عبر هذا الإعلام الّذي لن يتغيّــر ؟..

تلك أسئلـة حــارقـة عــالـقـة نطرحـهـا لأنّـنـــا لا نرى أيّ أفُق

137 - رغم المسـاحات الشاسعة التي ربحها "الإعلام الافتـراضي" إلّا أنّ "الإعـلام التقليـدي" مازال محتفظًا بحضـوره القوي على ساحة "التّـوجيه العـام" ولم يفقد بعدُ بريقَـه وسطوتـه بدليل إقبال المستشهرين بأموالهم عليه،، ونحن نرى مواقع "التواصل الاجتماعي" نفسَـها تتغذّى على ما تعرضه منــابر "الإعـلام الكلاسيـكي" وتتداول ما يعرضه هذا الإعلام، وعليه؛ نعتقد أنّ الوقت مازال مبكِّرًا للإعلان عن موت التلفزيون !!! ..

للتثوير بمعزَل عن حركة الجماهير خصوصًا مع انتفــاء فُرَص "التّدخّل العسكري الإيديولوجي" .

*ولمّا كان ذلك كذلك..

لا فرصة أمام "الإسلاميّين" لإحداث "ثقب تاريخي" في صخرة "العلمانية المتغوّلِة" إلّا بفرض صوتهم على "المؤسّسة الإعلاميّة الرّسميّة المهيمِنة" أي بتحويل "العناوين الإسلامية" إلى "عناوين شعبيّة" ترقى إلى مسامع الناس وأفهامهم دون تحريف أو تلبيس بما يصنع في النّهاية "رأيًا عامًّا" طاردًا للعلمانيّة.

ببساطة إذا أردنا أن نكون قوّة احتجاج من "الخارج" علينا أن نعمل على تصريف هذه القوة من "الدّاخل"..

الفضاء الإعلامي العربي ..

يسيطر على هذا الفضاء الخماسي : السعوديّة - الإمارات - قطر[138] - تركيا - إيران وبطبيعة الحال تقف في الخلفيّة الدوائر الغربيّة، فلا أحد من أضلاع "المُخمَّس" المُشار إليه يتحرّك بمنأى عن "مشروع أكبر" يتجاوزه كفاعل إقليمي

138 - «الجزيرة» القطريّة ليست مجرّد شبكة إعلاميّة عملاقة ذات تأثير رأسي عميق في الرأي العام العربي قوْلبةً وتوجيها وصنعا.. إنّها المنبر الّذي يجد كثير من "المثقّفين العرب" صعوبة في مقاومة إغرائه فيتمسّحون على أعتابه بل يقرؤون له ألف حساب قبل تسجيل أيّ موقف سياسي خاصّة إذا كانت قطر طرفا فيه.. قبل نحو عقديْن من الزمان أوصى عالم الاجتماع الفرنسي «پيير بورديو» بعدم التردّد على القنوات التلفزيّة لأنّ المثقّف لن يستطيع أن يقول فيها كلّ ما يريد وربّما وجد نفسه يقول عكس ما يفكّر فيه،، اليوم وفي قطعة مسرحيّة من الكوميديا السّوداء وصلنا إلى مرحلة سرياليّة لا يكتفي فيها "المثقّف" بقول عكس ما يفكّر فيه استجداءً للحضور الإعلامي بل تجاوز ذلك إلى درجة التماس بريق هذا الحضور حتّى يقول ما لا يفكّر فيه.

محدود .. لا أحد من مشاهير الإعلام العرب يمكنه أن يتعرّض للأطراف الخمسة بنقد جذري خلال جلسة واحدة على الهواء، إذ لابُدّ أن يكون هذا الإعلامي النجم ممّن يدورون في فلك أحد الفواعل المذكورة،، وعلى عكس ما يظنّ البعض، فإنّ الاختلاف بين هذه الفواعل هو اختلاف في الدرجة لا في النوع أي اختلاف تنوّع لا اختلاف تضاد باعتبارهم يعملون بمنطق "الأدوار التمثيليّة" ، فالممثلون كثيرون وكلّ ممثّل يؤدّي دورا يتناقض و يتعارض مع دور زميله في "العمل الدرامي" نفسه لكنّهُم جميعًا في النّهاية يُعبّرون عن رؤية «المُخرج» .

الاستهانة بالعامل الخارجي ..

لم تكن الثورات العربية التي انقدحت شرارتُها من تونس مجرّد حراك شعبي مناهض لأنظمة دكتاتوريّة جثمت على صدور الشعوب عقودا طويلة ضاقت فيها ذرعا من الفساد والإفساد والقمع والتنكيل؛ بل كانت أيضا غضبة جامحة ضدّ الغرب وسياساته المشايِعة لحكّام الاستبداد، وهو ما جعل عملية التغيير المفاجئ[139] تقترن بطغيان احتمالات التصادم على افتراضات التقارب مع هذا الغرب.

---

[139] ـ هو فعلًا "تغييرمفاجئ" .. نُحيل هنا على كتابنا "الردّ على مزاعم صناعة الثّورات العربيّة" ..

وعندما نتحدّث عن العامل الخارجي فإنّنا نشير أساسا إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة لأنّ بقية القوى العالمية إمّا أنّها منزوية -نسبيًّا- كالصين[140] أو تدور سياساتها في فلك واشنطن كالاتحاد الأوروبي أو أنّها تفتقر إلى رؤية استراتيجية واضحة في علاقتها بالإسلاميين مثل روسيا المنشغلة أو التي أريد لها أن تنشغل بفضائها الإقليمي، كما نعني أيضا أولئك الوكلاء الإقليميين المتناثرين شرقا وغربا.

وما بدا واضحا لدى الإسلاميّين أثناء اعتلائهم السلطة في مصر وتونس والمغرب وحتى ليبيا بُعيْد إسقاط القذافي هو غياب استراتيجيّات "علائقيّة" متوازنة، وهو ما ينسحب كذلك على تجربة حزب العدالة والتنمية في المغرب[141] التي انحنت بدهاء لرياح الربيع العربي، فالجميع قد انخرط في سياسة استرضائيّة مداهِنة أضرّت بالعمل الحركي الإسلامي .

وعلى عكس ما توحي به هذه المداراة فإنّها تُعدّ ضربا من ضروب الاستهانة بالعامل الخارجي، فقد خُيّل لقادة الأحزاب الإسلامية أنّ حُزمة من التنازلات"الدينيّة" والسياسيّة كافية ليأمنوا شرّ الغرب، فيما كان عليهم التعامل

---

140 - هو "انزواء" عسكري لكنّ الصين تتمدّد اقتصاديا (مشروع طريق الحرير امتداد لهذا التمدّد)

141 - هذا الحزب من حيث التأسيس سابق زمنيّا على حزب "العدالة والتنمية" التركي..

مع هذا الغرب منذ البدء بروح الشراكة لا الوكالة، خاصة أنّهم حكموا بإرادة الشعب، فقد كان بإمكانهم استثمار شرعيّتهم تلك بشكل أفضل وأنجع وأنفع للتيارات الإسلاميّة .

وحتّى اللّعب على وتر تنوّع المصالح الغربيّة وتضاربها الظاهر والميل إلى مدّ جسور مع طرف بعينه لمناكفة الآخر وابتزازه سياسيًّا كثيرا ما يقترن بعدم فهم لطبيعة العلاقات بين القوى الكبرى، إذ إنّه من الخطأ النظر إليها على أنّها يمكن أن ترتقي في أيّ لحظة من اللحظات إلى درجة الصدام الحقيقي.

«التّضامن الإمبريالي».. تقاسم "الثروة" وعقلنة الصّراع ..

مثلما هناك تضامن بين الدكتاتوريّات هناك تضامن(ما) بين «المستعمرين/المحتلّين الجدد» (من ندوة برلين 1884 – 1885 إلى ترتيبات اتّفاقيّة «بريتن وودز» Bretton Woodsوما بعد الحرب الع 2)، وبالتالي نحن أمام «صراع حدود» لا «صراع وجود»، "صراع الحدود" هذا؛ كان صراعا فعليّا زمنَ الاستعمار المباشر، ويمكننا أن نستدعي هنا على سبيل المثال لا الحصر لحظة الاستعمار الأوروبي لإفريقيا؛ المتأمّل في خريطة إفريقيا يلحظ امتدادًا غريبًا لأرض ناميبيا الواقعة جنوب غرب القارّة، امتداد

بطول 450 كم ، القصّة باختصار أنّ ناميبيا كانت تحت احتلال الألمان الّذين أرادوا ربط مستعمرتهم بنهر "زامبيزي" لتيسير وصول أساطيلها البحريّة إلى الشرق الإفريقي بدلًا من سَلك طريق أطول عبر الجنوب، وهو ما جعلهم يعرضون جزيرة "زنجبار" على بريطانيا مقابل اقتطاع جزء صغير من زمبيا..

اليوم، في الزمن الإمبريالي الجديد هُم يطلبون من فرنسا إعادة تعريف أهدافها في إفريقيا على أساس توزيع «عادل» للثروة في ظلّ الازمات المتلاحقة الّتي تشهدها «الرأسماليّة» خصوصا في معقليها التاريخيّين بريطانيا وأمريكا .

ولئن كنّا في زمن ""الهيمنة الأمريكية"" فإنّها هيمنة غير مطلقة بل ومرتبطة إلى حدّ كبير بقوّة حلفائها في أوروبا الّذين يلعبون دورا حيويّا في حماية المصالح الأمريكيّة في مناطق شتّى من العالم إمّا بشكل صريح عبر التحالفات العسكريّة أو ضمنيًّا من خلال حرب الأوروبيين على الهُويّة بما يخدم عمليًّا وبالضّرورة المشاريع الأمريكيّة..

نُقِل عن الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك قوله : «العلاقات بين فرنسا والولايات المتّحدة كانت ومازالت متعارضة وممتازة !» ،، ولعلّ هذا الكلام هو أبلغ توصيف للعلاقة بين الكوبوي الأمريكي والمستعمر الأوروبي القديم في القارة السوداء، وبعيدا عن الدافع الاقتصادي يعود التأصيل النظري لواقع التقاطع بين ""القطبين"" إلى فكرة «عبء الرّجل الأبيض «Le fardeau de l'homme» (« blanc»الكاتب البريطاني"روديارد كيبلينغ") أو ""الواجب

المقدّس" تجاه بقيّة شعوب العالم ("الأنثروبولوجيا الكولونياليّة") حيث تُشكّل التحيّزات العرقيّة خلفيّة تبريريّة للإمبرياليّة الغربيّة ..

ويُضاف إلى كل هذا نوازع "الاستعلاء الأمريكي" القائم على فكرة «الولايات المتحدة مدينة على التل CITY-» -ON THE HILL المترسّخة في "العقل الجمعيّ الأمريكي" بما يجعلها الدولة/ الشرطي التي يحتاج إليها العالم، وبطبيعة الحال جذور هذا الاعتقاد "دينيّة" في علاقة ب" البروتستنتيّة/البيوريتانيّة" ("التطهّريّة") للمهاجرين الأوائل بمضمونها التبشيري الرّسالي الّذي خالطته "الفلسفة النفعيّة" ليصنعا في النهاية "الشخصيّة الأمريكيّة" بتميّزها ف"السياسة الأمريكيّة" بفرادتها،دون أن نذهل بطبيعة الحال عمّا تُنذر (أو تبشّر) به مرحلة «ما بعد كورونا» وربّما مرحلة "ما بعد الاحتجاجات ضدّ العنصريّة"[142] مِن ارتباك ومراجعة وتخفُّف من هاجس الحضور والسيطرة والاستحواذ..

قد يشهد عالم "ما بعد الجائحة" على المدى المتوسّط «بريتن وودز» جديدة لصياغة نظام مالي واقتصادي جديد لكن هذه المرّة ليس على قاعدة "القوّة" بل على قاعدة "توازن الضعف" إن صحّ التعبير، من أبرز المؤشّرات الدّالّة على مستقبل بهذه الملامح هو ما انتهى إليه اجتماع أعضاء "شانغهاي للتعاون" يوم 18 مارس/آذار 2020 من اتّفاق على وضع الدولار الأمريكي بين قوسين والتعامل بالعملات المحليّة في المبادلات التّجاريّة البينيّة وبطبيعة

---

142 - **احتجاجات ما بعد مقتل الرّجل الأسود "فلويد" اختناقًا على يد شرطي.**

الحال رأس هذه المنظّمة الأوراسيّة هي الصين الّتي تتعامل مع لحظة ‘‘ما بعد الكارثة’’ بمنطق ‘‘مشروع مارشال’’ الاحتوائي..

يبدو أنّه لن يكون هناك ‘‘أمريكا أقوى’’ لكي تضع قواعد اللّعبة القادمة وحدها، لكنّ ‘‘التضامن الإمبريالي’’ بوارد الاستمرار لأنّ عموم البلوى الكورونيّة سيفرض تواصلَها خاصّةً مع صعود الصين كقوّة احتلال اقتصادي ناعم من خلال توسّع مُذهل لاستثماراتها حول العالم ولاسيّما في إفريقيا إذ يبدو مشروع «طريق الحرير» خطرا جدّيًّا[143] يُحدق بالمصالح الأورو/أمريكيّة االّتي يُرجّح أن تبقى على تماسكها نظرا لتقاطعها الكبير على أرضية مجابهة التمدّد الروسي والصيني رغم الأزمة غير المسبوقة التي يمر بها حلف ‘‘الناتو’’ الرافعة العسكرية للتحالف الاستراتيجي بين الطرفين والخلافات حول التمويل ورغم ترفيع الإدارة الأمريكيّة للرّسوم الجمركيّة المفروضة على دول الاتحاد الأوروبي الّذي سيواجه هو نفسه في السنوات القادمة تحدّياتِ البقاء، فما يجب أن نراه في النهاية هو أنّ متانة العلاقات بين الطرفين خيار أمريكي استراتيجي أكبر وأبقى من الكونغرس والإدارات الأمريكيّة المتعاقبة وهو ضرورة حيويّة يسهر عقل الدولة الأمريكية العميق على تأمينها وهُنا نتحدّث عن البنتاغون والسي آي إيه وحتى عن مراكز الأبحاث الكبرى (Heritage Houseنموذجًا)، مع العلم

143 - يمكننا أن نستدعيَ هنا إحدى أشهر نظريّات الاستقراء في العلاقات الدّوليّة المعروفة باسم "فخّ ثيوسيديدس"،، تتناول هذه النظريّة ما تواجهه "القوّة الدولية المهيمنة" من مصاعب حين تكون هناك "قوى صاعدة منافِسة" فضلا عن المخاطر التي يواجهها "الأمن العالمي" جرّاء احتداد الحالة التنافسيّة/ الصّراعيّة،، ومن أهمّ الكتب الّتي تناولت هذا المبحث كتاب "حتميّة الحرب بين القوّة الصّاعدة والقوّة المهيمِنة.. هل تنجح الصّين وأمريكا في الإفلات من "فخ ثيوسيديدس"؟ !! "..

أنّ الاختلافات داخل الجسم الأوروبي لا تمنعنا من الحديث تجاوزا عن "موقف أوروبي" أي عن اتّجاه غالب داخل "الاتحاد الأوروبي" كقناة أساسيّة لصياغة رؤية أوروبيّة عامّة موحّدة ، رؤية تقوم تاريخيًّا على فكرة الاعتماد على القواعد العسكرية الأمريكيّة المتناثرة في شتى أنحاء العالم لحماية مصالحها الاقتصاديّة وهي فكرة مازالت ماثلة في التفكير الاستراتيجي الأوروبي رغم المراجعات الجدّيّة في السنوات الأخيرة والتي لخّصتها الدعوات إلى تشكيل جيش أوروبي موحّد.

محدّدات التّعاطي الأمريكي مع الإسلاميّين :

ولفهم طريقة التعاطي الأمريكي مع الإسلاميّين علينا استحضار وثيقتيْن مرجعيّتيْن في هذا الصّدد :

خطاب[144] إدوارد جرجيان:

إدوارد جيرجيان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ألقى خطابًا عام 1992 في واشنطن وقد اشار هذا الخطاب إلى ضرورة تحقيق التوازن بين بُعدين: الأمن القومي الأمريكي وحقوق الإنسان، ليخلّص في النهاية إلى أنّ الإسلام السياسي ليس عدوّا إلّا إذا تبنّى

[144] الخطاب-الوثيقة تمّ إلقاؤه يوم 02 جوان 1992 تحت عنوان:"الولايات المتحدة الأمريكيّة والشرق الأوسط في عالم متغيّر".

أفكارًا مهدِدة للأمن الأمريكي ولحقوق الإنسان في مرجعيتها الكونيّة، إلا أنّ التقرير الذي شارك في إعداده عدد من الخبراء والدبلوماسيين أشار إلى ضرورة توخّي الحذر عند"التواصل"مع الإسلاميّين والتأكّد من حقيقة خلفياتهم الفكريّة وعدم الاكتفاء بما يُطلقونه من تصريحات هنا أو هناك، كما أدان الخطاب الجماعات الإسلامية التي تنظر إلى الديمقراطية نِظرة أداتيّة وصوليّة تحت الشعار الشهير "صوت واحد ،رجل واحد،مرة واحدة" في تأثّر واضح بما جرى ويجري-آنذاك- في الجزائر حيث صعد الإسلاميّون وانقلب عليهم العسكر بالذريعة نفسها بعد أن نُقل عن زعيم جبهة الإنقاذ علي بلحاج قوله بُعيْد ذلك الفوْز التاريخي:" اليوم عرس الديمقراطية ومأتمها"!..

بقيَ أن نقول إنّ"جيرجيان" كان من الذين عبّروا عن إعجابهم بزعيم حركة النهضة المنفيّ –في ذلك الوقت- راشد الغنوشي[145] الذي تقرّب من الأمريكيين بأنْ بادر

---

145 - الغنّوشي تحدّث عن "الدّولة الإسلاميّة" كاقتضاء سياسي واجتماعي ولم يطرح قطّ مسألة إقامتها كواجب ديني رغم أنّ "تحكيم الشريعة" كان من المفكَّر فيه في فكر "الجماعة الإسلامية" الأمّ في السبعينيات قبل مرحلة "الاتجاه الإسلامي" الّتي نعُدّها السلف المباشر لحزب "حركة النهضة" وما قبله هو مجرّد نواة دعويّة/عفويّة لهذا السّلف/المؤسِّس الّذي يمثّله الغنوشي فكريًّا بعمق..
من الأساطير الّتي رُسمت حول راشد الغنّوشي انتهاجه منهج «التقيّة السياسيّة» وإظهاره خلاف ما يُضمر، والزّعم أنّه في حقيقته إسلامي "متشدّد" يُعادي الطرح الديمقراطيّ ويتحيّن اللخظة التاريخيّة الملائمة للانقضاض على قيم "الحداثة"، وغالبا ما يستشهد أنصار هذه الأسطورة بمقطع فيديو شهير يظهر فيه الشيخ مع ثلّة من الشباب السلفي بُعيْد الرابع عشر من جانفي/يناير 2011 وهو يشير عليهم بالصبر ويبرّر سياسة حركته المهادِنة بسيطرة "العلمانيّين" على مفاصل الدولة وأذرعها الإعلامية والإداريّة والعسكريّة، حقيقةً أعجب لحال هؤلاء "المرتابين" من خصوم اليسار وحالمي اليمين رغم أنّ فصْل الخطاب تتضمّنه الكثير من كتبه وتصريحاته العلنية زمنَ "ماقبل الثّورة" على غرار كتاب

بمراسلة الدبلوماسي الأمريكي وتبادل معه رسائل كتب عنها"إدوارد" معلّقا :"كانت عباراته عظيمة (...) وكان يخاطب جمهوره بجرأة..."، كما كتبت صحيفة " واشنطن بوست" ذات عدد (أيلول/سبتمبر2014) :«الغنوشي لديه فهم عميق لمبادئ نبيّه»،، لتبدوَ الحركة التونسية مرضيًّا عنها أمريكيًّا أو على الأقل غير مغضوب عليْها مبدئيا،وربما تكون تلك المراسلات البداية الحقيقيّة لما سُمّيَ في ما بعد ب"المراجعات" وفي رواية أخرى "التنازلات" التي مثّلت امتدادا ما لما جاء في كتبه المتقدّمة ولاسيّما كتابه "الحريّات العامة في الدولة الإسلامية"[146] الذي بشّر

"المرأة في القرآن الكريم" حيث شدّد على حقّ المرأة في تولّي "الولاية العامّة" (رئاسة الدّولة)،، و"زمن ما بعد الثورة" ونحيل هنا على برنامج "مراجعات" على قناة "الحوار" الّذي أشار فيه إلى انخداعهم بفكر سيّد قطب وأبدى إعجابه بالخميني مغلّبًا البعد الاجتماعي والسياسي على البعد الديني العقدي.

[146] **- صدر هذا المؤلَّف عام 1993 وجُمعت مادّتُه من ورقات خُطّ معظمُها قبل أكثر من 10 سنوات من ذلك التاريخ أيْ منذ أوائل الثمانينيّات، وبعيدا عن منطق المؤامرة والتهم الجزافيّة الّتي تضع الرجل في سلّة العمالة الصريحة للإنقليز، نرى في ذلك الكتاب المسبِّح بحمْد الديمقراطيّة والخاشع في محراب التصوّر الليبرالي للحريّة قرينة قويّة على أنّ ما نراه اليوم من مهادنة و ازدواجيّة و تقيّة هو سياسة موجَّهة في حقيقتها إلى التيارات الإسلاميّة "الأصوليّة" وليس إلى "العلمانيّين" ، إذ يصعب افتراض أنّ الكتاب المُشار إليه آنفا هو أحد تجلّيات "الاحتيال الفكري" للغنوشي بالنظر إلى طبيعة تلك المرحلة الساخنة الّتي يُفترَض بها أن تخلق وعيا إسلامويًّا حدّيًّا مباشرا خاليًا من حسابات الربح والخسارة السياسيّة، ونحيل هنا على ما ورد في الكتاب من إشارات على تقطع مع احتمال ممالأة الغرب ، وقد أثبت تعامل حركة النهضة مع مشهد مابعد سقوط رأس النظام أنّ «الدولة الإسلاميّة» غير مؤصَّلة في فكر الغنوشي بما جعلها بالتّبِعة من "اللّامفكَّر فيه" سياسيًّا، بل إنّ فكرة المزاوجة أو المواءمة بين "الإسلام" والديمقراطيّة" ليست جديدة على فكر أستاذ الفلسفة راشد الخريجي شُهر الغنوشي ..**
على كلّ حال لا نظنّ أنّ الدوائر الغربيّة غافلة عن "النواة الفكريّة" لشيخ مونبليزير (Le Fond De sa pensée) فهي كما يبدو راضية تمام الرضى عن أداء الزعيم الملهم والدائرين في فلكه من قيادات الحركة،،، دون أن نذهل بطبيعة الحال عمّا يمكن أن تشيَ به سنوات اللجوء في بريطانيا :
إحالات من الكتاب:

بين ثناياه بالديمقراطيّة وعرّض فيه بالصحابي الجليل وكاتب وحي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسائله معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه[147]، كما أباح فيه أن يدعوَ داعٍ إلى غير الإسلام دينًا بِحرية ودون تضييق[148].

تقرير "راند" [149]:

بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 انطلقت مراكز التفكير الأمريكية في إصدار الدراسات والأبحاث لرسم

_ « الديمقراطية تقدم أفضل آلية أو جهاز للحكم يمكن للمواطنين، باستعماله، من ممارسة الحريات الأساسية ومنها الحريات السياسية» (- ص 71 من الفصل الثالث: المبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي، -الطبعة الثالثة) .

_ «إن أحداً لا يستطيع التعرض لمواطن في دولة الاسلام ما تصرف ضمن حقوقه، غير مخل بالمصلحة العامة» (ص37 من الفصل الثاني"التصوّر الإسلامي للحرية وحقوق الإنسان").

_ "(...) وما يجري اليوم في قطرنا التونسي الصغير وأمثاله من تطبيق صارم لخطتي تجفيف الينابيع والاستئصال-وهما خطتان دوليتان تطبقان على شعوبنا مثل الخطط الاخرى كفرض التطبيع وفتح الاسواق وتصفية جيوب المقاومة وتحديد النسل وتصفية التعليم الديني ،بحسب ما يطيق كل وضع- فضلا عما يجري في فلسطين والعراق المحتلين من سحق منظم للسكان والارض والهوية والتراث ليس سوى جزء من حملة كونية "صليبية على "الإسلام الفاشي"-حسب تعبير الرئيس جورج بوش الصغير- الاسلام فكرا وشعائر ومؤسسات: حركات ودولا وأقليات، من أجل سحق واجتثاث دفاعات هذه المجتمعات حتى تستسلم لمبضع الجراح الدولي وخططه الهيمنية ..." (ص11 من قسم "وقائع الكتاب").

_ « تلك هي حصيلة تأملاتنا- لسنوات طويلة- خرجنا بها من المعتقلات لننخرط في ساحات النضال اليومي ضد الدكتاتورية متسلحين بهذين السلاحين: الاسلام والديمقراطية» (ص8 من قسم "وقائع الكتاب").

[147] يقول الغنوشي في الصفحة رقم 164 من كتاب "الحريات العامة في الدولة الإسلامية" الذي نشره عام 1993 :"الوالي المنشق معاوية بن أبي سفيان، وقد غلبت عليه - غفر الله له - شهوة الملك وعصبيَّة القبيلة".

[148] راجع ص 293و294.

[149] "مؤسسة الأبحاث والتطوير" مؤسسة بحثية تابعة للقوات الجوية الأمريكية تمّ تأسيسها عام 1948.

الملامح الفكرية للجولة الجديدة من المواجهة مع العالم الإسلامي، وتُعدّ مؤسسة "راند" أبرز المؤسسات البحثية المؤثّرة التي اضطلعت بهذه المهمّة فكان أنْ توصّلت إلى إصدار تقرير شديد الأهمية في أواخر شهر مارس 2007، حمل التقرير التفصيلي عنوان" بناء شبكات مسلمة معتدلة"(BuildingNetworks Muslim Moderate).

صدرت الوثيقة في 217 صفحة وتضمّنت 9 فصول إلى جانب مقدّمة مطوّلة..

والتقرير هو عبارة عن تشخيص لواقع التيارات الإسلامية في علاقتها بالغرب وعرض لجملة من المقترحات والتوصيات الدقيقة، هذا التقرير المثير للجدل يميّز تمييزا حديّا بين العلمانيين والعصرانيين من جهة وبين الإسلاميّين الذين يصفهم محررو التقرير ب"المتطرّفين" الذين يجب مقاومتهم عبر تشجيع تمدّد شبكات الصنف الأول المشايع للقيم الغربيّة، ويوصي البحث بتقليص حضور التيار الإسلامي في الشارع عبر مزاحمته في القيام بالأعمال الخيرية، كما يدعو صُنّاع القرار الأمريكي إلى حثّ التنظيمات العَلمانية على انتهاج المنهج نفسه.

يُعدّ هذا التقرير تعبيرة صريحة عن مصطلح كوديّ[150] أخر ينضاف إلى كلمة "الاستقرار" ألا وهو "الاعتدال"، إذ يشدّد تقرير"راند" على ضرورة اضطلاع الغرب وحده بمهمّة تحديد الخصائص الفكرية للجماعات والشخصيات "المعتدلة"

ويَعتبر التقرير الذي شارك في صياغته الأكاديمي المرموق"أنجل راباسا" [151] Angel Rabasa طبيعة الصراع بين الغرب والعالم الإسلامي بتلك التي وضعت المعسكريْن الشرقي والغربي وجها لوجه أيام الحرب الباردة لذلك دعا صراحة إلى الاستفادة من ذوي الخبرة الذين خاضوا ذلك الصراع التالد، مؤكّدا على أنّ المواجهة الأمينة مع الإرهاب لا تكفي ولابدّ من دحرالأفكار"المناوئة" عبر نسفها وإحلال أخرى بديلا عنها تتوافق وشروط "الاعتدال"، وتعزيزا لهذه المساعي حدّدت الدراسة الخصال الواجب توفّرها ليستحقّ بها إسلاميون

[150] اعتبر المفكر الأمريكي اليهودي المعادي للصهيونية نعوم تشومسكي أنّ مصطلح "الاستقرار" ليس إلا كلمة مشفّرة يستخدمها الأمريكيون بمعنى غير معلن قوامه القبول بالهيمنة الأمريكية وخدمة المصالح الغربية.

[151] باحث أكاديمي، عَمِل سابقاً في وزارة الخارجية الأمريكية و وزارة الدفاع، حاصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد الأمريكية، يجيد التحدث بأربع لغات غير اللغة الإنجليزية، وهي: الفرنسية، الإيطالية، اليونانية والإسبانية، ممختص في شؤون العالم الإسلامي.

بعينهم توصيف"معتدلين"[152]، ويأتي على رأس هذه الخصال القبول بالديمقراطية بشكلها الغربي، وذهب التقرير إلى أبعد وادق من ذلك عبر اقتراح اختبار لقياس درجة "الاعتدال" يتكوّن من 11 سؤالا تحدّد إجابة الإسلاميين عنها طريقة تعاطي الإدارة الأمريكيّة معهم، وهذه الأسئلة هي :

1-هل يتقبّل الفرد أو الجماعة العنف أو يمارسه؟ وإذا لم يتقبل أو يدعم العنف الآن؛ فهل مارسه أو تقبّله في الماضي؟

2-هل تؤيد الديمقراطية؟ وإن كان كذلك؛ فهل يتم تعريف الديمقراطية بمعناها الواسع من حيث ارتباطها بحقوق الأفراد؟

3-هل تؤيد حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً؟

4-هل هناك أية استثناءات في ذلك (مثال: ما يتعلق بحرية الدين)؟

5-هل تؤمن بأن تبديل الأديان من الحقوق الفردية؟

---

152 ـ عندما سُئل مدير السي آي إيه "جيمس وولسي" حول طريقة تعامل واشنطن مع وصول "الإسلاميّين" إلى السّلطة عبر صناديق الاقتراع أجاب قائلا:"هذا يتوقّف على معنى كلمة "إسلاميّين"! .

6-هل تؤمن أن على الدولة أن تفرض تطبيق الشريعة في الجزء الخاص بالتشريعات الجنائية؟

7-هل تؤمن أن على الدولة أن تفرض تطبيق الشريعة في الجزء الخاص بالتشريعات المدنية؟ وهل تؤمن بوجوب وجود خيارات لا تستند للشريعة بالنسبة لمن يفضِّلون الرجوع إلى القوانين المدنية ضمن نظام تشريع علماني؟

8-هل تؤمن بوجوب أن يحصل أعضاء الأقليات الدينية على حقوق كحقوق المسلمين تماماً؟

9-هل تؤمن بإمكانية أن يتولى أحد الأفراد من الأقليات الدينية مناصب سياسية عليا في دولة ذات أغلبية مسلمة؟

10-هل تؤمن بحق أعضاء الأقليات الدينية في بناء وإدارة دور العبادة الخاصة بدينهم [كنائس أو معابد يهودية] في دول ذات أغلبية مسلمة؟

11-هل تقبل بنظام تشريع يقوم على مبادئ تشريعية غير مذهبية؟

كما نورد الأسئلة باللغة الإنقليزيّة كما جاءت في التقرير حتى تتوضّح الصورة أكثر:

1-"Does the group or individual support or condone violence, if it does not support or

condone violence now, has it supported it or condoned it in the past"

2-"Does it support democracy, and if so does it define democracy broadly in terms of individual rights"?

3-"Does it support internationally recognized human rights"?

4-"Does it make any exceptions? For example, regarding freedom of religion"

5-"Does it believe that changing religions is an individual right"?

6-"Does it believe that the state should enforce the criminal law component of Sharia"?

7-"Does it believe that the state should believe the civil law component of Sharia"?

Or does it believe there should be non-Sharia options?"

8-Does it believe that members of religious of minorities should be entiled to the same rights as muslims"?

9-"Does it believe that numbers of religious minorities should be entitled to the same rights as

Muslims? Does it believe that a member of religious minority could hold high political office in a Muslim majority country"?

10-"Does it believe that members of religious minorities are entitled to build and run institutions of their faith in Muslim majority countries"?

11-"Does it accept any legal system based on non-sectarian legal principles"?

اتّساقا مع ما تقدّم نستشفّ خطورة ما يوضع للأمّة من مخططات الاستنواق والتمييع والتدجين والتطويع ، وهو ما لم نلمس معه ردّة فعل مناسبة من التيارات الإسلامية الحركية بمختلف مشاربها، فما رأيْناه من معظمها هو "تكيّف" مع ما رسمه الغرب وليس مواجهة له، رأينا ذلك بشكل خاص في تونس ومصر والمغرب بشكل جعل الفجوة تضيق وتضيق بين ماهو إسلامي وماهو عَلماني وهو وضع مربك يلبّس على العوام ويرميهم بعيدا عن الإسلام من حيث لا يشعرون !.

وقد كان على الإسلاميين فوْر صدور التقرير ترجمته ونشره على أوسع نطاق بما يُوضّح الرؤية ويُجلّي الغموض ويُحمّل المسؤوليات للمسلمين جميعا عامّتهم قبل خاصّتهم.

لماذا سمح الأمريكيّون بصعود "إسلاميين" إلى السلطة ؟ !!..

على إثر اندلاع الحراك الثوري بين 2010 و2011 رأينا حركات إسلاميّة تعتلي السلطة في كلّ من تونس ومصر والمغرب وكان الإسلاميّون في كلٍّ من سوريا واليمن وليبيا قريبين من الحكم، السؤال الكبير هنا هو : بعيدا عن تقارير "راند".. لماذا وكيف سمحت واشنطن بهكذا صعود[153] ؟ !!..

لاشكّ أنّ الواقع الضّاغط الجديد الّذي أفرزه الحراك الشعبي الواسع قد أجبر القوى الغربيّة وبالذات الولايات المتّحدة على إعادة إنتاج رؤية تكيّفيّة جديدة تأخذ بعين الاعتبار الأمزجة الشعبيّة الثائرة الّتي لا يسعها حيالَها سوى العمل على احتوائها وامتصاصها، لكنّ ذلك لا يعني غياب نِظرة تحيينيّة تُبرّر هذه الرؤية في ما يتعلّق بوصول الإسلاميّين إلى السّلطة في محيط عربي يُسجّل فيه "الإسلام السياسي" حضورًا قويًّا، ونحن نزعم أنّ خلفيّة

153 - بطبيعة الحال نحن هنا لا نتحدّث عن "دور أمريكي" في تفجير الثورات لتهيئة الظروف لتمكين "الإسلاميين" فمثلما قلنا في كتابنا :"السقوط الحر للثورة المصريّة": « ..الولايات المتّحدة نفاجأت بالثورة المصريّة تفاجؤها بنظيرتها التونسيّة، لكن مع ذلك بقيت على وفائها لمبدئها الكلاسيكي القائم على ما نُسمّيه "نُصرة الأمر الواقع" أي الوقوف إلى جانب "الحصان الفائز" Winner Horse الّذي يظهر في آخر السّباق، وينسجم هذا المبدأ إلى حدّ بعيد مع البراغماتيّة الأمريكيّة الّتي تفرض على واشنطن اللجوء إلى سياسة : انتظر وراقب Wait And See حتّى يتبدّد غبار المعركة حتّى يبرز "الفائز" الّذي يقع دعمُه فورا... » (كتاب "السقوط الحر للثورة المصريّة" – منشورات كارم الشريف – ط1 -2015).

الدعم الأمريكي للصعود الإسلاموي يمكن اختزالها في ثلاث نقاط جوهريّة :

- عدم دعم "الإسلاميين" يعني –بمنطق "الثالث المرفوع"- دعم الخندق المقابل الّذي يمثّله "العلمانيّون" بما يمكن أن يعنيَه ذلك لدى الشعوب من أنّ هؤلاء العلمانيّين هُم أذرع الغرب في الدّاخل وأنّ الإسلاميّين هُم عنوان التحرّر والسّيادة.

- دعم وصول "الإسلاميين" إلى السّلطة أو السماح بوصولهم ("الإخوان" ومن لفّ لفّهم) هو بحدّ ذاته دقّ لإسفين إضافي بين "الإسلام السياسي المعتدل" و"الإسلام السياسي العنيف" بل وبين أبناء الحركة الواحدة إذ سيشكّل التعاطي مع الديمقراطيّة وحقوق الإنسان الكونيّة والقضيّة الفلسطينيّة والقوى الغربيّة محاور خلاف وتصدّع أساسيّة وهو ما حدث بالفعل، إذ تفاقمت ظاهرة الانشقاقات داخل التنظيمات الإسلاميّة المُستدرَجة إلى الحكم.

- زعزعة ثقة عوام المسلمين في الإسلام كبديل سياسي وحضاري وضرب الشّعارات التاريخيّة الكبرى للإسلام السياسي بعد عرقلة التجربة وبالتالي تقويض شعار "الإسلام هو الحل" مرّة واحدة وإلى الأبد، فالانقلاب في مصر لم يستهدف "تجربة حكم ناجحة" إذ لم يكن عملية هدم بل كان مجرّد عمليّة رفع لأنقاض "تجربة فاشلة" أو "تجربة تمّ إفشالُها" !..

تعقُّـــــد الـــتّعـــــاطـــي الـــــغربـي مـع الــتّـــنظيمـــــــات الإسلامـيّـــــة ..

السّـيــاسات الغربيّة في تعاملها مع التيارات الإسلاميّة "غير العنفيّة" ليست واحدة، فليست جميعها تستهدفهــا وجوديًّــا إذ منها من يميل إلى "احتوائهــا" أي استدراجها إلى منطقة قريبة من مربّعها النظري الخاص كالمدخليّة ومنها من ينزع إلى "تحييدهــا" أي تقليم أظافرها ونوازعها الدينيّة التحرريّة وتحويلها إلى كيانات شبيهة بالجماعات الصوفيّة، وفي ما يتعلّق بمعايير الاعتدال لدى الغرب فلا يختزلها عدم ممارسة العنف، ونُحيل هنا على تقارير مؤسّسة "راند" في الولايات المتحدة والّتي سبق أن عرّجنا عليها في مستوى سابق من الكتاب، وأيضا تقارير مراكز الدراسات الأوروبية ومن أبرز التقارير الصادرة مؤخّرا (2019[154]) تقرير معهد طوني بلير من أجل التغيير العالمي[155] الّذي يتعرّض في أكثر من 90 صفحة لخطابات 6 مجموعات إسلاميّة في بريطانيا هي :

حزب التحرير، اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان، المهاجرون، منظمةCAGE ، مسلمو الاندماج والتنمية ، اللجنة الإسلامية للشؤون العامة.

---

154 - تـاريــخ الــنّشــر الإلكترونــي.

155 - عنــوان التقرير: سرديّــات الانقسام: طيف من وجهات نظر الإسلاميين في بريطانيا.

جميع هذه التنظيمات لا علاقة لها بالاعتدال بالمقياس البريطاني لأنّها تجمع بين جملة من الاعتقادات "المتطرّفة" كتعزيز فكرة التعارض بين الإسلام والغرب واعتبار الحكومة البريطانية غير شرعيّة وتبرير العنف وتأثيم المسلمين "الآخرين".

أين الإسلاميّون من كلّ هذا ؟ !!! ..

"الإسلاميّون" - بطبيعة الحال- يُدركون نوايا الغرب وبلغتهم أصداء تقارير"راند" وما جاورها من توصيات المراكز البحثيّة المرموقة، لكنّهُم في المقابل كانوا يُعوِّلون على "الإطار الديمقراطي" للاقتراب من النّاس والتّسويق لفكرتهم الإسلاميّة، فالعقل الحرَكي الإسلامي معروف بنِظرته الأداتيّة إلى صندوق الاقتراع ولنا في تجربة "الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ" في الجزائر أبلغ مثال على ذلك، دون أن يعنيَ ذلك أنّ كلّ من وصل إلى السّلطة في دول الحراك هو من "الإسلام الأصيل" المتحيّن لتلك اللحظة التاريخيّة السّانحة لفرض تطبيق الشريعة الإسلاميّة؛ فمِن الإسلاميّين(حركة النهضة نموذجًا[156]) من

---

156 ـ الخطيئة الأصليّة أو "الخطأ الاستراتيجي" الّذي ارتكبته "النهضة" هو وضع نفسها في "منزلة بين المنزلتين" سواء فهمنا ذلك بالمعنى الإسلامي/ الحرَكي أو حتى بالمعنى الثوري/ المحلّي،، انسلخت عمّا يُسمّى "الإسلام السّياسي" باسم التخصّص الوظيفي أو ما سمّوه فصل "الدعوي" عن "السياسي"(مخرجات المؤتمرالعاشر 2016) فخلقت فجوة هوويّة واسعة بينها وبين حزامها الإسلامي التاريخي، كما أنّها قدّمت تنازلات سياسيّة مفصليّة[156] لفائدة "الثورة المضادّة" بما أبعدها

وقع ابتلاعُه ومشروعَه من قِبَل الدّول القُطريّة العلمانيّة المُحدَّثة حتّى أنّها وجدت نفسَها في دائرة مغلقة من

عن حاضنتها الثوريّة الطبيعيّة دون أن تنجح في استمالة قلوب "الحداثيين" و"التقدميين" وأعداء "الثورة"،، نعتقد أنّ الفلسفة السياسيّة الّتي جعلت حركة النهضة تنتهج هذا النهج التنصّلي /التّلفيقي تقوم على التّعويل على "الخارج" بدلًا من التّعويل على العمق الشّعبي كأنّ القوى الغربيّة وحدها قادرة على إفشال المخططات الانقلابيّة الّتي يمكن أن تستهدفها، وهذا في رأينا ينمّ عن سذاجة في التفكير ويعبّر عن قصور رؤيوي حاد، إذ إنّ "الكفيل الغربي" ــفي ما نزعم- سيتعامل مع الأمرالواقع وينحاز إلى الأقوى على الأرض حتّى لو كان هذا الأقوى "انقلابيًّا"،، باختصار؛ منذ أن تورّطت حركة النّهضة في شراء لحم خنزيـــر وهي تحاول بيعه بحجّة أنّه ذُبِح بالحلال،، النّهضة رمزيًّا هي شريك في إدارة "مصـــانع تبغ وخمـــور" لكن هنـــاك من يراهـــا "نظيـفـة" لأنّهـــا لا تدخّـن ولا تشـرب الـخمر ! ..

واجهت و تواجه "النّهضـة" هجمة شرسة من أعداء ما نسمّيهـا تجاوزًا وتجوُّزًا «الـثّورة»، فهل نقرأ هذا الاستهـداف بمنطق "تتبَّع سهـام العدو" ونُقرّ لهـا بالـثّوريّة ؟..!!!!!

ما نزعمه ابتداءً هو أنّ السبب الأساسي لاستهدافهم المَوتور للحركة إيديولوجي/هُووي ولا علاقة له بالموقف من "الثورة" ذاتها، بدليل أنّ الخطاب النكوصي قائم على لوازم لغويّة متأدلِجة تدور كلّها حول الرجعيّة والظّلاميّة والأخونة والتّمكين وضرب "الدولة الوطنيّة" فلا نسمع مثلًا عبارات قادحة تستلهم من "المعجميّة الثوريّة" كالحديث عن "العنف الثوري" أو "المحاكم الثوريّة" أو الاتّهام بالسعي إلى "استئصال التجمّعيّين" وما إلى ذلك..

لو صعد حزب «الـمؤتمر من أجل الـجمهوريّـة» مثلًا (وهو أحد الحزبين العلمانيّين الّذين تحالف معهما "النـهضويون" بعد انتخابات 2011) مكـان "الـنّهضة" وقدّم ما قدّمت من الـتّنـازلات لَما نـاصبه هؤلاء هذا العداء الـصّاخب، ولَكان صراعُهم معه صراعًا سياسيًّا/تنافسيًّـا لا صِفريًّا/حدّيًّـا.."حركة النّهضـة" مَنحت المنظومة القديمة «عُـذريّـة جـديـدة» وكُلّما اهترأ "الـغشـاء" تتدخّل لترقـيـعه ..

قصارى الـقول وصفوته ..

مثلمـا للإسلامِ نواقض فإنّ للثّورة نـواقـضَـهـا أيضا..

حركة النّهضة أتت ناقضيْن من "نواقض الثّورة" على الأقل:

~الاعتـراض على مشروع قانون تحصيـن "الثورة"..

~التوافق مع نداء تونس على حساب قيم «الثورة» واستحقاقاتها أي التوافق بـشروط "المنظومـة القديـمـة.. "

وهو ما يُخرجهـا عمليًّـا من" الـملّة الـثّوريّـة "حتّى لو كان تـاريخُهـا تـاريخ جهاد ودعوة إلى سواء السبيل ومحاربة رؤوس "الكفر الثوري" وحتّى لو ادّعت أنّها مازالت على دين "الثورة" ولم ترتد،، لا يمكن عدّ ما فعلته مجرّد "زلّات" أو "أخطاء" لأنّ ما فعلته ينسخ ما قبله ويجعل للكافرين (بالتغيير) سبيلا على المؤمنين (بالتثوير) ما يرميها منطقيًّا وفي تداعٍ حر للأفكار خارج "العقيـدة الـثوريّة"..

لكن هل يعني ذلك أنّ "النّهضة" من "الـثّورة المضادّة" ؟!!

هي كذلك بالفعل لكن ما يجعلها لا تبدو كذلك هو موقعها من "الـثّورة المضـادّة" كعنصر شاذ، دخيل، غير موثوق به من قِبَل بقيّة "أعداء الثورة"، الأمر أشبه ما يكون بِحال" الـمرتد "حديثًا وسط شرذمة من "الكـافرين الأصليّيـن" ، فلا المرتد تخلّص تمامًا من عوالق الإيمان ولا "الـكـافر" يرجو خيرًا في من كان على "إيمـان قديـم".

الأخطاء السياسية المدمّرة ("إخوان مصر"[157] مثالًا) ، لتجد نفسها في خضمّ متلاطم من المآزق والمزالق المنهجية والفكريّة الخطِرة.

157 - فضلًا عن المخالفات العقديّة المعروفــة كموقفهم من الشيعة الروافض،، نزعم أنّ جماعة "الإخوان المسلمين" سياسيًــا قد ارتكبت ثلاثة أخطاء استراتيجيّة أساسيّة كنّا قد فصّلنا فيها القول في كتابنا "السقوط الحر للثورة المصريّة" :
-المبالغة في التعويل على دعم الولايات المتحدة الأمريكيّة.
-الاطمئنان لفكرة نهاية "الزخم الاحتجاجي" وصعوبة عودة المصريين إلى الشوارع.
-التّقليل من شأن حركة "تمرّد".

الفصل الثاني:

العمل الإسلامي .. مزالق فكريّة ومنهجيّة

يواجه الإسلاميّون(أفرادًا وتنظيمات) أفكـارًا على قدر كبير من الترسّخ في "العقل الجمعي النخبوي المسلم" على غرار أطروحة "الإسلام الوسطي/المعتدل" وما جاورها من مقاربات فكريّة ومنهجيّة الخطيرة الّتي تفتح بدورها على تمثّلات مغلوطة كذلك التمثّل الشائع لمفهوم "الكتلة التاريخيّة"،، فضلًا عن مقاربات اعتبار الديمقراطيّة أفضل الأنظمة الممكنة والانهزام الفكري أمامها بالحديث عن "شوراقراطيّة"، بل إنّ هناك من بات يتحدّث عن عدم

تعارض "العلمانيّة" مع الإسلام وتقديمها كما لو كانت أرقى أشكال الحكم، وهذا قطعًا كلام لا يستقيم عقلا، إذ لا يمكن الجزم بأنّ نظاما بعينه هو أفضل ما يمكن أن يصل إليه العقل البشري، قول كهذا وبعيدا عن التأصيلات الدينيّة هو مصادرة "غير علمية" لأنّ العقل قابل للتطوّر ورؤية ممكنات أخرى لم يكن يراها من قبل بناء على التجربة والتراكم التاريخي، فإن سلّمنا بأنّ العلمانية أو الديمقراطية أرقى أنواع الحكم فلا أحد يمكنه القطع بأنّهما أرقى ما يمكن أن يبلغه عقل الإنسان .

ومن النظريّات الّتي رسّخت هذا النمط من الأفكار التبشيريّة نظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما إلى درجة أنّ تنظيمات تحمل الملصق الإسلاموي طفقت تلائم مشروعها مع الطرح الديمقراطيّ بل تدّعي أنّ الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطيّة ولا توفّر جهدا في سبيل تأكيد ذلك وكأنّ على الإسلام ألّا يتعارض مع الديمقراطيّة وليس العكس[158]، أو كأنّها فعلا النموذج النهائي أو الممكن التاريخي الأعلى، فإذا كان قطب رحى الطرح الديمقراطي هو إرادة الأغلبيّة فذلك كاف لرفضه من وجهة النظر الشرعيّة ولا يمكن تسويغه عبر التسويق للجانب الإجرائي منه(الآليّات الانتخابيّة

158 ـ فحتى زمنيّا أو كرونولوجيّا الإسلام سابق على الديمقراطية في مفهومها الحديث ، وبالتالي يبدو التساؤل حول ما إذا كان الدين الإسلامي متوافقا مع شعارات "الديمقراطيّة" أم لا مُسقطا وغريبا، فأسبقيّة الأوّل تفترض قلب السؤال ! .

والتمثيليّة)، كما لم يعد خافيا أيضا تورّط قطاع واسع من الإسلاميين إما تقيّة أو اختيارا في مقولات إنسانويّة تتحرّش بقطعيّات الدين، أو استدعاء تجارب" إسلاميّة "مضلّلة وهو ما يدعونا إلى الاشتباك نقديًّا مع كل هذه المقاربات .

"الإسلام الوسطي/ المعتدل"

الحديث عن "إسلام وسطي معتدل" يفترض ضمنًا وجود "إسلام متطرّف" وآخر"مخفّف" ولو أنّ معظم من يتحدّثون عن "الإسلام الوسطي" لا يقصدون سوى "الإسلام المخفَّف/ المستـأنَس".

وسطيّة الإسلام لا تعني أكثر أو أقل من عدل الإسلام وخيريّته ولا وجه للقول إنّه دين سلام،، الإســـلام ليس «دين ســـلام» ولا «دين تـســـامــح» ..

الإسلام كما نزل على محمّد صلّى الله عـلـيـــه وسلّـــــم هو دين حـق وعـدل وعـزّة ..

الإسلام متى كان له "دولة" يُسـالِم من يُسـالمُه ويحـارب من يحـاربه ولا يتسـامح مع من يُهينه ويستضعفـه وإن عفـا فـعفوُه عند الـمقدُرة ..

الإسـلام لا ينحنــي ولا يُديـر خدَّه الأيسـر،، والـمؤمن القويّ فيه خيـرٌ من الـمؤمن الـضّعيـف..

"وكذلك جعلناكم أمّةً وسطًا لتكونوا شهداء على النّاس ويكون الرسول عليكم شهيدًا"[159]،، أوسَط النّاس هو أعدلُهم وأفضلُهم، فالإسلام وسطي بمعنى أنّه دين الحق والعدل والخير كلّه، نحن إذن مأمورون بالوسطيّة أي تجنّب التّفريط والإفراط، نمتثل للأمر الإلهي ولا نبتدع في ديننا ما ليس منه "الدين يسر ولن يُشادّ الدّين أحدٌ إلّا غلبه"[160].

الإشكال في مصطلح "الإسلام الوسطي" أنّه يأتي من الخارج من أعداء الدّين ومن الدّاخل من المنافقين ووُكلاء أعداء الدّين؛ وهُم يريدون به التزيين للمسلم التوسّط بين الطّاعة والمعصية بل بين الإيمان والكفر، بين الخير والشر، بين الحق والباطل،، وبالتالي هُم عمليًّا يُزيّنون لنا

159 - البقرة 143 .
160 - حديث عن أبي هريرة (متّفق عليه).

الباطل تحت ذرائع مختلفة أبرزها مقاومة الإرهاب الّذي لا نجد له تعريفًا إلى الآن حيث أصبح التّعريف حكرًا على أصحاب القوّة والنّفوذ الدّوليّين.

ما يبدو أَوضَح من أن نُشير إليه هو أنّ دعاوى "الإسلام الوسطي المعتدل" أصبح لها مؤسّسات إعلاميّة كبرى وشبكات ضخمة من المراكز البحثيّة وخلايا التّفكير الّتي تشتغل عليها وتبثّها بين قطاعات واسعة من الإسلاميّين، على سبيل المثال لا الحصر نذكر مؤسّسة "راند" أو مؤسّسة الأبحاث والتّطوير ويُعدّ تقريرُها لعام 2007 مرجعيًّا في هذا السّياق.

فمثلما واجهت الأمّة في القرون السّابقة موجات ابتداع في الدّين وانتشار لمظاهر شِركيّة فإنّ ما تواجهه الأمّة اليوم هو حملات التّشغيب على مُحكمات الدّين من أجل الانتقاص منه بل والتشكيك في أصوله وأركانه، والقاسم المشترك بين الماضي والحاضر هو تفشّي الجهل بحقيقة الدين.

الإسلاميّـون وفـخّ "الكتلـة التاريخيّـة"

تتالت الدعوات من الإسلاميين إلى تكوين "كتلـة تـاريخيّـة"[161] متحدّثين عنهـا كمـا لو كـانت مجرّد "لقاء حميمي" أو "تنـسيـقيّـة سياسيّـة" يجتمع فيها "الـجميع" حول "مشـروع وطنـي جـامع"،، والـحقيقة أنّ هذا الفهم لا علاقة له بِما طرحهُ الـمفكّر الإيطـالي "أنطونيو غـرامشـي" ولا بِـلحظة صيـاغـة الـمصطلح وظرفيّتهـا التّـاريخيّـة،، فلا "الكتلـة" إعلاء للدافع السياسوي/الحزبي وتحييـد أو تـهميـش

161 - يُقصد ب"الكتلة التاريخية" غرامشيًّا ذلك "التحالف الهيمني المضاد" الّذي تنشئه قطاعات واسعة من المجتمع عبر "مثقّفين عضويين" في سبيل تشكيل ما يُسمّى "الإسمنت العضوي الّذي يجسّر العلاقة بين البنية الاجتماعية والبنية الفوقيّة" ،، ويرى الأستاذ علاء اللامي أنّ بذرة المفهوم تعود إلى المفكّر الفرنسيّ "جورج أوجين سوريل" (ت1922) صاحبِ كتاب "تأمّلات في العنف"..

للإيديولـوجي والـثّقـافي ولا هي مفهـوم قـابل للاستدعـاء في سيـاقـات الـبنـاء،، فقد كـانت الـمقـاربـة الغرامشيّـة ذات مضمون إيديولوجي ماركسي الهوى[162] وجاءت في سيـاق مُضادَدة شاملة للفاشيّة.

وعليه..

إن كنّا بحاجة إلى الدّعوة إلى "كتلة تاريخيّـة" بالمعنى الغرامشي فلا يمكن أن تخرج هذه الـدّعوة إلّا مِن (و بين) "مُـعـارضيـن جذريّـيـن" للنّظـام الـقـائم ممّن يستهدفون مـا هو كـائن في الـعمق بفكرة نـاظمة بديـلة .

بمعنى آخر؛ مفهـوم "الـكتلـة الـتّـاريخيّـة" هو مفهـوم "إيديولـوجي" أو بالأحرى وحتّى نكون دقيقين هو مفهـوم تلعب فيه "الأدلـوجـة" دورًا مفصليًّـا فـارقًـا، بما يجعلنا بعيدين كلّ البعد عمّا طرحه الراحل محمد عابد الجابري في مقاله الشهير: "الكتلة التاريخيّة... بأيّ معنى؟ " .

---

162 ـ غرامشي لم يكن مجرّد مفكّر ماركسي بل كان منتميا حرَكيًّا إلى "الحزب الشيوعي الإيطالي" ..

"نـهاية التاريخ والإنسان الأخير"[163]: "حفل الأنـاءات"[164] وزخم المـا-بعديّات

163 ـ نهاية التاريخ والإنسان الأخير" هي نظرية للمفكّر الأمريكي من أصول يابانية "فرانسيس فوكوياما"الذي نشر مقالا في مجلة-the national interest- عام 1989 بعنوان "نهاية التاريخ والإنسان الاخير" قبل ان يحوله إلى كتاب عام 1992،وما عناه فوكوياما بالتاريخ ليس ذلك الحيز الزمني بما يستوعبه من أحداث ووقائع وإنجازات واكتشافات بل أراد الإشارة إلى التاريخ بما هو فضاء لتموضع الأفكار الكبرى وتظورها الفلسفي الديالكتيكي ،وبالتالي يكون المقصود بالإصداع بالقول:انتهى التاريخ ..،هو إعلان نهاية الإيديولوجيات الكبرى وإقرارا بأنّ الإنسان الأخير سيعيش في كنف الديمقراطية الليبرالية إلى الابد لأنّها التعبير النهائي والتأليفي لتراكمات الفكر الإنساني..هذه رؤيتنا التعريفية نعرضها باقتضاب وننصح من يهمّه الامر بالعودة إلى كتاب "نهاية التاريخ وخاتم البشر"للاقتراب أكثر من المقاربة الفوكوياميّة"التي تتحدّد نقيضا للاطروحة الماركسية في نهاية التاريخ، ويلاحظ أنّ فوكوياما قد استخدم "الحرف الكبير" في كتابة Hفي History وقد كان هذا الاستخدام موظّفا كما أكّد المفكّر نفسه للإحالة على المعنى المخصوص المختلف عن المعنى القريب أو "المباشر." بطبيعة الحال يبدو أمر هذه التظرية محسوما سلفا إذا نظرنا إليها بمنظار عقدي-ديني باعتبار أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد قطع قول كل خطيب كما يُقال بقوله:"(...)ثمّ تكون خلافة على منهاج النبوّة".

164 ـ حفل الأنـاءات":عنوان كتاب للمحلل النفسي الفرنسي "لوران شميت".

لئن بدت نظرية "الإنسان الأخير" أو "خاتم البشر" LAST-MAN- لأوّل وهلة متناقضة مع العقل الغربي القائم على الشك والنقد المستمر وعلى ال"مابعديات"إلا انّها في حقيقتها تشكّل إعادة إنتاج للهيغليّة[165] بل استعادة (ما) للجمهورية الافلاطونية و"مدينة الله" الأوغسطينيّة وهي في جوهرها عقلانية متطرّفة او فلنقل "عقلانية عنصريّة" تتجاوز الغرب بالغرب إن صح التعبير فهي إعلان عن نهاية هذا العقل وبداية عقل غربي "آخر" يفترض واهما انّ منتجاته هي تتويج للفعل الإنساني عبر التاريخ ما يعني ان مفكّرنا الاستراتيجي الامريكي وأستاذ الاقتصاد السياسي "فرانسيس فوكوياما" لم يفعل في النهاية سوى إطلاق "مابعديّة" جديدة فلنُسمّها "مابعد العقلانية الغربية" رغم يقيننا انّ اصطلاح "المابعد" نفسه هو صنيعة الاستعلاء الغربي المتعفّف والمترفّع عن إعلان النهايات، وبهذا المعنى تبدو أطروحة فوكوياما احتفاء صريحا بإفراز حضاري غربي[166] ومرْكزةً له في مقابل مناهج ونماذج أخرى ،ففرانسيس المعروف بقربه من المحافظين الجدد تحدّث صراحةً عن عالم

165 - الفيلسوف الألماني "هيغل" بشّر بنهاية "تاريخ الاضطهاد الإنساني"فور استقرار نموذج السوق الحرة وانتشاره.

166 - تجدرالإشارة في هذا السياق إلى أنّ هناك من ينظر شزْرا إلى عبارة "الحضارة الغربية (أو الأوروبية)"ويستعيض عنها بعبارة:"الحضارة الإنسانية" بما أنّ المنجز الحضاري الغربي هو في حقيقته تتويج (ما) للسيرورة التاريخية الإنسانية ككل،، ورغم أنّ البراديغم الديمقراطي قد استفاد من التلاقح الفكري بين الشرق والغرب إلا أنّه لم يظهر ولم يتطور إلّا في أوروبا ،لذلك "غامرنا"بالحديث عن الديمقراطية ك"إفراز حضاري غربي".

“تاريخي" أو"أنظمة متخلّفة" يجب إزالتها لتقام على أنقاضها الديمقراطيّة بشكلها الغربي ،وقصد بالأنظمة "المتخلّفة" تلك الأنظمة القبلية والدينيّة، بل إنّنا لن نتاجر بشرف الحقيقة إذا قلنا إنّنا إزاء تعبيرة متقدّمة للمركزية الغربية التي لا تتوانى عن الإعلان المدوّي عن كسب الغرب معركةَ الحضارة.

والحقيقة أنّ عرش الطرح الفوكويامي لم يهتزّ بفعل الأحداث والوقائع التي عرفها العالم بل إننا إزاء مقاربة مشوبة في أساسها بالاعتلال رغم أنّها -أو لأنّها- مُغرقة في العقلانيّة التي هي أحد إفرازات النرجسية أو الرؤية المركزيّة الثقافيّة الغربيّة، دون أن ننسى فكرة "الرّاعي الأمريكي" المترسّخة في العقل الجمعيّ الأمريكيّ بما يجعلها "الدولة/الأم" التي يحتاج إليها العالم، وحتّى مع المراجعات الأخيرة التي قام بها الكاتب في اتّجاه الإقرار بالأفول الوشيك للسيطرة الأمريكيّة والذهاب نحو عالم متعدّد الأقطاب بقيَ النموذج الغربي للحكم(الديمقراطيّة) أرقى و”أعلى” ما يمكن أن ينشده الإنسان ما بقيَ على وجه الأرض.

وغنيّ عن البيان انّ بنيان “فوكوياما" قد تصدّع بشكل خاص بعد ما شهدته المنطقة العربية من ثورات وما رافقها من صعود مثير للإسلاميين، وهذا فيما نزعم أكبر هزّة

عرفتها نظرية فوكوياما، ولئن كنا لا ننكر أنّ صعود اليسار في أمريكا اللاتينيّة وتعاظم العمل الحركي الإسلامي"الأصولي" في منطقة الشرق الأوسط والأزمة الماليّة العالمية عام 2008 تُعدّ من المستجدات التاريخية الأبرز التي دفعت "فرانسيس" نفسه إلى مراجعة مستخلَصــاته المعرفيّة وإعادة النظر في مرتكزاته النظريّـة التي بناها منذ أكثر من 22 عاما في كتاب فُهِم منه تراجعه عن نظريته حمل عنوان: "بداية التاريخ.. منذ أصول السياسة إلى الآن" عام 2012 قبل أن يعود إلينا الكاتب نفسه عام 2014 ليشدّد على تمسّكه بفكرته الكبرى في كتابه: «النظام السياسي والاضمحلال السياسي : من الثورة الفرنسيّة إلى الوقت الحاضر» عندما أشار إلى أنّ موجة الثّورات العربيّة هي إحدى تعبيرات الزحف الشعبي نحو الديمقراطية، ورغم انحياز قطاع واسع من "اليساريين" و"الإسلاميين"إلى فرضيّة تراجع فوكوياما عن نظريّته بشكل كامل فإنّ آخر موقف تأليفي للكاتب والّذي يمكن اعتباره شبه نهائي هو ذلك الّذي سجّله عام 2018 بتأكيده على أنّه سيتراجع عن القول بنهاية التاريخ في صورة تواصل النمو الاقتصادي للصين في السنوات القادمة[167]،

167 - نُحيل على تسجيل صوتي نشره فوكوياما عام 2018 على حساب مركز بحثي يُديره تابع لجامعة "ستانفورد" ويمكنكم أن تجدوا الترجمة العربيّة للتسجيل متاحة على موقع "ساسه بوست" نحن عنــوان : "فوكوياما: لقد فهموا نظريتي خطأً!.. متى تموت «نهاية التاريخ»؟".

والحديث عن الصين بالذات هنا تفسّره طبيعة الحكم[168] (اللا ديمقراطي واللاليبرالي) والدّور المتعاظم لبيكين على الساحة الدولية .

لقد وفّر فوكوياما بنظرية "نهاية التاريخ" غطاء علميّا أكاديميًّا يُشرعن النزوع الإمبريالي الأمريكي ويعزّز ذلك الخطاب الرسالي المهيمن على خطاب الساسة الأمريكيين الذين يستعيدون في كل مرة وبأشكال مختلفة مقولة: "أميركا والآخرون"، فقد بدت الأطروحة الفوكويامية هديّة من السماء تلقّفها المحافظون الجدد (أو "الشتراوسيّون الجدد") بلهفة منقطعة النظير لوضع "براديغمات" سياسيّة عدائيّة تصبّ في مجرى فكرة أخرى لا تقلّ إقصائية وهي فكرة "صراع الحضارات" الهنتنغتونيّة .

ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أنّ نزوع الأنظمة في الغرب "الليبرالي" إلى تقييد الحريّات بتشريعات آخذة في التمدّد والتزايد هو مؤشّر على ارتباك "الطرح الليبرالي" الّذي باتت نواتُه المفهوميّة التاريخيّة تواجه بجديّة تحدّيات البقاء .

---

168 ـ نسجِّل هنا أنّ هناك من يتحدّث عن "تجربة ديمقراطيّة ناشئة في الـصين" ويدعو إلى التنسيب والحذر عند الحديـث عن "سلطويّة النظام في بيكين" على غرار "جون كاين" في كتابه "إعادة التّفكـيـر في الدّيمقراطيّة في الـصّين".

" فيروس كورونا" يدق إسفينا جديدا في نعش نظريّة «نهاية التاريخ» ..

من زاوية أخرى .. يمثّل احتفاء الطّرح الفوكويامي بالديمقراطية الليبراليّة والرأسماليّة احتفاءً ضمنيّا بالعلم باعتباره النواة التاريخية للتطوّر السياسي والاقتصادي.

فاليوم ونحن نشهد هذه الكارثة الإنسانيّة العالميّة لابُدّ أن يقفز إلى أذهاننا ‘‘الكشّافون’’ أو ‘‘الشكّاكون’’ أو ‘‘الهدّامون الثلاثة’’ الّذين تحدّث عنهم الفيلسوف الفرنسي «پول ريكور» في كتابه الأهم «صراع التأويلات .. دراسات هيرمينوطيقيّة» :

‘‘ماركس’’ وحديثه عن تزييف الوعي الطّبقي.
‘‘ نيتشه’’ وحربه على «الوعي الزّائف/الضغيف»
‘‘ فرويد’’ وتقزيمه للوعي لحساب "اللاّوعي".
إذا ما نظرنا إلى «كورونا» بصفته وباء القرن الحادي والعشرين بما راكمه من قفزات طبيّة خرافيّة نجد أنفسنا أمام ‘‘خدش جديد’’ يلحق كرامة الجنس البشري الّذي اكتشف فجأةً أنّ ما بلغه ‘‘عقله العلمي’’ الجبّار يمكن أن يُربكَه ‘‘كائن مجهري’’ يغزو العالم خلال أيّام ويُجبر الجميع على التراجع والانسحاب من أرض المعركة على أمل توقّف العدوى أو انحسارها.

فمثلما شكّك ‘‘الثلاثة’’ في «الوعي» فإنّ ضحيّة الجائحة الوبائيّة هذه المرّة هو «العلم» (أو "العلمويّة") بما حصّله

من ‟رأسمال رمزي” طيلة عقود خلت من الثورة الصناعيّة و‟الآلة البخاريّة” خلال القرن الثامن عشر إلى الثورة الرقميّة والأجهزة الذكيّة في أيّامَنا هذه.

قصارى القول ..
لو كان «ريكور» حيًّا لَرُبّما تراجع عن اعتبار ‟التحليل النفسي” آخر الإهانات الموجّهة إلى نرجسيّة الإنسان ولَفكّر في منح هذا الشرف العظيم ل«كوفيد-19» !!! ..
وإن كان ما يراه "فوكوياما" في الأفق هو "سيادة النموذج الديمقراطي" فإنّ ما يحدث حاليّا يُبشّر بكلّ شيء إلّا بسيادة هذا النموذج.

تمثّل "الجائحة الوبائيّة العالميّة" بحيثيات التعاطي معها وتداعياتها المزلزلة المرتقبة ضربة جديدة تُوجّه إلى نظريّة "نهاية التاريخ" الفوكوياميّة.. مشهد التسابق والتنافس بين الدّول ومراكز الأبحاث العلميّة من أجل إنتاج دواء ولقاح يوقف "كوفيد-19" عند حدّه مشهد مرعب رغم بهرج التنافس العلمي لخير البشريّة، الأصل أن يتعاضدوا ويتعاونوا لإنقاذ ما أمكن إنقاذه من مستقبل الإنسانيّة، لكنّ هذا التّعاضد يتناقض جوهريّا مع الأدبيّات الرأسماليّة والليبراليّة الغربيّة الّتي تدور حول "الربح المادي" منزوع القيمة.

كما أَثبت إخفاق "النموذج الديمقراطي" في محاصرة الوباء قصورَه العملي في مجابهة وضع كارثي يحتاج إلى سرعة

اتّخاذ القرار بعيدا عن بيروقراطيّة "المؤسّسات" وتسلسلها الهرمي القاتل، في المقابل تسجّل الصين الشموليّة تقدّما لافتا في حربها على الفيروس المستجد لانسيابيّة التعاطي والسلاسة في "إدارة الأزمة" فضلا عن الطبيعة القهريّة للحكم الفارضة للانضباط ولهذا دلالاته العميقة الّتي تتجاوز اللحظة الراهنة.

"فوكوياما" الّذي تراجع جزئيّا عن مقاربته تلك وربط تراجعه الكلّي بما ستؤول إليه تجربة الصين الشموليّة اقتصاديّا عاش ليرى الصينيّين وهُم يصدّرون الأزمة إلى معاقل "الدّيمقراطيّة الليبراليّة" ويتجاوزون -أو يكادون- أزمتهم بما يجعل مستقبلًا دون العملاق الصيني بعيدا جدّا،، هذا فضلا عمّا تفتح عليه سيناريوهات "الصعود" و"الهبوط الحضاري" من بدائل أخرى أهمّها "البديل الإسلامي".

لا نقول ذلك فقط بوعي إيماني/ذاتي مصدّق بوجود وعد إلهي بالتمكين بل نقوله أيضا لخصوصيّة الدين الإسلامي كمرجعيّة للفعل التاريخي المباشر وليس كمجرّد انشداد إلى ماهو "متجاوز" و"مفارق"، هذا فضلا عمّا شهد به التاريخ لعقيدة الإسلام من اختزان لقوّة دفق تحرّري نجحت في النّهاية "نهضة حقيقيّة" لا مجرّد "نهوض"(مادي/جاف) وهو ما أكّده كتّاب الغرب أنفسهم من "ويل ديورانت" صاحب "قصّة الحضارة" إلى "غوستاف لوبون" في "حضارة العرب" .

هذا فضلا عن خصائص موضوعيّة تميّز الشريعة في مراعاتها للفطرة البشريّة وفي علاقة بالمجتمع والاقتصاد

والسياسة، خصائص نرى اتّجاهات البحث عن حلول في "العالم الحر" (خطاب "ما بعد الحداثة" النقدي) تنزاح نحوها أو تتحرّك على تخومها كالحديث اقتصاديًّا عن تفاصيل "إسلامية الهوى" كالتقليص في الفائدة البنكيّة أو زيادة تدخّل الدولة بل إنّ منهم (الاقتصادي "جاك أوستروي" نموذجا) من يدعو صراحةً إلى تطبيق "الاقتصاد الإسلامي" لموازنته بين المصلحة الخاصّة والعامة، كما يتحدّثون اجتماعيّا عن ضرورة استعادة دور الأسرة للحدّ من الانحلال الأخلاقي،، أمّا سياسيّا فالتنظير لما بعد الديمقراطيّة ما فتئ يتعمّق ويتمدّد .

الجميع يستبشر خيرا بهذه الأزمة العالميّة ويرى نفسَه فيها ..

«الإسلاميّون» و«اليساريّون»

«المؤمنون» و«الملحدون» ..

هي سقوط للعلمانيّة وإيذانٌ بقيام الدولة الإسلاميّة..
وهي انهيار للإمبريالية وتمهيد لصعود الشيوعيّة..
هي تجلّ لعجز الإنسان وإثبات للقدرة الإلهيّة[169]..
كما أنّها دليلٌ على أنّ المستقبل للعلم لا للخرافات الدينيّة..

بغض النّظر عن رأينا الخاص الّذي عبّرنا عنه أعلاه .. تعكس هذه «السّعة التأويليّـة» للحدث الوبائي ما يختزنه "السّياق" من حمولة فكريّة ورمزيّة ثقيلة، كما أنّها من أكبر

---

169 - يمكننا عَدّ "الهجمة الكورونيّة" على العالم ضربة يوجّهها الإله إلى "فجر الثايموس" الّذي لوّح "فوكوياما" بقدومه في كتابه، "الثايموس" (وهو لفظ من اصل يوناني يعني الحيوية والتدفّق)هو تلك القوة (المزعومة) الكامنة في البشر حتّى يتسيّدوا العالم بعيدا عن الرب.

الشواهد وأبلغها على أنّنا فعلًا أمام انعطافة تاريخيّة حقيقيّة تلوح بشائرُها (أو نُذُرُها) في الأفق، لكنّ الثابت أنّها انعطافة على حساب الرأسماليّة والديمقراطية والليبراليّة وقيمها.

تجلّيات الأنسنة .. مناهضة التكفير نموذجا

غنيّ عن البيان أنّ تكفير من أبدى الكفر قولًا أو عملًا مباح شرعًا بل ومطلوب في حالات كثيرة غير أنّه صلاحية حصْريّة للقاضي الشرعي.

ولاشكّ أنّ في تطبيق هذا الواجب فوائد لا تُنكر،، من ذلك تنبيه عوام المسلمين إلى كُفرية طروح أو تصرُفات بعينها وكفر صاحبها والتحذير من الاقتداء بالكافر وانتهاج منهجه وتصحب ذلك دعوة "المرتدّ" إلى الرجوع عن أفكاره الضالة –استتابته- فإن لم يفعل يقام عليه الحد من قبل الحاكم وهذا هو الرأي الغالب لدى الفقهاء في الكافر المرتدّ، لكن هناك من يرى أن المرتد يُستتاب دائمًا ولكلٍّ حججُه في ذلك وهنا يتكشّف دورُ علماء الدين في الإفتاء ورفع اللّبس عن هذه المسألة الفقهية الشائكة التي لا أرى نفسي قادرا على الخوض فيها بإسهاب نظرًا لقصورنا "الفقهي".

غير أنّ ما يبدو غنيًّا عن البيان أنّ تكفير من أنكر معلومًا من الدين بالضرورة ليس فيه حلول محلّ الله تعالى في محاسبة العباد لأنّ مسوّغ التكفير في هذه الحالة هو الظاهر وليس الباطن -القلب -، وعندما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم:"أيّما إمرئ قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه"؛ فإنه عليه الصلاة والسلام لم ينه عن التكفير بل دعا إلى التروي والتدقيق قبل مباشرة واجب التكفير نظرا لخطورة الرمي بالكفر على الناس فرادى وجماعات، بل إنّ هذا الحديث فيه شرعنة للتكفير بشرط أن يكون منضبطا بضوابط شرعية تكفينا شرّ السقوط في الفتن لذلك على من استجمع شروط تحمّل هذا الواجب أن يقصُر جهده على تكفير الأفعال لا الأشخاص وألاّ يعمد إلى تكفير الأفراد أي التكفير العينيّ إلا القضاء الشرعي (الغائب في الوقت الحاضر).

إنّ تجريم التكفير وشيطنته[170] والّذي يقع فيه الكثير من "الإسلاميين" إمّا مداهنةً للغرب أو بوحي من "مراجعات" (إن لم يكن من باب "الإرجاء" المقيت) فهو نتاج وامتداد لمقولات مريبة مثل "وحدة الأديان" و"الدين العالمي" و"الإنسان العالمي" و"الإبراهيميّــة" وغير ذلك من

170 ـ مات مــسلــم "داعشي" فقالوا هلك إرهابي ومثواه جـــهـــنّـــم وبئس المصير،، مات كـــافــر فقالوا لا تجوز عليه إلّا الــرّحـــمـــة لعلّ الله يغفر له..
لا أفهم لماذا يعتنق هؤلاء الإسلام إذا كانت الجنّة أقــرب إلى الكفّار مِن المسلمين !!! ..

الطروح التي تجعل اختلاف الأديان[171]مجرّد "خلافات فكريّة" أو "تنوّع بشري"...وقد مهّد لها دعاة "العلمانية الجزئية" على المعنى الذي فصّله وبشّر به[172] عبد الوهاب المسيري في كتابه :"العلمانيّة الجزئية والعلمانيّة الشاملة" وساهم في التنظير لها وتعميقها "مسلمون" ينتمون إلى تيار ما يسمى"العصرانية"، من بين هؤلاء الشواذ فكريا نجد "محمد شحرور" منظّر الإباحية وآمال القرامي السوسيولوجيّة التي ادّعت أنّ "المثليّة" (الشّذوذ الجنسي) ليست محرّمة في الإسلام[173] ،و"نوال السعداوي" المتطاولة على الذات الإلهية في تصريحاتها وفي كتبها[174] والتفكيكي"محمد أركون" صاحب "الإسلاميّات التطبيقيّة"[175] و"هشام جعيّط" صاحب الأباطيل[176]

---

171 - بطبيعة الحال "إن الدين عند الله الإسلام"،،وعليه يتّجه الرأي الغالب إلى نفي وجود "أديان" ، لكنّنا نستخدم صيغة الجمع من باب التجاوز ..

172 - سبق أن عبّر المسيري عن تأييده لفكرة "العلمانية الجزئيّة" ودلالاتها (التي وضحناها في مستوى سابق من الكتاب) وذلك في مناظرته مع القمني في برنامج "الاتجاه المعاكس" عام 2008.

173 - تصريح تلفزي على قناة الوطنية الأولى (التونسيّة) (ديسمبر/كانون الأوّل 2015).

174 - من بين كتبها "الشاذة":"الإله يقدم استقالته في اجتماع القمة" الذي تم منعه في مصر عام 2006.

175 - منهج معرفي في التعامل مع الخطاب القرآني يعتمد على إعمال أدوات العلوم الإنسانيّة في دراسة النصوص المقدّسة، فأركون لا يتوانى مثلًا عن دراسة القصص القرآني دراسة أنثروبولوجيّة بدعوى أنّ ما يقصّه الله تعالى هو من "الأساطير" لا من الحقائق التاريخيّة الثابتة.

والخرافات حول النبي محمد عليه الصلاة والسلام ،والضال المضلّل يوسف الصدّيق والسورية "نظيرة زين الدين" عدوّة الحجاب[177] والمصري محمود سيّد القمني[178] الذي قال إنّ الفراعنة هم بناة الكعبة ![179] وقال إنّ الإسلام هو

---

[176] - كثيـرون احتفوا أيّما احتفاء بردّه على الكاتبة التونسية هـالة وردي صاحبة كتاب «الخلفاء الملعونون» حتّى رفعوه إلى مقامـات رفيعة لا تليق به، ذاهليـن عن أنّ اختلاف الرّجل عنها لا يعدو أن يكون سوى اختـلاف في الدّرجة لا في النّوع أي اختلاف تنوّع لا اختلاف تضاد ..
لا ندري إن كان هؤلاء "المُحافظون" المُعجبون بالكاتب والمؤرّخ هشام جعيّط قد قرؤوا كتبه أو على الأقل كتابه المثير للجدل : «تاريخيّة الدعوة المحمّدية في مكة» والّذي يعُدّه صاحبُه أفضل ما كُتب في "السيرة النبويّة" ** ، هذا الكتاب قال فيه صراحة : «إنّ محمّدا كان بالضرورة إفرازا لعصره» بما لا يدع مجالا للشك بأنّ الرجل ممّن يقولون بتاريخية الإسلام وعدم صلوحيته لكل زمان ومكان، بل إنّه تمادى في غيّه بالزعم أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد غيّر اسمه من "قُثم" إلى "محمّد "ليوافق ما في إنجيل يوحنا ، كما ادّعى أنّ ولادة النبي عيسى عليه السلام (دون أب) ليست إلا أسطورة لينقُض بذلك قول الله تعالى في مُحكم تنزيله: "إنّ مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون" [آل عمران ٥٩] ، وفي تداع حر للأفكار الشيطانية طعن في القرآن الكريم بالقول إنّ يد التحريف قد طالت بعضا من آياته ، إذ ننقل عنه قوله حرفيا :«هل وقعت زيادات في صلب النص القرآنيّ بإقحام كلمات وعبارات لم يذكرها الرسول أو حصل إسقاط لبعض العبارات نُسيت (...) رأيي أنّ هذا محتمل في حالات قليلة ،مثلا: عبارة "وأمرهم شورى بينهم"لاتنسجم ونسق الآية التي وُضعت فيها(...) "
كما أنّه لم يتورّع عن ادّعاء تأثّر النبيّ عليه الصلاة والسّلام العميق بالأدبيات النصرانيّة إلى الحدّ الّذي جعله يقول:
"من دون المسيحيّة الشرقية -السوريّة-لم يكن ليظهر محمّد"..
هذا هو هشام جعيّط كما عرفناه ممّا خطّت يداه ، ولا يغرّنَّكم نقده الحاد للمدعوّة "هالة وردي" صاحبة كتاب :«الخلفاء الملعونون»..
وفي ما يلي إحالات لمن يريد العودة إلى المصدر:

كان محمد إفرازا لعصره" (ص43)،التحريف (21،20) ، مسألة تغيير الاسم من قثم إلى محمد (166، 149، 148) ،الشبهة المتعلقة بولادة سيدنا عيسى (20-21) ، تأثّر الرسول صلى الله عليه وسلّم بالمصادر النصرانيّة ص 164 .. من كتاب "تاريخية الدعوة المحمدية في مكة" ط11 دار الطليعة بيروت 2007..

[177] - راجع كتابها"السفور والحجاب".

[178] - بعد كتابة هذا النص بلغنا أنّ القمَني قد صرّح بإلحاده علنا وأنّه لم يكن يفعل سوى محاولة تقويض أركان الإسلام من داخله نحيل على عنـاويـن اليوتيوب التالية:

"اعترافـات سيّـد القمني" ..قرار إزالة".

"مفكر حزب البام سيد القمني يعترف أنه ملحد".

[179] - في كتابه "ربّ الزمان" صفحة 66.

عبارة عن حركة سياسيّة ناجحة، لا مجال فيها للوحي ولا للسماء [180] !.. ، كما زعم أنّ موسى هو نفسه الفرعون المصري "أخناتون" الملك الموحّد[181]..

وغلت اليسارية الإسلاميّة خاصة مع "حسن حنفي" في هذا الطرح المغلّب للإنسيّ على الديني مُحلاّ الإنسان محلّ الأديان حتى غدا لفظ الجلالة معه لفظا فضفاضا، نسبيّا لا يحمل دلالة واضحة، فالله على ما يزعم هو "الخبز عند الجائعين والحرية عند المستعبدين والعدل عند المظلومين"...إنّ لفظ "الله"على حدّ تعبيره ليس إلّا "صرخة المضطهدين"..؛ بل قد اعتبر "حنفي"أن العلمانية هي أساس الوحي[182]" !.



ووصل الأمر بحسن حنفي إلى درجة وصف أسماء الله الحسنى : المهيمن والمتكبر والجبار بأنها تشير إلى

---

[180] - في كتابه :"الحزب الهاشمي وتأسيس الدولة الإسلامية".

[181] - في كتابه "النبي موسى وآخر أيام تل العمارنة".

[182] - راجع كتابه"التراث والتجديد"[أربعة مجلدات].

ديكتاتورية الذات الإلهية وأنه يجب حذف تلك الأسماء[183] !، وليست العلمانية في حقيقتها إلا "عالمانية" أي "دنيوية" ومادية وإنسانويّة وبالتالي لادينية وهذا ثابت في معاجم الغرب أنفسهم..

والأمر لا يقتصر على تخليص الدنيا من الدين بل يتعداه إلى محاولة نزع القداسة من الدين ذاته حيث ذهب " نصر حامد أبو زيد" إلى حدّ إنكار المصدر الإلهي للقرآن الكريم وعدّه مجرّد نص لغوي وقداسته ليست في ذاته، ويأتي الجابري ليسقط في مستنقع المنهج التفكيكي الإنسانوي ذاته ليشكّك في سلامة الذكر الحكيم من التحريف إذ يقول في كتابه "مدخل إلى القرآن الكريم"- وقد كنّا نحترمه قبل نشره- :"ومن الجائز أن تحدث أخطاء حين جمعه..." ضاربا عُرض الحائط بإجماع المسلمين بل وبمنطوق عدد غير قليل من آيات قرآنية صريحة على غرار قوله تعالى:"إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"[184] .. ويصل المدعوّ "سيد محمود القمني" إلى حدّ القول:"لا فضل لدين على آخر ..الأديان كلها لله"، وذلك في سياق حديثه عن الرسالات السماوية الثلاث – والحقيقة أنّها رسالات أو شرائع وليست أديانا فالدين عند الله هو الإسلام.

---

[183] - ندوة نظمتها مكتبة الإسكندرية بتاريخ 2006/8/28.

[184] - الحجر9.

والحقّ أنّ هذه المزاعم هي من استتباعات انتهاج مناهج غربية ملحدة (مابعد حداثيّة) في قراءة النص المقدس كالهرمينوطيقا[185] والتفكيكية[186] و البنيوية[187]...وهي مناهج سياقيّة/مابعد حداثيّة شاذّة تقوم على الفصل بين النص وقائله وتؤكّد على تاريخية النص رغم قدسيته إنها مذاهب إنسانوية تنتصر للأنثروبولوجي على الثيولوجي وهي امتداد لوضعيّة "كونت" ونفعيّة "بنتام" بل تعود الأصول الأولى لهذه الأفكار إلى عصر" بروتاغوراس" الذي قال "الإنسان هو مقياس كل شيء" فكان أن أنتج أجيالا من "العنديّين" شعارهم من عندي

---

185 - التأويلية أوالهيرميتوطيقا أو علم الفَسارة هي منهج غربي يقوم على أنسنة المتعالي أيْ تحويل الثيولوجي إلى أنتروبولوجي عبر فسح المجال للمتلقي لفهم النص بما يتوافق وظروفه الخاصة، ما يؤدي في النهاية إلى تجريد الخطاب الديني من قداسته، بدأ رجال الدين النصارى في تطبيقه على النص "المقدّس" عبر التوسّع في تأويله بغية كسرعزلته المعرفية وتحيينه بما يجعله مواكبا للتطوّر العلميّ..

186 - التفكيكية أو الدحضيّة أو فلسفة الهدم، منهج وضعه الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا ويقوم على "خطف" النص من قائله بما يجعله رهنا بيد قارئه يُضفي عليه ما شاء من المعاني بما يتناسب وأفكاره بعيدا عن كل قيد أو ضابط للفهم والتفسير، وحول هذا المعنى وفي ضوئه تبلورت فكرة "موت المؤلّف"، أيْ إنّك يا كاتب النص انتهى دوْرك ليبدأ دوري كمتلقّ لفهم ماكتبت وتأويله على الوجه الّذي أراه،"التشريحيّة" تهدم "اللوغوس" أي تكسر قابلية اللغة للانفهام بقطع العلاقة بين الدال والمدلول وهو ما ينتج ظاهرة "التّنــاص" أي انفتاح النص على معان لانهاية لها ، كل نص بالمنطق التفكيكي هو "دال" ما دام كل معنى يُضفى عليه هو معنى ممكن وليس معنى نهائيا ، فالمعنى "مؤجّل" أبدا، وهنا تحضر ثنائيّة "الحضور" و"الغياب"، التفيكية هي فلسفة الغياب إن صحّ التعبير حيث لا معنى ولا حقيقة وبالتالي لا "مدلولات"، وعليه فإنّ قراءة القرآن الكريم قراءة تفكيكية تعني بكل بساطة أنسنته.

187 - البنيويّة هي منهج يتحدد نقيضا للتفكيكية، فهي تقف على أعتاب النص ولا تتجاوزه إلى السياقات والظروف وبالتالي فإنّ تطبيقها على النص القرآني يعني تحييد أسباب النزول والتعامل معه كنسق من الكلمات أو الرموز التي تكوّن بنية يعمل البنيوي على الكشف عنا، والبنيوية بهذا المعنى ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين ومن أبرز أعلامها "دو سوسور".

أعطي المعنى وبأدواتي أفهم النص.. وعندما يخرج علينا "مسلمون" ضمن هذا التيّار الإنساني (التّنويري[188]) وفي امتداد لِهجمة "الاستشراق الجذري[189]" ليس لنا إلّا استحضار ما قاله المستشرق "زويمر": "تبشير المسلمين يجب أن يكون بواسطة رسول من أنفسهم"،، رغم يقيننا بأنّ معظم التيارات الإسلاميّة الإحيائيّة التي تقول بهذه الأباطيل إنّما تردّدها من باب مهادنة الغرب ومُداراته وهو أمر أوضح من أن نشير إليه .

إن ما يحصل مع الإسلام[190] في سائر بلاد المسلمين يبدو تنفيذًا واضحا للمخطّطات الصهيونية والماسونية العالمية[191] والحق أنّنا نساند هذا الطّرح الذي يردّده كثُر ولا نخال

---

188 - لاشكّ أنّ التنوير الحقيقي جاء مع الرّسول الكريم محمّد صلّى الله عليه وسلّم ورسالته الخاتمة، قال تعالى في مُحكم تنزيله : اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۖ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ۗ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (البقرة 257)، ويقول سبحانه وتعالى في سورة "الأحزاب" (45-46) :"يا أيّها النبيّ إنّا أرسلناك شاهدًا ومبشّرًا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا"، كما تجدر الإشارة إلى أنّ تحليل الخطاب القرآني يكشف أنّ الخليق بالتقدير والتثمين هو "الآدمية" لا "الإنسانيّة" ، إذ يقترن الحديث عن "الإنسان" غالبا بما هو سلبي "*إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا*"(المعارج 19) ،"وحملها الإنسان إنّه كان ظلوما جهولا"(الأحزاب72)، في المقابل يقترن ذكر "الآدمية" عادةً بالتفاعليّة والإيجابيّة "يا *بَنِي آدَمَ* خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ" (الأعراف31)،"أ لم أعهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان إنّه لكم عدوٌّ مبين"(يس60).

189 - "الاستشراق الجذري" أو "الاستشراق الجديد" هو تيّار دحضي يستهدف التراث الإسلامي من أساسه نقضًا وانتقادًا وتشكيكًا ، على عكس "الاستشراق التقليدي" الّذي ينطلق من المخزون التّراثي كنقطة ارتكاز مرجعيّة في المراجعة والمساءلة، من أعلام مدرسة "الاستشراق الجذري" نذكر "إيرنست قيلنر" و"مايكل كوك".

190 - المؤامرة على الإسلام حقيقة،، لكنّهَا حقيقة تحتاج إلى تفصيل وتنسيب، وهو ما حاولنا فعله في الفصل الثالث.

191 - نحن ممّن يعتقدون بحقيقة وجود "مؤامرة ماسونيّة" لكنّنا نُنسِّب ونتحفّظ على الحديث عن قدرات خرافيّة للماسونيين بشكل يجعلهم آلهة تُدير حيواتنا،، يقول أنور الجندي في كتابه "الاستعمار

مثل هذا الكلام مجرّد نتاج لعقدة نظريّة المؤامرة خصوصًا في ضوء ما نعرفه عن سيطرة اليهود على الإعلام في العالم وأسطورة "مردوخ" الإعلامي، فقد رأينا كيف استمات "علمانيّو تونس" في رفض التنصيص على مصدريّة الشريعة في الدستور وكلّ تبريراتهم كانت تدور حول فصل "الديني" عن" السياسي" بتعلّات مختلفة مثل قداسة الدين ودنَس السياسة أو قابليّة النّصوص الشرعية لتأويلات مختلفة وأحيانا متباينة ويتجاهل هؤلاء أنّ المقدّس جُعل لتطهير المدنّس و"خلقنته" وأنّ هناك ثوابت وقطعيات موضع إجماع علماء الأمة رغم سعي المتآمرين إلى زعزعة الثوابت و"التشغيب على المحكمات"، وهو سعي غير محمود نربأ بالإسلاميين أن ينخرطوا فيه مهما كانت المبرّرات والدوافع. إنّ سنّ قوانين تجرّم التكفير بدعوى حفظ المجتمع من الفتنة وحمايته من الفوضى وصيانة الوحدة الوطنية هو بمنزلة العلاج العشوائي لظاهرة العنف شبيه بعملية قلع جميع الأسنان للوقاية من التسوّس وكأنّ وجود هذه الأسنان هو سبب المشكلة.

والإسـلام" : ولم يقف مخطّط الاستعمار عند الغزو الفكري والثّقافي عن طريق حركة التّبشير الّتي ركّزت على المدارس والجامعات والتّعليم بل إنّه دفع قوى أخرى خطيرة لتكون ركيزة له في قلب الوطن الإسلامي، ومن أهمّ هذه القوى حركة الماسونيّة مقدّمة الصهيونيّة وربيبتها الّتي مهّدت لها الطّريق (ص21).

كلّ ذلك فيه إحياء لدلالات رمزية إنسانوية إلحادية قضت بقتل الإله والإعلاء من شأن الإنسان[192] لينزاح المقدّس تدريجيًّا من مجال اللاهوت إلى مجال الناسوت مثلما نظّرت لذلك بعض الفلسفات الغربية كالماركسية والنيتشوية والوجودية الملحدة..

صفوة القول؛ لئن مرّ العالم الإسلامي كما العالم "المسيحي" بما يسمّى "ماقبل الأنسنة" - ماقبل اللادينية التي يسمّونها علمانية – إلا أن تلك المرحلة "الذهنية" لم تكن واحدة في العالمين؛ فقد كانت تتجلّى في المسيحية من خلال "الحكم بحق إلهي" وفي الإسلام كانت تدل على "محورية الله" دون السقوط في براثن الثيوقراطية، فالإنسيّة لها مجال تحرّك واسع وفقا للرؤية الإسلاميّة، يقول الله تعالى في محكم تنزيله: "إسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون [193]"ويزيد الرسول صلّى الله عليه وسلم ليقول في لحظة تمييز(لا فصل) بين الدّيني والدنيوي "أنتم أعلم بأمور دنياكم"؛ فالمحوريّة الإلهيّة كما عاشها النصارى حالة ملتبسة حيث لا تمييز فيها بين رغبة الإله ورغبة الإمبراطور أو رجل الكنيسة فيما هي عند المسلمين حالة تتعالى بالإنسان دون تأليهه فهي وضعية متميزة تتدخل

---

[192] - نحن نقول ما قاله د.محمّد عمـارة : "الإنسـان هو عبدٌ لله وحده،، و سيّد أيّ شئ بعده"،، ونؤمن بالقول المأثـور "الإنسان سيّدٌ في الـكون لا سيّـدٌ على الكون"..

[193] - النحل 43 .

المرجعيّات المتعـالية لتوضيح معالمها فإن تنازعنا في شيء نردّه إلى الله والرسول، ولما كان ذلك كذلك نقول إن إطلاق دعوات" الأنسنة "جنبا إلى جنب مع دعوات التقدّم والتحرّر من سلطة النص ليس في طريقه إذا ما تعلّق الأمر بالعالم الإسلامي لأن" ما قبل الأنسنة"عندنا لم تكن في الحقيقة تخلفا أو نصّيّة متطرفة.

ختاما نقول إنّ الاغترار بالعقل[194] هو أخطر الانحرافات المنهجيّة على الإطلاق.. إذ كيف يكون المسلم مسلما ويفكّر من خارج الإسلام ؟!!! ..

في ديننا ثوابت وقطعيّـات.. وأكثر الدين اتّبـاع وليس إبداعًـا، نُقل عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قوله "لو كان الدّين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه" ..

وهذا عمر بن الخطّاب رضي الله عنه يحيّد عقله حين يقول عن الحجر الأسود "لولا أني رأيت رسول الله يقبلك ما قبلتك"، فالتّطاول على المقدّس ليس علامة فطنة أو عبقرية بل هو أولا وقبل كلّ شيء نتاج مباشر لما يُسمّى "وهم

194 - الاغترار بالعقل بحدّ ذاته هو من تلبيسات "الهوى"، فالمذموم في الخطاب القرآني هو "الهوى" لا "العقل"، قال "الشاطبـي":"سُمّيَ الهوى هوًى لأنّه يهوي بصاحبه إلى النّـــار" ، ويقول تعالى "ولا تتّبع الهوى فيُضلَّك عن سبيل الله" وفي موضع آخر "أفَلا تعقلـــون"، مع التشديد على أنّ صحيح المنقول لا يتناقض مع صريح المعقول، إذ قد يأتي الشرع بما يتجاوز قدرة العقل على التمثُّل والاستيعاب والإدراك لكنّه لا يأتي بالمحالات أي بما ينافي هذا العقل ويضادده.

المغايرة" حيث لا يطمح المتحذلق إلى أكثر من أن يكون مختلفا..

قولًا واحــدًا ..

التّكفيــر شــاء من شـــاء و أبى من أبى من صميــم الإسلام غير أنّ هذا الواجب مقيّد بضوابط صارمة كنّا أتينا على ذكر بعضها بما تيسّر لنا من معرفة شرعيّة محدودة.

بقي أن نقول إنّنا حين ندافع عن الدين ليس لحاجة الدين لنا بل لحاجتنا نحن إلى الدفاع عن الإسلام تزكيةً للنفس وتبرئةً للذمّة، وعليه؛ لا داعي للتفذلك والتفَيقه بالزعم أنّ الإسلام أرقى وأسمى من أن يدافع عليه مدافع .

"ما بعد الإسلامويّة"

«خروج الخطاب الإسلامي من منطق الجماعة إلى منطق الدولة» هكذا تُعرّف الأنتلجنسيا العربية "مابعد الإسلامويّة“، ويمكننا أن نعُدّ هذا التعريف المتداوَل على اقتضابه كافيا لملامسة دلالات المصطلح، وإذا نظرنا إلى واقع الممارسة نرى في سياسة حزب “العدالة والتنمية” التركي الكثير من تمظهرات هذا المفهوم حيث تُفتح دور رعاية لاستقبال المومسات التائبات ، ويُحظر بيع الخمور مساء وبالقرب من المدارس ودور العبادة...

ويُعتبر الفرنسي"أوليفييه روا" فيلسوف "مابعد الاستشراق" أبرز المنظّرين لهذا الاتّجاه ومن أوائل من كتبوا فيه إعلانا منه عن "فشل الإسلام السياسي" وهذا الإعلان[195] هو نفسه عنوان كتابه الشهير الذي صدر بداية التسعينيات

[195] - في مقال له بعنوان "هل علماء الإسلام هم من اخترعوا الإسلامويّة؟" أشار "روا" إلى أنّ "أوليفييه كاري" صاحب كتابي "اليوتوبيا الإسلاميّة" و"الإسلام العلماني أو العودة إلى التقليد العظيم" هو أوّل من صاغ مصطلح "مابعد الإسلامويّة"، زعم "كاريه" أنّنا نشهد عودة "مابعد الإسلاموية" لا "ظهور ما بعد الإسلامويّة" الّتي عرفها المسلمون –في ما يزعم- زهاء 10 قرون وانتهت في القرن19م وبدايات القرن العشرين مع بروز "الحنابلة الجدد".

ليُعمّق بذلك السؤال الكلاسيكي : ماهو دور الدين في المجتمع الإسلامي؟؟؟.. والحقيقة أن هذا السؤال سجالي أكثر من كونه علميًّا وتاريخيًّا وهو لا يعبّر عن فطنة السائل بقدر ما يشي بجهله أو تجاهله لحقيقة الإسلام ..ولا يفوتنا في هذا السياق أن نشير إلى الباحث الأمريكي إيراني الأصل "آصف بيات" في كتابه الصادر عام 2007 :"جعل الإسلام ديمقراطيًّا .. التحرّكات الاجتماعيّة والتحوّل ما بعد الأسلمة"[196] قد تحدّث عن "مابعد إسلامويّة" أخرى غير تلك التي تحدّث عنها "روا" إذ إنّه بدا أكثر التصاقا بالواقع الإيراني (ما بعد الخميني).

"ما بعد الإسلامويّة" هي تجاوز لِما يُسمى "الإسلامويّة الكلاسيكيّة" ولهجتها" الصداميّة" وأفكارها "الراديكاليّة"، وهذه الحالة أو الرؤية أو المقاربة طُرحت بديلا عن مقولة "الإسلام هو الحل" فهي انحراف منمّق عن المنهج الإسلامي في تفاصيل كثيرة من ذلك مثلا قبول "مابعد الإسلاموية" بآليات الحكم الديمقراطي بشكله الغربي وما يعنيه ذلك من تحكيم سيادة الشعب وتغييب حاكمية الشريعة ؛علاوة على الإقرار بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة أو

---

[196] ـ **يُعرَّب العنوان كذلك بهذا اللفظ "إنشاء الديمقراطيّة الإسلاميّة : الحركات الاجتماعيّة ومنعطف ما بعد الإسلامويّة".**

بعبارة أدَق استقواء المرأة على الرّجل[197] بما يتناقض بشكل فج مع تعاليم الإسلام[198].

كان" آصف بيات "يعرّف "الإسلامويّة" من حيث الهدف أو الرّهان، فلا يمكن أن تكون حركة ما "إسلامويّة "في رأيه ما لم يكن رهانها النّضالي هو وصول الإسلام إلى الحكم أي تحكيم الشّريعة الإسلاميّة، ما يجعل الحركات الصوفيّة مثلًا حركات "غير إسلامويّة" لدورانها حول الروحانيات والاستقامة الذاتيّة .

لا يُماهي"آصف" بين "ما بعد الإسلامويّة " و"العلمانيّة" لكنّه يرى أنّ تجاوز"الإسلامويّة" يستدعي بالضّرورة الاستنجاد بقيم العلمانيّة مثل القول بنسبيّة الحقيقة الدينيّة والإقرار بالحريّات الفرديّة والاحتفاء بمدنيّة الدولة.

---

197 - منذ سبعينيّات القرن العشرين تعاظم الحديث عن استقواء المرأة على الرّجل أو ما يُعرَف ب"تمكين المرأة"، وكان لكتابات "ديانا بيرس" بالغ الأثر في التنظير لذلك عبر أطروحتها المتعلّقة بتأنيث الفقر أي اعتبار الفقر ملازمًا للمرأة بشكل خاص بسبب قيامها بأعمال غير مدفوعة الأجر وهي تريد بذلك الأعمال المنزليّة بما فيها "الأمومة" الّتي يعُدّها النسويّون والجندريّون مجرّد وظيفة اجتماعيّة، على كلّ حال "المسألة النسوية" مرتبطة أشدّ الارتباط بالمنظومة الرأسماليّة الاستهلاكيّة المستفيد الأوذل من "تحرّر المرأة" وخروجها المنفلت إلى الشارع، سيكون عليها قبل أن تخرج اقتناء أغلى الثياب وأجوَد المساحيق...إلخ.

198 - الإسلام وإن لم يُقم علاقة مفاضلة بين الجنسين فإنه أيضا لم يساو بينهما بشكل تام بل وزّع عليهما الأدوار والمهامّ حسب طبيعة كل منهم ؛ فهما أشبه ما يكونان بذرّتيْ الهيدروجين وذرّة الأكسيجين في الماء(H_2O) ،، يختلفان ويتفاوتان لكن لا أحد «أفضل» من الآخر لأنّ لكليْهما دورا يُكمّل به الآخر. . وإن كان للأوّل على الثاني «درجة» فإنّ موقع الثاني الكيميائي« مركزي»»، وهُما مرتبطان ببعضهما وجوديّا ارتباطَ الضرورة يتكاملان ويتعامدان وظيفيًّا لإنتاج«ما به نعيش ونحيا» وهو الماء الفيزيقي/البيولوجي أو الماء الاجتماعي/الحضاري..

يؤرّخ "بيات" لظهور"ما بعد الإسلامويّة" ببداية عهد "هاشمي أكبر رفسنجاني" أوائل التسعينيّات بعد وفاة الخميني عام 1989، وكان يعتبر"جماعة الإخوان المسلمين" إحدى تعبيرات "ما بعد الإسلامويّة" لتبنّيها منطق التدرّج من الأسفل (المجتمع) إلى أعلى (السلطة)، وهذا ممّا نعتبره تهافتا من المفكّر الإيراني الّذي يرى في نموذج الإخوان توقا إلى تحكيم الشريعة بالمنطق الهيمني الغرامشي[199] دون أن ينفي عنها الصبغة ال"مابعد الإسلامويّة".

تتقاطع "ما بعد الإسلامويّة" لدى "أوليفر روا" و"آصف بيات" مع "الليبراليّة" في نقاط بعينها كالتصالح مع النموذج الديمقراطي لكنّها تنفصل عنها في إصرارها على اعتبار الدّين التزامًا" فوق شخصي ".

ورغم ما يبدو عليه الطرح "البياتي" من اتّزان وجاذبيّة خصوصًا في كتاب "ما بعد الإسلامويّة..الأوجه المتغيّرة للإسلام السياسي"[200] إلّا أنّه في العمق طرح مخادع ومضلّل يتجاهل قطب رحى الإسلام وهو تطبيق الإسلام كاملا غير منقوص ، فما بعد الإسلامويّة بهذا المعنى لا

---

[199] ـ "الهيمنة" في فهم المفكّر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي لا علاقة لها ب"الاستبداد" بل هي مرادفة لهيمنة الوعي أي السيطرة الثقافيّة فالسياسيّة على المجتمع.

[200] ـ هذا الكتاب تأليف جماعي من تحرير وإشراف "آصف بيات" من منشورات "أكسفورد".



تعدو أن تكون سوى مجرد ظاهرة براغماتية “تكيّفية” مع مجتمع دولي بصدد مكافحة "الإرهاب الأخضر"("الإرهاب الإسلامي") بل إن مصطلح "مابعد الإسلامويّة” نفسه يحمل في طياته تجاوزا وإقصاء للإسلام فهو في حقيقته “مابعد الإسلام” أي أنّ المنظّرين له يقترحون بديلًا عن الشّريعة الإسلاميّـة نفسها وليس عن “الإسلام السياسي الكلاسيكي” فقط، لأنّ الإسلام من يوم أن كان هو دنيا ودين، و”الإسلام السياسي” اصطلاح ماكر ولئن كنّا نستخدمه للضّرورة المعرفيّة فإنّنا على إدراك تام بأنّه يوحي بغرابة الإسلام عن الشأن السياسي وهذا طبعا مجانب تماما للصواب، وصدق الشيخ يوسف القرضاوي حين قال : "... وهم يُطلقون هذه الكلمة (“الإسلام السياسي”) للتنفير من مضمونها ومن الدعاة الصادقين الذين يدعون إلى الإسلام الشامل، باعتباره عقيدة وشريعة، دينًا ودولة"[201].

الإشكال الثاني الذي يطرح نفسه هو طبيعة فكرة “مابعد الإسلاموية" نفسها إذ تتميّز بالثبات فهي ليست مرحلة تليها مراحل أو خطّا تصاعديا نحو الدولة الإسلامية بل هي أقرب إلى الدائرة المغلقة حيث الحركة في مكان واحد وأيّ محاولة للخروج من تلك الدائرة ستكون مكلفة وبمنزلة المخاض العسير لأنها ستكون مسا من أسس ومبادئ جوهرية تقوم

201 - **من مقالة بعنوان "تهمة الإسلام السياسي" – موقع "منتدى العلماء".**

عليها الدولة كنظام الحكم (الديمقراطيّة...) والرؤية المجتمعيّة (المساواة بين الرجل والمرأة،الحريات)...

إن ابتداع مصطلح ”مابعد الإسلامويّة” يدخل في نطاق اللعب بالمصطلحات وسياسة التضليل بالمفاهيم التي تنتهجها النخب الغربية وتصدّرها لنخبنا التي تعوّدت على التّعبد لما يُصنع لها من أصنام كما يقال، ”فاللّادينية” صارت “علمانية” ثمّ استحالت إلى ”دولة مدنيّة” ثم تحوّلت بقدرة قادر إلى “مابعد إسلامويّة” ليتضمن اللفظ هذه المرة كلمة ”إسلام” في تحايل خبيث على اللغة ومتقبّلها المسلم إنّهم يبتكرون مصطلحات“سائلة” بحيث يمكنها التسلل من تحت الباب وتكون مهيأة بطريقة تسمح “للمستهلك” المسلم بتناولها دون الحاجة إلى “قضمها” و“ تفكيكها” تمامًا كمشروب "ريد بول"، فأصل هذه المصطلحات جميعها واحد فهي تلوينات مختلفة لفكرة ناظمة واحدة، وهو ما يُذكّرنا بمصفوفة اصطلاحية أخرى ترتكز على المابعديات على غرار مصطلح: "ما بعد الاستعمار" الذي يوحي بنهاية الاستعمار فيما هو إعلان عن بداية مرحلة استعمارية جديدة بأدوات مخمليّة.

إذن ليست "مابعد الإسلامويّة" إلا وجها حسنا يُخفي جوهرا عَلمانيا قبيحا، لنقول ذلك ردًّا على الباحث "عزّام تميمي"

في اعتباره لما بعد الإسلامويّة شكلًا من أشكال "الإسلاميّة" مادفعه إلى الإصداع بأنّ الصّراع سيكون حول "من هو إسلامي ومن هو أكثر إسلاميّةً ، وليس صراعًا بين العلمانيين والإسلاميين".

كلّا.. نحن كنّا ومازلنا وسنبقى بصدد صراع إسلامي/علماني وهو صراع مركزي ونموذجي في تجسيد "التدافع الاجتماعي".

ليس هناك "تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة" في القول إنّ معضلة الحركات الإسلامية الحركية أنّها حال وصولها إلى السلطة تنخرط في لعبة التنازلات التي لا تنتهي،قد يردّ عليّ مجيب فيقول إنّ الإسلاميّين الذين يمارسون السلطة هم مطالبون كذلك بمراعاة مناخ دولي ملتهب وقوى سياسية دوليّة لا ترغب في رؤية إسلام متطرّف (طبعا متطرّف من وجهة نظر معينة) والبديل المطروح أمامهم هو النموذج التركي..وهذا الكلام في الحقيقة يُؤخذ قليله ويُردّ جلّه،صحيح أنّ أيّ حزب سياسي عليه التحلي ببعض من البراغماتية والمرونة وتفادي اللهجة الصداميّة ما من شأنه ضرب عصفورين بحجر واحد، من جهة طمأنة الداخل (الأقليات الدينية ،عموم الشعب، الطبقة الثرية، النساء والتيار النسوي عموما...) ومن جهة أخرى طمأنة الخارج

(الو.م.أ وأوروبا) وهذا ما فعلته حركة النهضة في تونس و"الجماعة الإخوانية "الأم في مصر بتطرف وانحراف وزيْغ ربما وفقا لرؤية تأويلية لقواعد شرعية معيّنة من قبيل: "ارتكاب أخف الضررين"،"قبول الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى"،"الضرورات تبيح المحظورات" ...والاستناد إلى بعض الآيات كقوله تعالى في محكم تنزيله :"فاتّقوا الله ما استطعتم [202]"والحديث النبوي الذي منه "فأتوا منه ما استطعتم" والاستعادة المتكرّرة لتعامل الرسول صلى الله عليه وسلم مع الحياة الوثنية في مكة في بداية الدعوة كذلك الاستنجاد ببعض الأدلة الشرعية مثل"المصالح المرسلة"...دون التعمّق في هذه المبررات التي لا أحسبني قادرًا على تفصيل القول فيها من الناحية الشرعيّة أرى أنّه كان هناك غلوّ إخواني في اعتبارها وتطبيقها، وقد استفتيت قلبي لكي أصل إلى هذه النتيجة ،فلا يمكن السماح بتجارة الكحول مثلا تحت أي ذريعة كانت، الجماعة شرعت في تقديم تنازلات و"قرابين دينية" لاستثمارها سياسيًّا ما يتعارض جوهريا والعقيدة الحزبية-الدينية لحزب يُفترض أنّه ينطلق من أرضية "إسلامية" وذلك فيه تلبيس على الناس وتمييع لرسالة الإسلام ويبقى تبنّي ما يُسمّى "فقه

[202] - التغابن 16.

الأولويات” و”الاجتهاد المقاصدي" مسألة شائكة وخطيرة في صورة المبالغة في النحوّ نحوها.. فلا شك أنّ التقية السياسية ضرورية خاصة في ما يتعلق بالملفات الخارجية الخاضعة للتوازنات الدوليّة ،، لكن ألّا نرى أيّ مؤشرات "أسلمة" حقيقيّة لا في الداخل المصري ولا التونسي هو ما نعتبره افتئاتا على الإسلام من قِبل الإخوان.

“التراجعات” أو"التنازلات الدينيّة" الّتي نرى الحركات والشخصيّات الإخوانيّة[203] بصدد اقترافها مُصرّةً على إلباسها لُبوس“ المراجعات” و"التنازلات السياسيّة" ساهمت في بناء" نسق تبريري جديد" يسند مسار استهداف ما يُسمّى «الإسلام السياسي التقليدي» (حزب التحرير نموذجًا) لصالح سرديّة جديدة (قابلة للحياة) في“ الدولة الحديثة“.

هذه السرديّة هي“ما بعد الإسلامويّة” ("ما بعد الإسلام السياسي") ليعبَّر بها عن تجاوز تلك“ الحالة الأصوليّة ”الّتي تتوق إلى تحييد“ الوضعيّ ”وتحكيم“ المتعالي ”.

جاءت كتابات جيل كيبال Gilles kepel الّذي بات مُلهما للدوائر الاستخباريّة الغربيّة بكتابه : «انتشار الإسلام السياسي وانحساره» لتُكرِّس فكرة "الثالث المرفوع” أي إنّ

[203] ـ عربيًّا؛ أبدى الإخواني المنشق حسام تمّام تأثّرا واضحًا بطروح "مابعد الإسلامويّين" وقد بدا ذلك جليّا في كتابه:"تحوّلات الإخوان المسلمين: تفكّك الإيديولوجيا ونهاية التنظيم"..

الحركات الإسلاميّة باتت بحكم الأمر الواقع أمام طريقيْن لا ثالث لهما ؛ إمّا التطبيع الكامل مع الطرح الديمقراطيّ والانخراط في العمل السياسي المشترك أو الانضمام إلى معسكر"الإرهاب".

وفقا لهذه المقاربة الّتي تتبنّاها ضمنيّا مؤسّسة "راند" المؤثّرة في صناعة القرار الأمريكي؛ حتّى تلك الجماعات الّتي تمارس نشاطا حزبيًّا سلميًّا تُنزَّل (سياسيًّا) منزلة الجماعات "الإرهابيّة" بزعْم أنّ الفارق بين الفسطاطيْن هو فارق في الدرجة لا في النوع أي إنّ الاختلاف هو اختلاف تنوّع لا تضاد.

وإنّه لَمن الاختزال المُخلّ وربّما المُغرض اعتبار الطّرح ال"ما بعد الإسلاموي" مجرّد دعوة موجَّهة إلى "الإسلام السياسي" حتّى يتحدّث عن حقوق الأفراد بدلًا من واجباتهم أو أكثر من الحديث عن واجباتهم.

والحقيقة أنّ نقد مقاربات "ما بعد الإسلامويّين" لا تقتصر على "الإسلاميين" بل تنسحب كذلك على عدد من المُفكّرين الغربيّين في سياق نقد النظرة المعياريّة الحداثيّة الأورومركزيّة، ويشكّل الفرنسي "فرانسوا بورغا" نموذجا يُحتذى ضمن هذا التيار، فقد ذهب في كتابه "الإسلامويّة في الواجهة" إلى حدّ نفي إخفاق "الإسلام السياسي" مؤكّدا

أنّ الطرح الّذي يعلن نهاية "الإسلامويّة" أو فشلها هو طرح غير موضوعي وإنّما نابع من روح الاستعلاء الغربي التاريخي، فضلًا عن استسهال توجيه تهمة رفض "التعايش" إلى "الآخر".

"التّعايش" كما يجب أن نراه ..

التّعايش لغةً من العيش فهو صيغة مشاركة ويعني العيش المشترك أو حسن العيش مع الآخر.

قرآنيًّا الآية/المرجع المؤسِّسة للتّعايش هي الآية الثّامنة في سورة «الممتحنة» :"لا ينهاكمُ الله عن الّذين لم يقاتلوكم في الدّين ولم يُخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم إنّ الله يحبّ المُقسِطين"، فنحن بهذا المعنى مأمورون بقبول التّعايش مع غير المسلمين ما لم يكونوا من المعتدين "وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا"[204]، والتّعارف يتضمّن في ما يتضمّن تأصيلًا للتّعايش.

مرجعيّة التّأسيس الثانية نجدها في السّيرة النبويّة المطهّرة، إذ اهتمّ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم عند هجرته إلى يثرب أوّلًا وقبل كلّ شيء بالتّقريب بين المهاجرين والأنصار

---

[204] - **الحجرات 13.**

والمؤاخاة بينهم، هذا فضلًا عن عمّا تضمّنته صحيفة المدينة أو "دستور المدينة" من تفعيل لمنطق التّعايش.

مرجعيّة التأسيس الثالثة عصر الخلفاء الراشدين ولعلّ أبلغ مثال على احترام سنّة "التّعايش" وحُسن التّعامل مع غير المسلمين قصّة سيّدنا علي رضي الله عنه واليهودي مع الدّرع وكيف حكم القاضي لصالح اليهودي ، هذه القصّة ليست مجرّد شاهد ثرثار على الإنصاف والعدالة في الإسلام بل هي أيضًا وخاصّةً صورة رمزيّة لواقع التّعايش داخل الدّولة الإسلاميّة.

لكن .. هل احترام "التعايش" يعني تعطيل عقيدة الولاء والبراء ؟ !!!..

قطعًا لا .. عن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال لأبي ذرّ :

"أيّ عرى الإيمان أوثَق؟؟"، قال "الله ورسوله أعلم" قال "الموالاة في الله والمعاداة في الله، والحبّ في الله والبغض في الله"،، فمثلما نحن مأمورون باحترام مبدأ التّعايش نحن مطالبون كذلك بالمفاصلة "لكم دينكم ولي دين"[205] .

تساؤل آخر؛ هل احترام قيم "التّعايش" يقتضي الإقرار بأنّ الدّين لله والوطن للجميع ؟ !!! .

---

205 - الكافرون 6.

طبعًا لا.. الدّين والوطن لله تعالى، الأمر كلّه لله عزّ وجل، "قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفَلا تذكّرون"[206]، أمّا الاستشهاد بقوله تعالى "والأرضَ وضعها للأنام" فليس في طريقه، إذ إنّ المقصود بها أنّ الأرض لله يضعها في خدمة الأنام وليس المراد أنّ الأرض للأنام.

هناك من يقول إنّ مجرّد وجود التّكفير في الإسلام -حتّى لو تمّ احترام ضوابطه- يتنافى ومقتضيات التّعايش، علينا هنا أن نفرِّق ابتداءً بين التمييز على أساس العقيدة وبين التمييز على أساس الفكر، الانتماء العقدي هو انتماء لمرجعيّة متعالية ومن الطّبيعي ألّا يضع المتديّنُ الكافرَ والمؤمن في سلّة واحدة خصوصًا إذا كان هناك في تعاليم دينه ما يحضّه على التّمييز والمفاصلة "أ فَنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون"، هذا التمييز وهذه المفاصلة مادامت لا تصل إلى حدّ امتهان الكرامة البشريّة فلا ضَير فيها، "الكافر" لغةً هو "السّاتر"، فالكفر هو السّتر والتغطية لذلك سُمّي الفلّاح كافرًا لأنّه يضع البذرة ويُغطّيها تحت التّراب، ففي النّهاية توصيف "كافر" هو توصيف مجرّد وليس وَصمًا أو تحقيرا بل إنّها مدعاة للفخر بالنسبة إلى "المؤمن" بديانة معيّنة فهو إقرار ضمني للمُكفَّر بأنّه على دينه أو على إلحاده أو على ربوبيّته وأنّه وفيّ

---

[206] - المؤمنون 84 و85.

لمعتقده، أنا شخصيًّا أسعدُ بأن ينعتني الآخرون من غير المسلمين بأنّي "كافر".. هذا يشرّفني ولا يعيبني.

في المقابل؛ التّمييز على أساس الأفكار الوضعيّة فهو تمييز تقزيمي لأنّك عندما تنعتني بالمتخلِّف بسبب أفكار أحملها فإنّك نضعني في زاوية لا أستطيع فيها الاستعلاء الشّعوري بفكرتي لأنّ فكرتي أصلًا من مصدر بشري/ لامتعالٍ، وبالتالي فهي لا تمنحني شعورًا خاصًّا بالرّضا والاكتفاء والفخر وهنا تصبح الكرامة البشريّة أو الكبرياء البشريّة نفسها موضع استهداف.

المُلاحظ أنّ العلمانيّين كثيرًا ما يتّهموننا بالدّوغمائيّة والانغلاق ورفض الآخر وتقديمنا كما لو كُنّا أعداءً للمجتمع المتجانس، وهُم لا يريدون من خلال هذا القصف إلّا إشغالَنا[207] بالدّفاع عن أنفسنا لإثبات قضيّة في بداهة أنّنا مع "التّعـايش" بدلًا من تحرير موضع النّزاع الحقيقي وهو تحديد "قواعد التّعايش".

---

207 ـ يمكن عدّ هذا "الإشغـال الـممنهَج" استخدامًـا فجًّا لما يُسمّى "مغالطة الـرّنجة الحمراء" حيث تُترَك سمكة برائحة نفّاثة لتشتيت انتباه كلاب رجال الشرطة عند مداهمتهم لوكر من أوكار المجرمين.

"فوبيــا المصطلحات"

يعــاني الكثيــر من الإسلاميّين أفرادا وجماعات ممّا نسمّيه "فوبيــا المصطلحــات "فهم ينظرون شزْرا إلى كلمات وعبارات بعينها دونما سند شرعي أو عقلي واضح ، في ما يمكن اعتباره تعبيرا فاقعا عن ضمور "العقلانيّة السياسيّة في الوعي الإسلامي" الّذي أنتج حالة من التحسّس الزائد تجاه كلّ ما هو صناعة خارجيّة، سنتعرّض في ما يلي إلى ثلاثة مصطلحات تثير حفيظة قطاع لا بأس به من الإسلاميّين محاولين ترشيد التعاطي معها :

"الوطن":

نتفهّم "التوتّر" الّذي يمكن أن يثيره مصطلحا «وطن »و«وطنيّة» بسبب حقيقة التقسيم الحدودي المصطنع لكن يجب ألّا يتحوّل هذا "التوجّس الجماعي" إلى "فوبيا".

لا مشكلة في "الوطنيّة" إلّا إذا كانت انشدادا إلى "الوطن" ككيان مفتعل على حساب الدين في شكلٍ من أشكال التعصّب الانتمائي المادي،، لا مشكلة في مصطلح "الوطن" نفسه.

دولة الخلافة نفسها يمكن أن تكون"وطنا"، ف «الوطن» لغةً هو محلّ الإنسان وموطنه الّذي يأوي إليه (من الجذر

"وَطَن")، بما يعني أنّ" وطنك "قبل أن يكون صنيعة المدّ الكولونيالي هو معطى جغرافي محايد سياسيًّا يتّصل بمنشأ الإنسان واستئناسه بالمكـان،، فالعبرة بطبيــعة الانتماء إلى الوطن "لا بالانتماء إلى الوطن في حدّ ذاته، الاعتزاز والافتخار بالأوطان مذموم لأنّه من" العصبيّة الجاهليّة "لكنّ (حبّ الأوطان) مطلوب ومحمود أو على الأقل مقبول،، إذن الإشكال في" الوطن "و"الوطنية "مفهومي لا اصطلاحي، الضابط هو عدم مخالفة مبادئ الإسلام وأحكامه، ومن "الوطنيّة "ما يُقبل شرعا وما لا يُقبل ولا يُعقل رفضها بشكل غريزي انفعالي..

وليس صحيحا أنّ كلمة «وطن» كلمة حادثة أو مستحدثة صنعها ظهور« الدولة القوميّة/الوستفاليّة» في الغرب خلال القرن17 م، فقد ورد المصطلح في « لسان العرب »لابن منظور الّذي توفّي منذ القرن8 ه 14/م.

ثمّ إنّ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم نفسَه كان يقسّم الـجيوش [208]على أسـاس الانتمـاء الـقبلي لكن مع تحييـد العصبيّـات الـقبليّـة وتذويبهـا خلف رايـة واحدة هي رايـة الإسلام الـجامعة، وهذا دليل على أنّ الاصطفافات الاجتماعية "الفرعيّة" ("البدائيّة" أو "ما تحت الدولتيّة " بالاصطلاح

---

208 - جيش القـادسيّة نموذجًـا.

المعـاصر) ليست مرفوضة في ذاتها، أمّـا الـقول إنّ ترديد كلمة "وطن" تعزّز ارتبـاط عوامّ المسلمين برقعة جغرافيّة اصطنعها المحتل فذلك يمكن أن يكون صحيحا إذا استعملنا اللفظ دون قطع الحبل السُّرّي الّذي يربطه بالسياقات الغربيّ، فالكلام سياق كما يُقال فشتّان بين من يتحدّث عن المصلحة الوطنيّة باعتبارها جزءا من "مصلحة الأمّة" وبين من يتحدّث عن "مصلحة الوطن" بمنأى عن "مصلحة الأمّة"..

لئن يحضرنا موقفُ اشتياق الرسول صلى الله عليه وسلّم إلى مكّة بما يُحيلنا على "حبّ الأوطان"(ولو أنّ هناك من يقول إنّ حبّ مكّة هو حبٌّ لِأحبّ بقاع الأرض إلى الله)، فإنّنا نجد من الوقائع التاريخيّة الّتي تعود إلى العهد النبوي ما يُدلّل على عُلويّة الرابطة العقديّـة وطغيانها على "الأهل" و" القبيلة" و"الموطن"، رأينا ذلك مع مشرك فكيف لا نراه مع مسلم ؟!!!، نتحدّث هنا عن مبارزة ما قبل معركة "بدر" عندما طلب الثالوث القرشي "شَيبة" و"عتبة" و"الوليد" المبارزة فخرج إليهم ثلاثة من الأنصار، فرَدّوهم قائلين :"لا حاجة لنا فيكم، إنّمـا أردنـا بني عمّنـا"، فكانت "العقيدة الشِّركيّة" فوق رابطة الدم والوطن"! ..

"المجتمع المدني":

لاشكّ أنّ الزعم بأنّ تسويق مفهوم المجتمع المدني هو في حد ذاته "اختراق" ليس في طريقه فإذا ما عدنا إلى التعريف المعجمي للمجتمع المدني نجد أنّه مفهوم "محايد" يتشكّل بالطريقة التي يُراد له أن يتشكّل بها، فهو لا يعني أكثر أو أقلّ من مجموعة "جماعات وسيطة" باصطلاح علم الاجتماع السياسي، والتّأصيل التاريخي المرتبط بالفكر اللّيبرالي الإنساني النفعي ليس محدّدا نهائيّا لفحوى "العمل الأهلي".

يجب التمييز بين "المجتمع المدني" كمفهوم[209] وبين"المجتمع المدني" كمصطلح، مفهوميًّا هو"محايد" بمعنى أنّه يشير إلى تلك الجماعات الّتي تلعب دور الوسيط الاجتماعي التعديلي المعقلن لممارسات السلطة، فهو ليس بالضرورة ظاهرة "سيّئة[210]" حتى من المنظور الديني ،بل يمكن أن يكون للدولة الإسلامية إذا ما قامت "مجتمع مدني" متكوّن من أحزاب ومنظمات تفكّر داخل الإسلام وليس في

---

209 - ارتبط مفهوم "المجتمع المدني" تاريخيًّا بالفلسفة الليبراليّة والرأسماليّة بعد أن كان مرادفا للمجتمع الخاضع للحكم المطلق بما هو الحالة النّقيض ل"حالة الطّبيعة"، كما كان ا"المجتمع المدني" خارج أوروبا دور سلبي يُعمي على غياب العملية السياسية أو هشاشتها داخل الدولة وهو ما تحدّث عنه بإسهاب الدكتور عزمي بشارة في كتابه "المجتمع المدني دراسة نقديّة" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية (2008 م)،، هذا الإطار المفهومي/التاريخي لا يُبرّر التخلّي عن "المصطلح" مع ضرورة تغذيته بمضامين جديدة تلتقي ومقتضيات "الفكرة الإسلاميّة"، وإن كان "المجتمع المدني" في وقت من الأوقات وسيلة بيد الغرب الرأسمالي لتقويض الشيوعية في بولونيا عبر دعم "النقابات" فإنّ ذلك يؤكّد الطبيعة الأداتيّة المحايدة لهذا المكوّن الاجتماعي الحيوي المركّب.

210 - "المجتمع المدني" حسب الفيلسوف الألماني "هابرماس" هو "الرأي العام غير الرّسمي"، "جون لوك" و"غرامشي" وغيرهما يروْن أنّ "المجتمع المدني" هو "كلّ ما يقع خارج سلطة الدّولة" .

الإسلام أو خارج الإسلام، مصطلح "المجتمع المدني" له دلالات مستهجنة باعتبارها منبثقة من الحضارة الغربية وما انبنت عليه من قيم مفاصلة بين الدين والحياة، ولمّا كان ذلك كذلك علينا عدم الخلط بين مصطلح "المجتمع المدني" وبين مفهوم" المجتمع المدني "،، لذلك فإنّ معاداة الاصطلاح دون"المفهوم" جائزة.

"المجتمع المدني" مفهوما هو دعوة حق قد يُراد بها باطل، فالمفهوم لا يعدو أن يكون سوى الصورة الذهنية للمصطلح ولا يمكن التخلّي عن دعوة حق بدعوى أنّه أريد بها باطل،، علينا أن نفصل أيضا بين "المصطلح" (عموما) مثل "كرسي" وبين المصطلحات "التقنية"(السياسية أو السوسيولوجية) مثل "مجتمع مدني"، عندما يتعلّق الأمر بمصطلح تقني فهو قطعا القشرة التي تُعمي على المعنى الّذي يُريده صاحب المصطلح ..

كما أنّ توصيف "مدني" هو من صُلب التراث الإسلامي كإحالة على "المدينة" و"أهل المدينة" أو إشارة إلى "المجتمع" كما في عبارة آرسطو التي تمّت ترجمتها عن اليونانيّة "الإنسان مدنيٌّ بطبعه" وهي القوله التي أوردها "ابن خلدون" في مقدّمته،، فالحديث عن "مجتمع مدني" له أصل في تاريخنا الحضاري وليس بدعًا غربيًّا حديثا أُسقط علينا إسقاطًا.

"القدس عاصمة فلسطين":

يقول بعض المتحذلقين :"القدس عاصمة الخلافة ،، عاصمة جميع المسلمين وليست خاصة بالفلسطينيين وحدهم"!.

نقول لهؤلاء إنّ "العاصمة" هي بكل بساطة مصطلح سياسي يشير إلى المدينة الّتي تحوي مؤسّسات السلطة للدولة أو المحافظة، ويمكن أن تكون القدس على هذا المعنى "عاصمة" للدولة أو الخلافة الإسلاميّة (المأمولة) كما يمكن أن تكون عاصمةً ل"ولاية فلسطين" التابعة للدولة أو الخلافة الإسلاميّة، ولمّا كان ذلك كذلك، فإنّ قولنا "القدس عاصمة فلسطين" لا يعني أنّ "بيت المقدس" شأن "فلسطيني" بحت ، فنحن إزاء مجرّد تخصيص فلا داعي للتفلسف والتحذلق !.

القدس عاصمة فلسطين عبارة "جائزة" سياسيًّا بقطع النظر عمّا يريد منها الغرب،نحن مطالبون بمحاربة المشروع الغربي بأسلحة فكرية حقيقيّة تلامس نخاع عظم "الفكرة المُغرضة"،، "الاستقرار" مثلا هو أمريكيًّا مصطلح مخاتِل لا يعني أكثر من "استقرار المصالح" لكنّ ذلك لا يعني أن نقاطع مصطلح "الاستقرار" ولا نستخدمه بدعوى أنّ المقصود منه كيت وكيت ، صحيح أنّ هناك "حرب مصطلحات" يجب التنبُّه إليها،لكنّنا لسنا (في هذه

الحالة) إزاءها،على سبيل المثال يجب عدم الانجرار إلى استخدام عبارة"المثلية الجنسيّة" والاستعاضة عناها بمصطلح"الشذوذ الجنسي"،لكن هناك مصطلحات منضبطة مفهوميا مثل مصطلح:"العاصمة" سياسيّا، وكما قلنا في النقطة السابقة أن نكون إزاء "دعوة حق أريد بها باطل"لا يعني ذلك أن نتخلّى عن "دعوة الحق" بدعوى أنّه يُراد بها باطل، ثمّ إنّ "العاصمة" لا تختصّ بالدول فقط ، يمكن أن يكون للولاية في دولة اتحادية عاصمة، نيويورك مثلًا عاصمتها "ألباني"، يمكن أن يكون لإقليم ذي حكم ذاتي عاصمة، مثلا، عاصمة كردستان أربيل ...،، ويمكن والحال تلك أن نتحدّث عن "القدس"عاصمةً لدولة الخلافة المأمولة أو عاصمةً ل"ولاية فلسطين"داخل دولة الخلافة المأمولة ..

مهما يكن من أمر فإنّ لدولة الخلافة المرجوّة "ولاةً" وبالتالي مؤسسات للإدارة الإقليميّة،" و"الوالي"سيقيم في "عاصمة الولاية، على كل حال لا نعتقد أنّ هناك" مانعا شرعيّا "يحول دون قيام دولة اتحادية إسلاميّة باعتبار المجال الجغرافي الكبير الذي من المفترض أن تمسحه ونظرا لعدم تعارض هذا شكل الدولة هذا مع مبدأ مركزيّة الحكم ولا مركزيّة الإدارة..

هناك مصطلحات قابلة للاختطاف وتحويل الوجهة ..

نحتاج إلى تطوير خطاب نوعي جديد موجّه إلى غير"الإسلاميّين"، خطاب عقلاني من حيث الشكل والتسلسل الداخلي للأفكار يسوّق للشريعة بعيدا عن لهجة الواعظ، المطلوب في رأينا هو تطوير خطاب جديد نوجّهه لغير الإسلاميّين، خطاب يوازن بين العمق الديني الشرعي النقي وبين الأسلوب التعبوي السياسي الجذّاب، ولِمَ لا إعمال آليّات المحاججة من "الداخل"، فإذا كانوا يجادلوننا بالغرب فلنجادلهم بهذا الغرب[211] .

على سبيل المثال .. نحن الإسلاميين لدينا مشكلة مع "حقوق الإنسان" في مرجعيّتها الكونيّة لكن ليس معنى هذا تحييد مصطلح "حقوق الإنسان" واستبعاده تماما ، صحيح أنّنا مدعوّون للحذر من الاصطلاحات المعاصرة الملغّمة إيديولوجيّا لكن هناك مصطلحات يمكن اختطافها ونعتقد أنّ

---

211 - هناك نزعة نقدية لمكتسبات الحداثة في الغرب أقوى وأعمق أثَرًا من الكثير ممّا نردّده نحن الإسلاميين مثل مدرسة فرانكفورت في جيلها الاول والثاني من هوركهايمر وآدورنو إلى هابرماس ، أو "المجموعة السائلة" لزيغمونت باومن أو كتابات تشومسكي، كما يجب التشديد على أنّ الانفتاح علىا لثقافة الغربية وتوظيفها في الخطاب السياسي الإسلامي مفيد لكسر الصورة النمطيّة الّتي يُراد رسمها للمفكّر الإسلامي أو عام الدين أو السياسي الإسلامي ..

مصطلح "حقوق الإنسان" منها ، هناك مصطلحات قابلة لتحويل الوجهة[212] وأسلمتها إن صحّ التعبير.

بطبيعة الحال مصطلح "حقوق الإنسان" علاوةً على إنشائيّة الكثير من مضامينه المُضمّنة في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وتحييدها للخصوصيّات الحضاريّة فإنّه في مخاضه المفهومي التاريخي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأدلوجة الماديّة الرأسمالية إذ مرّ بثلاثة أطوار رئيسيّة : من "الحق الطبيعي" إلى "مبدأ العدالة" ومن "مبدأ العدالة" إلى "العقد الاجتماعي" ومن "العقد الاجتماعي" إلى "النفعيّة البنتاميّة" (نسبة إلى "جريمي بنتام")، هذا فضلا عن الإغراض في مستوى الممارسة حيث أصبح شعار حماية "حقوق الإنسان" أداة من أدوات الإمبريالية الغربيّة قبل أن يتحوّل إلى وسيلة لمنع "دول الجنوب" من اللحاق بركب التقدّم الاقتصادي الّذي حققة "الشمال" وذلك من خلال رفع راية الدفاع عن حقوق العمّال وحتى حماية البيئة (مناكفة الصين نموذجا) .. لكن ما نراه مع ذلك هو أنّ هذا المصطلح -من حيث هو مصطلح لا "كمفهوم"- قابل للاستدراج إلى المربّع الإسلامي لسببين :

212 - **مصطلحات مثل "الرأسمالية" أو "الاشتراكية" أو "الشّيوعية" أو "الليبرالية" ليست ممّا يمكن تحويل وجهته وجرّه إلى المربّع الإسلامي نظرا لحمولتها الإيديولوجية الثقيلة وتنافرها مع "المزاج الشعبي المسلم".**

أوّلًا؛ بات على قدر من الرسوخ في القلوب والأذهان الّتي شوّهتها وقولبَتْها أفكار التغريب طوال عقود الاحتلال والاستبداد..

ثانيًا؛ لأنّه مصطلح مقبول تركيبيًّا فهو يتركّب من لفظين غير غريبين عن الحسّ الإسلامي البسيط: "الحق" و"الإنسان"، عن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال: "صم وأفطِرْ، وقُم ونَم، فإنَّ لجسدِكَ عليْك حقًّا، وإنَّ لعيْنِك عليْك حقًّا، وإنَّ لزوْجِك عليْكَ حقًّا، وإنَّ لزَوْرِك عليْك حقًّا" أمّا الاعتراض بالقول إنّ في حديثنا عن "حقوق الإنسان" إحالة ضمنيّة على مرجعيّتها الغربيّة فهذا صحيح إذا كنّا سنكتفي بالإشارة إلى هذه "الحقوق" دون تأطير إسلامي وتقييد شرعي[213]، والحقيقة أنّنا لا نرى أنّ المصطلح يفيد أنّ "الإنسان" هو مانح الحقوق وليس "الشارع" (الله تعالى)، هذا فهمٌ مُسقَط، فالمعنى الّذي يقفز إلى الذهن لأوّل وهلة هو أنّ "الإنسان" هو من سيتمتّع بهذه الحقوق، بالنسبة إلى تفضيل مصطلح "الحقوق الشرعيّة للإنسان" فإنّنا بذلك لم نفعل شيئا لأنّنا نكون عندها قد تخلّينا عن مصفوفة اللفظيْن "حقوق الإنسان"، لذلك نفضّل مرحليًّا البحث في المُتاح مع هذه التركيبة كأن نقول مثلًا : "حقوق الإنسان الإسلاميّة" أو

---

213 - يُذكَر أنّ "حقوق الإنسان" في الإسلام ترقى إلى مرتبة "الضرورات" أو "الواجبات" وليست مجرّد "حقوق".

حتى "حقوق الإنسان الشرعيّة "لا ضير في ذلك ، الرهان هو الاحتفاظ بالمصطلح مع تعديل المفهوم ، وهذا معنى الأسلمة الّذي أردناه ، إذ لم نقصد ادّعاء إسلاميّة "حقوق الإنسان" الّتي ظهرت في الأدبيّات الغربيّة .ولا يُفهَم من كلامنا أنّنا نستعيض بنِظرة الانبهار في حضرة الفكر الغربي بأخرى تلبس لَبوسا مخاتِلا، إذ إنّ تعامُلنا مع المقولات الغربيّة هنا هو "تعامل أداتي/ ظرفي" بحت أي إنّنا لا نبحث سوى عن ضرب الغرب بالغرب إن صحّ التعبير مع مراعاة حقيقة صُلبة وهي تمثّل العامّة النفسي والعميق للمصطلحات الوافدة من هذا الغرب ، أمّا الاستشهاد بالآية 104 من سورة البقرة "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا ۗ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ " فنراه مؤيّدا لدعوانا لا ضديدًا لها، إذ إنّه وبالعودة إلى سبب النزول نلمس شكلا من اشكال مراعاة الواقع والتكيّف مع هذا الواقع الّذي يقول إنّ اليهود يتخابثون ويمكرون في كلامهم مع الرسول ومع المسلمين، أمّا ما يُفهَم من نهي عن التشبّه بالكفّار في الآية فنراه تأويلا متعسّفا على النص، فالنهي عن استخدام لفظ بعينه يستخدمه الكفار في غير سياقه مكرا وتوريَةً لا يمكن تنزيله ضمن قاعدة النهي عن التشبّه بهم في الأقوال.

نعتقد أنّ وضع حواجز بيننا وبين هكذا عبارات تشرَّبها اللاّوعي المسلم حتّى باتت جزءا من كيانه النفسي يعسّر

عمليّة البث والتلقّي، فالتشوّه العميق في وعي الإنسان المسلم يصعب تجاوزه بالخطاب التقليدي القائم على مطبخ لغوي تراثي إن صحّ التعبير، المشكلة ليست في قال الله قال الرسول، نحن غير مطالبين بالامتناع عن الاستشهاد بما قاله الله ورسوله عليه الصلاة والسلام بل مطالبون باستدعاء معجميّة جديدة تسير بالتوازي وبالتعامد مع الحجاج النقلي.

لكن ما يجب أن نشدّد عليه هنا هو أنّ التخلّص من المصطلحات الملوّثة حضاريًّا تماما واستبدال مصطلحات من عمقنا الإسلامي بها "مطلوب" بل و"ضروري" لكنّه يبقى مشروعا مؤجّلًا إلى ما بعد الطور "الدعوي" عندما تصبح القلوب والأذهان مهيّأة للاستماع للإسلاميّين والتفاعل الإيجابي مع خطابهم الأصوليّ (السلفي) الأصيل.

الاشتغال على نماذج تعبويّة انسيابيّة[214] على شاكلة هذا النموذج الخطابي..

["السلطة الفاسدة" تحتاج إلى سلطة أخرى موازية كي تعيش، هذه السلطة هي "سلطة الجهل" .. "الجهل سلطة" كما يُقال،، المطلوب بكل بساطة هو محاربة الجهل والجهل أشكال ، أسوأ هذه الأشكال وأقساها هو "انحسار الوعي

---

214 ـ أي نماذج تقوم على الاستفزاز الذّهني والتّداعي الحرّ للأفكار لا على الوصاية والوعظ والتّوجيه العمودي المباشر.

السياسي" ،، التحدّي الأساسي في رأينا هو استنهاض الوعي أو بالأحرى مزيد استنهاض الوعي لأنّنا لا نستطيع إنكار تحقّق طفرة وعي غير مسبوقة..عبّرت عن نفسها من خلال موجة الثورات العربية 2011،، يُفترَض بالوعي السياسي الفردي والجماعي أن يتساوق مع الهُويّة ،والمُحدّد الأساسي للهُويّة هو الدين ، ولمذا كان ذلك كذلك علينا أن نتساءل : هل النظام السياسي القائم حاليّا ينسجم وتعاليم الدين الّذي به ندين ؟!!!،، قضيّة طبيعة النظام الحاكم قضيّة مفصليّة، الوعي الّذي نبحث عنه .. الوعي الّذي نريد هو وعي طرح الأسئلة المناسبة ،، الأسئلة الّتي يجب أن تُطرَح لا الأسئلة الّتي يسمحون لنا بطرحها، نتحدّث هنا عن "النمط الثقافي السائد"، علينا كسر طوق ما سمّاه "تشومسكي" "الخطاب الشبيهي"[215] وما نُسمّيه "التشرنق داخل النسق" حيث تفرض علينا وسائل الإعلام حصارا مجهريّا يوهمُنا بحرية التعبير وماهي في الحقيقة إلا حرية تعبير محدّدة لا تخرج عن الصندوق، يوهموننا بتعدّديّة حقيقية وماهي في حقيقتها سوى تعدّديّة داحل الفكر الواحد .. ما يجب أن يفهمه الشباب بشكل خاص هو أنّ "النظام العلماني" الّذي تفتّق وعيُهم عليه ليس مقدّسا أو نظاما فوق المساءلة، هو نظام بشري

---

215 - **سبق أن فصّلنا القول حول "الخطاب الشبيــهي" في مستوى سابق من الكتاب.**

قابل للمراجعة والنقد والنقض،، كتّاب الغرب أنفُسهم باتوا يتحدّثون وإن بتنسيب عن "ما بعد العلمانية"]..

السّيرورة الحجاجيّة لهذا النص:

فساد السلطة _ سلطة الجهل _ محاربة الجهل _ انحسار الوعي السياسي _ الوعي السياسي والتّساوق مع الهُويّة _ الدين هو المحدّد الأساسي للهُويّة _ طرح الأسئلة الضرورية __ دور النمط الثقافي السائد في التّعمية على هذه الأسئلة .

قصْف المصطلحات

يجب ألّا نطمئنّ كثيرا للتقعيد المأثور«لا مُشاحّة في الاصطلاح» لأنّه كثيرا ما يوقعنا في شرَك التشغيب على الدّلالات عبر تكريس الخلط بين المصطلحات ،، فعلى سبيل المثال لا الحصر ينطوي الحديث عن "العلمانية" باستخدام مصطلح"المدنية" تضليلا (مقصودا أو غير مقصود) للمتلقّي الذي قد يذهب في ظنّه أنّ المتكلّم يتحدّث عن التمدّن والتحضّر أو عن مقابل للعسكراتيّة ، كما يعمد البعض إلى استعمال لفظ"الدولة الدينية"كمرادف للدولة الإسلاميّة إما جهلا أو مكْرا بغاية إسقاط التجربة القَرْوسطية الأوروبية (الثيوقراطية)على نموذج الدولة في الإسلام،، فضلا عن هذا وذاك قد يُلجأ إلى مصطلح بعينه لتخفيف وطأة المفهوم أي المعنى كإطلاق تسمية "المثليّة الجنسية" على "الشذوذ الجنسي" مثلا..

والخليق بالذكر أنّ تجارة المصطلحات تشهد رواجا منقطع النظير في الحقل السياسي حيث تتمّ "قولبة التفكير" بوساطة اللغة ، كالمسارعة إلى تسويق عبارة "الحرب على

الإرهاب" بدلًا من الحديث عن"مقاومته"، فمصطلح "الحرب" هنا يستحضر معنى "إطلاق اليد" وفيه شرعنة قبْليّة للتجاوزات والانتهاكات ويسمح باستباحة "المحرّمات" السياسية والأخلاقية والإنسانية..

وعندما تتحدّث الحكومات عن"الحرب على الفساد" فالمعنى الضمني التي يُراد له أن يصل إلى" مستهلك الخطاب "هو براءة هذه الحكومات من "الفساد" بما أنّها "تواجهه".

وحتّى إصرار من هم على رأس السلطة على الحديث عن «حكومات وحدة وطنيّة» رغم عدم دقّة المصطلح تقنيّا وسياسيّا هو محاولة للتنصّل من المسؤوليّة بتوزيعها على الجميع وتذريرها وبالتالي تمييع كلّ مساعي المساءلة والمحاسبة، لذلك كثيرا ما نسمع عبارات اقتسام الفشل من قبيل «كلّنا يتحمّل المسؤوليّة» أو«هذا ليس خطئي» أو «النخبة السياسيّة فشلت ويجب أن نتدارك» ...إلخ.

كما يشيع استخدام كلمة «مؤدلَج» أو «متأدلج» وهي من التوصيفات الإنشائيّة الدارجة غير المنضبِطة مفهوميًّا إذ ليس هناك في الحقيقة معنى واضح لهذا اللفظ "الزئبقي" الّذي لا نكاد نمسكه حتّى يُفلت من جديد..

وحتّى استخدامه للإشارة إلى كلّ من يحمل إيديولوجيا(ما) لا يضيف جديدا يُذكَر على هذا الصعيد، إذ كثيرا ما يُنظَر

إلى "الغيور على دينه" مثلا باعتباره «مؤدلجًا» استغرقته النِّظرة المعياريّة الإسلامويّة البائسة..

إذن؛ طغت "الدلالة التهكّميّة" للّفظ على دلالته المعجميّة الجافّة، فأصبح صفة تبخيسيّة تُلصَق ب"الآخر" الفكري أو السّياسي حتّى لو كان مفتقرا إلى هُويّة إيديولوجيّة واضحة ..

الرمي بالتأدلج إذن ليس سوى مناكفة ومناقرة غوغائيّة لا علاقة لها بالموضوعيّة أو العلميّة، وهو ما يذكّرنا ببواكير استخدام لفظ «إيديولوجيا» حين كان "نابوليون" يقزّم المعارضين بنعتهم ب"الإيديولوجيّين (Ideologues) "محرّفا بذلك الصياغة الأصليّة/المحايدة للمصطلح الّذي صكّه الفرنسي "دوتراسي" على معنى "الفكرانيّة" أو"علم الأفكار".

قصارى القول؛ علينا أن نُدرك أنّ اللغة هي وعاء الفكر كما يُقال، ما يعني أنّ الألفاظ والمصطلحات ليست مجرّد مبان جوفاء بل هي حمّالة مقاصد ومعان وهو ما يستدعي الاشتباك معها فكريا بهدف تعريتها وقضْمها قبل أكلها وهضْمها، فالتسمية "سلطة" و"العنونة" يمكن أن تكون شكلا من أشكال تطبيع الناس لغويًّا مع عناوين بعينها وبطبيعة الحال لا تخلو العناوين من مُضمَرات ومضامين !

..



عدَميّة منطق "تعفين الأجواء" !

يتبنّى قطاع واسع ممّن نسمّيهم "إسلاميّي ربطة العنق" منطق "تعفين الأجواء" أي النظر إلى واقع التقهقر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعين المتفائل الّذي ينتظر انفجار الوضع بانتفاضة شعبيّة هادرة تأتي لتنقل البلد من حال إلى أخرى يُرجى أن تكون ذات منحى" إسلامي"، هذا المنطق لا يخلو من العدَميّة نظرا لما فيه من تنظير للتفلّت والفوضى والدفع نحو لحظة عصيّة عن الضبط والسيطرة، الإشكال هنا في تحوّل هذا الموقف النظري إلى ممارسة سلبيّة مثل تنفيه العمل الأهلي (المدني) الّذي تقوم به الجمعيّات الخيريّة أو ما شابه، أو ممارسة ذات مضمون سالب مثل مقاطعة الانتخابات في فواصل تاريخيّة فارقة ربّما تقتضي المشاركة لمساءلة السياق السياسي العلماني الّذي يُتحجَّج به لتبرير عدم المشاركة، إذ علينا ألّا نذهل عن أهميّة النزوع الإصلاحي في الإسلام الّذي يقابله" الإفساد في الأرض"، مع العلم أنّه ليس هناك شيء اسمه "فخ الثنائيّات" هكذا في المطلق، الأمر يتوقّف على الموضوع ويحدّده الواقع والسياق،، أحيانا يكون اعتبار ثنائيّة "السيّئ" و"الأسوأ" فخّا هي نفسُها فخّا.. المسألة فيها تفصيل و ليست بهذه البساطة بساطة القوالب الجامدة[216]..

216 - «السيّئ» و«الأسوأ» من طبيعة الأشياء ومن سنن التاريخ وإلّا لَما كان هناك قاعدة أصوليّة تقول «دفعِ الضّرر الأكبر بالضّرر الأصغر» ، دون أن يعنيَ ذلك بطبيعة الحال مهادنة "السيّئ" فقط لأنّه ليس "الأسوأ" لأنّ الهدف السياسي النهائي للمسلم هو إقامة الشريعة، يُفترَض بالرؤية السياسيّة أن

هناك مَن يقول إنّ الداعين إلى التصويت لبعض الشخصيّات "الثوريّة "حسنة السّمعة يشاركون بوعي أو بغيره في “إطالة عمر النظام ”بمرشّح سيجد نفسه في النهاية (إذا ما مرّ) أداة لشرعنة منظومة حكم مهترئة بتشكيل قوة احتجاج من الداخل وبالتالي توفير آليات تنفيس ذاتيّة للنظام، في الحقيقة هذا التحفّظ على وجاهته الظاهرة يتّسم بقدْر كبير من العدَميّة السياسيّة لانبنائه (ضمنيًّا) على “حلّ مأزقيّ” إن صحّ التعبير يتمثّل في “تعفين الوضع” أو “مزيد تعفين الوضع” أي الدفع بواقع الأزمة إلى مداه حتّى يحدث التغيير المرجوّ بشكل راديكالي إمّا عبر “انقلاب عسكري” أو من خلال “ثورة شعبية”، لنكون بذلك إزاء استدعاء خطير لمفهوم “بنية الفرصة السياسيّة”الّذي حلّله Tarrow وقدّمه كعمليّة منظّمة لإنهاك النظام وإغراقه في الأزمات حتّى تنضُج فرصة التغيير “الجماعي” المنشود، وهي استراتيجيّة تتبنّاها بشكل أوْضح الجماعات المسلّحة بشكل “إيجابي” (أو موجب) أي بممارسة دمويّة تستعجل لحظة “التحوّل السياسي” عبر تأليب “الشعب” على قيادته السياسيّة وإحداث شرْخ أكثر عمقا في جدار الشرعيّة.

تكون مبدئيّة لكن أيضا يجب أن تكون "مرِنة"،، مرونة تأخذ الواقع بعين الاعتبار ، لا ميوعة تتقيّد بهذا الواقع حدّ الإذعان والاحتكام،،فعندما تكون في سياق تهديدات انقلابيّة معادية للإسلاميّين وتفكّر بمنطق "لا للثالث المرفوع" وبذهنيّة عدم الدفاع عمّا هو كائن بحُجّة الانشداد إلى ما يجب أن يكون والعمل لأجله حصْرا وقَصْرا، ستجد نفسك دون أن تشعر "حليفا موضوعيّا" للانقلابيّين و"ظهيرا عمليّا" للمشروع التّشغيبي بما يجعلك بوارد تقويض الموجود والابتعاد أكثر فأكثر عن المنشود، فمن الأخطاء المنهجيّة الخطرة الّتي يقع فيها بعض الإسلاميين تجاهل "السياقات" بدعوى أنّها سياقات مصطنعة، السياق "واقع" والواقع إكراهي بالضرورة ولا سبيل لتجاهله بعدم الخضوع لمقتضياته الظرفيّة !!!!..

نعتقد أنّ اندلاع "ثورة" بدفع (أو بوحيٍ مِن) أُناس مشهود لهم بالشجاعة ونظافة اليد من داخل السلطة يمكن أن يكون أقلّ كُلفة من ترك الحبل على الغارب، إذ إنّ"التثوير" يبقى ممكنا حتّى في ظلّ أوضاع "مستقرّة" في "سوئها".

إنّ مأموليّة حدوث "ثورة" تميل إلى الانخفاض في حال انكسار إرادة التغيير بطغيان المستويين الأوّلين من هرم "ماسلو"(البطن والأمن) على اهتمامات العوام[217]، الجوع قد يصنع "ثورة" لكنّ كثيرا منه قطْعا لا يصنعها، نقول ذلك لأنّ مفهوم "ثورة الخبز" أو "ثورة الجياع" هو أحد المفاهيم السائدة لخطاب "التعفين" رغم أنّ "التجويع" كان ولايزال أداة الحكّام للإخضاع الجماعي، وحتّى حديث البعض عن "الثورة الفرنسيّة" وتقديمها ك"ثورة جياع" ليس في طريقه، إذ إنّ الفقراء لم يلعبوا دورا مؤثّرا فيها، حيث انطلقت الثورة من النبلاء والمهنيين الّذين كانوا يجتمعون في قاعات الاجتماعات في باريس (فرساي) قبل أيام من سقوط الباستيل، وحتى العنف الثوري الشعبي الكبير قاده كبار المُلّاك وصغارهم ..

العوَز والاحتياج الناتج عن الانهيار الاقتصادي لا يؤدّيان في الحقيقة إلّا إلى مزيد التذيّل للسلطة الحاكمة ما يُؤدّي غالبا إلى حالة من "استقرار المقابر"، لذلك تعمل "الأنظمة

---

217 - - من الكُتب الّتي يُنصَح بالعودة إليها للوقوف على قزَميّة دور العامل "الاقتصادي" أمام العامليْن "السياسي و"المؤسّسي" كتاب:"الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية" للسوسيولوجي "بارنيغتون مور" الّذي سجّل تخلّف الفلاحين المعوَزين عن "ثورة الفلاحين" في أوروبا في الربع الأوّل من القرن السادس عشر ميلادي..

المغلقة" على هندسة مجتمعاتها اقتصاديًّا بطريقة تنحسر معها "الطّبقة المتوسّطة" لأنّها تُعدّ مصدرا من مصادر التثوير المحتملة ليميل التقسيم السوسيو-ديمغرافي إلى أقليّة مرفّهة مستفيدة وأكثريّة مفقّرة منكسرة.
وحتّى لو قُدّر للشعب "المُفقَّر" أن يثور فسيعود أدراجه مع أوّل قطعة خبز تُرمى إليه، وليس أدلّ على ذلك من أنّ انتشار الفقر المدقع في الهند مثلا لم يصنع "ثورة".
لكن ..

رغم ما تقدّم لا يفوتنا أن نسجّل هنا أنّ تواتر الأزمات داخل الحكومات العلمانية بفصولها الصّاخبة لا تخلو من "فوائد" ولابُدّ أن تترك أثرَها عميقًا في الوعي السياسي الفردي والجماعي..

كثيرون سينمو وعيهم و يتجاوزون قشرة المناكفات حول الحكم وما جاورها من "ماجرَيات"[218] إلى ما تحتها وما وراءها من "أدوار وظيفيّة" ومِن مسؤوليّة يتحمّلها "سياق سياسي عام" على درجة كبيرة من التعفّن..

وما يساهم في تعزيز نوازع التّفكير خارج الصندوق والبحث عن "الخطيئة الأصليّة" أو "العِلل الأولى" لِما هُم فيه من إخفاق و"شَوَاش" هو التعقّد الّذي يلفّ المشهد

---

218 - **"الماجريات" هو عنوان كتاب لإبراهيم السكران صدر عام 2015، التعبير مشتق من عبارة "ماجرى به العمل" والمفصود عمومًا هو قصف الأحداث اليوميّة وهوَس تتبّع "الخبر" وتأثيره السلبي على ملكة التفكير.**

وصعوبة تفكيك ما يجري داخل الغرف المغلقة وفهمها في ظلّ التصريحات والتّحليلات المتضاربة ليكون الحلّ مع كلّ ذلك هو ردّ كلّ هذا الغموض إلى "أزمة/أمّ" تُفسّر كلّ شيء، "أزمة" ستتنبّه الكثرة الكاثرة إلى أنّها «أزمة نظام» وهذا الاستنتاج العام هو اختزال مُكثَّف وبليغ ولا علاقة له بالابتسار والإخلال.

استعلاء "المقلّد" بعلمه المنقول

على "الإسلاميّين الحرَكيّين" تفادي الوثوقيّة التأويليّة، إذ إنّ منهُم مقلّدون ينسون أنّهُم «مُقلّدون» فينبرون ينافحون عن تأويلاتهم الدينيّة المتبنَّاة في مسألة من مسائل الاجتهاد

بِلهجة الواثق القاطع الجازم في دوغمائيّة عجيبة يستنكف منها صاحب التأويل نفسُه .

هؤلاء لا يتوانون عن تسفيه الأقوال المخالِفة وتتفيهها والتّطاول بعلمهم المنقول على علماء مجتهدين مُعتبَرين، مناكِفين ومناقِرين لهُم ظانّين أنّهم بِما حفظوا قد فقِهوا وفقَهوا وفقُهوا وأنّ ما وصل إليهم "صواب لا يحتمل الخطأ" وأنّه "العلم" وليس مبلغ مُحصّلِه منه، حتّى لَيُخيَّل إليك أنّك بحضرة علماء جهابذة وليس مجرّد ناقلين مُردّدين لا بضاعة لهم ولا زاد خارج صندوق معلّميهم.

الإسلاميون ومقاومة الفساد



"الإسلاميّون" كغيرهم من العاملين على محاربة الفساد الأصغر[219] من خارج" السلطة" مطالبون بالحذر من منطق "زرع أشخاص نزهاء بين الفاسدين" وتنسيب التعامل معه وبه، فما أن تتحوّل هذه المقاربة إلى منهج مقاومة حتّى يستحيل إلى استراتيجيّة قائمة الذات في التبييض والتطبيع والتأبيد، حيث سيطغى على العوام مع انسياب الأيّام مزاج عام يبيّض الفساد ويطبّع معه في ظلّ مناخ شاذ ينظّر بشكل غير مباشر للتعايش معه وتأبيده، بل إنّ هذا المنطق يتقاطع مع ذلك التفكير المافيوزي الشهير القائم على الاستثمار في "السمعة" أو"الواجهة" حيث تستحيل القلّة "الشريفة" إلى أداة تلمّع الجهاز أو المؤسسة ككلّ حتّى وهي تكافح ضدّ الفساد والفاسدين في هوامش تحرّك ضيّقة محدّدة سلَفا وهوما يجعل منها في النهاية

---

219 - **"النظام الوضعي" هو "الفساد الأكبر" وما تفشّي أشكال الفساد الإداري والمالي والأخلاقي إلا تعبيرات فرعية لهذا الفساد/ الأمّ و رجع صدى له.**

غطاءً مثاليًّا لتمرير أجندات "ميكروسكوبيّة" مشبوهة لا قِبَل لها بها ولا تملك أمامها (في حال كشَفتها) سوى الصمت إمّا خوفًا من النّبذ و التهميش داخل منظومة فساد طاغية أو لعدم كفاية الأدلّة المُثبتة للانتهاك.

كما أنّ أكبر خدمة للفساد هو ذلك النّزوع الشّائع إلى التّمييز الصّارم بين التورّط المباشر وبين المشاركة بالتّواطؤ أو التّستّر .. كلّهم فاسدون ، ولا حاجة قيميًّا إلى التّركيز في الفروق والتّفاوتات بينهم.

لا فرق ذا بال بين "الفاعل الأصلي" و "الشّريك"، لا عمَليًّا ولا أخلاقيًّا..
العقل الّذي تدفعه اصطفافاته السّياسيّة إلى التّفريق القاطع بين "مستويات الانحراف" هو بالضّرورة "عقل منحرِف" ، ويبدو أنّ مجموع هذه العقول المنحرفة هو ما شكّل في النّهاية غياب وعي عام طارد للفساد ..

الذهول عن ممكنات الإصلاح المُفضي إلى التثوير

لماذا يستنكف «إسـلامـيّو ربطـة الـعنـق» من دعم مشاريع القوانين "الإصلاحيّة" ؟!!!!!!!!!!

السبب بكل بساطة أنّهم يتعاملون مع "واقع سياسي متعيِّن" كما لو كان مجرّد مسرحيّة تعيسة يجب أن تتوقّف حالًاا وفورًاا،، وبالتالي لا معنى ولا جدوى من التّفاعل مع مواقف "الممثّلين" الّذين يتقاسمون الأدوار على خشبة المسرح و"الحل" هو عدم الاستماع إلى ما يُقال على الرّكح والاكتفاء بإطلاق الهتاف لإلغاء العرض المسرحي البائس.

هؤلاء يعتقدون أنّهُم الأعلَون وعيًا، لا يؤمنون بمنطق تثمين "الدّقـائـق" وإعادة الاعتبار للتفاصيل،، وينزعون إلى تتفيه ما هو كائن انشدادًا إلى ما يجب أن يكون ذاهلين عن أنّ تجاوز الواقع يمرّ ضرورةً عبر «التراكم التاريخي الخلّاق» أي البناء على ثغرات الواقع المُراد تغييرُه أو تثويرُه لا تسفيهه والتعالي الطُّهوري عليه..

"الواقع السياسي" في نظر الكثرة الكاثرة من الإسلاميّين هو مجرّد موضوع للفهم والتفكيك ومِن ثَمّ التحريض الشامل عليه دون أيّ محاولة لتوظيف ما يُتيحه من ممكنات يمكن المراكمة عليها لتفجير "النّظام" من الدّاخل،، فبدَلًا من

التعامل مع بعض الخطوات الإصلاحية[220] من داخل النسق العلماني كفرصة للاختراق والتشغيب على "النّمط الثقافي السائد" بتذرير جهده التغريبي يقع النّظر إلى المسألة برمّتها على أنّها تبييض للنظام وتوفير آليات تنفيس ذاتيّة له وما إلى ذلك من المواقف الجذريّة المنفلتة الّتي تلامس العدَميّة،، في ذهول تام عن حاجتنا المرحليّة إلى المحافظة على "الواقع" حتّى نستطيع تغييرَه[221].

اليسار الماركسي .. "رفض بنيوي"[222] للإسلاميين

---

[220] ـ على سبيل المثـال،، كثيـرًا ما يكون وجود "محكمة دستورية عليا" (تونس نموذَجًـا) ضامنًا أو على الأقل عامـلًا مُقلِّـلًا من فرص حصول انغـلاق سيـاسي يُبعدنـا أكثـر فـأكثر عن هدف "الأسلمـة"، وعليه؛ يُفترَض بالإسلاميّيـن في هذه الحـالة النزول من عليائهم وإبداء مساندة لمطلب إحداث "محكمة دستوريّة"، لأنّ وجودهـا مُفيد للنّظام ولأعداء النّظام في الآن ذاته، فهي تثبيا للوجود مع ترك الباب مواربـًا للـمنشود، بمعنى آخر؛ مع هذه الـمحكمة "الحـالة حرِجـة" لكن "مستقرّة"،، والـمطلوب أن نكون مع هذا "الاستقـرار" وفق رؤية ظرفيّة/ مرحليّـة.

[221] ـ قد يعترض البعض على هذا التقعيد بدعوى أنّ الأصل في الأفعال هو التقيّد بالحكم الشّرعي،، نحن في مبحث يتعلّق بأساليب التأتي والمعالجة في إطار السياسة الشرعيّة، هناك فرق بين الطريقة التي يجب أن تكون اتباعية تخضع للحكم الشرعي وبين الأسلوب بما هو حيلة عملية تخضع للتقدير السياسي ولا يُشترَط فيه سوى عدم مخالفة ثابت شرعي وبالتالي المعترض هو المطالب بإثبات مخالفة ما عرضناه للثوابت الشرعية !!!!!!!

[222] ـ أي هو رفض داخل في بنية التفكير اليساري وليس رفضًا سياسيا مرحليا ظرفيًّا.

عندما نتحدّث عن «يسار استئصالي» يحقد على "الإسلاميين" فذلك لا يعني أنّ هناك "يساريّين" يرحّبون بهم، اليسار الماركسي في علاقته ب"الإسلام السياسي" نوعان لا ثالث لهما:

-النوع الأوّل حدّيّ يرى في الإسلام السياسي "سرديّة فاشيّة" مآلها الطّبيعي هو العنف ولا يمكن التعايش معها أبدا والصّراع مع دعاتها هو صراع وجودي باعتبار أنّ "الإسلامي" هنا هو في حكم "الكافر الاجتماعي المحارب" إن صحّ التعبير.

-الصنف الثاني أقلّ تنطّعًا و ينظر إلى ما يُسمّونه "الإسلامويّة"[223] كطرح إصلاحي/رِجعي/ظلامي خارج التاريخ والصّراع معه "شبه وجودي" وليس مجرّد "صراع حدود" ، بما يعني أنّ التّعامل معه يجب أن يكون في حدود مقتضيات التعايش الدّنيا مع العمل على تحييده وتهميشه لأنّ أصحابه يتبنّون خطابا متعاليا مفارقا بعيدا كلّ البعد عن رهانات استنهاض "الوعي الطبقي" وهُم بذلك ظهير عملي وحليف موضوعي للرأسماليّة، "غرامشي" مثلا وهو أحد "أنبياء الماركسيّة" الملهِمين حتّى وهو يُقرّ ل"رجل الدين" بصفة "مثقّف" فإنّه ينفي عنه صفة "العضويّة" ويسمّيه «مثقّفا تقليديًّا»..

223 - بعيدًا عن سياقات التّرجمة والتّعريب كثيرا ما يتمّ استدعاء "واو المبالغة" لترذيل المفاهيم : «إسلامويّة»، «أخلاقويّة»، «شعبويّة»، «إرادويّة» ...إلخ، وهذا الشكل من "التّبخيس المُكثّف" هو ركن ركين في قصف المصطلحات ..



إذن؛ إذا حدّث "يساري" قال: «ليس لديّ مشكلة مع الإسلاميّين وأرى وجودهم ضروريّا» فهو قطعا إمّا "يساري مزيّف" أو يمارس "التقيّة السياسيّة" بمنطق براغماتي يُدرك مدى "تشوّه" الوعي الشعبي و"تلوّثه" بأدران الارتباط العقدي الديني متوسّلا في ذلك بما نُسمّيه "التسميل الإيديولوجي"[224] ..

فهذه "عقيدة" شائعة بين بقايا "اليسار العربي" الّذي مازال بعيدًا كلَّ البعد عن مراجعات "اليساريّين الراديكاليّين" أو "ما بعد الماركسيّين" أو "ما بعد الحداثيّين" أمثال «طوني نيغري» و«آلان باديو» و«سلافوج زيزاك» وغيرهم ممّن حاولوا إعادة الاعتبار للدّين وتجاوز التّضارب الظّاهري بين "الاعتقاد الديني" و"الطّموح التحرّري .. "وعليه؛ فإنّ الرفض اليساري العربي للإسلاميّين هو في حقيقته "رفض

224 - "التقيّة" و"التسميل الإيديبولوجي" ("الملاطفة الإيديولوجيّة") لدى "اليسار الماركسي العربي" يمكن لمسهما في مستوى المضمون الخطابي (تحوّل "الصراع الطبقي" إلى عبارة "النضال الاجتماعي على سبيل المثال) أو حتى في مستوى الشكل ففي تونس مثلا غيّر "الحزب الشيوعي التونسي" اسمَه إلى "حركة التجديد" فيما بات "حزب العمّال الشيوعي التونسي" "حزب العمّال التونسي".

بنيَـوي" أي إنّـه رفض داخل في بنيـة التّفكيـر اليسـاري/الماركسي[225]..

بقي أن نقول إنّ معاداة الإسلاميين[226] ليست تكلّسًـا بل "تزيّدا يساريًّـا" لأنّ خطّ الصّدام الأساسي في الماركسيّة هو الصراع الطبقي لا الصراع الإيديولوجي،هو "تكلّس" وجمود إذا نظرنا إلى منطق العداء الايديولوجي بصفته إرثا طلابيا في الكثير من الدول العربيّة والعائد إلى الستينيات والسبعينيات لكن من ناحية التأصيل الفكري هو "تزيّد".

225 ـ طبعًـا هناك من سيقول ‹‹الأمر نفسه ينطبق على الإسلاميّين أيضًا في علاقة بالآخـر››، نحن نقـول "بالضبط"؛ لكن شتّـان بين من ينطلق من مرجعيّـة متجـاوِزة وديالكتيك نـازل وبين من يؤسِّس أفكارَه على مرجعيّـة وضعيّة وما تفتح عليه من ”جدَليّـات صـاعدة“ تُحيِّد أسئلـة الـسّمـاء("الماديّـة التاريخيّـة"، البنى التحتيّـة والبنى الفوقيّـة...)، نحن إقصائيّـون لكن بما يُرضي الله تعالى،، إذ إنّ الالتصـاق بالوحي الإلهي ولو مع خطأ الـفهم والـتّـأويـل خيـرٌ من التّمـاهي مع فلسفـات بشريّـة وتحديـثُ النّفس بالجهـاد في سبيلهـا!!!!

226 ـ لمسنا ذلك بوضوح في الحـالة السّوريّـة حيث يقف معظم "اليساريين العرب" إلى جانب نظام الأسد، معظمهم ‘‘علمانجيّون‘‘ أي إنّـهم يقيمون بنيانـهم ‘‘الفكري’’ على أساس ضدّي استعدائي تجاه جمهور ‘‘الإسلاميين’’ ويحرصون على عدم الوقوف على أرض واحدة معهم ولو جزئيًّا أي مرحليًّا وإزاء حالة بعينـها، هذه ‘‘الدوغمائيّة ’’لا تُبرَّر بالخصومة الإيديولوجيّة فقط بل تفسّرها أيضا وخاصة الخصومة السياسيّة إذ يحظى الإسلاميون بالتفاف شعبي كبير يجعلهم نظريا أقرب إلى السلطة.

"المعـــارضات الإسلاميّة" وقضيّـة اجتراح الـحلول

كثيرا ما تعمد السلطات الحاكمة وما جاورها من نخب ساندة إلى محاولة فرض حصار على الأصوات المعارضة من خلال المطالبة بإرفاق الاعتراض على السياسات بالحلول التفصيليّة واعتبار ما دون ذلك مجرّد خطاب نظري أجوف مع ما يُصاحب ذلك من تقزيم لمكانة التنظير كأنّ "الفعل" أو "الفعاليّة التاريخيّة" ممكن(ة) دون ممهّدات نظريّة..

وبما أنّ الإسلاميين يتحرّكون خارج "المجال الحيوي" للعلمانيّة الحاكمة فإنّهُم يواجهون التهميش الكامل لأنّ حلولهم المُجمَل منها والمفصّل موسوم إيديولوجيّا بالإسلام السياسي، وتزداد السّبُل ضيقا أمام العمل الإسلامي غير المتنظّم بدعوته إلى تقديم مقترحات عمليّة دقيقة، وهو ما يدفع كثيرين منهم إلى السقوط في الفخ وتبذير جهودهم في تفصيل رؤية شرعيّة آنيّــة للحكم لا مكان لها على أرض واقع لا علاقة له بالشريعة، والأصل معه استنهاض الوعي الإسلامي والتعبئة الثوريّة للتغيير.

أيًّا كانت الخلفيّة الفكريّة؛ هل أنّ «المحلّل» أو «المثقّف» أو «الكاتب» أو «الناشط السياسي» مُطالب فعلا باجتراح الحلول ؟!!

قطْعا لا؛ الدور الرئيس لهؤلاء يدور بين التشخيص والتحليل والتفكيك والكشف عن مواطن القصور في السياسات الحكوميّة، وهي مَهام معقّدة في زمن "هندسة الجهل"، ما يجعل أمر "التعرية" ليس بتلك البساطة الّتي يظنّها البعض إذ إنّ هناك بوْنا شاسعًا بين التوصيف المقهوي العام والعائم وبين الاشتباك العلمي العميق بعناصر الواقع، ويبقى اقتراح «الحلّ» والتفصيل فيه "مكرُمةً فكريّةً" أو "ترفًا نضاليًّا" أي إنّه من باب الاجتهاد المحمود لا المطلوب.
فمن لا يطلب السلطة على غرار الأحزاب والشخصيات الّتي تقدّم نفسها كبديل سياسي للحكم يُفترَض ألا يُطرح عليه ذلك السؤال الافتراضي الممجوج :

«ضع نفسك مكانه ..ماذا كنت ستفعل ؟!!» .. سؤال الخيال التنصّليّ هذا كثيرا ما يتكرّر داخل الخطاب الحزبي التعيس لأنصار الأحزاب "الحاكمة" فيما السؤال الصحيح هو سؤال الواقع وهو: يا من تمارسون الحكم الآن ماذا أنتم فاعلون ؟!!..، فمن يحكم أو من يريد أن يحكم هو من يُسأل عن الحلول أمّا البقيّة ما داموا لا يحكمون ولا يقترحون أنفسهم للحكم فليس أمامهم سوى الجلوس على تلك الربوة الشهيرة [متفاعلين] مع ما يحدث أسفلها.

وحتّى «المثقّف العضوي» ("الغرامشي") فإنّ اقتراح الحلول ليس صفة "ماهوية" مرتبطة به كما يردّد البعض، إذ يُحيل هذا الصنف من المثقّفين "الرسوليّين" أوّلا وقبل كل شيء على الارتباط العضوي بالطبقة الاجتماعيّة والتعبير عنها بحمل آمالها وآلامها والاحتكاك المادي بها ومعها في لحظات المواجهة مع السلطة أو مع من يحمل مشروعا مضادا مع تحديد أُفُق نضالي يدور حول "الهيمنة" ("هيمنة الوعي" لا "هيمنة الاستبداد") بدلا من البقاء في برج عاجي يكتفي بالتنظير ومن ذلك معنى "المثقّف المشتبك" (باسل الأعرج نموذجا) .

«المثقّف» بجذره اللغوي "ثقَف" هو نقيض موضوعي للانحراف والزيغ وقدَرُه البحث عن "الحقيقة" أي البحث في ما يجب أن يكون وذلك عبر إنتاج الأفكار، فهو بهذا المعنى يفكّر في "المعرفة" ولا يكتفي بتحصيلها، ومهمّتهُ الأصليّة هي النقد والتفكيك وتقديم تصوّر جديد للواقع (ليس بالضرورة حلولًا تفصيليّة) بمنهجيّة واضحة وهدف أوضح تميّزه عن "المثقّف المُهاتر"، ليكون وفيًّا لدوره الأصيل المتمثّل في استنهاض الوعي وتوجيه الرأي العام إلى "المشاكل الحقيقيّة" (كما يراها هو) وتحفيز "العامّيّ" على التفكير في واقعه بطريقة تلامس نخاع عظم الخلل داخل

السياق العام الّذي يعيش فيه و ينتظم تحت مفرداته السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

وهنا نستدعي طرح "فوكو"حول "المثقّف المتخصّص" أو "المثقّف الجديد" في هجر لمقولة "المثقّف الكوني" أو الشمولي، "المثقّف الحديث" الّذي يبشّر به الفيلسوف الفرنسي غير مطالب بتقديم الحلول ولا حتى بالاضطلاع بمهمّة التوجيه العام ..

ما يجب أن نقوله في ختام هذا المبحث هو أنّ "رجل الفكر" لا يقلّ أهميّة عن "رجل الميدان" مع التّشديد على أنّ التمييز بين "الرّجُلين" هو على سبيل الفصل المنهجي لا غير، إذ إنّ الواقع يُنبئنا بالتداخل والاشتباك وتعدّد المهام ،، وما نحذّر منه في هذا المقام هو السقوط في شرَك التّبخيس من شأن "الــتّـــنـــظــيـــر".
لا عمل دون "فكرة" دون "تنظير"،، التّاريخ تحرّكه الأفكار بقدر ما تحرّكه الأفعال..
مع العلم أنّ "المثقّفين" مطالبون باستفراغ الوسع لتحقيق نتيجة ما وليسوا مطالبين بتحقيق نتيجة ما،، "النتيجة" تتدخّل وتتداخل في إنتاجها عوامل عديدة تتجاوزنا أشخاصًا وجماعات ولولا ذلك لَما سألنا الله التوفيق..
قصارى القول؛
ليس صحيحا أنّ كلّ من ينقد ويطرح مشكلا عليه أن يقترح معه «حلّا»، هذا طرح "رياضي" (من الرياضيات)، في الفلسفة وفي الفكر عموما "السؤال يُصادر على الجواب" ،

بمعنى أنّ دوْر المثقّف (الأصلي) هو التعرية وفتح آفاق جديدة في التفكير وليس مطالبا بتقديم جواب مع كلّ سؤال يطرحه، كما يجدر التّشديد هنا على ضرورة التمييز "الـفـاعل الثّقافـي" أو "النّـاشـط في الـحقـل الـثّقافـي" أو "تقني المعرفة" وبين «الـمـثـقّـف» باعتبــاره مُنتِجًــا للأفكـــار يُجـيـد طرح الأسئلة ويُـعـيـد الاعتبـــار للهــوامــش، فمن يضعون كلّ من هبّ ودب في خانة "المثقّفيــن" هُم أشبَه ما يكون بِمن يعتقد أنّ «الـبـعــوض» هو نوع من أنواع «الطّيــور»، وإذا قلتَ له:

~هل أنّ كلّ ما يطير هو «طائــر» ؟ !!! ..

يجيبك على الفور:

~طبعًـــا ؛ طار .. يطير فهو «طائـــر» !!!

الإسلاميّون والتصوّر الماركسي للسلطة

مازلنا نرى كثيرا من "الإسلاميين" متشبّثين بفكرة تعالي "السلطة" تماهيًا مع التصوّر الماركسي (و"الألتوسيري") للدّولة ذاهلين عن أنّهم بصدد الحديث عمّا بات متجاوَزا فلسفيًّا وتاريخيا، ففي عصرنا هذا تركت "السلطة كمجموعة أجهزة فوقيّة" مكانها ل"السلطة كحضور محايث في المجتمع"، فالأفراد ممزّقون بين مراكز قوى متعدّدة (على غرار الشركات الكبرى [اقتصاديا] والنقابات [اجتماعيا] والاحزاب [سياسيا]...) ولم يعد ذلك الكيان الّذي يحتكر «العنف الشرعي» باصطلاح "ماكس فيبر" بتلك "الكليّة"و"الفاعليّة" و"الجوهريّة" في "عمليّة الإخضاع" ..

غير أنّ ما تقدّم لا يعني انحسار "السلطة" أوتميّعها بفعل واقع "اللامركزيّة" و"المحايَثة"(Immanence) و"التشتّت" بل يعني توسّلها بأكثر أدوات السيطرة تعقيدا عبر توظيف "المعرفة" لإخضاع "الجسد"لنصل هنا إلى ما يسمّيه الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو Foucault"التشريح السياسي للجسد"(Anatomie politique) الّذي أنتج في النهاية "سلطة على الحياة" وهي الترجمة الّتي يفضّلها فتحي المسكيني لمصطلح Biopouvoir أي "سلطة"سلطا[ات]) تتدخّل في حياة الإنسان فردا (التفريد) و جماعةً(التشميل) إدارة وتوجيها ، حتّى أنّ "هابرماس" وصف دولة "فوكو" ب«المقولة المتعالية» بما هي حضور "دائم" و"متجدّد" !..
بل إنّ الرقابة الرّسميّة أو الدولتيّة للمجتمع باتت أقرب ما يكون إلى نموذج الإنقليزي "پنتام" المعروف

ب«الپانوبتيكون» (Panopticon) أي "مراقبة الكل" أو "الكل مراقب" وهو أسلوب رقابي للسيطرة على المساجين من خلال إيهامهم بعيون تراقبهم ليلا نهارا فينضبطون لرقيب غير مرئي قد يكون غير موجود أصلا، هذا الأسلوب لا يقتصر على الأنظمة الاستبداديّة كما قد توهم بذلك روايات "جورج أورويل".

ويمكن اعتبار لافتة الطّريق المكتوب عليها «طريق مراقبة بالرادار» نموذجا بسيطا وثرثارا لشكل الضبط والسيطرة هذا مع التشديد على أنّ اللافتات من هذا النّوع كثيرة جدّا لكنّها مزروعة في أدمغتنا أو في "لاوعينا" زرعا عبر التربية والتعليم والإعلام، وهو ما عبّر عنه "زيغمونت پاومن" ب«الرّقابة السائلة» الّتي هي في النهاية نتيجة "الانتقال الكبير" من دولة توفير الأمن والحاجات الأساسيّة وإدارة الاختلاف وتضارب المصالح داخل المجتمع إلى دولة وصاية فكرية وتنميط ثقافي وذهني وهو ما يُحيلنا بشكل ما على ما يُسمّيه السوسيولوجي الفرنسي "بورديو" «آبيتوس» (Habitus) عانيًا به تلك "الملَكة" الّتي تترسّخ في الذاكرة الفرديّة والجماعية بحكم التاريخ الاجتماعي والاستعداد النفسي وتطوّر قدرات محدّدة على تمثّل العالم ومواجهة المشكلات العمليّة ..

قصارى القول ..

انتقال السّلطة من "التعالي" إلى "المحايثة" هو عين ما بيّنه وفصّل فيه "فوكو" في "تاريخ الجنسانيّة" وفي «إرادة المعرفة» (La volonté de savoir) وسمّاه «ميكروفيزياء السلطة» (Micro-physique du

(pouvoir ، وهو ما أفضى في النّهــاية إلى صياغة نظريّــة "نقض الـسّلطـة" (Anti-Pouvoir) الّتي تضع عددًا من الـخطوط الحـمــراء أسفل الطّمــوح الإيديولوجــــي إلى الاستيلاء على الـــحكم ! ..
ومهما يكن من أمر فإنّ صـراع الـشّعوب ضدّ "الـسّلطة الـسّـيـاسيّـة" في العمق وفي أكثر صُوَره تَـكـرُّرًا وفجـاجةً هو صـراع الـتّـاريخ الـفردي والـجماعي ضدّ راهنيّـة الـسّلطة وانشدادهـا الـغريزي/الـطّبيـعي إلى التّعامل الـعمَلي المبـاشر مع الـواقع بـلحظتَـيه الآنيّـة والآتيَــة، وكثيــرًا ما تذهب "الـخصوصيّـات الـحضــاريّـة" ضحيّـةَ هذا الـنّـزوع الـمُزمن إلى تحييد الـمـاضـي بل وتشويـهه لِـحســاب "الـيومـي" بـاسم الـتّكيّف والمصلحة والـضّـرورة ، وربّـمـا على هذا الـمعنى علينـا حَمْـل مـا قـالـه "كونــديـــرا":

إنّ صـراع الإنـســان ضدّ الـسّـلطة هو بـالـدّرجة الأولـى صـراع الـذّاكـرة ضدّ الـنّـسـيــــان »..

الأخــطاء الــمنهجيّـــة الثــلاثــة !

سنحاول في السطور اللاحقة تسليط الضوء على 3 أخطاء منهجيّة شائعة بين أبناء الحركات الإسلاميّة:

التكذيب الميكانيكي للمصادر الإعلاميّة "المشبوهـة" :

من الأخطاء المنهجيّة الشائعة بين الإسلاميّين المسارعة إلى تكذيب أيّ خبر ينقله طرف (مشبوه) أو محسوب على جوقة الأعداء أو أصحاب الأجندات الخفيّة، لاعتقاده أنّها تسعى إلى بثّ البلبلة في البلاد ، ما يجب أن ندركَه في هذا الصدد هو أنّ إشاعة الفوضى لا تحتاج بالضرورة إلى أكاذيب وافتراءات إذ كثيرا ما يكون كشف الحقائق سبيلا (مأمولا)إلى ذلك، فالتّلاعـب الاستخباري يمكن أن يكون بالتعرية والكشف أي بتسريب "معلومات صحيحة"، وليس فقط بالاختلاق وضخّ "المعلومات الكاذبة" .

التعاطي الاستعلائي مع غلاة العلمانيّيــن:

لا يمكن إيقاف الأدعياء من غُلاة العلمانيين عند حدّهم سوى بالدعوة إلى المناظرات العلنيّة وحبّذا لو كان المناظر فضلا عن تمتّعه بقدرات حجاجيّة جيّدة مستأثرا بقدر من الشهرة حتّى لا يُنظَر إليه كشخص متسلّق لا يرمي سوى إلى

الاستثمار الشخصي في شهرتهم ما يمكن التذرّع به لرفض التحدّي .. الغياب عن المواجهة الفكريّة خطأ كبير يقع فيه الإسلاميّون ترفّعا يمكّن لخصومهم غائبون وهم بذلك يُجرمون بحقّ المتلقّي الّذي كثيرا ما يسقط صريع بسحر الخطاب وطلاقة اللسان ، للأسف كثيرا ما يطغى على التعاطي مع هذه المسألة الخطاب التهويني الاستعلائي الّذي يتعامي عن مبدأ "أثر الفراشة" الّذي سبق أن تحدّثنا عنه بما يُعمّق ذلك التشرنق الإعلامي البائس حول"النسق"بتركه خلْوا من أي خطاب ضديد أو بديل، ليبقى عوام الناس همَلا لمنابر التضليل والتمييع وتُترَكَ عقولُهم نهْبا لقصف إعلامي مركَّز..

التحريض على "الأنظمة القـــائمة":

يجب التوقّف عن حثّ النّاس على الخروج لإسقاط «النّظام»[227] ، عليهم بدلا من ذلك العمل مع الجماهير على إعداد قيادة إسلاميّة واضحة بفكرة ناظمة تبيّئ الظّروف لتغيير حقيقي يلامس عظم الدّولة.
الانتفاض للهدم دون أُفُق للبناء في لحظة تبدو فيها ملامح "العدوّ" غير واضحة (مثلما كانت الحال قبل 14 جانفي/ يناير في تونس مثلا) يرمي أيّ حراك شعبي "غوغائي" في

227 ـ تحدّثنا عن "الحثّ على الخروج لإسقاط النظام" ولم نقل"الحث على إسقاط النظام" ، هناك فرق، الحثّ على إسقاط النظام مطلوب،، كما أنّ حديثنا عن ضرورة العمل مع الجماهير لإعداد قيادة إسلامية واضحة بفكرة ناظمة ينطوي بالبداهة على ضرورة إيجاد "البديل الجاهز" هيكليا وفكريًّا لاستلام الحكم أوّلا.

مهبّ التوجيه عن بُعد بما يعنيه ذلك من توظيف داخلي يتقاطع مع الاستثمار الخارجي والتحكّم بالتالي في حجمه ومُخرَجاته.

الاحتجاج بتسقيف مطلبي راديكالي/حَدّي مع غياب "الرأس" والافتقار إلى "المشروع" هو مجرّد "جهد مادّي أجوف" يصبّ خراجُه بالضرورة في جراب «النّظام» وأعمدته القادرة على إيهامك بأنّ تغييرا عميقًا حقيقيًّا قد حصل وأنّك بطل هذا "التّغيير"، لكنّ ما تقدّم لا يعني تجاهل تحرّكات الشعوب وعدم الانخراط فيها بالكليّة، هذا خطأ جسيم لأنّنا لا نضمن عدم تحقيق الحراك "العشوائي" لمطالبه حتى لو كانت حديّة ما، إذ لا حتميّة في مجال العلوم الإنسانيّة، و أمامنا تجارب واقعيّة علينا استخلاص الدّروس منها، فلم تبرز حركة النهضة[228] بقوّة خلال الحراك الاحتجاجي في تونس في أواخر 2010 وبداية 2011، كما تخلّف "الإخوان" ـكتنظيمـ عن المشاركة في مظاهرات 25 جانفي/يناير 2011 في مصر، كذلك فعل حزب العدالة والتنمية المغربي مع حراك "20 فبراير"،، عدم الانخراط في هكذا تحرّكات بدعوى عدم "وصم" الحراك ب"الإسلامويّة" حتى لا يسهل ضربُها من "السلطة" ومن ورائها "الغرب" المتوجّس من أيّ نفَس إسلامي قولٌ فيه نظر، لأنّ هذا يخضع لظروف الحراك ودرجة حدّته واتّساعه ولا يمكن التسليم به على الجملة، على كلّ حال

228 ـ أكّد القيادي بحركة النّهضة سمير ديلو في تصريح تلفزي على قناة "التونسية" إنّ أوّل اجتماع حزبي انعقد في سيدي بوزيد خلال "الثورة" عقده أحد مناضلي الحركة يُدعى "عمر أولاد احمد" وبدأ الاجتماع بتصدير إسلاموي عرفته الجامعة التونسيّة في السبعينيّات وهو "بسم الله قاصم الجبّارين".

عدم إبراز "شعارات إسلامية" لا يعني عدم خروج "إسلاميين" لدعم الحراك..

خطورة الخطاب غير المنضبط مفهوميًّـــا

ما يغفل (أو يتغافل) عنه الكثير من الإسلاميين من المتعاطين مع الشأن العام أنّ الناس عموما أسرى الدّلالتيْن "المعجميّة" و"التركيبيّة" وعلاقتهم بالدلالة«التداوليّة[229]» للألفاظ ضعيفة إن لم تكن منعدمة، لذلك نقول دائما إنّ هناك كلاما أعمق من أن يُقال للعوام وأخطر من أن يُلقى على قارعة الطريق.

ما يجب أن نقوله في هذا السّياق هو أنّ الكتابة الرمزيّة أو الساخرة تحتكم (أو يُفترَض أن تحتكم) إلى ضوابط دقيقة من بينها وجود قرينة أو قرائن قوية صارفة إلى الطابع الترميزي أو التّهكّمي للنّص حتّى لا يُحمَل على غير معناه وهذا «تشوّه شكلي» يترك أثرَه عميقًا في المضمون وتتزايد خطورته طرَديًّا مع تزايد حساسيّة الموضوع المطروح، وتتأكّد أهمّيّة الانتباه إلى هذه النقطة في المواقع الافتراضيّة حيث يَزهد "المتلقّي" في طلب المعنى واستكناه المرمى.

هذا فضلا عن ازدهار التلقّط والتلقّف والتسقّط والتوظيف والتعريض، دون أن نذهل بطبيعة الحال عمّا يُسمّى "انهيار السياق" وهي الظاهرة الّتي تتربّص بكلّ خطاب ساخر أو

229- "الدلالة التداوليّة"للّفظ يُنظَر لتوليدها إلى "المقام" ككل، المقام بعناصره الأربعة (الباث والمتلقّي والمكان والزمان)، على سبيل المثال: "تونس دولة حرّة مستقلّة" إذا كان من يقولها طرف من أطراف السلطة الناطق الرسمي باسم الحكومة مثلا ، تُحمَل الألفاظ على معناها المباشر (المعجمي والتركيبي) ، وإذا كان قائلها من فصيل سياسي ثوري لطالما حاول إثبات غير ذلك فاللفظ حينها لا يُسلَّم بظاهره ونذهب إلى الدلالة التداولية وهي "السخرية" !.. كذلك لا نفهم عبارة "ليلة سعيدة" وهي تُقال في المساء كما نفهمها وهي تُقال التاسعة صباحا مثلا .. فإمّا أنّ هناك دلالة تهكمية أو خفيّة لا يؤدّيها اللفظ الظاهر ...إلخ.

حمّال أوجُه (ولاسيّما في مواقع الواصل الاجتماعي) حيث يكون "النص" عُرْضة للتجيير والتحريف القصدي أو العفوي خصوصا من قبَل مَن لم يخبِروا أسلوب صاحبه ولم يتعوّدوا عليه.

ومِن المعروف أنّ لكلّ متلقّ مجال رؤية خاص وهو مهيّأ ذهنيّا لاستخدام ما يسمع أو يقرأ بما يخدم مصالحه أو أفكاره بوحيٍ من نوازع «التحيّز التأكيدي» أو بما يلتقي وانتماءه العُصبوي/الاجتماعي بوازع ممّا يُسمّيه "جاي بافل" «نموذج التّصديق المبني على الهُويّة» حتى لو أدّى ذلك إلى استعمال الخطاب خارج سياقه الأصلي أو بعيدا عن المرامي الّتي أرادها "الباث" والّتي يُفترَض أن تُلتقَط بناءً على ما نعرفه عن صفة القائل وموقعه لنجد أنفسنا بذلك أمام ما يشبه التأويل البنيوي أو التفكيكي القائم على "موت المؤلّف".

وتتعزّز" خطورة "إلقاء كلام سياسيّ غير منضبط مفهوميًّا مع شيوع صنف معيّن من القرّاء يسمّيهم" رولان بارط " ب «القرّاء المهووسين» (Mai-nomai) وهُم أولئك الّذين يلتذّذون بتوليد نصوص موازية من النصوص الأصليّة..

على سبيل المثال لا الحصر.. ما يجب أن نتنبّه إليه نحن "الإسلاميّين" أنّه في السياقات العلمانيّة عندما ترد عبارة «حقوق الإنسان» مطلقة فإنّ المقصود هو الإحالة على «كونيّة حقوق الإنسان» أي حقوق الإنسان في المرجعيّة الغربيّة،، لذلك علينا الحرص على القول «حقوق الإنسان في الاسلام» أو «حقوق الإنسان في المرجعية الإسلاميّة»،

كذلك كلمة «الحريّة» فهي تشير رأسًا إلى ذلك التقعيد الليبرالي الشهير «أنت حرّ ما لم تضرّ» بعيدًا عن الضّابط الشّرعي.

مزلق أمثَلة "الدولة الإسلاميّة" المأمولة

لدينا مشكلة عميقة مع منطق : «لو كان الإسلام مطبّقًا لَما رأينا مثل هذه الجرائم» تفاعلًا مع كلّ جريمة تهزّ هذا البلد أو ذاك حتّى لو كان التّعبيـر على سبيل المجاز والتّجاوز..

قد تُقام دولة الإسلام وتستمرّ الجريمة وإن بدرجة وبوتيرة أقل لأنّنا بكل بساطة في مجتمع بشري خطّاء محكوم بتضارب المصالح والأهواء وعلى سطح الأرض في الحياة الدنيا ولسنا في جنّات النّعيم، وقد أُقيمت الشّريعة فعلاً ولم تنته الجريمة بل رأينا جرائم قتل طالت ثلاثة خلفاء راشدين، طبعا نحن لا نشكّك -بشكل عام- في حُسن نيّة المتحدّث الّذي يمكن أن يكون قصدُه أحيانا هو القول إنّ الإسلام كنظام للحياة كفيل بالتقليص من نسب الجريمة إلى حدودها الدنيا، لكن حتّى مع هذا القصد فالأمثَلة[230] والإطلاقيّة في تبييض المجتمع الإسلامي المأمول من الأمور التي يجب تجنّبها لأنّ هناك "عقلا علمانيّا "متسقِّطًا دأب على التعسّف بمؤاخذة "الإسلاميين" على دعوتهم إلى تحكيم الشريعة كما لو كانت حلًّا سحريًّا لجميع مشكلاتنا، وهذا ما يجب التنبّه إليه في مستوى الدّعوة والخطاب، فالإسلام عزيز وإنّه لَمنصور بضمان إلهي ولا حاجة لنا إلى افتعال المثاليّة والفردوسيّة في الدولة الإسلاميّة المنشودة كما لو كُنّا سياسيين بائسين بصدد إطلاق وعود انتخابيّة خلّابيّة..

ما يجب أن نقوله هنا إنّ سبب انتشار الجريمة وتمدّدها ليس عدم تطبيق الحدود الشرعيّة بل عدم إقامة الشّريعة صُبرةً واحدة، فالأحكام الشرعيّة بعضُها يأخذ برقاب بعض، فلو كُنّا نُحكِّم شرع الله تعالى على الجملة وبالتّفصيل لَما تحوّل

---

230 - هي "أمثَلــة" تذكّرنـــا على نحو ما بانحيـاز معرفي شهير يُسمّى مغالطة "العـالم الافتراضي" أو "فرضيّة العالم العـادل" حيث يُنظَر إلى النتيجة الجيّدة كنتيـجة حتميّــة وآليّــة للعمل الجيّد.

الكثير من المجرمين إلى "مجرمين" ولَما احتاج الكثير من المجرمين إلى أن يكونوا "مجرمين"..

ومع ذلك نقول..
إنّ إقامة دولة الإسلام ستقضي قطْعًا على أكبر الجرائم وأخطرها وأقذرها على الإطلاق وهي تغييب شرع الله والاحتكام إلى حكم الجاهليّة.

مغالطة التبخيس من دور العامل الإيديولوجي

***تصدير:**
«الصّراع الحقيقي هو صراع الهُويّة ولا يُلهوننا إلّا بغيره» !

من أشهر المغالطات[231] الّتي يردّدها ذوو الحكمة المتورّمة من المتعاطين مع الشأن العام الزّعم بأنّ معركة الهُويّة انتهت والمعركة الأساسيّة اليوم هي معركة التنمية..

يُفترَض بالمسلم أن يكون أفُقه النضالي هو تطبيق الشريعة الإسلاميّة ، قد نختلف في التأتّي والمعالجة بين نقل وعقل ، فذلك مناط اجتهاد واختلاف وخلاف، لكن ما لا يُقبَل بتاتًا هو التصريح بهدف نهائي بعيد عن تحكيم الإسلام والتخفّي وراء مقولات ماديّة تمركز الهمّ الاقتصادي وتُعليه على الوازع الدّيني، هذا لا يجوز بل ولا يستقيم عقلا حتّى بمنطق "المداراة" فضلا عن منطق "التقيّة" المرفوض في عقيدة أهل السنّة والجماعة، فالمؤمن كما يقول شيخ الإسلام "ابن تيمية" «إذا كان بين الكفّار والفُجّار لم يكن عليه أن يجاهدهم بيده مع عجزه ، ولكن إن أمكنه بلسانه وإلا فبقلبه مع أنّه لا يكذب ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه،إمّا أن يُظهر دينه الحق وإمّا أن يكتمه وهو مع هذا لا يوافقهم في دينهم وكتمان الدين شيء وإظهار الدين الباطل شيء آخر»[232]..

«الاصطناع» لغةً من "الصنع" أو "التكلّف" فلا يُصطنَع الشيء إلّا من عدم أو بالأحرى بعد "عدَم"، أمّا «الاستثارة» فلا تنسحب إلا على ماهو موجود بالقوّة ويُراد له أن يكون موجودا بالفعل، ففعل الاستثارة يهدف إلى نقل "الشيء" من حالة الكمون إلى حالة الظهور وهو

---

[231] - **"المغالطة" هي تقديم الخطأ على أنّه الصّواب وسواء كان هذا التقديم تضليلا واحتيالا أو تبنّيا واقتناعا فذلك لا يغيّر من طبيعة "المغالطة" كمغالطة ..**

[232] - **قالها في "منهاج السنّة" 6/ 424 في سياق نقد منهج "التقيّة" عند "الرّوافض".**

ما ينسحب على ما يدعونه "الاستقطاب الإيديولوجي"، فهو "استقطاب مستثار" وليس استقطابًـا مصطنعًا كما يردّد البعض، فالتّدافع أو الصّراع بين الحق والباطل أو مايسمّونه "الصراع الإيديولوجي/الثقافوي/الهوَوي" هو سنّة الله في خلقه وأيّ طرح مقابل هو قطعا إمّا من باب التزييف والتزلّف لبني علمان أو تعبير عن رغبة "متطرّفة" في فرض "الاستقرار"، يقول الله تعالى في مُحكم تنزيله: «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض»، فالانشداد إلى الدين أو ما نسمّيه "الاستنفار الهُوَوي" هو معطى طبيعي وهو الأصل ولا علاقة لتقدّم الطرح الإسلاموي بإخفاق "الإيديولوجيات التقدّميّة" وتراجعها وتركها مساحات شاغرة جاءت "الإسلاموية" لملئها كما زعم ذلك الفرنسي "أوليفيي روا"[233]، فهؤلاء الّذين ينفون منطق "التدافع الحضاري" وحقيقة "الهُويّة المهدّدة" بتعلّة أولويّة الهمّ الاقتصاديّ إنّما يتحرّكون (بوعي أو بغيره) بوحيٍ من فلسفة "الدولة الحديثة" حيث لا يُنظَر إلى الإنسان ("المواطن") إلّا ككائن "يموت ويحيا وما يُهلكه إلّا الدهر" أيْ يعيش مرة واحدة ويجب أن يعمل طوال حياته على "الكسْب" والصعود الاجتماعي والاقتصادي وعلى "السلطة" أن تعمل على "تبيِئة" الظروف لتحقيق هذا الربح المادي منزوع القيمة.

[233] - أوليفييه روا_ كتاب "تجربة الإسلام السياسي"_ ط1_ (ص56).



بل إنّنا نزعم أنّ كلّ من يمركز فكرة "معركة التنمية" ويميّع كل خطاب هُويّاتي إنّما يقدّم خدمة جليلة (بوعي أو بغيره) لشراذم اليسار وغيرهم من شُذّاذ الآفاق المتفسّخين، فعندما يتعاطى "مسلم" مع مشروع قانون المساواة في الميراث مثلا بمنطق التسطيح والتمييع بدعوى وجود ماهو أهمّ وأجدى لحياة الناس[234] فإنّه يسطّح حضور الدين في المجتمع كأنّما «بالخبز وحده يحيا الإنسان»[235] في تعاط سياسويّ مقزِّز يُحيّد الالتزام العقدي ويتعالى عليه كأنّه معطى هامشي شبيه بِبيضة "جوناثان سويفت"[236] الّتي

---

[234] - كلّما خرجت دعوة تُشتمّ فيها (أو منها) رائحة الإسلام حتّى لو كانت بمضمون قشري تُجابَه فورًا بِردود فعل علمانيّة پافلوفيّة تتحوّل معها إلى مسألة هامشيّة "يجب أن تأتي في آخر قائمة المشاغل العامّة بعد عجز الميزانيّة والتشغيل والفساد المالي وإفلاس المؤسّسات العموميّة..،، كأنّ "حفظ المال" أَولى من "حفظ الدين"، وكأنّه "بالخبز وحدَه يحيا الإنسان"، وكأنّ الله تعالى قال «وما خلقتُ الجنّ والإنس إلّا ليستثروا ويستكرشوا» وكأنّه سبحانه لم يقل «ولو أنّ أهل القرى آمنوا واتّقوا لَفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض» وكأنّه جلّ وعلا لم يُحذّرنا بقوله «فلمّا نسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلّ شَيْء حتَّى إِذَا فرحُوا بِمَا أُوتوا أَخَذْناهُمْ بغْتَةً فَإِذَا هُمْ مبلسون»،، بل إنّ هناك ذهولا تامّا عن الحلول الاقتصادية والاجتماعيّة العمليّة الّتي يوفّرها "البديل الحضاري الإسلامي" كنظام سياسي وكمنظومة أخلاقيّة متماسكة .

[235] - يُنسَب هذا القول إلى "المسيح".

[236] - من مؤلّفات الكاتب الإنقليزي "جوناثان سويفت"(ت1745 م) رواية "رحلات قايلفر" الّتي تروي قصّة دولة كانت تعيش في انسجام واطمئنان حتّى جاء الإمبراطور الجديد وقرّر حظر كسر البيضة من الأسفل ويفرض كسرها من الأعلى بمرسوم ينصّ على تسليط عقوبات صارمة على كل من

يجب ألّا يتسّبب الخلاف حولها في صراع، هؤلاء من أولئك الّذين "يعلمون ظاهرًا من الحياة الدنيا وهُم عن الآخرة هُم غافلون"[237] ! .

من المفارقات أنّ معظم من يرفضون الطّروح المتأدلِجة وينتقدون "المقاربات السّياسيّة" المؤسَّسة على مُضمَرات إيديولوجيّة هُوَويّة يُجابهونها ب"مقاربات إيديولوجيّة معاكِسة"، وإلّا فماذا نسمّي التّسبيح بحمد "النّجاعة" و"تحقيق المكاسب الدنيويّة".

أليس هذا تفكيرًا من قلب "الأدلوجة الرأسماليّة" ؟!!!

ما فات هؤلاء أنّه لا يمكن مضاددة "التفكير الإيديولوجي الإسلامي" إلّا بتفكير إيديولوجي مقابِل !!!!! ..

الحقيقة الّتي لا يُماري فيها عاقل أنّه لا يمكن فصل مطلب التنمية عن مطلب العبودية لله اللهّم إلا على سبيل الفصل التعسّفي، ونزعم أنّ آية قرآنية واحدة كفيلة بنسف السجال المفتعل بين سؤاليْ الدين ("الإيديولوجيا"[238]) والدنيا ("التنمية") «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم

ينتهك هذا القانون الّذي قسّم الشعب إلى شقّين ؛ شِق رجعي/محافظ مع كسر البيضة من أسفلها وشِق ثوري/تقدّمي مع كسرها من أعلاها ليصل الأمر إلى حدّ اندلاع حرب أهليّة ..

237 - الروم 7 .

238 - "الإيديولوجيا" هي منظـومة نسقيّـة مغلقة من الأفكار والاعتقادات التي تسيّج طريقة التفكير وتوجّهه نحو وسائل بعينها وأهداف دون أخرى،، ومصطلح "الإيديولوجيا" كما صاغه ديستوت دو تراسي" يعني "علم الأفكار" أو علم "دراسة الأفكار"،، وحتّى نكون دقيقين فإنّ "الدين" ليس "إيديولوجيا" لطبيعته المتجاوزة والمفارِقه، من باب أولى وأحرى ألا يكون الدين الإسلامي "إيديولوجيا" لأنّ مبادئ هذا الدين ومرتكزاتها لأساسيّة تتنافى وجوهر "التفكير الإيديولوجي" القائم على "العطالة الزمنيّة" باصطلاح الأستاذ حسن بن حسن و"اللاموضوعيّة" في الطّرح لطغيان "وعي المعركة" ونوازع الفصل والقطع والهيمنة،، لكن يبقى الدين "رافعـة إيديولوجيّة" إن صحّ التعبير أي مجالًا لتموضع الإيديولوجيا، حيث يمكن للمتديِّن أن يتحوّل إلى حامل إيديولوجيا تأسيسًا على نواة فكريّـة تحملها ديانة (ما).

بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ»[239]..ففي الإسلام ليس هناك فصل بين الطموح الدنيويّ("بركات من السماء والأرض") وبين الالتزام العقدي ("آمنوا واتّقوا")، فالاعتصام بحبل الله جلّ وعلا كفيل بتحقيق النّهضة المأمولة وإن لم يحدث ذلك فلحكمة يعلمها العليم والعبرة في النهاية بالمآل الأخرويّ «وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ».

أمّا الاعتراض بما تشهده الدول الكافرة من تقدّم رغم أنّها غير مسلمة ،فنقول إنّها قد أخذت بما به يتحقّق التقدّم المادي بمنطق السببيّة الموضوعيّة الّتي أسنّها الله لتستقيم حياة البشر وتستمرّ عمارة الأرض بما يجعل العمل وفقها والاعتداد بها كفيلا بتحقيق النجاح "المادي" إذا ما شاءت المشيئة الإلهيّة تحقّقه لحكمة، ثمّ إنّنا أمام حاكم مسلم على شعب مسلم يُفترَض أن يُعمَل بشأن سياسته المقياس الشرعي وليس المقياس المادي وإلا فلنرفع القبّعة إذن لليابان الشنتووية والصين البوذية وأوروبا المسيحيّة فقط لأنّها حققت تقدما اقتصاديا، الحقيقة أنّ هذه الدول من وجهة نظر عقديّة تنسحب عليها آية أخرى تقول:« فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ»[240] ، من هنا تجدر الإشارة إلى أنّ اعتبار الالتزام المحمول على السياسي هو من نوع الالتزام بنتيجة والاكتفاء بهذا التقعيد في التقييم السياسي هو نتاج مباشر

[239] - الأعراف 96.

[240] - الأنعام 44.

لذلك المقياس المادي منزوع القيمة، في حين أنّ المقياس الشرعي يُفترض فيه (فضلا عن النظر في"النجاعة الماديّة") أن يُحتكَم إلى مبادئ منبثقة من الإسلام ومبدأ المبادئ هو تحكيم شرع الله تعالى.

كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد رآه قد أثر في جنبه حصير، فبكى عمر. فقال: "يا رسول الله فارس والروم يعيشون فيما يعيشون فيه من النعيم، وأنت على هذه الحال"، فقال:"يا عمر، هؤلاء قوم عجلت لهم طيباتهم في حياتهم الدنيا، أما ترضى أن تكون لهم الدنيا، ولنا الآخرة"..

كما أنّ مناقضة العدل مدعاة لذهاب النعمة وهو حال معظم الدول "الإسلامية" فيما يعدل حكام غير المسلمين ويُقسطون، وليس أدلّ على ذلك من قول شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" :[" (...) ولهذا قيل "إنّ الله يُقيم الدّولة العادلة وإن كانت كافرة ولَا يقيمُ الظالمة وإن كانت مسلمة"]،كما أنّ الأمر قد يتعلّق بالاستدراج والابتلاء بالسّرّاء يقول الله تعالى: «سنستدرجهم من حيث لا يعلمون»، كما أنّ الدّنيا في النهاية هي دار ابتلاء لا دار جزاء .. دون أن ننسى دور عامل موضوعي مُهم وهو المدّ الكولونيالي الغربي وطبيعة الاتفاقيات الاستغلاليّة الّتي

أبرمها المحتلّون مع وكلائهم من حكّام الدول المستعمَرة قُبَيل منحها استقلالها الصوري .

كما لا يخفى على أحد أنّ مركزة النقطة المتعلّقة بالارتقاء الاقتصادي مردّها الأساس جاذبيّة الغلاف الّذي يكفي كثيرين مؤونة الاشتباك بالتفاصيل تفاصيل الحياة الاجتماعية والخاصة في البلدان المتقدّمة، من يتحدّث عن اليابان مثلا لا يرى فيها سوى الانضباط و العبقرية والتفوّق التقني فيما يُسدَل ستار سميك على ذلك الخواء الروحي الّذي يعيشه اليابانيّون وليس أدلّ على ذلك من تفشّي ظاهرة "الهيكيكوموري"(الانعزال أو التقوقع) تحت إيقاع الحياة الماديّ الضاغط الّتي كثيرا ما تؤدّي إلى الانتحار، هذا فضلا عن اعتلال الحيوات العاطفية والجنسيّة للأفراد.

فضلا عن هذا وذاك لا يفوتنا أن نشير إلى الجانب العمَلي الّذي يجعل من الاقتصاد الإسلامي سبيلا موضوعيًّا إلى النهوض وهذا بشهادة علماء الغرب أنفسهم ونحيل في هذا السياق على تصريحات عالمة الاقتصاد الإيطاليّة "لوريتا نابليوني" الّتي أقرّت عام 2008 بأنّ الحلّ للفكاك من المخاطر المحدقة بالمنظومة الاقتصاديّة الغربيّة هو النظام المالي الإسلامي، والّذي لا يمكن تطبيقه بداهةً إلّا في إطار سياق سياسي إسلامي أي في ظل دولة تحكّم الشريعة بجميع تفاصيلها، وعلى من لا يرى دور "الدين" كمحفّز

وكقوّة دفق تحرّري تاريخي أن يقرأ لعالم الأنثروبولوجيا الوظيفيّة البولوني "مالينوفسكي" أو كتاب ماكس فيبر : «الأخلاق البروتستانتيّة وروح الرأسماليّة» ليقف على الوظيفة التحفيزيّة للدين («الكالفينيّة») ومساهمته في تحقيق النقلة الاقتصاديّة النوعية خلال ثورة الأوروبيّين الصّناعيّة، ولا يفوتنا هنا أن نسجّل أنّ "فيبر" كان يتحدّث عن مذهب ينحدر من النصرانيّة بما تتّصف به من روحانيّة متورّمة ، رغم أنّ قيمة العمل يُنظَر إليها كشكل من اشكال التقرّب من الرب، فماذا لو تعلّق الأمر بدين الإسلام حيث التفكير عبادة والعلم عبادة والعمل عبادة..

قـــال تعالى "إنّ خيرَ من استأجرتَ القويُّ الأمين"[241]، ولم يقل "إنّ خير من استأجرتَ الخلوق الأمين" مثلًا، كمـا كان من أسباب اصطفاء "طالوت" للمُلك الحضور الجسماني (المادي) :" قال إنّ الله اصطفــاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم[242]"، وهذان مثالان فاقعــان يدلِّلان على طبيـعة الإسلام الواقعيّة حيث لا فِصال بين الجـانبين الرّوحي والعملي.. كما لا يفوتنا أن نقول إنّه من صميم رسالة الإسلام العمل الجاد والاجتهاد وإعداد المستطاع من القوّة بما يجعل الالتزام بهذه التعليمات الربّانيّة وسيلةً للنّهوض المادي وتحقيق الرّفاه الاقتصادي.

---

[241] - الــقصص 26.

[242] - الـــــبقرة 247.

وما يجب أن نراه في سياق متصل هو أنّ «المسلم الجاهل» يبقى خيرًا من «الكافر العالم» وإن كان «المسلم العالم» خيرًا من «المسلم الجاهل» («قل هل يستوي الّذين يعلمون والّذين لا يعلمون»[243])..

فلا نرفعنّ من شأن "العلم" على حساب "العقيدة" فما أهلكنا سوى بُعدنا عن الله وما ابتعدنا عن العلم إلّا لابتعادنا عن الإسلام[244]، فقد يبتلي الله المسلمين المفرّطين بتقوية شوكة أعدائهم دون أن يعني ذلك أنّ هؤلاء "الأعداء" من النّاجين وأنّ علمَهم نافعُهم يوم لا ظلّ إلّا ظلّه.

ورغم أنّ كثيرين يروْن أنّ التقسيم الإيديولوجي المانويّ إلى «إسلامي» و«علماني» هو تقسيم تبسيطي مُسقَط وأنّ هناك أحزابا "غير مؤدلَجة" تقف في منطقة رماديّة يمثّلها ما يُسمّى "المشترك الوطني"، إلّا أنّنا نعتقد جازمين أنّ التصنيف على أساس "الأسلمة" أو "العلمنة" يبقى المعيار الأساسي في تقييم المرجعيّات الفكريّة للأحزاب، ولا يأتي التسطيح إلّا إذا قفزنا على التدرّجات اللونيّة لهذا الصنف أو ذاك، إذ لا يمكن وضع جميع الأحزاب "الإسلاميّة" في سلّة واحدة أو اختزال الأحزاب العلمانية في نموذج معرفي أو سياسي واحد..

ثمّ إنّ "الإيديولوجي" أو مانسمّيه نحن المسلمين "العقيدوي" ليس سيّئا بالضرورة بل إنّه حتّى بمنطق المنفعة ضروري لتنظيم حركة الجماهير وتوجيهها مثلما أصّل لذلك "غرامشي"..هناك من يتعالى على مثل هذه التقسيمات

---

243 - الزّمَر9.

244 - يعترض البعض بالقول مناكفةً "بل إبعادنا عن الإسلام" ،، في الحقيقة هذه مزايدة فارغة لأنّنا أُبعدنا فإنّنا "ابتعدنا"، إذ ليس هناك فجوة دلالية عميقة بين التعبيرين.

التّثنويّة الصُّلبة للأشخاص والأفكار من قبيل (إسلامي/علماني ، حقيقة/وهم ...) ويعُدّ ذلك "بدائيّة في التفكير" و"بافلوفيّة هوويّة صِداميّة"[245] لا مكان لها زمن "الحداثة"، نريد أن نقول لهؤلاء العميقين جدّاااا إنّ الخطاب القرآني نفسَه قائم على الثنائيّات المانويّة:

حق/باطل؛ مؤمنون/كافرون

جنّة/نار؛ عدل/ظلم

ملائكة/شياطين؛ أبيض/أسود

الّذين آمنوا/الّذين كفروا

الطيّبون/الخبيثون

أصحاب اليمين/أصحاب الشِّمال

فوق/تحت؛ هدى/ضلال

بشير/نذير؛ مفلحون/خاسرون ...إلخ.

فهذا التصنيف الصارم إلى فسطاطين هو جوهر ماهية التفكير الديني/الإيماني وأيّ محاولة لفسخ الحدود بينهما تجعل صاحبَها بوارد المروق من الدّين كما يمرق السّهم من الرميّة. كلّ ما يجب الانتباه إليه هنا هو عدم السقوط في سطحيّة التعميم والاختزال المُخل، ولمّا كانت هذه الفروق "الداخليّة" (الحسن فالأحسن والسيّئ فالأسوأ) حقيقة عقليّة وواقعيّة جعل الله تعالى للجنّة درجات ولجهنّم دركات[246]..

---

245 - "البافلوفيّة" (نسبة إلى كلب"بافلوف" ورد الفعل الانعكاسي الشرطي) هي كما تتردّد على ألسنتهم تعني الاستدعاء الآلي ل"الثنائيّات الحدّيّة" فور إثارة موضوع ذي علاقة.

246 - الاحتجاج بوجود "شبهات" أو "مشتبعات" لنقض ثنائية الحلال والحرام ليس في طريقه لأنّ "الشبهة" شبهة بالنسبة إلى المكلّفين لكنّها في في حقيقتها إمّا "حرام" أو حلال" "مقبول" أو "غير مقبول"،حتى الرسول صلّى الله عليه وسلّم يقول «إنّ الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما مشتبهات لا

وعليه نحن أمام ضرورة "المفاصلة" و التشبّث بخطاب الثنائيات وعدم الانحناء أمام الخطاب العلماني التلفيقي، فتتفيه منطق "التدافع" أو ما يُسمّونه «الصراع الإيديولوجي» ومَركَزة الهمّ الاقتصادي في العمل الحزبي هو «إلحاد سياسي» إن صحّ التعبير،، إلحاد" بمعنى الميل عن الحق و"إلحاد" بمعنى تحييد القيمة والغاية والتسبيح بحمد المنفعة.

هناك من يتحدّث عن "التعايش"، هذا كلام جميل لكنّه حالم، لأنّنا بكل بساطة نحتاج بداهةً إلى تحديد قوانين "العيش المشترك" حتى نستطيع "التعايش"، وهذا التّقنين يحتاج إلى "نموذج حكم" معيّن ينضبط له الجميع وهذا

يعلمهن كثير من الناس» !..،، أمّا عن وجود منطقة وسطى بين الجنّة والنار (''الأعراف'') فهي منطقة يشغلها مستحقّوها مؤقّتا قبل أن يدخلوا الجنّة، فما يبدو في موقع وسط يردّ في النهاية إلى أحد طرفي ''المعادلة الثنائيّة''.مع العلم انّ الأقسام الخمسة للحكم التكليفي لا تنفي الثنائية المانوية الأساسية المتمثّلة في التحليل والتحريم بل تتعلّق بطبيعة طلب الفعل من المكلّفين أو النهي عنه أو التخيير بين الإتيان والانتهاء ،، فعدم فعل ''الواجب'' وفعل ''المحرّم'' من الحرام وفعل ''المباح'' و''المندوب'' من الحلال ،، أمّا المكروه فتجنّبه حلال ورفع الحرمة عن فعله هو استثناء من قاعدة التحريم توسعةً ورحمة،مع العلم أنّ الحنفيّة يميّزون بين الكراهة التنزيهيّة والكراهة التحريميّة ، في هذا السياق ينقل موقع الصحيفة الإلكترونية "الخليج" عن الدكتور عبد الفتاح الشيخ أستاذ أصول الفقه وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر قوله:" الحلال والحرام درجة مما يعرف شرعاً بدرجات ومراتب الحكم الشرعي، غير أن الحكم في سياق هذا المفهوم يتدرج في مراتب شرعية عدة يعرفها علماء أصول الفقه، من ذلك الحلال، والمفروض فرض عين، والمفروض فرض كفاية، والواجب، والسنة المؤكدة، والسنة، والمندوب، والمباح، والمكروه كراهية تحريم، والمكروه كراهية تنزيه، ثم الحرام . . ومعنى هذا أن درجات الحكم الشرعي متفاوتة ومتعددة، ولكنها تدور داخل هذين المفهومين الواسعين وهما الحل والحرمة''.

ما يجب أن نراه إجمالا هو وجوب الحذر من التّعامل مع "التشابه" على أنّه "تطابق" فنضع الجميع في سلّة واحدة أو نموذج تفسيري واحد، فإن كان هناك حق وباطل فإنّ للباطل تصنيفاته الداخليّة، إذا لا يمكن وضع "نظام علماني مفتوح" وآخر "منغلق" في "جملة سياسيّة" واحدة !.

مدار النزاع السياسي وأيضا جوهر الصراع القدَري السُنني بين الحق والباطل، لذلك كثيرا ما نُعرب عن "ارتياحنا" لحديثهم بمنطق "نحن وهُم" .."نحن التقدّميّون وهُم الظلاميّون"،، إنّنا نحتاج دائمًا لمن يُذكّرنا بأنّ الصّراع الحقيقي هو صراع على الهُويّة وفي الهُويّة، هذا ليس خطابًا تقسيميًّا إنّه مجرّد خطاب يُذكّرنا بالانقسام.

أمّا عن الزعم الشائع بأنّ الشعوب لم تطالب خلال الحراك الثوري لعام 2011 بتطبيق الإسلام وأنّ همّها كان اقتصاديّا وتحرّريًّا فحسب، فما نشدّد عليه هنا هو أنّ "الثورات" تُنزَّل في سياقاتها السياسيّة العامّة، والسياق السياسي العام في دول الثورات هو "أنظمة علمانيّة تحكم وتتحكّم منذ عقود" والخروج ضدّه هو خروج من أجل "بديل" مقبول ينسجم والإطار الحضاري لسكّان المنطقة وهو قطعا "البديل الإسلامي" بما هو بديل "غير علماني" و"غير تسلّطي" ، فالشعوب لم تطالب بالديمقراطيّة بل طالبت بما به تتحقّق العدالة الاجتماعية والحريّة والكرامة بدليل أنّنا لم نر شعار"نريد الديمقراطية" يُرفَع في أيٍّ من دول "الثورات"، وإن كانوا يسمحون لأنفسهم بالقول إنّ الديمقراطية كانت مطلبا جماهيريًّا فمن باب أولى وأحرى أن نقول إنّ "المرجعيّة الإسلاميّـــة" كانت مطلبًـــا

جماهيريًّـا خاصّةً أنّ المعتركات الانتخابيّة[247] بعدها أثبتت في غير مكان أنّ نفس الشعوب تهفو إلى حكم أقرب ما يكون إلى الإسلام ما جعلها تصوّت لِمن قدّم نفسَه لها كحامل للمشروع الإسلامي !.

صفوة القول ..

الـــتّـبـخـيـــس المُمنهـــج لمنطق الصّراع الإيديولوجي والحضاري ليس مجرّد طرح مُغرض بل هو طرح "غير علمي"،، إذ إنّه يُغفِل طبيعة «الهُـــويّـــة» كظاهرة سياقيّة يستفزّها التهديد ويُثيرها الاستهداف وقد أكّد أمين معلوف هذا المعنى في كتابه "الهُـــويّـــات الـقـــاتـــلـــة"..

الغرب نفسُه وهو الطرف المهيمن حضاريّا لا ينفي كثير من مفكّريه وجود "خوف على الهُويّة" فما بالك نحن بما نعيشه من استضعاف وهوان، فنظريّات مثل "صدام الحضارات" أو "نهاية التاريخ" تعبّر في العمق عن "صراع هويات"

---

[247] - لكن مع ذلك لا نستطيع الجزم بأنّ الناس في تونس يريدون الإسلام الصّريـح وعلى وجهه الصّحيح، فـهُم مع الإسـلام على العمـوم لا على التخصيـص، على الجملة لا بالتّفصيل، فرغم انتخابهم عام 2011 لحزب محسوب على الإسلاميّيـــن في الموعد الانتخـــابي الوحيد الّذي شهد نسبة إقبـال قيـاسيّة إلّا أنّـه ما يجب قوله أيضًا هو أنّ التونسيّين عمليـّا وتفصيليّاً لم ينتخبوا حزبًا عرَض عليهم ”مشروعًا إسلاميًّا أصيـــلًا“، "البرنـامج الانتخـابي" للنهضة كـان "علمانيًّـا" ولم يكن "إسلاميّـًـا"، ثمّ إنّ "كتلة الناخبين" لا تختزل الشعب برمّته،، لذلك على الإسلاميّين التّواضع والتريُّث والتّنسيب قبل الخلوص إلى نتيجـة مفـادهـا أنّ الشعب قد اختـــار الإسلام ..

حتى نكون دقيقيـن .. التونسيّـون اختـاروا ”المحـافَظَة“ أي الإسلام في أعمّ مفـاهيمه،، فلو نظرنـا إلى الأمر من زاوية أكثر تفصيليّة وعمَليّة نلمس لدى العـامّة قـابليّة واضحة لقبول أفكار يسارية الهوى كالتأميم في مقابل رمي الدعوة إلى "التّعميـم" بالثورجيّـة والشعبويّـة مع رفض قـاطع لمجرّد استخدام تعبيـر ”إقـامة الشريعـة الإسلاميّـة“ بدعوى أنّ الجميع مسلمون والدستور ينصّ على أنّ الإسلام دين الدولة ومـا إلى ذلك من هذا الـكلام العـائم الغـائم والمـائع..

وهي بحث عن التموقع بوعي الربح والمصلحة لكن على أساس الهُويّة، ولا يسعنا هنا التغافل عن الإشارة إلى كتاب "الاستبدال الكبير" للفرنسي "رونو كامو" الّذي حذّر من زحف الأفارقة والمسلمين على فرنسا وبقية الدول الأوربية بما يهدّد "السكان الأصليين و"المسيحية البيضاء" تهديدا وجوديًّا، وحتّى أدبيا ظهرت رواية "خضوع" لميشال ويلباك الّذي نقل خوف الإنسان الأوروبي على دينه وعلى عِرقه الأبيض وبطبيعة الحال يبقى تصاعد نبرة الخطاب اليميني المتطرّف في الغرب من أكبر العلامات الدّالّة على هذا الــتــحــفّــز الهووي .

التفكير مرّتين قبل نقد أيّ "طرف إسلامي"

ما يجب أخذه بعين الاعتبار ونحن نشتبك بالشأن العام هو أنّ الناس ميّالون إلى الحكم على" الأصل" بناء على "الفرع" ونزّاعون إلى القفز على التفاصيل نحو الأحكام التأليفيّة العامّة.

فعندما تهاجِم شخصيّة إسلاميّة (ما) بمناسبة واقعة أو موقف(ما) عليك أن تعلم أنّك يمكن أن تُلحق ضررا عميقًا بالرمزيّة التي تحيل عليها تلك الشخصيّة في حال كان هجومك عليها غوغائيا متنطّعا خاليًا من التنسيب والإشادة ولو ضمنيّا بالشخص ومناقبه وذلك تنزيها للخطّ الّذي ينتمي إليه.

ولا بأس بالتزام الصمت و"تعليق الحكم" إذا لم يكن ذلك متيسّرا والاكتفاء بإبداء الرأي في الجلسات الخاصة أو المجالس الضيّقة والابتعاد عن مواقع التواصل الاجتماعي حيث ينهار«السّيـــاق» ويزدهر التلقّط.

المسألة خطيرة فعلا وشديدة الحساسيّة، ليس كلّ ما نعرفه نقوله وليس كلّ ما يُقال نقوله دون ضابط.

انظروا إلى المستقبل بلحْظ الغيب وفكّروا في اليوم الّذي يكشف فيه "الإسلامي" المستهدف عن حقائق أو يطرح مواقف ومقاربات ناضجة حينها سيستعيد أعداء "الإسلام السياسي" وقوى الاستئصال الهووي كلامكم ومقالاتكم المتوتّرة ("النيران الصديقة") ليُجرّحوا في الشخص موضوع الاستهداف بما يطعن في النهاية في المضامين الّتي يطرحها، ناهيك عن مزلق التلبيس على

جمهور"الإسلاميّين" أنفسهم عبر زرع الشكوك ورمي الشبهات بينهم.

ما يجب أن نراه هو أنّه غالبا وبدافع براغماتي بحت ينهمك بعض "الإسلاميين" في مجاراة "العلمانيين" في مواقفهم الحافلة بالمخالفات العقديّة فيكذبون تجمّلا وأحيانا يسقطون في فخّ التعبير عن آراء لا تمتّ بأيّ صلة إلى الخطّ الإسلامي بل لا يروْن غضاضةً في استهداف "إسلاميين" آخرين استرضاءً لقوى الهيمنة في "الداخل" و"الخارج" والحال أنّ المؤمن الحق لا يداهن ولا يداري بإظهار "البــاطل"،، نعتقد أنّ الخلل الأساسي هنا أكثر من مجرّد "هزيمة نفسيّة" أو "حكمة متورّمة" تلبس لبوس "الواقعيّة"، إنّنا أمام وباء الانتصار للنفس وغياب الإخلاص لله، غالبا "الإسلامي" الّذي يهاجم إسلاميّا آخر نُصرةً للطرف "العلماني" إنّما يستقوي بهذا "العلماني" المهيمِن سياسيّا وثقافيّا واقتصاديّا على "الإسلامي الآخر" المستضعف، ما يعني أنّ الهاجس لديه ليس نُصرة "المشروع الإسلامي" بل نُصرة "المشروع الإسلامي الخاص" إن صحّ التعبير ، هذا إذا سلّمنا باستبطانه مشروعا إسلاميّا، فتوصيف "إسلامي" نفسُه يحتاج إلى مراجعة وتحيين وتدقيق يشتبك بما ينطق به الواقع الهنا والآن وعدم الاكتفاء ببعض متون الخطاب المعلن الّذي كثيرا ما يكون خادعا ولا يصلُح إلّا للاستئناس به لا الرّكون إليه.

لا "إبداع" دون "وعي تاريخي"

فيما يجترّ الإنسان المسلم بطولات الأمس ويتشبّث بتلابيب الماضي يصنع "الغربي" أمجاد الحاضر ويتهيّأ لاحتجاز موقعه من المستقبل، لقد صار تاريخنا الغابر بمنزلة "الأفيون" الّذي يُخدّر الأمّة ويمنحها لحظات من النّشوة أو السّعادة الوهميّة (Euphorie) سرعان ما تستفيق منها على

حاضر أسود، فما أشبه أولئك المتشبّثين بالسّلف وما ترك بباعة الأوهام المتجوّلين.

ولئن لا نشكّك لحظة في فضل الأسلاف في بناء الحضارة الإنسانية وليس الحضارة العربيّة الإسلاميّة فقط[248]، وإن كنّا نشجّع الشباب على الاقتداء بهم والسير على دربهم، إلّا أنّنا نعتب حقيقةً على الكثير من الإسلاميين استحضارَهم المبالغ فيه للسابقين الأقدمين وجليل أعمالهم[249]، حتّى صارت تعليقاتهم على انتكاساتنا الرّاهنة تتمحور أغلبُها حول بطولات صلاح الدّين واكتشافات "ابن النّفيس" وعدل "الفاروق"، إنّه لَيُخيَّل لي أنّني أمام جماعة مصابة ب"هياج الذّاكرة"[250] ، هذه النزعة "السلفيّة" تنمّ عن شعور بالدونيّة تجاه الغرب وشكل من اشكال "التعويض"(Compensation) وهي أيضا وخاصّةً تعبيرة من تعبيرات ضمور "الوعي التاريخي" بما هو شرط أساسي من شروط "الإبداع" وشرط للفكاك من شرَك ما يُسمّيه البعض "العطالة الزمنيّة" أي عدم القدرة على العمل

[248] - "ريتشارد كوك" ألّف كتابـًا بعنوان "مدينة السّلام" تحدّث فيه عن أفضال الأندلس أو "إسبانيا العربيّة" على أوروبا من الناحية العلميّة والتنظيميّـة، كما كتبت المستشرقة الألمانيّـة "زجرد هونكـه" كتابـًا بعنوان "شمس العرب تطلع على الـغرب"،، وطبعًـا هذا غيض من فيض شهادات كثيرة بأقلام الغرب أنفسهم..

[249] - استعراض الأمجاد الآفلة ليس بالضرورة غرقا في ماضويّة بائسة أو بكاءً على الأطلال بل كثيرا ما يكون سوقا لحقائق تاريخيّة، نحن متخلّفون الآن .. نعم .. هذا صحيح،، لكنّنا -كما قال ديدات- متخلّفون عن الإسلام وليس عن الغرب..

[250] - هو مرض يصيب الذاكرة ويجعلها تعمل بشكل مفرط ويُعبَّر عنه بالفرنسيّة Hypermnésie .

للّحظة المستقبليّة، على قادة الفكر والسياسة الإسلاميّين أن يتجاوزوا "صيغة الماضي" وليُسندوا أفعالَنا إلى المستقبل، فجميلٌ أنّنا فعلنا لكنّ الأجمل أنّنا "سنفعل".

"التاريخ"[251] بما هو فضاء زمني لتموضع الأفكار والأحداث هو نفسيّاً مصدر طاقة روحيّة، هذا لاشكّ فيه، لكنّه إبستيميًّا يمثّل موضوعا للفهم والتمثّل العلمي باعتباره أداة كشف واكتشاف للقواعد العامّة لحركة التطوّر البشري وهو مخزون معرفي ضروري للتغييرومن هنا يتأكّد دور المؤرّخ في تجاوز البعد الزمني المجرّد للحدث إلى بعده التاريخي الحيّ، مع الوعي بأنّ بعض أشكــال تزوير التّاريخ[252] تبدأ بتبييض الموتى والحلول محلّ الله في التجاوز عن السيّئات والزّيادة في الحسنات .

فما يثير الدهشة حقًّا أنّنا أمام خطاب إسلاموي يُنكر صاحبُه إنسانيّتَه بما هي "سيرورة تاريخيّة" لا تنتهي و"صيرورة" لا تنقطع ، خليق إذن بهذا الإنسان أن ينصاع لماهيته وينقاد لِقدَره ك"كائن للمستقبل" .

---

[251] - في "فلسفة التاريخ" يعرّف د.رأفت غنيمي "التاريخ" بكونه "دراسة التطوّر البشري في جميع جوانبه السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والفكريّة والروحيّة أيًّا كانت معالم هذا التطوّر وظواهره واتّجاهاته".

[252] - يقول البروفسور "جوستن ماكاري" :"الصّمـت لا يعمــل،، الأكــاذيب التاريــخيّـــة ما لم يتمّ محاربتُهــا فسوف تُخلِّد نفسَهــا وتترسّــخ" !!! ..

الإسلاميّون والنموذج الأردوغاني

من أخطاء القياس التي وقعت فيها عدة أحزاب إسلاميّة (حركة النهضة نموذجًا) استدعاء المثال التركي الأردوغاني والتوق إلى تكراره في بلدانها سواء بشكل معلن صريح أو ضمني مستبطن يعبّر عن نفسه من خلال عبارات الإعجاب المتضخّمة بأردوغان رغم أن تجربة حزب العدالة و التنمية في تركيا لا تعدّ نموذجًا يُحتذى بالنسبة إلى اليمين الإسلامي "المعتدل"،، فمنذ قيام الجمهورية التركية على يد أتاتورك عام 1923 حمل الجيش على عاتقه مهمّة حماية علمانيّة الدّولة من حيث السياسة العامّة للبلاد في كافة المجالات،، هذا الجيش "المتأترك" يضطلع بمهمة قومية

“مقدّسة” بما يعنيه ذلك من محاربة للإسلام عموما و لما يسمّى ب "الإسلام السياسي" خصوصا، فاليمين القومي (الطوراني) يكاد يكون اليمين الوحيد المعترف به في تركيا.. في ظلّ هذا الإرث الثقيل الذي خلّفه مصطفى كمال المعروف بأتاتورك (أبو الأتراك) لم يكن بوسع الأحزاب و الشخصيات ذات الميول الإسلامية غير المعلنة إلا الاقتراب من الإسلام دون الابتعاد عن العلمانية و هو وضع مربك انتهى بنجم الدين أربكان و حزبه إلى التصفية قانونيّا و سياسيّا و من قبله رئيس الوزراء عدنان مندريس الذي تمت تصفيته جسديا عقب انقلاب عام 1960 و في الانقلاب الأخير عام 1980 تمت الإطاحة بسليمان ديميريل ليعود إلى الحياة السياسية أوائل التسعينيات،، و منذ عام 2003 يتربّع حزب العدالة و التنمية بقيادة رجب طيب أردوغان بفضل غالبية برلمانية مستقرة إلى حد بعيد، هذا الحزب "الإسلامي"[253] أُسّس في رأينا لدوافع “شخصية” أكثر منها “دينية” فقادته وعلى رأسهم أردوغان و على إثر حلّ حزب “الفضيلة”(زعيمه أربكان) أسّسوا حزبهم ليضمن لهم خوض حياة سياسية بلا متاعب مع الاحتفاظ ببقايا وازع

---

[253] - **أوردنا توصيف "إسلامي" بين ظفرين للتنسيب والتدليل على أنّ هذا الحزب تنظيم هجين من حيث المرجعيّة وهو حالة تلفيقيّة بين الإسلام والعلمانية بل إنّه يعتبر في أدبياته أنّ العلمانيّة هي أساس "السلام الاجتماعي" ، وحتى اقتصاديًّا هو حزب ليبرالي أو نيوليبرالي يميل إلى تحرير رؤوس الاقتصاد.**

ديني،و الحقيقة هناك قرائن تؤكد هذه الرؤية فتأسيس حزب العدالة والتنمية تم عام 2001 بعد أحداث بارزة متسارعة، فمن تعرّض أردوغان للسجن و الحرمان من المشاركة السياسية إلى حظر حزبي الرفاه و الفضيلة لأربكان ،و كلّ ذلك تمّ في إطار حماية علمانية الدولة ،و لما كان ذلك كذلك فمن الطبيعي أن يسلك الحزب الحاكم في تركيا اليوم مسلكًا



"وسطًا"(ب

العلمانية و

النقشبندي

والمداراة،

الأوروبي

مختلف دو

العدالة ذي

تخفيف القبضة العسكرية على الحياة السياسية التركية باعتبار تفاقم هاجس دمقرطة المؤسسات و صيانة مدنية الدولة قبل علمانيتها.

أنصار أردوغان والعقل المانوي الحدّيّ..

لم يكشف فوز أردوغان (الانتخابات الرئاسية والتشريعية المبكّرة جوان/ يونيو 2018) بقدْر ما أكّد طغيان الذاتيّة وانتشار وباء الهوَس بنظريّة المؤامرة ، ففي زمن الهزيمة و"الانكسار الحضاريّ" يصبح استجداء البطولة نفسُه بطولة، كلّ ذلك بوحيٍ من ضمور الحسّ النقدي الموضوعي الّذي يُعدّ سببًا/نتاجًا مباشرًا لطغيان العقل الثنائي/الميتافيزيقي الّذي لا يرى إلّا احتماليْن لا ثالث لهما .

فالمسبّحون بحمد "الأردوغانيّة" لا يروْن في معارضيه سوى جوقة من المتربّصين المُغرضين أو الأغبياء المغيَّبين لتبقى "الفرضيّة الأخرى" من "اللّامفكَّر فيه" وخارج التغطية تمامًا، وهذا قطْعا شكل من أشكال التفكير المريح الّتي تكفي صاحبَه مؤونة الاشتباك بالتفاصيل.

تركيا أردوغان .. ما يجب أن نراه..

يُفترَض بالإسلاميّين أن يكونوا من المناهضين المبدئيّين لمنهج حزب العدالة والتنمية التركي الفائز في معركة الاستفتاء الأخيرة لكن في بيئة إقليميّة موبوءة بنظام سوري دموي وسياسة خليجيّة انبطاحيّة ونظام مصري انقلابي، يمكننا عدّ أنقرة بقعة ضوء أو على الأقلّ النقطة الأقلّ سوادا في منطقة تواجه مخاطر التمدّد الصفوي والتنطّع الداعشي ، فالأتراك رغم" علاقاتهم المتقدّمة" بالكيان الصهيوني إلّا أنّهم خلال السنوات الأخيرة لم يكونوا على"وئام" مع تل أبيب وطغى الجزْر على المدّ في علاقتهما، وفي نهاية الأمر علينا ألّا نحمِّل حزب أردوغان أكثر ممّا يحتمل فهو في النهاية يقود دولة :

1"علمانيّة" لم تنحرف عن الخطّ الكمالي العام..

2"ديمقراطيّة "وهذا يعني تعقّد آليات اتّخاذ القرار رغم توسّع صلاحيات الرئيس بعد التحوّل إلى النظام الرئاسي.

3تحت تهديد الانقلاب العسكري..

4 عضوا بالناتو الذراع العسكريّة للمشاريع الغربيّة..

5 تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتخضع بالتالي للابتزاز السياسي الّذي سيتعاظم بعد إنفاذ "التعديلات الدستورية".

6 تعاني "كيانا موازيا" في الداخل (الغولنيّة)

7 تواجه إرهاب اليسار و تمرّد الكرد و تحرّش تنظيم الدولة و تدفّق اللاجئين[254].

وبطبيعة الحال لكلّ هذا إكراهاته وتداعياته المفصليّة الّتي يصرّ قطاع واسع من " الإسلاميّين"على عدم رؤيتها!..

فالأردوغانيّون إزاء إرث ثقيل لا يُنكَرونتفهّممُه إلى حدٍّ ما، حاولت الدبلوماسيّة التركيّة في البداية رسم سياسة خارجيّة تستند إلى فكرة "صفر مشاكل" إلّا أنّ توتّر علاقاتها بموسكو بداية عام 2011 فضلا عن اندلاع الثورة السوريّة بتداعياتها المعقّدة أسقط استراتيجيّة" أوغلو" في الماء ..

على كلّ حال هناك الكثير ممّا يمكن أن يُقال عن التجربة الأردوغانيّة ، المسألة تحتاج (وتستحق) مجلّدات وليس مجرّد سطور فيها ما فيها من الاختزال المُخلّ..

تركيا أردوغان .. دور وظيفي عابر للحدود[255]..

---

254 - بغضّ النظر عن الخلفيات المحتملة لانتهاج سياسة" الباب المفتوح".

255 - ما تقوم به حركة النهضة تونسيًّا تفعله تركيا أردوغان إقليميًّا.. كلاهُما يؤدّي دورا وظيفيّا مدارُه امتصاص الوعي الشعبي في تمظهُراته الثوريّة والدينيّة.

ما نراه هو أنّ هناك دورا أردوغانيا مزدوجا : فهو يشارك في تدجين دور المعارضة السورية ويقلّم أظافر الثوار الإسلاميّين فيما يساهم في مركزة دور التيار الديمقراطي (العلماني) داخل المعارضة كما أنّه بتصريحاته الإسلامية الحماسيّة (استدعاء الماضي العثماني) وعنترياته الجوفاء[256] .

يشغّب على عوام المسلمين الّذين باتوا بوحي من قطاع واسع من الإسلاميين (الإخوان نموذجًا) يقدّسون الرجل حتى اختزلوا الإسلام (أو كادوا) في حزبه ونظامه فبات كل ناقد إمّا داعشيا أو ظلاميا أو يساريًّا استئصاليًّا وفي ذلك امتصاص للوعي الشعبي الديني بما يخدم المشروع الغربي (الأمريكي) .

ففي علاقة بالثورة السوريّة تحديدًا فإنّ خطورة الدور التركي أكبر من أيّ دور آخر لأنّه "مجهري" ومغلّف بغلاف ثلاثي الأبعاد :

---

256 - سبق أن قال"لن نسمح بوقوع حماه أخرى" وحدثت عشرات من "حماه" ولم يحرّك ساكنا بل ساهم في تثبيت بشار في السلطة عبر التمسّك بجنيف1 وسوْق المعارضة سوْقا إلى" أستانا" والانخراط المريب في اتفاقيّات "خفض التصعيد" وما يتبعها من تسليم لمناطق سيطرة المعارضة للنظام (حلب نموذجًا) وما يتخلّلها من تهجير للسكّان وعبث بديمغرافيّتها الدينيّة...

"دعم" فصائل من المعارضة المسلّحة واستقبال اللاجئين عبر تطبيق (غير بريء) لسياسة الباب المفتوح وإطلاق التصريحات "الإسلاميّة" الحماسيّة ، هذه السّمعة الناصعة الّتي تحظى بها تركيا أردوغان بين عوام المسلمين تجعل كلّ ما يفعله من تسليم لحلب وإدلب وضرب الفصائل بعضها ببعض وتدجين المعارضة السياسية (أسيتانا نموذجا) يدخل عند الكثيرين في سياق "الواقعيّة السياسيّة" لا غير، ما يفعله الأتراك بكلّ بساطة هو خنق ثورة الشام بقفّازات مِخمليّة،، الجميع ينظر إلى بمخمليّة القفّازات ولا أحد يرى عمليّة الخنق ! ..

أمّا عن شعبيّة أردوغان فإنّها ليست حجّة على سلامة منهجه ، فقد كان لمصطفى كمال شعبيّته.. ولو أنّ إحباطا لانقلاب لم يكن بفضل مريديه فقط بل شارك فيه وبقوة معارضوه، فمن اجتاحوا شوارع تركيا رفضا للانقلاب لم يكن جميعهم من مؤيّدي أردوغان ومعظمهم (أو عدد كبير منهم) خرج نُصرةً للشرعية أساسا ، وهو ما ينطبق ايضا على ذلك الإسناد الأمني والعسكري الذي أحبط المحاولة الانقلابيّة ، وإنْ كان هناك قطاع واسع من هؤلاء وأولئك يدعمون شخص الرئيس التركي لسبب أو لآخر إلا أنّ ذلك لا يعني أنّهم من الحالمين بالخلافة أو أنّهم سيساندونه إذا ما أعلنها، أعتقد أنّ ما طغى على ذلك الخروج الشعبي المهيب هو

الخلفية العلمانيّة (الديمقراطية وسيادة الشعب) بعيدا عن كلّ مرجعية متعالية التي لم تسجّل حضورها إلا بشكل "فولكلوري" جاف (الدّعاء والتكبير...) في ما يمكن اعتباره انعكاسًا(ما) لذلك "المزاج الصوفيّ" المهيمن على طبيعة التديّن الترك ، وحتى انتخاب "حزب العدالة والتنمية" لم يكن على أساس "إسلاموي" وإن غلبت عليه اتجاهات "المحافظة[257]"، وربّما يكون عداء أردوغان الصاخب للنّظام المصري قد ساهم في تكريس الإسناد الإسلاموي الواسع له، رغم اقترافه مخالفة شرعية كبرى وهي النطق بالباطل، فإن كان ذلك تقيّةً فهذا ليس من شيم أهل السنّة والجماعة وإن كان ذلك دبلوماسية سياسية ومداراة وما إلى ذلك فالمسلم ولاسيّما القائد ليس له أن يداهن بالتسويق للباطل كالعلمانية والديمقراطيّة،، فـمُنتهى ما يمكن أن يُسمَح به عند الاحتكاك بأصحاب الطروح الكُفريّة هو عدم الإصداع بالحق لدفع مفسدة أو لمصلحة راجحة ولا مبرّر مطلَقا لقول البــاطل .

هل كانت الولايات المتحدة وراء محاولة الانقلاب عام 2016؟..

257 - كلّ معارضة إيديولوجيّة على يسار "الأردوغانيّة" هي بالضّرورة «معارضة كُفريّة» لأنّها تناكف "شُبهة توجّه إسلامي" وليس "توجّها إسلاميًّا"!!! ..

في الحقيقة لسنا ممّن يعتقدون أنّ الولايات المتحدة تقف وراء المحاولة الانقلابيّة الّتي أُحبِطت خديجًا ذات يوم من عام 2016 لسبب بسيط وهو أنّ الأمريكيين لن يجدوا أفضل من أردوغان لتنفيذ مشاريعهم الإقليميّة ولاسيما في سوريا.

هذا الرّجــل يجمع بين خصيصتين يصعب اجتماعهما في شخص واحد: "السمعة الحسنة " بين قطاع واسع من الإسلاميّين وعوام المسلمين من جهة و القيام بدور إقليمي تعديلي مؤمرك من جهة أخرى ، كثيرا ما يُختجّ بوجود غولن في الولايات المتحدة للتدليل على دور أمريكي في محاولة الانقلاب تأسيسا على مصادرة مفادها وقوف جماعة "غولن" وراءها .. فلا الاحتجاج الأوّل يرقى إلى مرتبة الدليل ولا المصادرة المزعومة ترقى إلى مرتبة اليقين، ربما شاركت عناصر تابعة للجماعة في المحاولة الانقلابيّة لكنّ ذلك لا يعني بالضرورة تخطيط غولن للانقلاب، أعتقد أنّ عملا من هذا النوع يحتاج إلى طرف أو أطراف أكبر بكثير من جماعة غولن المعروفة باختراقاتها الأفقيّة صُلب الأمن والقضاء والإدارة والإعلام والتعليم ووجودها في الجيش ضعيف، هذا الطرف الخارجي المشتبه بضلوعه في المخطط الانقلابي يمكن أن يكون لندن تحرّشا بالنفوذ الأمريكي في تركيا أردوغان والشبهات الجديّة التي حامت حول أبو ظبي يُفترَض بها أن تقودنا إلى الاشتباه

بالبريطانيّين باعتبار نفوذهم الكبير على الإمارات الّذي يتبدّى بشكل خاص في اليمن من خلال سياستها المناكفة للسعودية الدائرة في الفلك الأمريكي.

أنصار أردوغان و"التفكير القرْوسْطي"..

تحدّثهم عن أردوغان وعن الحلال والحرام فيحدّثوك عن تقدّم الاقتصاد التركي وقوّة الجيش التركي، وكثيرا ما يجعلون ذلك مؤشّرا على أنّهم في الطريق الصحيح وأنّ الله معهم لأنّهم عرفوا كيف يكونون معه، هؤلاء ليسوا مجرّد براغماتيّين/نفعيين إنّهم «قرْوسْطيّون» يستدعون بوعي أو بغيره ميكانيزمات تفكير القرون الوسطى أو عصور الظلام الأوروبي(ة) حيث يكون الدليل على «الحق» هو « النجاعة» فما دام المقتول قد قُتل فلا شكّ أنّ"القاتل" كان على حق.

نسوق مثالا توضيحيًّا : هناك قطاع واسع من أنصار أردوغان تقول لهم إنّ تركيا أردوغان عضو بالناتو وهذا حرام شرعا لأنّ هذه العضوية من جنس موالاة الكافر المحارب أو أردوغان لم يغلق الخمّارات وهذا حرام .. فيجيبوك بمنطق مادي يدور حول استحسان طريقته في الحكم الّتي يصفونها ب"الإسلاميّة الحكيمة" ويدلّلون على

حكمتها بما تحقّق من" تقدّم اقتصادي" وبما يتعرّض له من مؤامرات خارجيّة من منطلق القول المأثور:"تتبّع سهام العدو تعرف أهل الحق[258]"، هذا النمط من التفكير "قروسطي" وقد وضّحنا آنفا ما نعنيه بالقروسْطيّـــة ..

قصارى القول؛ علينا الحذر من الشخصيات الّتي تبدو سندا للأمّة وماهي في حقيقتها سوى ظهير للمشاريع الغربيّة، ولمّا كان التاريخ «في ظاهره لا يزيد عن الإخبار، وفي باطنه نظر وتحقيق» كما يقول "ابن خلدون"

نروي هذه "المفارقة" باقتضاب للاعتبار؛ في لحظة تاريخيّة ما وبتدبير غربي (بريطاني بالأساس) كان القائد العسكري التركي "مصطفى كمال" الّذي لقّبوه لاحقا ب"أبي الأتراك" ("أتاتورك") يحظى بسمعة حسنة غالبة، فقد لقّبوه ب «المجاهد المسلم» ، حتّى أنّ أحمد شوقي سمّاه «خالد التّرك» (نسبة إلى "خالد بن الوليد") في بائيّته الشّهيرة :

الله أكبر كم في الفتح من عجَبِ
يا خالدَ التّرك جدّد خالد العرَبِ
وذلك قبل أن يرثيَ الشاعر نفسُه "دولة الخلافة" الّتي أسقطها "خالد الفتح" هذا في حائيّته المؤثّرة الّتي مطلعُها:

---

258 - كثيرًا مايكون منطق «تتبَّع سهام العدوّ» خادعًا ومضلِّلًا،، من يفكّر بهذا التّبسيط المُخلّ وبهذه الحدّيّة/المانويّة هو أسير «السّيلوجيزم الآرسطي» حيث أكثرُ المعادلات بدائيّةً: "عدوّ عدوّي صديقــي" !..

عادت أغاني العرس رجعَ نواحِ
ونعيتِ بين معالم الأفـــــــــراحِ.

"التجربة الماليزيّة" .. هل هي "إسلاميّة"؟ !!

لا نستطيع أن ننكر فرادة الحالة الماليزيّة مقارنةً بكلّ الكانتونات العربيّة ومعظم الدول الإسلاميّة، فرغم اعتمادها نظاما سياسيًّا قريبًا من نظام المحتل البريطاني[259] الّذي يُحكم قبضته على شبه الجزيرة الماليزيّة منذ معاهدة

[259] - ماليزيا يحكمها اسميّا "ملك" يُعتبر "الرئيس الاتّحادي" للبلاد ويقع انتخابه من بين سلاطين ولايات الملايو التسعة لولاية شبه شرفيّة تدوم 5 سنوات، وهو نمط قريب من نموذج "وستمنستر" البرلماني.لذمون على "التجربة الإسلامية الماليزية"

"بانكور" لعام 1874 بعد خروج البرتغاليين والهولنديّين إلّا أنّ التأثير الثقافي كان محدودا نظرا لتعقّد الوضع في "تجمّع الملايو" الّذي تمتّع بحكم ذاتي في ظلّ "الحماية البريطانيّة" ما حدّ من قدرة الإنقليز على قولبة وعي المسلمين خاصّة مع التنوّع العرقي وصعوبة وضع خطّة إعادة برمجة شاملة ومتكاملة، ورغم أنّ اللغة الانقليزيّة هي لغة وازنة في البلاد إلّا أنّ لغة "المالايو" بقيت اللغة الرسميّة للإقليم المحرّر الوليد عام 1957 والّذي بدأ رباعيًّا: سنغافورة، سراوق، وبورنيو الشمالية البريطانية واتحاد مالايا قبل أن تتكوّن ماليزيا في سبتمبر 1963 وتتصادم مع إندونيسيا وتستبعد سنغفورة لتصبح بحدودها التي نعرفها اليوم بدايةً من عام 1965..

ومنذ إعلان الاستقلال في خمسينيّات القرن الماضي وتسلّم تنكو عبد الرحمان منصب رئيس الوزراء برزت نوازع الحفاظ على الهُويّة الإسلاميّة للبلاد بالتوازي مع العمل على تحقيق نهوض اقتصادي في ظل استمرار المواجهات العرقيّة بين المالاويين والصينيين، ومع تونكو عبد الرزاق وجدت مظاهر "صحوة" السبعينيّات طريقها إلى ماليزيا في إطار "إيديولوجية وطنيّة"("روكو نِكارَا") .

عام 1981 جاء "مهاتير محمّد"[260] المعروف بصانع "المعجزة الماليزيّة" ليتولّى رئاسة الوزراء بعنوان كبير وهو تحقيق القفزة الاقتصاديّة ب"روح الإسلام وجوهره"، واقتدى بنهضة الآسيويين في اليابان وكوريا الجنوبية بدلا من من تفوّق الغرب المتغطرس[261]..

تمكّن مهاتير من التقليص من الفجوات الطبقيّة في المجتمع الماليزي المتنافر عرقيًّا وأعاد الاعتبار للمالاويين السكّان الأصليّين للبلاد، لترتفع الصادرات في عهده من نحو 5 مليار دولار عام 1980 إلى 100 مليار دولار عام 2002 رغم أنّه (أو لأنّه) رفض التعامل بالرّبا الخضوع لصندوق النقد الدولي خصوصا إثر أزمة 1997 الاقتصاديّة[262] ..

لكن .. هل يكفي تحقيق قفزة اقتصاديّة لافتة بعناوين إسلامية عامّة حتّى نقول إنّها "تجربة إسلاميّة" ؟ !!.

نعتقد أنّ الإجابة الطبيعيّة هي : لا.. إلّا إذا كنّا نقصد بتوصيف "إسلامية" حدوث التجربة في بلد ذي أغلبيّة مسلمة، من المفارقات أنّ الإسلاميين –ولاسيّما من

---

[260] - **مهاتير محمّد هو سابع رئيس وزراء لماليزيا وصاحب أطول عُهدة امتدّت بين عامي 1981 و2003 قبل أن يعود إلى المنصب عام 2018 في سن 92 عاما ، يُنسَب له الفضل في "النّهوض الاقتصادي الماليزي".**

[261] - **نُحيل على مذكّراته "طبيب في رئاسة الوزراء" ص446 .**

[262] - **من كتاب "التجربة الماليزيّة .. وفق مبادئ التمويل والاقصاد الإسلامي" –نوال عبد المنعم بيّومي.**

الإخوان- الّذين يتحدّثون عن "تجربة مهاتيريّة إسلاميّة" لا يستطيعون أن يُحدّثونا عن "دولة ماليزيا الإسلامية" وفي هذا إقرار ضمني بأنّهُم لا يتكلّمون على "التجربة الماليزيّة الإسلاميّة" إلّا تجاوزًا وتجوّزًا .



من البداهة بمكان أنّ اتّصاف التجربة ب"الإسلامية" يستدعي بالضرورة "تحكيم الشريعة" ولا يكفي تطبيق بعض الأحكام من خلال اعتماد ما يشبه "المصرفيّة الإسلاميّة" وتجنذب الرّبا وحظر الكثير من مظاهر الانحلال مع الاكتفاء سياسيّا وتشريعيّا بتغليب منطق العنونة الفضفاضة الّتي تدور حول "المقاصد الكبرى" و"المبادئ العامة للإسلام" ، فما نزل القرآن الكريم وما بُعث الرسول صلى الله عليه وسلّم لمجرّد الأمر بالتقيّد بميادئ عامة عائمة غائمة ، هناك تفصيلات ، هناك أكثر من 500 آية تتعلّق بالمعاملات لا يمكن دونها الحديث عن "تجربة إسلاميّة"، حتّى أنّ أطول آية في القرآن الكريم هي آية "الدّيْن"، ثمّ إنّه حتّى بمنطق مقاصدي هناك ما يُسمّى الضرورات الخمس أو المقاصد الخمسة التي يأتي على رأسها "حفظ الدين" فأين "المهاتيريّون" من حفظ الدين ؟ أم أنّ الدين هو شعاراته وأجزاءٌ منه فقط ؟ !!

"أ فَتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض"[263]

لاشكّ أنّ التسويق للتجربة الماليزيّة وتقديمها على أنّها "إسلاميّة" لا يخلو من خطورة إذ إنّه يهيّئ لعوام المسلمين أنّ المطلوب هو فقط تطبيق "قيم الإسلام ومبادئه الكبرى" وبالتالي تعزيز الفكرة العلمانية الكلاسيكيّة وهي "غياب نظام سياسي إسلامي" ، لذلك لم يكن غريبا أن نرى علمانيين يُشاركون الإسلاميين في الإشادة ب"المعجزة الإسلامية الماليزيّة".

الإسلاميّون والثورة الإيرانيّة : خطأ الاستدعاء وخطيئة النمذجة

شكّلت الثورة الشيعيّة في إيران عام 1979 نقطة تحوّل كبرى في الفكر السياسي الإسلامي في ما اعتُبر آنذاك صحوة إسلامية ستتوّج بثورات أخرى تنتهي بتحكيم الشريعة في نطاق خلافة جامعة،غير أنّ ما غاب عن الكثيرين أنّ هناك مقدّمة أساسيّة ساهمت في نجاح الثورة الإيرانيّة ألا وهي فكرة "المرجعيّة الدينيّة الجامعة" الثّاوية في العقل الجمعي الاثنى عشري القائم على الإمامة والمراجع المعصومة و"الإمامة" بما هي ركن من أركان الدين وأصل من أصول الاعتقاد فيما هي عند أهل السنّة

263 - البقرة -85-.

من الفروع ومن الفقهيّات، وهو ما يفسّر الالتفاف الشعبي الهائل حول شخصية "آية الله روح الله الخميني"،هذه المقدّمة المذكورة آنفا لا نجد ما يوازيهـا في الفكر السنّي، كما أنّ هناك نقطة تمايز مفصلية تتعلّق بالوازع القوميّ الحاضر بقوة في الحالة الإيرانية في حين أنّ حضوره محتشم في العالم العربي المتشظّي حيث غدت الدول العربيّة "كيانات نفسيّة[264]"على حد عبارة المفكّر المغربي الراحل محمّد عابد الجـابري ، دون الذّهول عن عامل "التطبيـف" لدى الـشّيعة أي طغيـان هـاجس نشر التشيُّـع بدلًا من هـاجس نشر الإسلام، فالنوازع الدعويّة بمنطق المذهب بدلًا من الدين لا نكاد نجدها لدى "أهل السنّة"، وبالتالي سيكون من السذاجة بمكان النظر إلى الثورة الخُمينيّة كنموذج قابل للتكرار خاصة مع فرادة التعاطي الخارجي معها..

إذ يبدو من اللّا مفكّر فيه سياسيًّا أن تلقى ثورة إسلاميّة "سنيّة" دعما خارجيّا كالذي لقيته الثورة الخمينيّة في إيران ، وذلك لعدّة أسباب نذكر منها طبيعة المذهب الشيعي نفسه القائمة على أدبيّات جاذبة للغرب على غرار المرجعيّة العليا التي تتيح للقوى الغربيّة التواصل مع جهة واحدة وتسيطر على الجماهير أو على قطاع واسع منها عبْرها وهو ما

264 - محمّد عابد الجابري في كتاب "مسألة الهُويّة ..العروبة والإسلام ...والغرب" ص154.

رأيناه مع الغزو الأمريكي للعراق عندما تمّ تدجين الشيعة من خلال فتاوي الانبطاح التي أطلقها المرجع الشيعي آية الله السيستاني، كذلك علينا ألا نغفل عن مسألة مفصلية وهي العداء الشيعي المزدوج للعرب ولأهل السنة والجماعة من منظور شيعي-صفوي ومن منظور فارسي ،ولا ننسى في هذا السياق أنّ قطاعًا واسعًا من هؤلاء سنّةً وعربًا يتمركز في فضاء جغرافي يُعدّ نقطة تركّز للمصالح الجيو-استراتيجيّة الغربيّة حيث الثروة والموقع، بما يعني أنّنا بصدد" أعداء مشتركين" .

علاوة على ما تقدّم هناك مسألة مهمّة نرى ضرورة الإشارة إليها وهي تلك المتعلّقة بسعي الأمريكيين آنذاك إلى احتواء المدّ الثوري "الإسلامي" وقوْلبته بما يتماشى والمصلحة الغربية فضلا عن محاولة تسويق صورة الغرب المتصالح مع الشرق والصليب المتسامح مع الهلال، إضافة إلى رؤية -ثبت خطؤها -في ما بعد تدور حول امتصاص الزخم الإسلاموي واحتوائه في فترة اتّسمت ببوادر صعود للجماعات الجهادية ولاسيما في مصر من خلال بروز جماعة المسلمين ("التكفير والهجرة")، ربما نكون بهذا قد تعرّضنا إلى أهم أسباب إحجام إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عن دعم الشاه في أواخر عام 1978 وانخراط أبرز وسائل الإعلام الغربيّة في تقديم الثوار الإسلاميين

كمجموعة من" الديمقراطيين" المضطهدين يقودهم شيخ حكيم عانى من ضيْم المنافي وهو آية الله روح الله الخميني.

في الحقيقة تتقاطع المصالح بشكل لافت بين الدولة الشيعية والولايات المتحدة الأمريكية وهذا التقاطع تعزّز وتكرّس بعد وفاة الخميني ، حتى أصبحت طهران فيما بعد ورقة مهمة في لعبة المقايضات الإقليميّة وشيئا فشيئا بدأ السياسيّ يطغى على الدينيّ في ظلّ تبلور نموذج" ولاية الفقيه " الشامل لجميع مناحي الحياة (ولاية عامة) ، وحتى سطوة رجال الدين على رجال السياسة هي في النهاية سطوة مسيّسة(بكسر الياء ونصبها) وليس أدلّ على ذلك من تصريحات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي ،فعندما يقول المرجع الإيراني الأعلى : "أنا أؤيّد تمديد المحادثات النووية" يمكننا القول إننا إزاء تحوّل مُذهل في الموقف لأنّ خامنئي كان دائم الإشارة إلى حُرمة التّراجع عن البرنامج النووي قيْد أُنمُلة !!،ونحن هنا لسنا أمام إعمال لمبدأ "التقيّة" الشهير بقدر ما نقف على تعاط سياسي بامتياز ، ويكفي أن يكون المرشد صاحب الحلّ والربط في الملف النووي الايراني لنتأكّد من طغيان السياسة على الدين خاصة إذا علمنا أنّ الإمام الأكبر الخميني كان يُعارض أيّ مشروع نوويّ من منطلق دينيّ مبدئي.

وكأنّ لسان حال الدوائر الاستخبارية الأمريكية وقتها استشعرت مع" بوكان[265]" أنّ "الجمهورية الاسلامية في إيران ليست الا امتدادا للبهلوية التي ثارت عليها ولكن بعمامة وعباءة[266]"، والاحتجاج بالدعم الأمريكي للعراق في حربها ضد إيران للقول لإثبات استهداف واشنطن للثورة الإيرانية ليس في طريقه لسبب بسيط وهو أنّ الولايات المتحدة دعمت طرفيْ النزاع في حرب الخليج الأولى [فضيحة إيران كونترا] ،، والعدوان الثلاثيني على العراق بعد ذلك أكبر دليل على أنّ المستهدف الرئيس هو العراق خاصة أنّ غزوه للكويت جاء بإيحاء- أو استدراج أمريكي[267]،، فالأمريكيون لم يسعوا إلى وأد الثورة الإيرانية لكنّهم عملوا على تقليم أظافرها بتوريطها في صراع إقليمي "مثمر "، وحتى" مسرحية "أزمة الرهائن الشهيرة فقد ثبت في ما بعد أنّها كانت في سياق مؤامرة للإطاحة بكارتر نسج خيوطَها "وليم كيسي" مدير حملة "رونالد ريغن"(أصبح مديرا للسي آي ايه في ما بعد) الذي اتّفق مع ممثلي حكومة إيران الثورة على إرجاء إطلاق سراح الرهائن إلى ما بعد

---

265 - "جيمس بوكان" صاحب كتاب: " أيّام الله : الثّورة ونتائجها في إيران"..

266 - وصف "آصف بيات" النظام الإيراني بالنظام "العلماديني" مُريدًا بذلك الإحالة على تداخل البعد الثيوقراطي الوظيفي بالبنية العلمانيّة الموروثة.

267 - نحيل على كتاب:"بابل المدنسة" لعادل درويش.

الاستحقاق الانتخابي وكان ذلك في لقاء سري انعقد بمدريد [268]

ولما كان ذلك كذلك لا يمكن النظر إلى الثورة الإيرانية كنموذج يُمكن النسج على منواله[269] ، فطبيعة "الديانة الشيعيّة"[270] ونزعة التمدّد الفارسي الثاوية في صدور الإيرانيين، فضلا عن المطامع الغربية في منطقة سنيّة-عربية بالأساس كلها عوامل تحول دون استنساخ نسخة إسلاميّة سنيّة من ملحمة شيعية فارسيّة ، وخطأ الاستدعاء هذا لا يحجب خطيئة النمذجة نمذجة تجربة صفوية رافضية تتحدّد نقيضا بل ضديدا لعقيدة الإسلام الحق[271].

---

[268] -نحيل على كتاب: ‟التحالف الغادر: التعاملات السريّة بين إسرائيل و إيران و الولايات المتّحدة الأمريكية” للكاتب ‟تريتا بارسي”.

[269] - من المؤسف أن يكون من كتّاب الغرب من هو أكثر وعيًا بخصوصيّة الحالة الإيرانية وأكثر ميلا إلى ترشيد التعامل معها عقلنةً وتنسيباً في علاقة بالإسلام، يقول "جيلنر" في كتابه "مشاركة الإسلاميّين في السلطة":"...وأمّا سلطة الإسلام وقوّته فهي حقيقة قائمة سابقة لتلك الثورة ، وعليه يتعيّن ألّا تُعتبَر الثّورة الإيرانيّة هي الإسلام أو أنّها هي التعبير الحقيقي لتلك القوّة الكامنة فيه"..

[270] - علماء الشيعة أنفسُهم يتحدّثون عن "دين الشيعة" ، ومن ذلك قول "المجلسي"في "العقائد" ص58 :"وممّا عُدّ من ضروريّات دين الإماميّة استحلال المتعة، وحج التمتّع والبراءة من أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية".

[271] - بعيدا عن المزلق العقدي ،، حتّى عمليًّا ؛ كيف يمكن التعامل مع أُناس يقولون ب"التقيّة" ؟ !! ، و"التقيّة" تعني في ما تعنيه أنّ الكذب والنفاق من جوهر عقيدتهم الفاسدة ، كيف يمكن التّعامل مع "آخر" مُداهن يكذب ويتحرّى الكذب ؟ !! ،، كيف يمكنني الوثوق به والاطمئنان له ولِما يقول ؟!!! ..وهذا من الأمور الّتي تجعلني عاجزا عن تفهّم الدعوة الّتي وجّهها حزب التحرير للخميني من أجل إقامة الخلافة، بل إنّنا نرى تعلّلَه ب "إقامة الحجّة" عليه غريبا عجيبا !!! ..

الفصل الثالث:

مـــداخـــل تفسـيـــريّـــة تُغذّي "نظريّة المؤامرة"

خلافًــا لمَا يردّده البعض يُعدّ «التفكير التآمري» أداةً من أدوات التحليل السياسي فضلًا عن كونه "اقتضـاءً علميًّــا" باعتبار أنّ «المؤامرة» سنّة من سنن التّاريخ («ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين»[272]، «إنَّهم يكيدون كيداً»[273]، «إنّ الملأ يأتمرون بك ليقتلوك فاخرج إنّي لك من النّاصحين»[274])، إلا أن الغلوّ في التوسّل به لتفكيك الأحداث قد يرمي بنا في غياهب تحليلات خنفشارية تبريرية تقيم الحداد على مقتضيات التجرّد و الموضوعيّة.

---

[272] - الأنفال 30.

[273] - الطارق 15.

[274] - القصص 20.

ما نشدّد عليه هنا هو ضرورة التنبّه إلى مزلقين حديّين :

المزلق الأوّل هو الغرق في "نظريّة المؤامرة" والمزلق الثاني هو السقوط في فخّ مؤامرة تقزيم القراءات الجدّيّة بإرجاعها إلى "نظريّة المؤامرة ".

فرمي بعض الطروح او القراءات بأنّها نابعة من نظرية المؤامرة كثيرًا مايكون هو نفسه "مؤامرة" تستهدف تغذية نوازع التشكيك الريبي/العبثي في كلّ طرح أو قراءة تأويلية تحاول استكناه ماهو خفي أو استبطان ماهو غير معلن !..

على سبيل المثال؛ غدت فكرة استهداف الإسلام من خلال استهداف الإسلاميين هوسًا على غاية من الخطورة ووجب التفكير فيها طويلا وعميقا، فنحن وإن كنا لا نستطيع أن ننكر أن أعداء الإسلام يجدون في الإسلاميين هدفا مثاليا لشنّ حملاتهم المقنّعة على الإسلام فإننا كذلك لا نستطيع ان نغلو في الحديث عن مؤامرة ضدّ الإسلام لأنّ ذلك سيعني ببساطة التغافل عن الأخطاء والزلات وهو ما وقفنا عليه في الحالة المصرية حيث لاحظنا اصطفافا أعمى في صفّ جماعة الإخوان المسلمين وصار كل نقد لها هو استهداف للإسلام والمسلمين ما منع المراجعة والتراجع ليكون السقوط المدوي الذي بقينا بعده على موقفنا المتنطّع الأول القائم على المماهاة بين الإسلام والإخوان المسلمين !..

فنحن وإن كنّا لا ننكر أن الأمّة الإسلاميّة يحاك لها من المؤامرات ما لا يُحصى عددًا، فإننا بالمقابل ننعى على الإسلاميين المغالاة في اعتبار هذه النقطة والتذرع بها لتفسير عثراتهم ونكساتهم حتّى صرنا إزاء نسق تبريري لا ينتهي إلا لكيْ يبدأ من جديد، وهو نمط من التفكير ناتج عن عقدة المظلومية والشعور المرضي بالاضطهاد، هذا فضلا عن عامل بشري طبيعي، فاستعصاء ظاهرة سياسيّة (ما) على الفهم يستدعي فورا آلية لملء الفراغات فالطّبيعة تأبى الفراغ كما يُقال.

وردت كلمة "مؤامرة" في معجم "مختار الصحاح" للجوهري كمصدر من فعل "آمر" على معنى آمره في الأمر أي شاوره، فالمؤامرة هنا هي "المشاورة" ، و"الائتمار" بفلان أي المشاورة فيه والهَمّ به، ومن ذلك قوله تعالى:"...إنّ الملأ يأتمرون بك ليقتلوك"[275]، في الاصطلاح الغربي نجد "Conspirare " المتكونة من اللّازمة التي تشير إلى "المعيّة" con وspirare التي تعني "نفَس" أو "تنفّس" لنكون أمام دلالة "التحادث الحميمي" أو "التهامس"، وعليه؛ نبدو هنا أقرب إلى المعنى الشائع اليوم للفظ "مؤامرة" وهذا أمر طبيعي بما أنّ المصطلح ظهر لأوّل مرّة في الغرب وتحديدا في الولايات

[275] - القصص 20.

المتحدة الأمريكية عام 1909 قبل أن يبدأ بالانتشار في الستينيّات على إثر اغتيال الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي وشيوع الحديث عن أنّ الطرف الحقيقي المتورّط هو السي آي ايه نفسها.

تحدّث "روبرت كريز" في كتابه "الورشة والعالم : ما يمكن أن نتعلّمه من عشرة علماء حول العلم والسلطة" عمّا سمّاه "فجوة غاليلي" في إشارة إلى ما أحدثه العالم الإيطالي من صدمة معرفية لدى العوام وكيف اختاروا تبنّي التفسير الديني الكنسي (الإيكليروسي) لطبيعة الأرض ومكانتها في الكون وفضّلوه على التفسير العلمي الرياضي الفيزيائي الّذي قدّمه "غاليلي"، فالناس نزّاعون بطبيعتهم إلى تصديق التفسيرات البسيطة للظّواهر المعقّدة حتّى لو لم تكن مرفوقة ببنية حجاجيّة صُلبة.

إنّ وضع الدونيّة الّذي يعيشه المسلمون ووحشيّة الهجمة الاستعمارية الغربية الّتي تعرّضوا إليها بدايةً من القرن التاسع عشر قد عزّز نزوع "الإسلاميين" إلى التوسّل بأكثر طرائق التفكير سهولة وإغراء وهي "التفسير التآمري"، ورغم أنّ هذا النمط من التفكير مفيد لاختزاليته وحمولته النفسيّة التعبوية الكبيرة إلّا أنّه في المقابل لا يخلو من خطورة لمجانبته أسس التعامل الموضوعي/العلمي مع واقع مركّب لا سبيل إلى تفكيكه ومواجهته إلّا بسلاحين اثنين :

الوحي والعقل ، فالانخراط الميكانيكي الممنهج في الحديث عن مؤامرات تُحاك للمسلمين هو أكثر أشكال التناول تبسيطًا للمشكلات، بطبيعة الحال لا يعني كلامُنا أنّ "المؤامرة" غير موجودة وأنّ أحدا لا يكيد لنا فذلك كلام باطلا يدحضه الحاضر (على غرار حملات "التنوير" و"التجديد الديني"[276]) والماضي البعيد (مثل واقعة اليهودي الشاس بن قيس[277]) والماضي القريب (معاهدة "سايكس/بيكو/ سازانوف"[278] نموذجا) ، بل إنّه من غير المستبعد أن يكون الحديث عن "نظرية المؤامرة" بصفتها وهما هو نفسه مؤامرة في جزء منه للتعمية على مخططات سريّة حقيقيّة !.

---

276 - ثبت بما لا يدع مجالا للشكّ أنّ هناك دعما غربيّا لأدعياء التنوير مثل سيّد القمني، إسلام البحيري ، مصطفى راشد ...، هؤلاء وغيرهم رسل الغرب لتقويض الإسلام من الدّاخل، فقد أقرّ القمني صاحب الكتاب المثير للجدل"الحزب الهاشمي" بإلحاده وأنّه ينتحل الإسلام للتلبيس على المسلمين في مقطع ففيديو متداول على يوتيوب مع ثلّة من الشباب الملحد، كذلك اعترف محمّد عبد الله نصر المعروف ب"ميزو" بأنّه تلقّى دعما من الغرب ، وللتثبّت من حقيقة المؤامرة الغربية هنا نحيل على حلقة برنامج "قرار إزالة" التي تحمل عنوان :"خطير جدّا ..قرار إزالة يفضح مخطّطات صناعة دين عالمي واحد"..

277 - شيخ يهودي شديد الحقد على المسلمين مرّ يوما بالأنصار (الأوس والخزرج) وهُم يتحادثون متآلفين، فحزّ في نفسه ما رأى من ألفة بين أعداء الأمس، فقال لشاب على دينه كان معه :"اعمد إليهم فاجلس معهم فذكّرهم يوم بُعاث وما كان قبله ، وأنشدهم بعض ما كانوا تقاولوا فيه من الأشعار " ففعل ،، لتكون بين الفريقين فتنة لم يطفئها إلّا قدوم الرسول صلى الله عليه وسلّم بكلمته الشهيرة :"يا معشر المسلمين الله الله ..أبدعوى الجاهليّة وأنا بين أظهركم بعد إذ هداكم الله إلى الإسلام وأكرمكم به وقطع عنكم أمر الجاهليّة واستنقذكم به من الكفر وألّف بين قلوبكم ترجعون إلى كنتم عليه كفّارا؟ !! ".

278 - اتفاقية بين المملكة المتّحدة وفرنسا أميط عنها اللثام عام 1916، وتضمّنت خارطة لتقاسم النفوذ في غرب آسيا بعد انفراط عِقد الإمبراطوية العثمانية بنهاية الحرب العالمية الأولى، وشملت الخارطة كلا من سوريا وفلسطين والعراق ولبنان...، وبعد هذا الاتفاق السري الذي اطّلعت روسيا القيصرية على تفاصيله ووافقت عليه جاء مؤتمر سان ريمو لتثبيت ما جاء في الاتفاقية سيئة الذكر وزادت عليه الالتزام بتنفيذ وعد بلفور المتعلق بإقامة دولة لليهود على أرض فلسطين ، وتأتي تسمية "سايكس-بيكو" نسبة إلى وزيريْ خارجية بريطانيا وفرنسا ..

لكن لنعترف بأنّ الكثير من المسائل والقضايا الّتي تتردّد على ألسنة الإسلاميّين وفي كتاباتهم لا علاقة لها بالواقع أو على الأقل مشكوك بصحّتها بما يعني أنّ الاستشهاد بها لا علاقة له بالعلميّة ، وفي هذا الإطار سنتناول في السطور القادمة ملفيّن :

- بروتوكولات حكماء صهيون.

- وثيقة "كامبل"

كما سنخوض في :

-وباء الخلْط بيْن العمالة وتقاطع المصالح.

- نظريّة "صدام الحضارات" .. استدعاء ومراجعة وحاجة إلى التنسيب

الظاهرة الإرهابية بين التهويل و التهوين .

محاولين تنسيب الرؤية الإسلامويّة لهذه المباحث كثيرة الاستدعاء[279] في سياقات "التفكير التّآمري"، هادفين إلى ترشيد التّعاطي معها بعيدا عن نوازع التّطرّف الموقفي .

---

[279] - **باتت هذه المباحث "مداخل تفسيريّة" يُنفَذُ من خلالها إلى الواقع بمُفرداته وتعقيداته.**

بروتوكولات حكماء صهيون

وثائق سرية تمّ كشفها صدفة حين سقط فارس عن ظهر جواده وتبعثرت منه أوراق تبيّن لاحقا أنّها (أو هكذا قيل) مخطّط يهودي من 24 نقطة أو بروتوكولا يهدف إلى إحكام السيطرة على العالم عبر تقويض القيم وتفكيك المجتمعات ، ما لم نقله لكم إنّ هناك من ينفي وجود هذه المخططات ويعتبرها مجرد خيالات كاتب ولا أصل لها واقعيّا، بطبيعة الحال يصعب تحييد نزعة الشك هنا نظرا لتحقّق معظم ما جاء في" البروتوكولات "فاليهود يسيطرون اليوم على أشهر وسائل الإعلام حول العالم (إمبراطورية" مردوخ " نموذجا).



يبدو غريبا أنّ" إسلاميين "من ذوي الحظّ من التعليم والثقافة والوعي يسقطون في فخّ التسليم بوجود ما يُسمّى "قواعد حكماء صهيون "رغم أنّ الرواية الرّائجة بقوّة هي أنّها من ابتداع جهاز القمع السياسي في روسيا القيصريّة إذ ينسبها البعض إلى شخص يُدعى" ماثيو جولو قينسكي " استوحى ما كتب من كتاب صدر عام 1864 يتخيّل مؤامرة لغزو العالم من طرف" نابوليون الثالث "بمساعدة حكماء اليهود بغرض استهداف النّصرانيّة.

العجيب أنّ كثيرين مازالوا يعيشون مرحلة ما قبل عام 1992 تاريخ رفع السريّة عن الكثير من الوثائق السوفييتيّة الّتي أثبتت أنّ" بروتوكولات حكماء صهيون "كانت مجرّد ذريعة داخل بنية الدعاية المعادية لليهود،حتّى أنّ الزعيم النازي أدولف هتلر تحدّث في كتابه الشهير" كفاحي "كما لو كانت حقيقةً وهو ما بدت معه البروتوكولات ثابتا من ثوابت التاريخ الّتي لا يأتيها الباطل من بين أيديها ولا من خلفها..

صفوة القول؛ يتّفق اليوم معظم المؤرّخين المعتبرين في العالم على زيف "البوتوكولات" دون أن يعني ذلك أنّها غير موجودة بالكلّيّة لكنّ المقصود هو"براءة" اليهود منها، ما يجعل الاستدلال بها في الخطاب الإسلامي الشائع ليس في طريقه علميا وموضوعيّا.

وثيـــــقـــة "كـامبــــــل"

تُعدّ هذه الوثيقة من المخرجات المفترضة لاجتماعات سرية قيل إنّها جمعت الدول الاستعمارية بدعوة من رئيس الوزراء البريطاني" هنري كامبل بانرمان "ما بين عاميْ 1905 و1907 ودرس المؤتمر الممتد في الزمن كيفية الإبقاء على سيادة" الرجل الأبيض"على العالم وتلافي الخطر الآتي من الشرق[العرب والمسلمين] .



هنري كامبل بانرمان رئيس الوزراء البريطاني



"وثيقة كامبل" 1907

فالتّوصيات الّتي أُشيع أنّ المؤتمر قد انتهى إليها مشكوك بصحّتها، رغم أنّها وردت في" ملف وثائق فلسطين " الصّادر عام 1969 من قِبَل وزارة الثقافة المصريّة، فقد تمّت الإشارة إلى عقد" مؤتمر استعماري سرّي "في لندن بقيادة حزب المحافظين، فهذا المصدر الّذي يبدو على درجة عالية من الموثوقيّة لا يذكر توثيقا علميّا للوثيقة وهو ما أكّده الباحث محسن محمّد صالح[280]، وقد شكّك الدكتور منير شفيق بصحّة الوثيقة أيضا ، والأمر نفسُه بالنسبة إلى أنيس صايغ في مذكّراته[281].

الفكرة الأساسيّة الواردة في الوثيقة هي ضرورة زرع كيان دخيل في قلب المنطقة العربيّة ليكون أداةً لخدمة المصالح الغربيّة[282]، وما جعل كثيرين يتعاملون مع المؤتمر السرّي

---

[280] -نحيل على دراسة مهمّة منشورة في موقع "الجزيرة" بتاريخ 12 _ 09 _ 2017 تحت عنوان :"وثيقة كامبل .. حقيقيّة أم مزيّفة".

[281] - "أنيس صايغ عن أنيس صايغ" ص279 _ 281 .

[282] - ورد بالوثيقة المفترضة ما يلي نصّه :

ومُخرجاته المزعومة تعامل الواثق هو تحقّق ما جاء فيها لاحقا، وربّما ما أضفى مصداقيّة على الوثيقة اللغز وساعد في انتشارها هو انعقاد" المؤتمر "فعلا، فقد أكّد الدكتور أنيس صايغ أنّه ما بين 1904 و1907 وقعت الإشارة مئات المرّات إلى المؤتمر في الصحف الصادرة في تلك الفترة.

متلازمة الخلْط بيْن العمالة وتقاطع المصالح

ربّما لن نجانب الصواب إذا قلنا إنّ آليّة التفكير السياسي لدى الكثرة الكاثرة من الإسلاميين تُعاني خللا منهجيّا خطيرا نراه نتاجا لطغيان منطق نظرية المؤامرة على"لاوعْينا الجمعيّ"، فهُم كثيرا ما يخلطون بين "العمالة" و"التواطؤ" من جهة وبين تشابك المصالح وتقاطعها من جهة أخرى، فقد حارب المسلمون الروم بما يخدم مصلحة الفرس والعكس بالعكس ووحدَه العقلُ الفاسد يمكن أن يعُدّ ذلك "خيانة"

"إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البرّي الّذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معا بالمتوسّط، بحيث يشكّل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السّويس قوّة عدوّة لشعب المنطقة وصديقة للدّول الأوروبيّة ومصالحها ، هو التنفيذ العملي العاجل للوسائل والسّبل المقترحة" .

وعندما تلقّى جهاديو أفغانستان الدعم الأمريكي أثناء الاحتلال السوفييتي في الثمانينيّات كان ذلك لوجود عدوّ مشترك، ولا يمكن إلصاق تهمة العمالة بالأفغان العرب الذين شكّلوا النواة الأولى لما سُمّي لاحقا بتنظيم القاعدة، وأن تستفيد تل أبيب وواشنطن بشكل ما من تصرفات تنظيم الدولة الإسلامية وتمدّدها لا يعني آليا أنّ هذا التنظيم هو عميل صهيو-أمريكي ، لنفترض جدلا أنّ تنظيم الدولة هو صنيعة أمريكية فإنّ ذلك لا يعني أنّه عميل للأمريكان، يمكننا أن نجادل بالقول إنّ الأمريكيين صنعوا نواة التنظيم لغاية جيو-بوليتيكيّة معيّنة ،والجهاديون قبلوا بالدعم الأمريكي لحاجتهم إليْه وعندما تعاظم شأنهم وقويَت شوكتهم و"تمكّنوا"، قطعوا الحبل السُّرّي الذي يربطهم بواشنطن وذهب كلِّ بأجندته، أيْ بمعنى آخر بات التنظيم الآن كائنا فرانكشتاينيًّا خارجًا عن السيطرة شُكّل حتى يكون مخلب قطّ صهيو -أمريكي في المنطقة لكنّه أضحى عصيّا عن الضبط والتوجيه، في حالة مكرّرة عاشها الأمريكيون سابقا مع بن لادن ومقاتليه حين دعموا وصنعوا ودرّبوا أعداء المستقبل بسبب" سوء تقدير" أشار إليه "روبن كوك" وزير الخارجية البريطاني الأسبق بقوله: "إنّ تنظيم القاعدة وأنصار بن لادن هم نتاج سوء هائل في التقدير من جانب الأجهزة الأمنية الغربية".

فمهما يكنْ من أمر، لا يمكننا الجزم بأنّ "دولة البغدادي" صنيعة غربيّة صرفة أو أنّها كانت عميلة للغرب تخدم الكيان الصهيوني بشكل قصديّ ومباشر، فهي في المقام الأوّل نتاج(ما) لحالة الاضطهاد الّذي سُلّط على سُنّة العراق وإلّا لمَا وجدت ذلك الإسناد الشعبي الهائل، وحتّى لو سلّمنا بالشطر الأوّل من الافتراض فذلك لا يستدعي بالضرورة التسليم بالشطر الثاني لأنّنا قد نكون ببساطة إزاء مجرّد تقاطع مصالح متقدّم لا عمالة وتواطؤ، علينا الفصل المنهجيّ بين فرضيّتيْ "الصناعة من الغرب" و"العمالة للغرب"، وقد تأكّدت انتهازيّة التنظيم من خلال التسريبات الّتي كشفت عنها "سكاي نيوز" وأقامت الدليل على علاقاته الخفيّة بدمشق..

أمّا هؤلاء الّذين يردّدون أنّ هيلاري كلينتون قد اعترفت في (مذكّراتها) الّتي جمعتها في كتاب بعنوان: "الخيارات الصعبة Hard Choices " أنّ بلادها هي من صنعت "داعش" إنّما يفترون عليها الكذب ويستهدفون "تنظيم الدولة" بحجج ملفّقة لا نجد لها أثرا في الكتاب المذكور في أيٍّ من أجزائه الخمسة أو صفحاته الّتي تجاوزت ال630 ، بقيَ أن نلفت نظرَكم إلى ضرورة التمييز بين خطط البنتاغون والسي آي إيه وبين الإدارة الأمريكيّة، فقد تتعاطى أجهزة الظلّ مع القضايا الملتهبة بمنطق استراتيجي خاص

بعيد عن رؤية الرئيس الأمريكي ومقاربات الحزب "الحاكم" ككلّ، وبهذا المعنى علينا أن نفهم تصريح الخبير الأمريكي في شؤون الأمن "إيلي ليك" حين أكّد ل CNN في أكتوبر/ تشرين الأوّل 2014 أنّ: "المخابرات الأمريكيّة علمت بخطط داعش ولم تخبر أوباما".

نظريّة "صدام الحضارات" .. استدعاء ومراجعة وحاجة إلى التنسيب

بعد أن نشر "صمويل هانتنغتون" مقالته الشهيرة "الصدام الثقافي" سنة 1993 في مجلة "قضايا خارجية Foreign Affairs" الأمريكية وطوّرها في كتاب "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي[283]" المنشور سنة 1996 أثار من

[283] - هذا الكتاب ليس أهم ولا أعمق ما كتبه "هنتنغتون"(ت2008) لكنّه أكثر كتبه إثارة للجدل، يُشار عادةً إلى كتابه "النظام السياسي في مجتمعات متغيّرة" (1968) كأهمّ مؤلّفاته على الإطلاق،

حوله جدلا واسعا و أسال الكثير من الحبر إذ فتح أفقا جديدا في التفكير السياسي معزّزا توجّسا قديما لدى عموم"الإسلاميّين "من الآخر الثقافي الّذي لا يرونه إلا عدوا للإسلام فقط لأنّه "دين مختلف"، فبعد أن كنا نتحدث عن العوامل الاقتصادية و الإيديولوجية كعوامل أساسية في توتر العلاقات الدولية صرنا بعدما طالعنا به "هانتنغتون" نتكلم عن الدوافع الثقافية للنزاعات العالمية-أو لنقل صاروا يتكلمون عن تلك الدوافع-هذا الكتاب ذو أبواب خمسة متمثلة في: "عالم الحضارات و التوازن المتغير بين الحضارات و بروز نظام الحضارات و صدام الحضارات و مستقبل الحضارات.. وتنقسم هذه الأبواب بدورها إلى اثني عشر فصلا يذهب فيها هذا المنظر الأمريكي إلى التأكيد على التصادم الحضاري المرتقب إذ بالرغم من إقراره بتداخل الحضارات و امتزاجها، فإنه يجعل من هذا التداخل أحد مسبّبات التصادم و التناحر، باعتبار الفروق الشاسعة في مستوى الدين و التاريخ و اللغة و حتى العادات، كما أن هذا التقارب يوجه الشعوب نحو تحصين انتماءاتها الثقافية المتمايزة والدفاع عن كينونتها الحضارية أمام الآخر الحضاري فالاستفزاز الخارجي يجعل الإنسان-فردا أو

وهو كتاب بحث في إشكاليّة التنمية والتحديث في العالم الثالث، إذ اعترض اعتراضا جوهريا على الخلط الكلاسيكي بين "الاقتصادي" و"السياسي" مشدّدا على أنّ السياسة مسار مستقل عن الجانب الاقتصادي وأنّ دعم اقتصاديات دول العالم الثالث لا يعني بالضرورة وضعها في طريق الديمقراطية والتنمية السياسيّة.

جماعة-في مواجهة مباشرة و حتمية أمام هويته التي خرجت من طور اللاوعي" الجمعي"إلى الوعي، كما أن النزعة إلى التكتل الاقتصادي حسب" هانتنغتون"قد استحالت إلى تكتل ثقافي بالأساس قد ينتهي بصراع بين حضارات قد تتبلور في لحظة تاريخية[ما] ، هذه الحضارات أو التكتلات الثقافية المتوثّبة للظهور هي :

–الحضارة الغربية.
–الحضارة الإسلامية.
–الحضارة اللاتينية.
_الحضارة البوذيّة.
–الحضارة اليابانية.
–الحضارة الصينية[284].
–الحضارة الهندية.
–الحضارة الإفريقية.
–الحضارة الأرثوذكسية .

284 ـ على عكس مقاله لم يستخدم "هنتنغتون" في كتابه توصيف "كونفوشيوسيّة" وبرّر ذلك بالدلالة الأوسع لتوصيف "صينيّة".



و يسترسل هذا المفكر في تأكيد ما ذهب إليه، لينتهي إلى حتمية المواجهة بين الحضارتين الإسلامية و الغربية (بشكل خاص) لأسباب ذكر منها تزايد أعداد المسلمين حول العالم و انشدادهم المتفاقم إلى الدين؛ التغلغل العسكري و الثقافي في العالم الإسلامي؛ انتفاء الخطر الأحمر -مع انهيار الاتحاد السوفييتي-حيث أوجد الغرب لنفسه عدوا جديدا– هو الإسلام..-و في الحقيقة استنجد" هانتنغتون"بحجج عديدة ؛إذ أحال إلى أحداث منطقة البلقان حيث يتحدد النزاع بالعوامل الثقافية بين محور إسلامي يضم تركيا ، البوسنة و ألبانيا و محور مسيحي أرثوذكسي يشمل صربيا اليونان بلغاريا، كذلك وقعت الإشارة إلى صراع روسيا والشيشان كصراع ثقافي و لو تأملنا ما يحدث اليوم من توترات و صراعات محتدمة في مناطق شتى من العالم يُخيل لقارئ الأحداث المتسرع أن ما أتى به" هنتنغتون"متجسّد في الواقع و متمظهر فيه فحروب أفغانستان و العراق مثلا و النظر إلى الاتحاد الأوروبي كناد مسيحي، و ما يتعرض له العرب و

المسلمون من ظلم واضطهاد قد رسخ في أذهاننا أكثر فأكثر فكرة "صدام الحضارات".

غير أنّ ما نراه هو أن الدوافع الحقيقية لمثل هذه الصراعات هي اقتصادية و استراتيجية و أحيانا إيديولوجية و علاقتها بالاختلافات الثقافية و الحضارية ضعيفة (إن لم تكن منعدمة) فدولة مثل الولايات المتحدة هي دولة قائمة على أساس نفعي براغماتي لا تؤمن بالأديان و الثقافات بقدر ما تقدس المصلحة المادية المباشرة حيث لا مكان للروحانيات و الأخلاقيات في سياستها الخارجية حتى و إن بدا ما تفعله كذلك فمثلا هجومها على أفغانستان كان لغاية الاقتراب من بحر قزوين معقل النفط الجديد و كذلك لاحتواء النفوذ الروسي في الجمهوريات السوفييتية السابقة، واحتواء إيران هذا إضافة إلى سحق الحركات الأصولية المتمثلة في الأفغان العرب الذين يدعون إلى خروجها من الخليج و القضاء على معاقل تنظيم القاعدة ليس كجماعة إسلامية بل كجماعة تهدد المصالح الأمريكية، كما أن غزو العراق كان لما يمثله النظام السابق (نظام صدام حسين) أو لِمَا كان يمكن أن يمثّلَه من خطر(ما) على الكيان الصهيوني و المصالح الأمريكية في المنطقة و خاصة من أجل السيطرة على نفط أحد أكبر منتجي الذهب الأسود في العالم و كذلك

تطويق إيران شرقا – من خلال أفغانستان-و غربا عبر العراق.

أمّا عن مسألة النزاع الروسي الشيشاني فهو نزاع اقتصادي استراتيجي أيضا، فالروس متمسكون بالشيشان لما تختزنه الأرض الشيشانية من ثروات من ذهب و يورانيوم و أكثر من 1500 بئر بترول– يُذكر أن النفط الشيشاني هو أجود أنواع النفط في العالم -كما أن معظم أنابيب الغاز من كازاخستان و تدجاكستان إلى روسيا تمر عبر الشيشان والتي تُعد كذلك منفذا إلى بحر قزوين، كما أن منح الاستقلال للشيشانيين قد يدفع ببقية الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى النسج على منوالها و طلب استقلالها.أما عن مقولة الاتحاد الأوروبي ناد مسيحي، فهذا كلام فيه مواطن تحفظ عديدة؛ فمن يطّلع على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان يجد[285] تقييدا للحريّة الدينيّة بأطر تشريعيّة توضَع "لصالح أمن الجمهور وحماية النظام العام والصحة والآداب أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم"، لنكون بالتالي أمام تسييج "علماني" للحريّة لا دوْر للدين فيه.

---

[285] - الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا [روما 1950] الفقرة (2) من البند(9) :«تخضع حرية الإنسان في إعلان ديانته أو عقيدته فقط للقيود المحددة في القانون والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصالح أمن الجمهور وحماية النظام العام والصحة والآداب أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

وحتّى رفض انضمام تركيا من قبل معظم دول الاتحاد هو لأسباب موضوعية كعدم الاعتراف بالمذابح التي يُزعَم أنّها ارتُكبت في حق الأرمن و عدم المضي قدُما في "دمقرطة"المؤسسات و وجود بعض الفصول القانونية المتعارضة مع القيم الأوروبية التي لها أساس ديني يتنافى مع الطابع العلماني لأوروبا، لذلك خليق بنا أن نتحدث عن "أوروبا علمانية"لا عن" أوروبا مسيحية"، وحتى استعداء الأتراك باستدعاء عرَضي للبعد الديني يُخفي صراع تموقعات ومصالح بالأساس بينهم وبين الفرنسيين والألمان المتخوّفون من تصاعد القوة التركية على حساب النفوذ الفرنسي والألماني في أوروبا خاصة أنّ تركيا تشكّل قوة ديمغرافية وبالتالي ستشكّل قوة انتخابية كبيرة في حال انضمامها رسميا إلى الاتحاد ، كما علينا ألا نذهل عن أنّ تركيا المسلمة عضو في حلف غربي-نصراني (حلف الناتو)، وإن كانت هناك دول "نصرانيّة" تمانع انضمام الأتراك للاتحاد (ألمانيا نموذجا) هناك في المقابل دول "نصرانية" أخرى لا ترى مانعا في ذلك (إسبانيا مثالا) ..

ولئن كان أكثر سكان الأرض اضطهادا من الغرب هم العرب و المسلمون فإن ذلك لا يعني حقيقة مقولة"صدام الحضارات"بل ذلك نتاج للثروات الهائلة المتناثرة على طول بلادهم وعرضها فضلا عن أهميّة الموقع الاستراتيجي

كما أن وجود إسرائيل في قلب العالم العربي قد ساهم بشكل كبير في ذلك بسبب تراكمات تاريخية (لامجال لذكرها الآن) و لكن الأكيد أن أساس الصراع ليس ثقافيا،، وإلّا فلمَ لا يستهدف الغرب المالديف مثلا وهي أرخبيل مسلم، ومن المفارقات الطّريفة أنّ "هنتنغتون" يقلب المعادلة بمغالطة عجيبة تنفي عن "عنف المسلمين" مبرِّر "ردّ الفعل" بقوله:"ويظلّ السؤال : لماذا والقرن العشرون يوشك على الانتهاء، نجد أنّ المسلمين همُ الأكثر تورّطا في مزيد من العنف بين الجماعات من شعوب الحضارات الأخرى".

والخليق بالإشارة هنا هو ما استقرّت عليه مقاربات "الجيوبوليتيك" و"السياسة الدوليّة" خلال العقود الأخيرة، فقد باتت نظريّة "نيكولاس سبيكمان" قيد التطبيق بُعيد ظهورها منتصف القرن العشرين، شدّد "سبيكمان" في مقاربته على ضرورة السيطرة على ما يُسمّى منطقة «الهلال الداخلي» للسيطرة على العالم ، وعمليّا تقع معظم بلاد المسلمين في هذا "المجال الجغراسياسي" (العالم العربي، إيران، أفغانستان، جنوب شرق آسيا،الصين ...إلخ) ..[286]

[286] ـ للاستزادة حول نظريّة "سبيكمان" نُحيلكم على كتاب «جيوبوليتيك .. عندما تتحدّث الجغرافيا» للد.جاسم سلطان ، ص66 -"تمكين للأبحاث والنشر"-.

والحقيقة إن أفكار أستاذ جامعة "هارفارد" تنضح صهيونيّةً و هو على الرغم من اطلاعه على الحياة السياسية عن كثب من خلال عمله كمستشار للرئيس السابق"جيمي كارتر"إلا أنه أظهر ولاء أعمى للقيم الغربية" المتصهينة"و لكن ما يُسجل لهانتنغتون هو تأكيده على بداية نهاية الحضارة الغربية و هو بذلك يحذو حذو "ابن خلدون" و"توينبي" في تأكيد سقوط الحضارات ما أن تبلغ قمة تألقها و توهجها و رغم الثغرات الصارخة و الهنات التي وقع فيها كتابه "صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي"،فقد وجد أنصارا كثيرين بادروا إلى تكذيب الرئيس الأمريكي السابق "جورج والكر بوش" حين أبدى اعتذاره عن حديثه عن حرب صليبية جديدة بين الغرب و المسلمين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر(CRUSADE) و لم يصدقوه و راحوا ينعتونه بالكذب ويتّهمونه بالتضليل و فسروا زلة لسانه تلك تفسيرا"فرويديًّا" ناسبين ما قاله إلى اللاشعور،، و الحقيقة أنّنا نصدّق بوش حين عبر عن أسفه، مقتنعا تماما أن امريكا دولة لا تعترف بالأديان و المثاليات بل تحكمها أهداف استراتيجية معينة رهانها الهيمنة على العالم ولا يمكن لبلد صنيعة فلسفة مادية ذرائعية أن يتحدث بلغة"صراع الأديان"فالصراع الحقيقي بالنسبة إلى الأمريكان هو" صراع المصالح"و لا شيء غير ذلك،،

ولاشك أن الحكومة الأمريكية لو وجدت مصلحتها مع الشيطان نفسه لما تأخرت في التحالف معه.

و في الحقيقة فإن تكذيب المكذبين لبوش الابن يعود إلى عقليّة التوجس و الريبة و توقّع المؤامرة من العدو وهذه الذهنيّة ليست مفيدة دائما كما تبيّنا ، فلا تغرّنّنا "الهنتنغتونيّات"، صحيح أنّ دور الدّين في الولايات المتّحدة لا يُنكر، إلاّ أنّ هذا الدّور كثيرا ما يتقاطع مع منهجها البراغماتي، فكثيرا ما تُتّخذ الشعارات الدينيّة مطيّة لتحقيق مآرب سياسيّة صرفة، الخطاب الديني ضروري للسياسيين الأمريكيّين مهما كانت درجة تديّنهم لأنّ الشعب الأمريكي هو شعب متديّن يؤمن بأنّ أمريكا تحمل قيما كونيّة عليْها نشرها، وفكرة "الولايات المتحدة مدينة على التل" CITY-ON THE HILL-المترسّخة في العقل الجمعيّ الأمريكيّ تجعلها في نظر الأمريكيّين الدولة الأم التي يحتاج إليها العالم، لكن، عندما تلقي نظرة على طريقة تعاطي واشنطن مع الملفات الدوليّة نلمس ذلك الكيْل بمكياليْن، هذا الكيْل بمكياليّن هو دليل على الطابع البراغماتي للسياسة الخارجية الأمريكيّة، علاوة على ذلك نحن نرى صلف السلوك الأمريكي حول العالم وممارسته لأقذر الأساليب لتحقيق مصالح سياسيّة في نأي واضح عن روح جميع الاديان الوضعية والسماويّة، صحيح أنّ "رعاية" الكيان الصهيوني

تُقدّم أحيانا على أنّها قضيّة دينيّة خاصة من قبل المحافظين الجدد باعتبار أنّ الأصوليين المسيحيين يعتقدون بضرورة وجود "إسرائيل قويّة" عند عودة المسيح إلى الأرض[287]، إلا أنّ ذلك يجب ألا يُعميَنا عن تقاطع الديني مع السياسي ما يساعد على استغلال ماهو ديني لفائدة ما هو سياسي، فوجود إسرائيل في قلب العالم العربي هو ضرورة استراتيجية لشقّ بلاد العرب إلى نصفيْن والحيْلولة فيما بعد دون قيام وحدة عربيّة تعيق النزوع الإمبريالي الأمريكي واشتفاف عُصارة الأرض العربيّة.

ويأتي الصراع السعودي الإيراني الذي يصل حدّ العداء الصريح كأحد مستجدات القرن الحادي والعشرين التي قوّضت وبشكل شبه كامل نظرية صدام الحضارات، فالحضارة الإسلامية التي وضعها هنتنغتون في الضفة الأخرى من الحضارة الغربيّة "تبيّن" أنّها ليست كتلة هوويّة صمّاء بما أنّ مؤثّثيها (المسلمون) باتوا على طرفيْ نقيض

---

287 - لا ننكر وجود جذور دينيّة للدعم الغربي للكيان الصهيوني يدور حول ضرورة الحفاظ على نسل اليهود باعتبارهم شهود صلب المسيح حسب النصارى إلّا أنّ هذه الخلفيّة التي ساهمت بقوّة في التفكير في إنشاء وطن قومي لليهود يتجمّع فيه "الشعب الشاهد" تحت الحماية النصرانيّة قد ضعُف حضورها بشكل كبير في العقل الجمعي الغربي وأصبح العامل الأكثر تأثيرا هو العامل السياسي ، إذ إنّه ورغم الوضع المريح بل و"القيادي" الذي بات عليه اليهود حول العالم مازال هناك إسناد غربي للكيان الصهيوني لدوافع سياسية كثيرا ما عبّر عنها الساسة الغربيّون من ذلك الإشارة إلى هاجس شقّ المنطقة الإسلامية والعربيّة وإضعافها والحؤول دون وحدتها، هذا علاوة على فكرة "التّرحيل" أي الترحيل الجماعي للسكّان القائم على أساس تكوين فرعي ما سواء أكان عرقيّا أو دينيّا إلى أرض أخرى ينشأ عليها مجتمع متجانس، وقد أشار الدكتور عبد الوهاب المسيري في موسوعته حول اليهود واليهوديّة والصهيونية أنّ الكيان الصهيوني مدين بوجوده لذهنيّة "الترانسفير" ذات الطابع العلماني الصّرف وهي الظاهرة الّتي تحكّمت في العقل الكولونيالي الغربي طوال قرون .

ليس مذهبيا فقط بل سياسيّا أيضا، بل إنّ كليْهما (السنّة والشيعة) يستقوي على الآخر بالغرب ذلك المقابل الحضاري المفترض ليتأكّد ذلك التداخل المتقدّم والمعقّد بين الدول بوحيٍ من تقاطع المصالح وتشابكها.

ولئن كان هـاجس تمدُّد الإسلام في الداخل يشغل موسكو لكن لا يمكن اعتبـار هذا الهاجس عاملا أساسيّا أو سببا رئيسا في رفض انفصال الشيشان، فإذا كانت كلّ خشية الروس تتلخّص في"أسلمة المجتمع الروسي" فمن باب أولى وأحرى أن تمنح الاستقلال للإقليم "المتمرّد" حتى تحتفظ برقعة أورتودوكسيّة" نقيّة".

لاشكّ أنّ هناك قلقا غربيا من انتشار الإسلام في أوروبا باعتبار تعاظم أعداد المسلمين فيها إلى درجة بات فيها مركز بيو للأبحاث يرجّح أنّه بحلول عام 2050 ستتحوّل الأغلبيات المسيحيّة في كل من فرنسا وبريطانيا وأستراليا إلى" أقليّات "بالنسب التالية(44,1 بالمئة)، (45,4 بالمئة)، (47 بالمئة)، هذا التوجّس حقيقة لا مراء فيها لكن لا يمكن اعتباره مسوّغًـا كافيًا للحديـث عن "حرب غربيّة على الإسلام"، قوّة المنظومة الغربيّة ترتكز على ثروات "العالم الإسلامي" ومن الطبيعي والحال تلك أن يُخشى من أن تميل كفّة التركيبة الديمغرافيّة لفائدة" ممثّلي" هذا العالم بما يشكّل

في النهاية خطرا استراتيجيًّا على مصالحهم، ولا يعني كلامنا هذا انعدامَ "الهاجس الديني" بل ما نريد التشديد عليه هو طغيان "الهاجس المادي" على" النوازع الروحيّة" التي لا يتبدّى منها سوى حرب الغرب على" الإسلام المقاوم" إن صحّ التعبير بمعنى ذلك الإسلام الّذي يتحدّث عن" الجهاد" و"المؤمن القوي "وما إلى ذلك من التقعيدات الدينيّة التي تشكّل دعامات أساسيّة ل"الكرامة" و"السيادة" و"النضال" وهو ما يمثّل عامل تشغيب على المشروع الإمبريالي الغربي، وما "مؤتمر الشيشان" لّذي انعقد منذ سنوات قليلة (2016) إلّا تدليلًا صارخًا على طبيعة المعركة التي يخوضها الغرب ضدّنا، نحن اليوم في عصر سقوط القناع الديني وإن كانت عيون كثيرين لم ترصد هذا السقوط بعد، تجاوزت الدوائر الغربيّة مرحلة "تنصير المسلمين" إلى محاولة تنصير دينهم ذاته عبْر"روْحنته" و"تخليصه" من "شوائبه العقديّة" من "النهي عن المنكر" و"البراء" و"البغض في الله "و"تكفير الأفعال" و "فريضة الجهاد" حتّى لا يبقى منه سوى طقوسه التعبّديّة[288]، نحن هنا لسنا أمام "حرب على الإسلام" بل "حرب على نقاط القوّة في

[288] - لعلّ كتاب "سوء فهم قاتل" لمارك سيلجاندر هو أبرز مثال على محاولات التلفيق بين المسيحيّة والإسلام للتقريب بينهما ولا يتيسّر ذلك إلّا بإفراغ الإسلام من مضمونه، ويدخل في سياق هذا الاستهداف دعم "المداخلة" الّذين يرون أنّ حفظ الدّين موقوف على حفظ نظام الدنيا، وكذلك إسناد الحركات الصوفيّة الّتي يمكن تكفيرها جميعا وإن كانت جميعها تقريبا من المبتدعة..

الإسلام" وحتّى لو سلّمنا جدلا بأنّها "حرب على الإسلام" باعتبار أنّ "الإسلام" كلٌّ لا يتجزّأ فإنّنا قطْعا إزاء تفصيل من تفاصيل المعركة الحقيقيّة بالنسبة إلى الغرب وهي معركة "المصالح".

وحتى الصين بسياستها الحاليّة المناكفة للمسلمين تستثني في الغالب قوميّة "الهوي" وتخصّ أقليّة "الإيغور" المسلمة بالاضطهاد بسبب لغتها التركيّة وعدم انتشار اللغة الصينيّة بينها ومطالبتها باستقلال إقليم "شينغيانغ"(تركستان الشرقيّة) الّذي تمارس معه بيكين سياسة توطين "الهان" القومية الأكبر في البلاد لإفساد التكتّل الإسلامي والتشغيب على دعوات الاستقلال،هذا فضلا عن هاجس فقدان إقليم غني بالنفط لنكون بذلك أمام استهداف مسيّس للمسلمين لا استعداء "حضاري" للدين الإسلامي.

ويجب التمييز هنا بين إرهاب اليمين المتطرّف صليبيّ الخلفيّة في الغرب وبين سياسات القوى الغربيّة المعادية للمسلمين بصفتهم خطرًا "ماديًّا" لا "عقديّا" يتهدّد مصالحهم، فلا يُعقَل والحال تلك التدليل على وجود صراع حضارات بحوادث استهداف مسلمين في هجمات إرهابية من أطراف يمينيّة، وإلّا لَجاز لنا بالمقابل التدليل على النقيض بسوْق عشرات الأمثلة لأوروبيين متسامحين مع

المسلمين ويدافعون عنهم أمام بني جلدتهم من"اليمين[289]"، كما أنّ الكثير ممّن نقول عنهم إنّهم نصارى أوروبا هم في حقيقتهم" ربوبيّون (Déistes)[290] "أي لا يؤمنون بالأديان وكثيرا ما نسمّيهم" ملحدين "تجاوزا ، وعداء هؤلاء للإسلام عداء عنصري/اجتماعي يفسّره الوجود المتعاظم للمسلمين ومناكفتهم لنمط العيش الليبرالي، فمعظم الكاثوليك في أمريكا اللاتينيّة لا في الرقعة الأوروبيّة، فالكاتب الفرنسي "رونو كامو" مثلًا حتّى وهو يستنكر الوجود الإسلامي والإفريقي وتمدّده في أوروبا حتّى أنّه ألهم بأفكاره إرهابي مسجد نيوزيلندا وأوحى له بتنفيذ جريمته فإنّه في المقابل قد وجّه انتقادات حادّة للحكومات الفرنسية المتعاقبة على خلفيّة ما اعتبره تواطؤا منها مع هذا "الغزو الثقافي الخارجي" وهذا يؤكّد ما أشرنا إليه أعلاه م ضرورة الفصل بين "الرسمي" وبين "غير الرسمي" في علاقة بشكل التعامل مع المسلمين ..

وإذا تصفّحنا كتاب "سلام ما بعده سلام" لدافيد فرومكين سنجد كيف أنّ البريطانيين كانوا يتحرّكون في الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر بهاجس السيطرة على

---

289 - على سبيل الأمثلة لا الحصر؛ بتاريخ 20 مارس/ آذار 2019 وبعد الهجوم الإرهابي على أحد مساجد نيوزيلندا تعهّدت عصابة "مونغريل موب" بدعم الجالية المسلمة وحماية المساجد في البلاد، وأقدم شاب أسترالي "مسيحي" على رمي نائب بالبيض ردّا على تصريحاته العنصريّة بحقّ المسلمين...إلخ.

290 - وهناك ايضا آلاف "اللاأدريّين" ولو أنّ "اللّاأدريّة" شكل من اشكال الإلحاد.

الهند موطن "التوابل" التي كانت تُعدّ ثروة استراتيجيّة تضاهي أو تكاد النفط في أيامنا هذه، حتّى أنّ بريطانيا كانت تفكّر في إلحاق العراق بجوهرة التاج البريطاني إداريًّا رغم بعد المسافة بين البلدين، وعليه؛ لم تكن محاربة الإسلام المحرّك الأساسي لسياسة الإنقليز في المنطقة.

كثيرا ما يقع استدعاء تصريحات مسؤولين غربيين تتحدّث عن الطابع الصليبي للصراع بين الغرب والمسلمين ،، ما يتردّد هنا أو هناك لا يصلح دليلا يُساق لتأكيد وجود "الدافع الديني" لأنّ هذه التّصريحــات تعبّر غالبا عن مواقف شخصية لا مؤسّسية وكثيرا ما تتردّد في سياقات شعبويّة إمّا في إطار تعبئة انتخابيّة أو استنفار مرحلي لمواجهة خطر ما إذ يلعب العامل العقدي/النوستالجي دورا كبيرا في تحفيز العامّة و تغذية استعداد الأفراد للانخراط في" المعارك القوميّة"،، وأوضح الحجج الّتي تدحض منطق الاحتجاج بمثل هذه التصريحات هو ما يجري على أرض الواقع من أحداث ووقائع من جهة طبيعة السياسات الغربيّة حول العالم، فتركيا المسلمة[291] أقرب إلى الغرب المسيحي من روسيا المسيحية (الأرثوذكسيّة)..

[291] ـ نتحدّث هنا عن القرب "الموضوعي" باعتبار تركيا عضوا بالناتو ومرشّحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ما نعتقده حقيقةً هو أنّ النموذج التحليلي القائم على ثنائيّة شرق/ غرب ، مسيحيّة/إسلام بحاجة إلى مراجعة تنسيبيّة أي إلى عقلنة وترشيد[292] وربّما كان كتاب "صعود الأثرياء"[293] للاقتصادي الأمريكي "بيتـر غران" من أبرز محاولات التنسيب في هذا السياق

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّ مقاربة "هانتنغتون" لمفهوم "الحضارة" زئبقيّة (غير منضبطة)، فهي لا تعني عنده (كما هو معروف معجميًّا) فهمًا خاصًّا للعالم أو مجموعة تمثّلات مخصوصة للحياة بدليل أنّه لم يتردّد في التمييز بين "الحضارتين" اليابانية والغربيّة واستثناء أمريكا اللاتينيّة من "الغرب" كأنّ اليابانيين واللاتينيّين والغرب لا يلتقون على صعيد مرجعي واحد (الرأسماليّة)، لم يتحلّ الكاتب بصرامة التحديد المفهومي إلّا مع العالم الإسلامي حين وضع المسلمين في إطارهم الحضاري في محاولة لتأكيد حتميّة "صراعهم مع الآخر(الغربي)" نزولا عند إكراهات الهُويّة الدينيّة (الإسلامية) ليبرّر بذلك ضرورة التهيّؤ لمواجهة هذا" الخطر "غربيًّا، صحيح أنّ هناك توجّسا إسلاميًّا مترسّخًا من النصراني واليهودي ("وَلَن تَرْضَى

---

292 - "إدوارد سعيد" أشار في كتابه ذائع الصّيت "الاستشــــراق" إلى عـامل آخر يجب أخذه بعين الاعتبار ونحن بصدد محاولة فهم هجمة "الغرب" على "الشرق" وهو "العامل الجغرافي" أي مدى القرب أو البعد الجغرافي عن أوروبا، وهو ما يفسِّـر حسب "سعيد" كمّ العداء الغربي للعرب والأتراك بصفة خـاصّة ..

293 - حــاول بيتر غران Peter Gran في هذا الكتاب "صعود الأثريــاء .. رؤية جديدة للتاريخ العالمي" توجيــه أنظارنا إلى فكرة أســاسيّة مفادها تضامن أصحاب رؤوس الأموال حول العالم وتساندهم الأفقي العابر للحدود من أجل تحقيق مصالحهم أو حمايتها على حساب الفقراء أو الأقل ثراءً مشدّدا على أنّ المسألة مادية ربحيّة صرفة و لا علاقة لها لا بالدين ولا باللغة ولا بالعرق.

عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ[294]”) إلّا أنّ ما يجب ما نراه في المقابل هو“السلوك الإمبريالي الغربي” الّذي يعزّز هذا التوجّس، وهو سلوك لا يغيب عنه “الدافع الديني” بكل تأكيد لكنّ حضور “المصلحة المادية المباشرة” فيه أقوى بكثير، إذ يكفي أن تتّبع "ملّتهم"(عمليًّا) حتّى تكون (منهم) وتأمن الكثير من شرورهم، ثمّ إنّ "عدم الرضا" لا يعني بالضرورة "الاستعداء" و"عدم التعايش"، مع التشديد على فرادة حضور الدين في السياسة الأمريكية وتعقّد دوره في دولة تدخّلت براغماتيّة "وليم جيمس" (ت1910) و"جون ديوي" (ت1952) في بلورة توجّهاتها الخارجيّة العامّة.

الأمريكيّون .. «أمّة تحيا بروح الكنيسة» ..

رغم أنّ "الدّين" يُسجّل حضورَه بقوّة في "المجتمع الأمريكي" ويتعامد وظيفيًّا مع الفلسفة السياسيّة الأمريكيّة بنفعيّتها وذرائعيّتها، فإنّ النّفس الديني الّذي يظهر بين الحين اولآخر في خطابات الرؤساء الأمريكيين "جمهوريين" و"ديمقراطيين" هو نفَس «مابعد علماني» أكثر من كونها نفسًا«دينيًّا»، بمعنى أنّ الرّئيس الأمريكي يؤمن بقدرة "العقيدة الدينيّة" على رفع الروح المعنويّة للأمّة وتحفيز قدرتها العمليّة على الصّمود والمواجهة.

---

[294] - البقرة 120.

نتحدّث هنا عن «الدين المدني» المصطلح الّذي صاغه عالم الاجتماع "روبرت بيلا" عام 1967 ليصف به الطبيعة الخاصّة لتغلغل "اللاهوت" بين الأمريكيّين كشعب "يباركه الرب"، إنّه دين يسير جنبا إلى جنب مع "الكنيسة" لكنّه أعمق تأثيرا وأبعد أثرا[295]،، وقد لخّص "هانتنغتون" هذا المعنى بتكثيف بليغ بقوله ّ«أمريكا أمّة تحيا بروح الكنيسة» ،(A Nation with the soul of a Church) «الكنيسة» هنا تتجاوز في دلالتها "المسيحيّة/البروتستنتيّة" إلى معنى "الاصطفاء الإلهي" الّذي بدأ بمجموعة صغيرة شاءت السّماء أن تهاجر إلى "العالم الجديد" بنسخة أكثر صفاءً من بروتستانتيّة كنيسة إنقلترا، نسخة سُمّيَت ب"البيوريتانيّة" ("التطهّريّة")، لحظة التأسيس الديمغرافي هذه تركت أثرها عميقا في المجتمع والسياسة الأمريكيين رغم رفض "الآباء المؤسسين" أواخر القرن الثامن عشر التّنصيص على «المسيحيّة» دينا رسميًّا للدولة الوليدة، وهو الموقف الّذي لم يمنع "جون آدامس" وهو أحد واضعي الدستور من الإصداع بالقول :«لقد وضعنا دستورنا للمتديّنين والأخلاقيين»،، ومازلنا نرى على دولارهم عبارة «نحن نثق بالرب» in God We trust رغم قاعدة "عدم التأسيس الديني" أو الحياد الرسمي تجاه الأديان الّذي يجد تأصيله في التعديل الأوّل

---

[295] - للاستزادة يمكنكم العودة إلى كتابين مُهمّين في هذا السّياق ؛ الأوّل بعنوان «الدين في السّياسة الأمريكيّة» لمايكل كوربت وجوليا كوربت، والثاني لفرنك لامبرت بعنوان :«الدّين في السياسة الأمريكيّة» ..

للدستور الأمريكي والّذي لم يحُل دون الانحياز الخطابي والطقوسي لشخصيات رسميّة للكنيسة البروتستنتيّة.
إذن؛ وباختصـار .. السياسيّون الأمريكيّون لا يحتفون بالدّين بحدّ ذاته بقدر ما يحتفون بدور الدّين في المجتمع[296]
.
صفوة القول؛ إنّ "الفكر النفعي الأمريكي" ليس مجرد البحث عن المصالح ولكنّه عمل فكري متكامل (...) ولذلك فمن السطحيّة أن تبسّط البراغماتية الأمريكية إلى مشروع نفعي فقط، إنّها-وهو الأهم-رؤية متكاملة بديلة للأديان السماوية[297]. فلم يخطئ "تشرتشل" حين قال: "في السياسة ليس هناك صداقات دائمة و لا عداوات دائمة بل هناك..مصالح"، وهو ما يتنافى جوهريا مع الطرح الذي قدّمه لأول مرة "برنارد لويس" وأخذه عنه وطوّره "صامويل هانتنغتون"..

طبعا هناك من يتحدّث عن عالم المستقبليات الكبير المغربي مهدي منجرة كأوّل من أثار فكرة" صراع الحضارات"، وهناك من يُحيل على "كارل شميت" وهو أحد منظّري النازية كأوّل محدّث بهذا الموضوع في كتابه "مفهوم

---

[296] - وهو ما يجعلنا نرسم نقطة تعجّب كبيرة أمام "علمانيّينا" الّذين مازالوا عاجزين حتّى على رؤية "دين الأغلبيّة" كقوّة مجرّدة لتعزيز خطّ المقاومة الشعبيّة الشاملة أمام المخاطر المُحدقة، فهؤلاء فاشلون حتّى في أن يكونوا "براغماتيين/عمَلانيين" حقيقيّين !!!..

[297] - د.باسم خفاجي في كتابه"الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي"ص60 -61 صادر عن المركز العربي للدراسات الإنسانيّة –الطبعة العربية الأولى-.

السياسي” ويعتبره المعين الأساسي الذي نهل منه "هانتنغتون”، على كل حال قضية من أحرز قصب السبْق ليس موضوعنا في هذا المقام[298].. حتى ونحن نقلّب أوراق التاريخ المعاصر نلحظ طغيان المصلحيّة الماديّة على الفكر التآمريّ الغربي الذي ولّى وجهَه شطر ما يُعرف بحروب "الجيل الرابع"،، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ مثلما تردّد؛ خَلُص المؤتمرون في "مؤتمر كامبل السرّي" (1907) الذي شارك فيه "ديفد ولفسون" رئيس المنظمة الصهيونية العالمية إلى ضرورة العمل على تعميق تخلّف شعوب المنطقة العربية وانقسامها وزرع كيان “دخيل” في فلسطين حتى يتيسّر إحكام السيطرة على محيط استراتيجي مُهم يشغل فيه البحر المتوسّط دورا محوريا بصفته جسرا طبيعيًّا بين الغرب والشرق وبين آسيا وإفريقيا فضلا عن كونه مهد الحضارات والأديان(...) ، وكثيرون يروْن في مخطّط كامبل الأب الروحي ”لاتفاقية سايكس_بيكو التقسيميّة [1916] فيما يشكّك البعض في وجوده أصلا.

وحتى "بروتوكولات حكماء صهيون" التي يحتجّ بها البعض لتبرير القول بوجود أوجه لصراع الحضارات، إن

[298] - الأمريكي برنارد لويس في كتابه :"في الإسلام" (2005) يقول إنّ أوّل من تحدّث عن "صدام الحضارات" وذلك منذ عام 1957 بمناسبة تأميم قناة السويس في مصر، كما سبق أن توقّع المؤرّخ الإنقليزي "أرنولد توينبي" (ت1975) في كتابه "الحضارة في الميزان" أن تتمحور كتابات المؤرّخين عن القرن العشرين حول "صدام الحضارات" أو ما سمّاه "اصطدام الحضارة الغربية بالحضارات الأخرى. ".

سلّمنـا جدلًا بوجودهـا فالثّـابت أنّهـا برَّرت مخططها الكونـي بالسعي إلى "السيطرة" على العالم لتكون بذلك مصبوغةً بـصبغة مادية صرفة، كما أنّها لم تخصّ الإسلام بحربهـا بل استـهدفت العالم النّصراني بشكل خـاص لموقعه القيـاديّ.

الظاهرة الإرهابية بين التهويل و التهوين

مشكلتنـــا مع الإرهــاب أننا مُصرّون على قراءة التطرّف بتطرّف ، تهويلا أو تهوينا إفراطا أو تفريطا، فمن الخطأ اعتبار الظاهرة الإرهابية مصطنعة تماما وأنّ جهات سياسية تقف وراءها، قد يكون هذا الكلام صحيحا في جزء كبير منه لكنّ التسليم الكامل به مجانب تماما للصواب، قطعا هناك "إرهاب"، هناك "خوارج" أو "غلاة" يعملون على زعزعة أركان الدولة ويحرّكون مرحلة "النِّكاية" بمنطق الدفع نحو"مرحلة التوحّش"،هذه حقيقة ،هناك فكر متنطّع متدفّق يستوطن عقولا كثيرة، هناك مجاميع إرهابية حقيقيّة ساهم في صنعها الداخل التونسي نفسه كما نسجت خيوطها وقوّت شوكتها أوضاع ملتهبة في الجوار الليبي والمحيط الإقليمي ككلّ ،دون أن نذهل بطبيعة الحال عن الدور الاستخباري الغربي.

انتشار التفكير التآمري أو بالأحرى "الإغراق في التفكير التآمري" هو نتاج مباشر لنُدرة "العقل الجدلي" الّذي يتعاطى مع الظاهرة بمنطق تأليفي/مركّب،، النموذج السائد هو العقل المانوي الحدّيّ الّذي لا يرى إلّا الأبيض والأسود ولا يعرف الأشياءَ إلّا بأضدادها وهذا خلل منهجي خطير يكرّس منطق"الثالث المرفوع "حيث يتمترس "الضحيّة" خلف أحد قطبيْن :الأطروحة أو نقيضهـا،، لتبدوَ الظاهرة

الإرهابيّة في نظر هؤلاء إمّا "حقيقيّة" أو"مفتعَلة" ليبقى احتمال أن يكون هناك شيء من هذا وذاك من" اللا مفكَّر فيه "وهذا قطْعا شكل من أشكال التفكير المريح الّتي تكفي صاحبَه مؤونة الاشتباك بالتفاصيل.

لا شكّ أنّ الإرهابيين قد يُموَّلون من دوائر المال والأعمال المرتبطين بالمنظومة الكامنة (وليس السابقة) وعلينا الحديث عن كلّ ذلك بل إنّ السكوت عن هذه الزوايا هو شكل من أشكال تبييض الإرهاب، لكن مع ذلك يجب أن نقول إنّ بذرة الإرهاب فكرا وشخوصا موجودة وفاعلة، وهي مستعدّة لقبول تمويل أيّ كان وكيْفما كان، بما يخدم أجندتها الخاصة..

وفي سياق منفصل ننعى على البعض تضخيمَه للمخاطر الأمنيّة لغايات سياسيّة، فحديث البعض هنا وهناك عن أنّ "الجماعات الإرهابيّة" قادرة على إسقاط الدولة يبدو مبالغًا فيه ، بل إنّه يُقدّم خدمات جليلة لظاهرة جوهرُ ماهيتها البحث عن التسويق والتضخيم، هذا فضلا عمّا يعنيه هذا التهويل من "شرعنة" لمساعي السلطة الندائيّة (النكوصيّة) إلى التضييق على الحريات وإعادتنا إلى مربّع الاستبداد تحت عنوان مقاومة الإرهاب..

إذن كلاهما؛ هذا الذي يهوّن وذاك الذي يهوّل يستثمر في الإرهاب ويوظّفه سياسيًّا ويتوسّل به إمّا لتثبيت "السلطة" أو مساءلتها وتقويضها..

ومن فرط غلَبة منطق نظرية المؤامرة على أذهان الكثيرين تراهم يتحفّظون على توصيف هذه العملية أو تلك ب"الإرهابيّة" بحجّة أنّها من تدبير أجهزة أمنية من داخل الدولة .. وهذا بطبيعة الحال خطأ سياسي وخطيئة أخلاقيّة ..فمهما كانت الجهة التي تقف وراء الحادثة فذلك لا يغيّر حقيقة حصول "عمليّة إرهابيّة" مكتملة الأركان،،، أوَ لم تسمعوا عن"إرهاب الدولة"؟!!..

الفصل الرّابع:
نحو مسارات تفكير جديد(ة)

العمل الحركيّ الإسلاميّ كما نراه

ليس هنـاك "تحريف أو متاجرة بشرف الحقيـقة" في الـقول إنّ مسألة وصول حزب إسلامي (راديكـالي) إلى السلطة

عبر صندوق الاقتراع يبدو من“اللامتوقَّع" سياسيّا في ظلّ الظروف الإقليمية والدولية الراهنة هذا إذا قبِل هذا الحزب دخول المعركة الانتخابيّة أصلا ، لذلك نعتقد أنّ الطريق إلى الأسلمة هو "العلمنة" بمعنى أنّ الإسلاميين "المعتدلين" مطالبين بالنظر مرحليًّا إلى المشهد في انتظار مأسسة الديمقراطيّة وعدم الدخول في لعبة ادّعاء تمثيل“ الإسلام السّياسي” من ناحية وتقديم تنازلات تتحدّد نقيضًا لمبادئ الشرع من ناحية أخرى، لأنّ في ذلك امتصاصًا للوعي الشعبي الديني وهو الخطر الأكبر الذي يتهدّد هدف إقامة الدولة الإسلامية، لأنّنا نراهن على اختيار الشعب المسلم تحكيم الشريعة في لحظة تاريخية ما ،لذلك من الضروري الامتناع عن إيهام هذا الشعب بأنّ التيّار الإسلامي يمكن أن يؤمن بفلسفة الديمقراطية ويمكن أن يتعايش مع علمانيّين على أرضية تشريعيّة مشتركة.

إذا ما أرادت التنظيمات الإسلاميّة الانخراط في العمل السياسي عليها أن تُصدع منذ البداية بثوابتها السياسيّة التي يجب أن تتقاطع وقطعياتِها الدينيّة، فنحن ندعو إلى تعميم نموذج حزب التحرير من الناحية الشكلية أي من ناحية قَرن المشاركة بالمكاشفة أي التصريح العلني بالمواقف المبدئية والتمسّك بثوابت الدين دون "تقيّة سياسية".

هذا إذا فكّرنا من خلفيّة سلميّة تدرّجيّة طويلة النفَس لكنْ إذا رُمنا تغييرا كوبرنيكيّا في فاصل زمني قصير فإنّ ذلك لن يجد طريقه إلى التطبيق إلا عبر" "انقلاب" أو "ثورة إسلاميّة" لكنّ المفارقة أنّ العمل الثوريّ نفسه يحتاج إلى عمل تدرّجي تراكميّ يُنضج الحالة الثوريّة، وطبعا من شبه المستحيل بلوغ الإسلاميّين السلطة عبر انقلاب عسكري لأنّ" بني علمان "كما نعلم جميعا يسيطرون على المؤسّسة العسكرية من ألفها إلى يائها، وتبقى تجربة الإسلاميين وانقلابهم العسكري في السودان يوم 30 جوان/ يونيو 1989على قدر كبير من الفرادة ما يجعلها أبعد ما يكون عن النمذجة، فقد كُنا إزاء سابقة تاريخيّة إذ لم يسبق أن وصل إسلاميون إلى السلطة في أي بلد عربي عبر انقلاب، وقد كان انقلابًا "تحت التهديد" متعدّد الأوجه،، تهديد "الحركة الشعبية" والتمرّد المسيحي المسلّح جنوب السودان، بما يجعل فرص تَكرار نموذج التغيير في أماكن أخرى تتقلّص، نظرا لتنبّه الأنظمة العَلمانيّة وتيقّظها لِما يمكن أن يحصل فانخرطت في تدجين جيوشها وتحرّي انتماءات كبار ضبّاطها، كما أنّ هذا الصعود الإسلامي فاجأ دول الجوار نفسها حتى أنّ مصر التي سارعت إلى الاعتراف بالحكام الجدد، ولم يُظهر الانقلابيّون توجّهاتهم الإسلامية إلا بعد أن استقرت مقاليد الحكم في أيديهم، ثمّ إنّ ذلك الانقلاب لم يكن الأول في تاريخ السودان التي عرفت

قبل ذلك انقلابيْن انقلاب 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 1958 وانقلاب ماي/آيار1969 ، فقد كانت البلاد جيشًا يُدير دولة لا دولةً تدير جيشا، وحتى ثورة أكتوبر/ تشرين الأوّل 1964 لم يتركها العسكر تأخذ طريقها نحو"الديمقراطية" بل سرعان ما التفّ عليْها بعد خمس سنوات فقط لتَثبت بذلك قاعدة مفادها أنّ العسكريّين هم" القاعدة" والمدنيّين هم "الاستثنـــاء" في التّــاريخ السوداني الحديث، دون أن نذهل عن نقطة غياب التأصيل النظري الضروري للتطبيق، "التّرابي" نفسه أقرّ بأنّ الحركة الإسلاميّة اتّجهت إلى الفعل والتجريب أكثر منها نحو التنظير والتحرير[299]، فخطأ التجربة السودانيّة الأساسي في رأينا تغييبها للثقافي وبَولسة[300] "المشروع الإسلامي" وربطه بالأشخاص من الترابي إلى البشير، ولم يكن هناك اجتهاد كبير لمأسسة الإسلام وتجذيره أفقيّا في البلاد رغم الجهد الدعوي.

ما شهدته السودان هو تناحر حول الزعامة الشخصية لا الفكريّة فانتهت التجربة قبل أن تبدأ بين شخصيّة مأخوذة بهاجس "الإمارة" (التّرابي) وأخرى تتحرّك بذهنيّة

---

[299] - د.حسن الترابي في كتابه "الحركة الإسلاميّة بالسودان" ص246.

[300] - - عبّرت نوازع "البَولسة" عن نفسها من خلال ما يُسمّى بشرطة "النّظام العام"، في نموذج يذكّرنا بتجربة "المطاوعة" أو "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" في السعوديّة ، مع الإشارة إلى أنّنا لا نعترض على وجود جهاز رقابي رسمي يمارس حدًّا أدنى من الضبط الاجتماعي بما يتوافق وطبيعة النظام ومرجعيّته لكنّنا نتحفّظ على مساحة الصلاحيات الممنوحة لمثل هذه الأجهزة وتغوُّل أعضائها.

عسكراتيّة (البشير)، وهذا رغم دوران النظرية السياسية الترابيّة حول "المجتمع" لا "السلطة"، هذا فضلًا عن ضمور الرؤية الاقتصاديّة[301]، ولا يمكننا ونحن نتحدّث عن سودان "الإنقاذيّين"[302] أن نغفل عن العــامل الخارجي والتضييق الدولي والإقليمي على التجربة ولاسيّما بعد رفض الخرطوم الانضمام إلى التكتل المتأمرك المناهض للعراق أثناء حرب الخليج الثانية،، ضغوطات لم يجد نظام البشيرأمامها بُدًّا من تقديم التنازلات تلو التنازلات دون جدوى[303] .

ومادام ذلك كذلك ليس أمامنا سوى النأي بالنفس عن العمليّة السياسيّة برمّتها إذا كانت تقتضي منّا "تنازلات مبدئيّة[304]" وهي الخطوة التي نراها نقطة البدء في بناء مزاج إسلامي عام ، ما نراه والله أعلم هو أنّ لنا في السنّة النبويّة الشريفة وفي "مذهب الصحابيّ" وسيرة التابعين ما يبرّر القول بما يمكن أن نسمّيَه "براغماتيّة إسلامية" أي "عمَليّــة" تتحرّك

---

[301] - في إطار التغذية مقنّعة للزبونية السياسيّة أَوجد الإسلاميون تقنية "التجنيب" المتمثّلة في إخراج قسم من الأموال العامة من ميزانية الدولة ووضعها على ذمّة الوزير أو المسؤول الإقليمي أو الإداري حتّى يصرفها في ما يراه مصلحة لوزارته أو مؤسسته، وبطبيعة الحال فاقمت هذه التقنية الفساد في بلد مُجهَّل ومفقّر مثل السودان.

[302] - في خضمّ حرب أهلية ضارية في الجنوب أوتدهور اقتصادي وتوتّر سياسياً أُطلق على انقلاب عمر البشير عام 1989 اسم "ثورة الإنقاذ" وسُمّي "الانقلابيون" بالإنقاذيين، لأوّل وهلة لم يكن هذا الانقلاب يبدو "إسلاميا" بأي شكل من الأشكال إذ تمّ سجن الترابي فور نجاحه في خطوة تبيّن لاحقا أنّها مخاتلة ومراوغة، إذ نُقل عن الترابي قوله "اتفقنا أن أذهب أنا إلى السجن ويذهب هو (البشير) إلى القصر" !..

[303] - من هذه التنازلات تسليم "كارلوس" إلى فرنسا وطرد بن لادن...

[304] - لايمكن مثلا خوض غمار انتخابات داخل نظام علماني بخطاب علماني مداهن.

في حدود المسموح به شرعًا، ربّما تضيق صدوركم بالمصطلح نظرا لأصوله الغربيّة وما يمكن أن تستثيره لديكم من معاني الانتهازيّة والكذب والنفاق... ، لكن حاولوا أن تتّصلوا ب"المفهوم" أيْ بما نريد قوله من" المصطلح"، فعندما قبل الرسول صلى الله عليه وسلم أثناء عقد صُلح الحديْبيّة بكتابة ":باسمك اللهمّ بدلًا من " بسم الله الرحمان الرحيم"، كان في ذلك "براغماتيّا" ،وعندما قال عليه الصلاة والسلام :"الحرب خدعة[305]" كان"براغماتيًّا"؛ والخليفة الراشد (الخامس) عمر بن عبد العزيز كان "براغماتيًّا" عندما قال- بعد أن سأله ابنه عن سبب عدم مسارعته إلى تطبيق الشريعة فور تولي السلطة : "لم آمَنْ أن يفتقوا علي فتقاً يكثر فيه الدماء" ..،وهناك عدة قواعد فقهيّة تشي بضرورة التحلي بما يشبه ما يُسمَّى حديثًا بالبراغماتيّة،على غرار"درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح" و"الضرورات تبيح المحظورات"، ونعتقد والله أعلم أنّ الله تعالى عندما يقول: "وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل"[306] فإنّه جلّ جلاله يشير بشكل ما إلى إحدى أدوات هذه القوّة وهي "العمَلانيّة" أيْ التكيّف مع واقع ضاغط من أجل مصلحة راجحة.

---

305 - رواه الشّيخان.

306 - الأنفال 60.

فالله تعالى القائل في مُحكم تنزيله "إن تنصروا الله ينصركم ويثبّت أقدامكم[307]" قال رسوله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى"اعقلهــا وتوكّــل"، وبنِظرة تأليفيّــة بين التوكّل وبين الأخذ بالأسباب يمكن الحديث عن "ذرائعيّـة شرعيّــة" إن صحّ التّعبيــر أيْ الـتّعــاطي بـمنطق نفعي لا يخـالف ثوابت الـدّين.

فضلا عن هذا وذاك نزعم أنّ المرحلة النبويّة السابقة على إقامة دولة المدينة غير قابلة للنمذجة إلا في ما يتعلّق بتمسّك الرسول صلى الله عليه وسلم بالثابت الديني كرفضه مثلا عرض المشركين القاضي بتقسيم زمني للعبادة بين إلهيْن " تعبد آلهتنا سنة : اللات والعزى ، ونعبد إلهك سنة..."،أمّا ما يرتبط بإدارة الصراع فعليْنا التروّي قبل الانخراط الكامل في الاستلهام من تلك التجربة السياسيّة "المثاليّة" لأنّ قطب رحاها كان خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلّم أي "الوحي المباشر"، طبعا الأصل في الأفعال التقيّد بالحكم الشرعي لكن هل أنّ هناك في فعل الرسول ما يفيد بوجود طريقة مخصوصة واجبٌ اتّباعُها لمقارعة الباطل، نعتقد لا، نحن هنا بصدد "منطقة عفو تشريعي" لا يُنكَر فيها على المخالف، فلئن كانت الخلافة واجبة باعتبار أنّ ما لا يتمّ الواجب إلا به فهو واجب، لكن

---

[307] - محمّد 7.

السؤال هنا هو كيف نصل إلى إقامتها ؟؟؟[308]، أعتقد أنّ عملنا من أجل هذا الواجب الحلم يقتضي منّا مراعاة عدد من النقاط المهمّة من بينها:

_واقع داخلي متفلّت.

_واقع دولي ضاغط.

_تشظي الحركات الإسلامية "الإصلاحية" وتنوّع مشاربها.

_غياب قيادة روحية مركزية (غياب الوحي الآني/المباشر).

_تعقّد وسائل الأعداء وأشكال العداء بما يستدعي تعقّد أدوات المواجهة، ف"الجاهليّة الجديدة" أكثر تعقيدا ولم يعُد "العدوّ" بوضوح عدوّ "الجاهلية الأولى" وبساطته وهو ما نحتاج معه إلى أساليب مواجهة أكثر تعقيدًا وتركيبًـــا .

مانراه هو أنّ هذه النقاط تمثّل محاور تمايز عمّا كان عليه المسلمون زمن النبوّة قبل إقامة دولة الإسلام الأولى.

فاستحضار تمكّن النبي عليه الصلاة والسلام من إقامة دولته بعد شهور قليلة من الهجرة إلى مدينة معظم أهلها من

---

308 ـ رغم ما يوحي به خطاب بعض "التحريريّين" من كون طريقة إقامة الخلافة قد استخلصها "النبهاني" بأدلّة قطعيّة والإنكار بذلك على المخالف فإنّ الحقيقة هي أنّ "الطريقة" عند حزب التحرير "اجتهاديّة" أي تمّ تبنّيها بظنّ غالب لا بقطعيّة الدّليل ، ونُحيل هنا على الكتاب المرجعي "منهج حزب التحرير في التغيير" ص32 و33 .

الكافرين بما أُنزل على سيّدنا محمّد بل من الكافرين بنبوّته أصلا، يستحثّ أذهاننا على القفز مباشرة إلى عبقرية الزمان والمكان والإنسان في تلك اللحظة التاريخية الخاصة المؤيّدة بتأييد الله تعالى.

وعليْه؛ نعتقد أنّ "العلمنة[309]" هي طريقنا إلى"الأسلمة"، تماما كما كان الفتح الإسلامي طريقًـا إلى تحرير الإرادة من وصاية السلطة[310] بما ييسّر عمل الدعوة في ما بعد.

وعليْه، على الإسلاميين تأييد أيّ نشاط احتجاجي على الحكّام الظالمين حتى لوْ كانت تنطلق من مرجعيات غير متعالية ، فما ننعاه على قطاع واسع من الإسلاميين هو انخراطهم الآلي واللامحدود في معارضة أي حراك شعبي "علماني" - سواء كان وثبة أو ثورة أو هبة أو حتى قوْمة شعبية -، والحال أنّ منطق الدين والدنيا يستدعي تأييدنا لأيّ حراك احتجاجي ضدّ الحكام الظالمين حتى لو تحرّكت بخلفية ناسوتية (دنيويّة)، فالتغيير الحقيقي يجب أن ينبع من

309 - نتحدّث هنا عن حالات "الانغلاق السياسي" حيث يكون المطلوب ابتداءً هو تحقيق "الانفتاح" لا "إقامة الشريعة"..

310 - أنظمة الـقهر السياسي تَـفرض أدوات فهم وتفكيـك خـاصّـة، أدوات جعلت الكثير من فلاسفة ما قبل الميلاد مثل آرسطو في كتابه "السّياسة" و"شيشيرون" و"ديموستيـن "وصولاً إلى "يوحنا السالسبوري" في القرن الثاني بعد الميلاد يُنظّرون لِـما يُسمّى «حقّ اغتيال الطّاغية» ("Tyrannicide") وهو الحق الّذي انتقل في مستوى النظريّـة من الأفراد إلى الكنيسة باسم "مكـافحة الهرطقـة" ليمتدّ أثرُه والجدل حولَه إلى حدود القرن السادس عشر ميلادي في نطاق الـتّنظيـر لحقّ المقـاومـة والـعصيـان في وجه الـطّغيـان ، وحتّى من الناحية الـشّرعيّـة فإنّ قتل الـحاكم الـظّالم ليس من الأمـور الـمَنهيّ عنهـا بشكل كامل ومُطلَق .. وعليه؛ لا يمكننـا وضع لحظة "الاستبداد العـاري" ولحظات "ما بعد الاستبداد "في نموذج تفسيري واحد، وذلك مَهمـا بلغَت مرحلة ما بعد التأميم السلطوي للفضـاء الـعـام من انسـداد سياسي وشـواش اجتمـاعي وعطالـة اقتصـاديّـة.

القاعدة ،، والصحوة الإسلامية التي نأمل في تحقيقها يجب أن تتكوّن "عنقوديا".

لاشكّ أنّ غاية غايات التيارات الإسلاميّة بما هي"جماعة متخيَّلة" هي"أسلمة الدولة" عبر تفكيكها[311] من أجل إعادة تشكيلها من جديد ،لكنّ ذلك يجب أن يكون مطلبا شعبيّا لا فئويّا من جماعات بعينها، ولن يكون ذلك دون رؤية وسطيّة تؤمن بالتدرّج في سلّم التغيير، رؤية نأمل أن تجتمع عليها القوى الإسلاميّة ليتحقّق الهدف المنشود، ولمّا كان ذلك كذلك ،عليْنا أن نتحمّل ابتداءً مسؤوليّة تحطيم أصنام الليبراليّة كالمواطنة والديمقراطية والجمهورية... وذلك من خلال خلق "مثقّفين جماعيين"[312] بمعنى غرامشي منقًّى من شوائبه اليساريّة بطبيعة الحال حتى يمكننا صنع "قيادة عضويّة "تنطلق من الجماهير لتعود إليها من جديد أي خلق "تنظيمات سياسيّة" تكون لها القدرة على صياغة فكرة ناظمة انطلاقا من الأفكار المبعثرة والمفكّكة التي يعتنقها العوامّ ومن ثمّ الرجوع إليهم لتفسيرها وتحشيد الجماهير حولها من أجل تفعيلها وتجسيدها في مرحلة لاحقة؛ ولا شكّ أنّ انتهاج هذا المنهج التدرّجي ضرورة متأكّدة لقطع الطريق على دعاة "التوحش" من "الدواعش" وغيرهم ممّن يتبنّون

---

311 - **"التفكيك" لا يكون بالضرورة عنفيّا ومن "الأعلى" فقد يأتي من "الأسفل" أي من الشعب بشرعيّة ثوريّة.**

312 - **"المثقّف الجماعي" ليس بالضرورة "حزبا" يمكن أن يكون أيّ "تنظيم" أو تنظّم سياسي" آخر.**

فكرا استئصاليّا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يُقيم دولة قابلة للحياة .

قصارى القول..

"النّظام العلماني" نظام مُسقَط ومأزوم لكنّه أيضا "معطى صُلب" يصعب اختراقه فضلا عن تقويضه ، ومثلما علينا الحذر من الواقعيّة المتضخّمة الّتي تغذّي نوازع الرّكون إلى الّذين كفروا أو ظلموا أو فسقوا ، نحن مطالبون أيضا بتجنّب الخطاب التّصوصي الحالم الّذي يقف عند أعتاب قوله تعالى:" وعد الله الّذين آمنوا منكم وعملوا الصّالحات لَيستخلفنّهم في الأرض ولَيُمكّننّ لهُم دينَهُم الّذي ارتضى لهم وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ "[313].

وما التّجارب المتأخّرة الفاشلة في "الحكم الإسلامي" إلّا إساءة في التطبيق والإساءة في التطبيق هي خطأ في الاستخدام والخطأ في الاستخدام لا يعبّر عن خلل في آلة النظام السياسي الإسلامي بحدّ ذاتها، والإسلام في النهاية ليس دينًا طوباويّا بل هو تنزيل سماوي جاء لكي يطبّقه بشر يخطئون ويصيبون، وتبقى محاولة إقامة الدين خيرٌ من الرّكون إلى نظام كفري.

---

[313] - النور 55.

نحن "الإسلاميّيـن".. ماذا علينا أن نفعل ؟!!!

مـا الــــعمل الآن ؟؟..

هذا الـسّؤال مركزي وهو مِن أعقد أسئلة الممـارسة المطروحة على الإسلاميين بالنظر إلى حرج اللحظة ودقّتها، وهو تساؤل يفترض تشخيصا(ما) للواقع قبل طرح "الحلّ العمَلي"، ونحن هنا في أمسّ الحاجة منطقيّا ومنهجيًّا إلى واقع ملموس ومحدود أي مُحدّد مكانيّا حتّى لا يكون كلامنا موغلا في العموميّة والتنظير، لذلك ارتأينا التركيز في النموذج التونسي الّذي لا تنفي خصوصيتُه تقاطعاتِه مع بيئات معظم دول "العالم العربي والإسلامي" من حيث

تعرّضُها جميعا لموجة "تحديث رسالي" تحت الضغط و الإكراه، سنحاول من خلال السطور اللاحقة البحث في علاقة "الطغمة التغريبيّة المثقّفة" بالشعب المسلم ومقاربة موقع الدين في المجتمع ، ليكون هذا التشخيص مقدّمة ضروريّة قبل جوهر الموضوع وهو عرض رؤيتنا المرحليّة لأساليب المواجهة.

"التحديث" تحت "التهديد" .. عقود من «الوصاية الكمبرادوريّة» ..

إنّ سيل القوانين المشاقِقة للدين الّتي تنضاف إلى بنية "المنظومة التشريعيّة الوضعيّة" في الدول العربيّة ليس مجرّد "سلوك سلطوي" متصاعد، إلّا أنّه شكل متقدّم من أشكال «التنميط العلماني/التغريبي» يستثير بشكل رأسي منطق "التدافع الاجتماعي" من حيث يُعتقَد أنّه ضمانة إضافيّة لبقاء الشّعوب خاشعةً في محاريب ثلاثة: "الوطنويّة"(تغليب الانتماء الوطني على الديني)، "الدستوريّة" (علويّة الدستور والتشريعات الوضعيّة بشكل

عام) ، "السلمويّة"(تغليب المستويين الأوّليْن من هرم "ماسلو"[314]) .

في ما يتعلّق بالحالة التونسيّة ؛ لن يكون هناك أيّ تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة إذا قلنا إنّ تقريرا مثل تقرير لجنة الحرّيات الفرديّة والمساواة[315] هو "نموذجي" من جهة كونه تطوّرا طبيعيًّا لعقود من المعالجات الاجتماعيّة والثقافيّة المحيِّدة لمفردات الهُويّة الجماعيّة في دولة "تحديثيّة" باصطلاح برهان غليون[316]، أي دولة ذات "حداثة قشْريّة/ مُسقطة" كانت ولا تزال تقودها نخبة/طُغمة حاكمة كومبرادوريّة متغربنة لا يمكن أن تستمرّ على رأس





[314] - تسلسل أبراهام ماسلو الهرمي للاحتياجات.

[315] - لجنة الحريات الفردية والمساواة تشكّلت بمقتضى أمر رئاسي عدد 111 مؤرّخ في 13 أوت/أغسطس 2017 وتكوّنت من 9 أعضاء وأصدرت تقريرها المثير للجدل في جوان/حزيران 2018 وممّا ينصّ عليه هذا التقرير "إقرار المساواة في الإرث بين الجنسين"و"السماح بزواج المسلمة من غير المسلم" وإلغاء الإعدام وكلّ هذه "المقترحات" هي في حقيقتها إعادة إنتاج محلي لتوصيات خارجيّة صادرة عن البرلمان الأوروبي في أيلول/سبتمبر 2016 في إطار الابتزاز الاقتصادي.

[316] - في كتابه : "المحنة العربيّة ..الدولة ضدّ الأمّة".

السلطة الموازية (أي "الدولة العميقة") دون نوازع "التحديث" تحت "التهديد"، ويحتاج هذا النزوع الإملائي العمودي بداهةً إلى خطاب "ثقافي" يوفّر تأصيلا نظريّا وتحييثا سياسيّا وفكريا يوفّر "حاضنة شعبيّة" تسنُد تقدّم "الطرح التحديثوي"الّذي يروّج له للأسف الشديد الكثير من المحسوبين على التيار الإسلامي.

لا يمكن أن نقول إنّ مفارقة الاعتراض الشعبي على مشاريع قوانين مستفزّة بعينها وتجاهل غياب نظام سياسي إسلامي يطبّق سائر أحكام الإسلام يبرّران سنّ قوانين أخرى مشاقفة للدين كما يدّعي البعض، لاشكّ أنّ هناك إشكالا يتعلّق ب"الانسجام" في موقف الشعب المسلم ، لكن ما يجب أن نراه في المقابل هو أنّ هذا "البارادوكس" له حيثيّاته وتفسيراته السوسيو_تاريخيّة، فتقرير "لجنة الحريّات"عموما (وفي القلب منه مقترح المساواة في الميراث) ليس سوى امتداد للتعاطي السلطوي الوصائي الّذي مافتئت تمارسه "النخبة الحاكمة" منذ أكثر من ستين عاما تحت عنوان «الحداثة» بمرجعيّة «الاستبداد المستنير» الضمنيّة الّتي يُزكّى من خلالها «التحديث القسْري»، هذا الإسقاط الحداثي الّذي بدأ بمجلّة الأحوال

الشخصيّة[317] أنتج مجتمعا "متوتّرا" ويجب أن يُحمَل هذا "التوتّر" على معنى التمزّق المرجعي بين الوافد الغربي بما يقترحه من متطلّبات تعصير حقيقي عميق وبين الرافد التاريخي بما راكمه من مفردات هُويّاتيّة (لا "هوويّة") شكّلت في النهاية وعي الإنسان في تونس، ومن ناحية أخرى يجب أن يستدعيَ توصيف «التوتّر» دلالاته المباشرة المُحيلة على معاني التفكّك الاجتماعي (ارتفاع نسب الطلاق نموذجا) وتهرّؤ النسيج العلائقي الإنساني (ارتفاع نسبة العنوسة مثالا) واستباحة المحرّمات (المراتب الأولى في نسب شرب الخمر وأطفال الزنا ...إلخ) وغياب الثقافة الدينيّة الصحيحة (تفاقم ظاهرة "التنطّع الديني")، ففي النهاية "المجتمع المتوتّر" لا يبرّر "التحديث القسري" ..

كثيرا ما يحدث خلْط بين الانتماء الديني الغالب على المجتمع التونسي وبين الانزياحات أو التحوّرات الفكريّة داخل هذا "الانتماء" وتأسيسا على هذا الخلط يشكّك البعض إمّا تصريحا أو تلميحا بحقيقة وجود "أغلبيّة مسلمة"، فالعلمانيّة في العالم العربي والإسلامي عموما يغلب عليها

---

[317] - تتضمّن هذه المجلّة الصادرة عام 1956 الكثير من الفصول المشاققة لثوابت الإسلام نذكر منها منع تعدّد الزوجات (الفصل 18) وإلغاء واجب طاعة الزوجة لزوجها (الفصل 23 المنقَّح بالقانون الصادر عام 1993)، هذا فضلا عن قانون التبنّي المُدرَج بالمجلّة سيّئة الذّكر.

“التلفيق” أي إنّها غير وفيّة لدلالاتها الأصيلة الدائرة حول فكرة فصل الدين عن الحياة (لا عن ”السياسة” فقط) والّتي ظهرت في بيئتها الأصلية (أي الحاضنة الغربية) كنتاج للكنسية القروسْطيّة،، وعليه فإنّ مفهوم العلمانيّة لدينا “مشوّش” يداخله الكثير من “الديني” وحتى ما يبدو تجرّؤا مبالغا فيه من “العلمانيين” على المقدّسات مقارنة بالغرب فإنّه (بمنطق التناسب) ليس كذلك لسبب بسيط وهو فرادة “الإسلام” باعتباره دينا شاملا يفتح على جميع المجالات[318] بما يجعل الخطاب العلماني يبدو بالنسبة إلى المزاج الشعبي الإسلامي(“العفوي”) صادما نظرا لتماسه المباشر والمتكرّر بهوامش الكراهة والتحريم، وقد أثبتت “اختبارات الهُويّة” في مناسبات عديدة أخرها تقرير لجنة الحريّات أنّ نواة المرجعيّة الفكريّة للسواد الأعظم من هذا الشعب هو “الدين” رغم التشوّهات اللاحقة بفهمهم لهذا الدين نتيجة التغريب والاستلاب الثقافي، فالشارع أكّد هذا الانشداد الأصيل إلى المرجعية الدينيّة كما أكّدت عمليات سبر الآراء المتعلّقة بالتقرير رفض أكثر من 90 بالمئة من المستطلعة آراؤهم له (استطلاع صفحة “الراصد التونسي” نموذجًا)، كما يمكن اعتبار تفاعل روّاد مواقع التواصل الاجتماعي

318 ـ كادت العلمانيّة أن تكون "محايدة" تجاه جميع الأديان لولا وجود الإسلام،، طبيعة الدّين الإسلامي تُجبر المنظومات العلمانيّة على التّعسّف عليه لأنّه ديانة تتدخّل في جميع مناشط الحياة بما فيها الشأن السياسي، أي "بديل حضاري" مكتمل الأركان في حين أنّ العلمانيّة حرصٌ وسعيٌ دؤوب إلى النّأي بالحياة عن الدّين.

السلبي مع مُخرجات اللجنة التساعيّة واعتراض رئيسة اللجنة الأستاذة بشرى بلحاج حميدة على مقترح إجراء الاستفتاء قرائن تدلّل (بشكل ما) على "إسلاميّة" المجتمع التونسي.

هؤلاء الّذين يرفعون لواء العصرنة والتحديث يستندون إلى «الديالكتيك الصاعد» حيث يُحتفى بالبنية التحتيّة على حساب "البنية الفوقيّة" بدلا من «الديالكتيك النازل» الّذي يُفترض أن يكون "الأصل" في إيواليّات تفكير أيّ "مسلم"، إذ لا يُمكن بداهةً تحكيم "اللّامتعالي" على "المتعالي" بحُجّة "التكيّف" الّذي كثيرا ما يستحيل إلى انصهار يتخفّى خلف مُلصَق "فقه الواقع"، فإن كانت الثقافة «تاريخيّة» فإنّ "الدّين" وهو أحد مكوّنها الأساسيّة «فوق تاريخي» بمعنى انّه ينهل من مصدر "مُتجاوِز/مفارِق" !.

والملاحظ أنّ "الحدَثوت" في تونس كثيرا ما يستشهدون بتجربة بورقيبة "التحديثيّة"[319] للتدليل على أنّ الشعوب تُقاد

319 - نتساءل كيف يكون "بورقيبة" امتدادًا للحركة الإصلاحيّة الّتي شهدها القرن التاسع عشر والحال أنّ روّاد تلك الحركة كانوا حريصين على ترسيخ الهويّة الإسلامية ومزيد ترسيخ الانتماء السياسي إلى دولة الخلافة العثمانيّة، ونحيل في هذا السياق على ما جاء في كتاب «أقوَم المسالك في معرفة أحوال الممالك» لخير الدّين باشا وكتاب «الحركة الأدبيّة والفكريّة في تونس» لمحمّد الفاضل بن عاشور، على كلّ حال نحن نزعم أنّ «البورقيبيّة» في تونس ليست في حقيقتها سوى ملاذ "آمن" لأعداء الثّورة ودُعاة الانحلال، إنّها الباب الخلفيّ الّذي يتسلّل منه "جبناء الرّأي" إلى رؤوس العوام !!! .

إلى جنّة "الحداثة" بالسلاسل رغم أنّ هذا الكلام ساقط من وجهين ؛ أوّلا بالنظر إلى ما آلت إليه الأوضاع مجتمعيّا بعد نحو ستين عاما من مجلّة الأحوال شخصيّة وثانيا بالإحالة على وجود مغالطة منطقيّة ثاوية في هذا الخطاب مفادها "معارضو التقرير هم من العامّة الساذجة وعلماء الدين الأصوليّين/المتخلّفين"، كأنّ "الأنتلجنسيا"أو "الصفوة المثقّفة" مُجمِعة كلّها على أهميّة التقرير وجدواه الاجتماعيّة، وهذا بالتأكيد نابع من نِظرة فوقيّة تعبّر عن "وعي نخبوي/اغترابي" لا يكتفي بتقويل "الشعب" ما لم يقله بل يتجاوز ذلك إلى ادّعاء معرفة المصلحة العليا لذلك "الشعب"[320]، ما يجعلنا في النهاية أمام عمليّة إلحاق كلاسيكيّة للمختلف ("الآخر الفكري") ب"العوام" لكيْ يسهُل تقزيم مواقفهم والتشنيع عليها برميها بالغوغائيّة والسطحيّة والشعبويّة !.

ف"المثقّف" الحقيقي ("العضوي"أو "المشتبك") وإن كان لا يساير بالضرورة الرأي السائد فإنّه لا يتعالى على شعبه بالدوران في فلك السلطة ويبحث في ممكنات التجديد من داخل هُويّة المجموعة لا من خارجها ويعمل دائما على

[320] - كثيرًا ما يكون استدعاء توصيفات مثل «دهماء» ، «سواد» ، «سوَقة»، «غوغاء»، «رِعاع»، «قطيع» نابعا من "استعلاء إيديولوجي" ونوازع "تحديث قسري" بمرجعيّة «الاستبداد المستنير».

الحفاظ على الحبل السُّرّي النفسي بينه وبين العوام بعيدا عن نوازع "المغايرة" أي الاختلاف لمجرّد الاختلاف.

" المـــــــؤرّخـــــــون البـورقيــــبيّـــــــون" .. تـزويـــــر الـتّـــاريـــــخ بـاسم «علم الــــتّـــــاريخ» ..

يحتمي بعض البـــاحثين الأكاديميّيـــن في سياق تبييـــضـهم للإرث البورقيـبـــي بِـ«علم التّـــاريخ» الّذي يرتبط أصلًا بتدويـــن الأحداث والتحقيـــق في الروايات واستخلاص الأخبار والمواقف والرّبط بينها وتفسيـــرها استنـــادًا إلى معطيـــات موثّقة ووفقا لمنهج بحثي منضبط،، هذا ما يُفترَض أن يكون عليه هذا العلم أو التخصّص المتفرّع عن العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة،، لكنّ المسارعة إلى تسجيل "مواقف تأليفيّة/تقريريّة" من قبيل «بورقيبة صاحب رؤية إصلاحيّة» أو «باني الدولة» فذلك ليس من "التأريخ" أو «الكتابة التاريخيّة» بل هو من «فلسفة التاريخ» الّتي تتسرّب من خلالها "ذاتيّة المؤرّخ" أو المشتغل على التاريخ وهو فرق مفصلي لا يراه "المتلقّي العادي" عادةً فيتعامل مع "رأي خاص" بِرَسم المراجعة والمساءلة كما لو كان حقيقة "علميّة" للاعتناق والتّسليم.

فمجرّد الجزم بأنّ الرّئيس الأسبق كان مِمّن يمتلكون «رؤية إصلاحيّة» هو بحدّ ذاته "انحيـــاز" مقرون بمجانبة واضحة للموضوعيّة العلميّة بما تقتضيه من حديث عن "بورقيبة صاحب الرؤية الخلافيّة" لا عن "بورقيبة صاحب الرؤية الإصلاحيّة"،، مع التّشديد على أنّ "التّخندق" لا يعني بالضّرورة "الاصطفاف" في صف إيديولوجي أو سياسي معيّن بل قد يعني التخندق الضدّي في مواجهة صف إيديولوجي أو سياسي محدّد يمثّله أساسًا الشقّ الإسلامي/المحافظ "الضّديد التاريخي" و"الطّبيعي" للبورقيبيّة الّتي تُشكّل في النّهاية الخيط النّاظم أو الحبل السُّرّي النفسي الّذي يربط بين مختلف أو معظم مكوّنات "التيار الوطني التقليدي" ..

لقد علّمتنا «مدرسة الحَوليّات» أنّ "التجربة التاريخيّة" لا تُقرأ في سياقها الزمني فقط كما يزعم الزّاعمون بل أيضا وخاصّةً بما أفضت إليه في "المستقبل"، فهل أثمرت البورقيبيّة "تنمية متوازنة" أو "إنسانا منسجما مع هُويّته" أو حتى "دولة مستقلّة" ؟ !!! ..

من الطرائف أنّ المؤرّخ "ابن إياس" صاحب كتاب «بدائع الزهور في وقائع الدهور» كان حين يتحدّث عن السلطان العثماني "سليم الأوّل" يقول "لا بارك الله فيه"، يبدو أنّ

"الباحث الأكاديمي البورقيبي" وهو يقدّم قراءته مُنتحِلا صفة الموضوعيّة والعلميّة هو النسخة المقابلة لابن إياس هذا، ولو قُدّر له تأليف موسوعة بعنوان «ملاحم بورقيبة في الأزمان العَصيبة» سيكتب في المقدّمة العبارة التالية : «يجب دراسة الحبيب بورقيبة -بارك الله فيه- دراسة موضوعيّة».

مجتمع متوتّر هوويًّا ..

يمكن اعتبار مفارقة الاحتجاج الشعبي الواسع على تقرير لجنة الحريّات غيرةً على الدين دون الخروج للمطالبة بتحكيم الشريعة الإسلاميّة أبلغ تعبير عن «المجتمع المتوتّر» ، كما يمكن تفسير هذه "المفارقة" بالخشوع ثلاثيّ الأبعاد (المذكور آنفا) ولاسيّما الانشداد إلى "السّلمويّة الاحتماعيّة" حيث يلعب هاجس «الاستقرار» دورا كبيرا في توجيه تحرّكاته وهو خشوع ظهر حتّى في الفعل الثوري نفسه عندما لم يذهب "الشعب" في وبثورته إلى النهاية لأنّه ضحيّة "نمذجة ممنهجة"[321]، فالتونسيّون (عمومًا) أو "العقل الجمعي التّونسي" الّذي شكّلته الوصاية

321 - بعيدا عن منطق "الجوهريّة الثّقافيّة" (Essentialisme Culturel) لا نستطيع أن ننفي وجود ما يشبه "الثّوابت" التي تترسّخ وتنمو داخل "اللاوعي الجمعي" للمجموعات البشريّة بفعل مسار قولبة طويل وممتد.

الكمبرادوريّة على مدار عقود يعتقد في كونه «مسلمًــا» ولا مشكلة في تشريعاته بدعوى أنّهــا "مستمدّة من الدين" رغم أنّ هذا الاستمـداد جزئي مبتور ومشوّه (بنصْب الواو وكسرها) وهو ما أنتج في النهاية مفردات تلبيــس مثل «الإسلام الزّيتـونـي» و«التديّن التونسـي» و«الإسلام المقاصدي» إلى غير ذلك من المصطلحات الّتي تقطع الطريق على كل دعوة إلى «الإسلام (الحقيقي)»، فالمجتمع نفسه بات كذلك المنحرف الّذي يغار على دينه أو السكّير الّذي يبسمل قبل أن يشرب الخمر، وقد وصل الأمر مع بن علي إلى حدّ استحداث "أيّام وطنيّة" لمضاددة "الهُويّة"[322] !

فقد بات "العقل الجمعي التونسي" يعاني «تشوّها إدراكيًّا عميقا»[323] جرّاء عقود من «التحديث القسري» و«الوصاية

---

[322] - على سبيل المثال؛ ما يُسمّى «اليوم الوطني للّباس التقليدي التونسي» المُوافق لهذا اليوم (16 مارس) ظاهره إنعاش للذاكرة الوطنيّة وخدمة للسياحة وباطنه منازعة إيديولوجيّة للحجاب الشرعي أو ما كانوا يُسمّونه "اللباس الطائفي" (المنشور 108 لعام 1981) ، وليس أدلّ على ذلك من دلالات توقيت الإعلان عن الاحتفاء السّنوي بذلك اليوم ، فقد كان نظام المخلوع حينها (1991) في ذروة التجييش ضدّ "الإسلاميين" وضدّ مظاهر التديّن عموما، واللافت أنّ ذلك تزامن مع صعود بروباغندا «الفولارة التونسيّة»،، فرغم احتشام اللباس التقليدي ("المَليه" مثالا) لا يبدو واضحا أنّه ينسجم مع ضوابط اللباس الشرعي الّذي يجب ألّا يصِف ولا يشفّ وألّا يكون محلًّى بما يلفت النظر، على كلّ حال لسنا هنا بوارد التصدّر للفتوى فلسنا أهلا لها، ما نريد قوله بكلّ بساطة هو أنّ الأصل هو تحكيم "المتعالي" على "اللاّمتعالي" لا العكس عبر التعسّف على الأحكام الشرعيّة بما استقرّ بين الناس في تراثهم أو أعرافهم...

[323] - طبعا هذا التشوّه ليس حصرا على التونسيين بل ينسحب على مجمل المجتمعات العربيّة والمسلمة ، لذلك يتحدّث محترفو التحليل السياسي عن أربع(ة) أدوات أو جذور لتحليل الأوضاع في العالم العربي والإسلامي ونلفت نظركم إلى الجذر التحليلي الرابع :

- منظومة دوليّة مهيمنة

- نظام سياسي وصائي.

الكمبــرادوريّة»،، التونسيّــون[324] "صُمِّمــوا" لكيْ يُثيرهم «تقرير» ولا يستفزّهم «نظام» أو بعبارة أخرى هُم مصمّمون لكي يبحثوا عن الإسلام داخل "العلمانية"، أي إنّهُم على أتمّ الاستعداد لاجتياح الشوارع لإسقاط "قانون أسرة" مخالف للدّين دون أن يُعيروا أدنى اهتمام لمنظومة سياسية كاملة لا علاقة لها بأصل الدِّين.

فبفعل بروباغندا «الإسلام الزّيتوني/المالكي/التونسي» والقصف الإعلامي المركّز هناك من يكاد يعتقد أنّ الإمام "مالك" كان «قسّيسًا إسلاميًّــا» وأنّ "ابن عــاشور" كان «شيخًــا علمانيًّــا جليــلًا»[325].

- منظومة سياسيّة تمتص الصدمات عن النظام الوصائي.

- التشوّهات النفسيّة والتوتّرات الهويّتيّة اللاحقة بالشعوب جراء عقود الاحتلال والاستبداد.

[324] **- طبعــًا لا نقصد التونسيين جميعــهم بل الغالب عليهم أو الأكثر بروزًا فيــهم..**

في علم أصول الفقه هناك ما يُسمّــى «الـمخصّص العقلي» أو "التّخصيص بالعقل" الّذي يعرّفه الإمام المالكي "الشوشاوي" (القرن 9 ه) في كتابه «رفع النقاب عن تنقيح الشهاب » (شرح لمختصر "القحافي") بقوله :

"وهو إخراج بعض ما يتناوله اللفظ العام أو ما يقوم مقامه بدليل منفصل عنه بالزمان إن كان المخصّص لفظيّا أو بالجنس إن كان عقليا قبل تقرّر حكمه"..

فالـمخصَّص العقلي تبسيطًا واختصارا هو ما يلتقطه العقل من معاني التخصيص تجاوزًا لظاهر التعميم، ومنه قوله تعالى :

"ما فرّطنا في الكتاب من شيء"،، فهل أنّ كلّ شيء موجود في القرآن الكريم ؟ طبعا لا ، العاقل غير المتعسّف على النص يفهم بكل سلاسة وبساطة أنّ المقصود هو كل شيء ممّا قرّر الله أنّ ذكره ضرورة..

ولمّا كان ذلك كذلك ..

"التّونسيّون" في جملة «التونسيّون صُمّموا لكي يثيرَهُم تقرير ويستفزّهُم نظام» كلمة تقديرهـا "فئة من التونسيّين" وفهمها على غير هذا المعنى هو افتئـات على النص ! ..

[325] **- نشعر أحيانا أنّ إنشاء "نظام شيوعي" في هذه البلاد بات أسهل من إقامة "نظام إسلامي"،، لو حدّثناهُم عن "نهاية التاريخ" كما طرحها ماركس سيحترموننا أكثر ممّا لو حدّثناهُم عن "إنسان الخلافة**

إذن الخشـوع المثلّث هو الظهير العمَلي للنظام ووجه الإعضال هنا أنّ هذا الظهير يشكّل عائقا موضوعيا يحول دون اندلاع "ثورة حقيقيّة" لكنّه في الآن نفسه غير قابل للتقويض دون "ثورة حقيقيّة" !..

وكما هو معلوم لا يبدو واضحا تعارض ما جاء في تقرير لجنة الحريّات مع ما جاء في الدستور، فالفصل الأول ("الإسلام دينها") توصيفي أكثر من كونه تقريريّا ولا يشير من قريب أو بعيد إلى ضرورة الالتزام بأحكام الإسلام، وحتى الديباجة تتحدّث عن تعاليم الإسلام ومقاصده وهذه عبارات عامة عائمة غائمة فضفاضة ، أمّا الفصل (6)[326] والحديث عن الدولة الراعية للدين فقد أُفرغ من مضمونه بالحديث عن حرية الضمير في الفصل نفسه، وحتى التنصيص على حماية المقدّسات يبقى قاصرا لأنّ الباب مفتوح على مصراعيه لتأويل كلمة "مقدّسات"، ولا وجود

الأخير" كما أعلنه عن ربّه محمّد صلّى الله عليه وسلّم،، استغرقنا التكلّس الاتّصالي و"الظُّفرَوِيّة" في التّفكير السياسي و"التعليب العلماني" مِن تحتنا ومِن بين أيدينا ومن خلفنا قد بلغ مداه بِشكل أضحى معه قادرا أو يكاد على إقناع ما يكفي من "المسلمين" بأنّ «البيان الشيوعي» أقرب إلى روح الإسلام من الإسلام نفسه، يمكننا القول إنّ المجتمعات العربية مسلمة على الجملة لا بالتفصيل والمطلوب هو جعلها مسلمة على الجملة وبالتفصيل.. ،، نحن مطالبـون بالاستدعـاء "الأنيـق" للمشترك الإسلامي كمقـابل موضـوعي ل"المشترك الوطني" واستفـزاز المزاج الشعبي الدينـي بعيدًا عن ذهنيّة "سفينة نوح" الظّفرويّة الّذي يدّعي امتلاك الحل ولا يطلب من الآخرين سوى الالتحاق بمركـب الفرقة النّـاجيـة.

[326] ـ نصّ الفصل السّـادس :"الدّولة راعية للدّين، كافلة لحريّة المعتقد والضّمير وممارسة الشّعائر الدّينيّـة، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التّوظيف الحزبي. تلتزم الدّولة بنشر قيم الاعتدال والتّسامح وبحماية المقدّسات ومنع النّيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التّكفير والتّحريض على الكراهية والعنف والتصدّي لها".

للشريعة لا لفظا ولا معنى وكل ما هنالك هو مجرّد تعويمات وتلبيسات تخدم الطروح الشاذّة وليس العكس من قبيل "تعاليم الإسلام"و"مقاصده"...إلخ، ويأتي الفصل الحادي والعشرون الّذي ينصّ على المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات لمزيد التعمية والتلبيس، وعليه؛ تبدو مشكلتنا مع منظومة تشريعية كاملة يسنُدُها "نظام فاسد"وليس مجرّد "انحرافات" تُعالَج موضعيّا، فالقاعدة هنا هي أنّ الانتخابات أشبه بعمليّة تغيير الضمّادات .. عندما يكون الجرح متعفّنا تصبح الضمّادات وسيلة لإخفاء التعفّن لا علاج الجرح، وهذا التمزّق المرجعي والانبتات المجتمعي هو السّمة الأساسيّة لمعظم "الدول الإسلاميّة"[327] ! .

لكنّ ذلك لا يعني أنّ الخروج للتعبير عن السخط الشعبي على مظاهر الإمعان في الانحراف التشريعي في هذه الدولة أو تلك هو جهد سيزيفي لا طائل من ورائه، على العكس تمامًا ، "الخروج الموسمي" مطلوب لتغذية نوازع الرفض للإطار القانوني/الدولتي العام !.

327 ـ هذه الدّول لم تشهد ما شهدته بقيّة الدول "الإسلاميّة" الأخرى من عمليّة تصحير ثقافي وتتبنّى نظاما يطبّق "الشريعة الإسلاميّة" وإن بكثير من الابتسار والتشويه مثل السعودية وأفغانستان وباكستان والسودان وغامبيا وموريتانيا وإندونيسيا (إقليم آتشيه) ...إلخ، لكنّها في المقابل تعاني مشاكل من نوع آخر في علاقة بنظام الحكم والإدارة والنسيج العلائقي بين الحكّام والمحكومين.

ما يجب أن نراه كذلك هو أنّ التوسّع في رمي الأشخاص والأفكار بالتطرّف الديني ليس مجرّد تعبير عن "تطرّف علماني" هو أيضًا وخاصّةً مُقدّمة لشرعنة مستويات أعلى من هذا "التطرّف" والتطبيع مع واقع الانحلال.

فعندما يتمّ في كل مرّة نبذ فكرة محافظة أو شخصيّة معروفة تمثّل قيم المحافَظة فإنّ الأفكار العلمانيّة المتورّمة تجد مساحات فارغة تتقدّم فيها ومن خلالها ؛ فعندما تقول :

«يجب منع المفطرين من المجاهرة بالإفطار في نهار رمضان » ويتّهمك أحدُهم بالتطرّف فإنّ أطروحتَه الضمنيّة البديلة هي «السماح للمفطرين بالمجاهرة بالإفطار »..

وبهذا يبدو الطرح العلماني الحَدّي كما لو كان هو "الأصل" وما عداه هو "انحراف" و"شذوذ" و"التّنطّع"، لذلك كثيرا ما نسمع سدَنة المعبد وهُم يتحدّثون عن «فكر وهّابي [دخيل]»، «[تهديد] مدنيّة الدّولة»، «خصوصيّة [الإسلام التونسي]»، «الحفاظ على [النمط المجتمعي»...إلخ، ليصبح خطاب التشنيع بكل ما هو ديني نفسُه "خطابا دينيًّا معتدلًا" يناضل أصحابُه من أجل إيقاء الحال على ماهو عليه من الانهيار الأخلاقي والتذيّل السياسي للنموذج الغربي، وكلّ ذلك بمدَدٍ من الاضطراب القيمي والتوتّر الهووي العام النّاجمَين عن عقود من

"العنف الإبستيمــــي"[328] و"التّلبيس العلماني" الّذي بات معه قطاع واسع من العامّة يقرن آليّا بين "شرعية الحكم" وبين صندوق الاقتراع ولم يعُد غياب الشريعة مبرّرا للحديث عن "غياب الشرعيّة".

ماذا علينا أن نفعل ؟!!!

هل أنّ كلّ ما نحتاج إليه هو الدعوة إلى إقامة الشريعة ؟!!

أعتقد أنّ دعوةً كهذه بأدوات الدعاية الكلاسيكيّة (شعارات ..حملات افتراضية .. ندوات .. محاضرات ...) لا مستقبل لها ولا أفق ولن تحدث التغيير المرجو ولن تترك أثرها عميقا في نفوس الناس الّذين تعوّدوا على أن ينظروا شزْرا إلى مثل هذه الدعوات بتقزيمها وتبخيسها وعدّها شذوذا طارئا على" القاعدة"، وقد بيّنّا عمق التشويه اللاحق باللاوعي الجمعي المسلم في تونس، لذلك نقول إنّ المطلوب هو محاولة إحداث "رجّة " تُحدث ثقبا في جدار"الوعي العلماني العام" ولن يكون ذلك ممكنا إلّا بإثارة جلَبة من

---

328 - الكاتبة الأمريكيّة بتغاليّة الأصل "غيارتي شاكرافورتي سبيفاك" تتحدّث (من منطلق "ما بعد كولونيالي") عن "العنف المعرفي" أو "العنف الإبيستيمولوجي" المُمارَس من قبَل "المرجعيّات" أو "العدّة العقليّة الغربيّة" ضدّ الآخر الحضاري.

داخل السياق لا من خارجه ويمكن أن نستعين في سبيل ذلك ببعض الشخصيات" المحافظة "المشهورة من غير المتحزّبين ليخرج" المقترَح الإسلاميّ "من خارج "الصندوق الإسلاموي "المعهود.

الانتخابات آليّة (إجرائيّة) تأتي بمن يحكمون وليس بشكل "نظام "أو" حكم..."، ولن تكون برامج المرشّحين سوى "تعدديّـة داخل الفكر الواحد" أي داخل "نسق سياسي واحد" حيث سيبقى قطاع واسع من "الإسلاميّين" بعيدا عن السّجـال الانتخـابي لأسباب عقديّة، وعلاوةً على اتّسامهم بالقابليّة الشديدة للدمغجة كثيرا ما ينشغل العوامّ بالوجوه أو الكاريزما الشخصية للمرشّحين بغضّ النظر عن طبيعة برامجهم والرهان هو جعل الناخب يولّي وجهه شطْر "بضاعة المرشّح" وليس "اسم المرشّح" شخصًا كان أم حزبًا..إنّ نجاح دعوات مقاطعة المواعيد الانتخابيّة الأخيرة بشكل لافت لا يمكن قراءتُه بمعزل عن تواتر الاحتجاجات الاجتماعيّة الّتي تشهد في كلّ مرّة مطالب "أكبر" من قدرة السلطة على استيعابها فضلًا عن تلبيتهـا، إنّنا قطْعًـا إزاء أعراض حقيقة تعمل منظومة الدعاية الرسميّة ومن لفّ لفّها على طمْسها وهي أنّ التغيير المطلوب يتجاوز الإطار الدّستوري وما ينتظم تحته من مُفردات حكم، حقيقة تُفيد بوجود رغبة واضحة في تغيير«النظام»، هذه الرغبة مُعلنَة

لدى البعض ومُستبطَنة لدى البعض الآخر باعتبار أنّ كلّ دعم (عمليًّا كان أم افتراضيًّا) لأيّ دعوة شعبيّة حدّيّة هو في حقيقته مساءلة رأسيّة للسياق السياسي العامّ و رفض راديكالي لِما هو كائن.

وعليه؛ ما يجب أن ندعوَ إليه نحن الإسلاميّين (مرحليًّا) هو إجراء استفتاء عام [329]حول" شكل النظام وطبيعته "وحبّذا لو استعنّا في قدْح الدعوة من "الخارج"، وليكنْ استفتاءً مبدئيّا (نظام علماني أم إسلامي[ضدّ تطبيق الشريعة أم معه]) وليُفسَح المجال أمام أصحاب الطرحين لتوضيح رؤيتيْهما للدولة والمجتمع والعلاقات الخارجيّة...إلخ ، علينا بكلّ بساطة استغلال الثغرات الكامنة في "الخطاب الديمقراطي" من تسبيح بحمد "إرادة الأغلبيّة" و"الاختيار الحرّ" وما إلى ذلك من الشعارات البلهاء أو حتى الاستثمار في سعة مواقع التواصل الاجتماعي، ما نراه هو أنّنا مطالبون في ظلّ واقع الانسداد هذا بإحداث المزيد من الثقوب في جدار النمط الثقافي والسياسي السائد عبر خلق مساحات تسويقيّة أكبر للفكرة الإسلاميّة عبر استغلال إمّا "حملة الاستفتاء" أو حتّى جدل "ما قبل حملة الاستفتاء" ، والتحرّك المطلبي الميداني الّذي مازال الإسلاميون غير

---

329 ـ الدعوة إلى إجراء "استفتاء" حول الشّريعة هو على سبيل المثال لا الحصر، المهم لدينا هو أن تنقدح دعوة من داخل "النسق" لا من خارجه.

فاعلين فيه[330] ولاسيّما في مناخات ما يُسمّى "الحرب على الإرهاب"، وذلك لاكتساح منابر إعلامية[331] لطالما بقيَت بعيدة عن الصوت الإسلامي وبالتالي كسر الحظر المفروض على الخطاب الإسلاموي[332].

في الحقيقة تبدو بصمة نوح فيلدمان[333] واضحة في النقطة المتعلّقة بتنظيم الاستفتاء في الدستور التونسي (الفصل82

---

330 - القول إنّ اليسار المتعفّن أجرأ على الشّارع من أبناء "التيّار الإسلامي" صحيح وفي محلّه على الجملة غير أنّه بحاجة إلى تدقيق و تنسيــــب ! ..

السلطة لا تتعامل مع "الإسلاميّين" مثلما تتعامل مع "اليساريين"،، فالصّفعة على خدّ "اليساري" تقابلها عَشر صفعات على قفا "الإسلامي! " ..
إذ إنّ وضع المُلتحي المتردّد على المساجد ليس هو نفسُه وضعَ
"الماركسي" أو "الفوضوي" المُتردِّد على "بار الطّاوس! " ..
الأوّل يُنظَر إليه كمتنطِّع ومشروع "إرهابي" تَحتفظ الدّولة بحقّها الكامل في لجمه باسم مقاومة الإرهاب وتحت غطاء "الشّرعيّة الدوليّة " ..
أمّا الثاني فهو ليس سوى مشاكس أو متمرّد "يطلَع يهبِط" يبقى امتدادًا إيديولوجيًّا للنّمط الثقافي السّائد وجزءًا من المنظومة العلمانيّة الحاكمة ! ..
قصارى القول..
هو قياس مع الفارق، لكنّه قياس يلفت انتباهَنا إلى تلك الحصيلة النفسيّة الثّقيلة الّتي خلّفتها عقود من التّرهيب السلطوي للنّفَس الإسلامي !!!!

331 - المقصود بالمنابر الإعلامية هنا هومنابر الإعلام الكلاسيكي الّذي مازال له سطوته على الرّأي العام رغم المساحات الفارغة الّتي تقدّم فيها "الإعلام البديل" بدليل مليارات المستشهرين التي مازالت تُضخّ في هذا الإعلام، فضلاً عن حقيقة تحوّل مواقع التواصل الافتراضي إلى رجع صدى للإعلام التقليدي.

332 **- الهدف من الدعوة ليس "التغيير" رأسًا بل تبيئة الظروف للتغيير المأمول من خلال الاقتراب من الجماهير واستنهاض وعيهم الديني فضلا عن تصحيح المفاهيم حتّى يصبح "المشروع الإسلامي" خيارًا جدّيًّا مطروحًا أمام الناس، ولا نرى ذلك ممكنًا في ظلّ "واقع الاستضعاف" هذا إلّا بتسجيل حضور صاحب داخل المشهد السياسي القائم لا خارجه ..**

333 - نوح فيلدمان Noah feldman مفكّر أمريكي يهودي،أستاذ بجامعة هافارد متخصّص في القانون، صاحب كتاب مثير للجدل يحمل اسم:"بعد الجهاد: أمريكا والنضال من أجل الديمقراطيّة الإسلاميّة"، شارك في صياغة الدستور الأفغاني الحالي كما ساهم في صياغة الدستور العراقي عام 2004 ، وكان محمّد نجيب كحيلة النائب بالمجلس الوطني التأسيسي بتونس قد كشف بداية عام 2014 عن حضور مريب لفيلدمان في الجلسات العامة المخصّصة للتصويت، ولم يكن هذا التصريح يتيما إذ

)، فلابدّ لمشروع القانون أن يمرّ على مجلس النوّاب قبل الذهاب إلى الشعب بما يعنيه ذلك من احتمال "تصفيته" قبل وصوله إليه، وحتّى الفصل الأوّل يضع عائقا إجرائيا آخر وهو التنصيص على أنّ الفصل الأوّل المتعلّق ب"جمهوريّة النظام "غير قابل للتعديل، وإذا أضفنا هذه النقطة إلى طبيعة النظام الانتخابي الّذي يقطع الطريق على أي حزب لتشكيل أغلبيّة برلمانيّة مطلقة تكفل له تمرير التشريعات نقف على حقيقة تمكين النظام العلماني/الكمبرادوري من أدوات إجرائيّة إضافيّة للتحصين الذاتي، فالمسألة أبعد وأعمق من مجرّد تأصيل دستوري لبعض المضامين التغريبيّة، فلا يمكن إجراء استفتاء حول الشريعة مثلا ولا مجال إلى تسيّد "حزب إسلامي "يفرض كلمته في البرلمان باسم الشعب ..وحتّى في حال تحقّق خيار"الاستفتاء" سيبقى هناك مزلق أساسي وهو تزوير نتيجة هذا الاستفتاء خاصة أنّ "العلمانيين "الحاكمين (بأمر السفارات) يسيطرون على مختلف مفاصل الدولة، هذا فضلا عمّا يمكن أن يمثّله مثل هذا الاستفتاء من تهديد كبير للمصالح الغربيّة، لكن حتّى لو حدث التزوير (وسيحدث) سنكون قد حقّقنا انتصارا(ما) باقترابنا من العامّة بشكل أكبر وأوضح وقرّبنا الفكرة

سبقته وتلته تصريحات أخرى حول الدور المشبوه للكاتب الأمريكي صهيوني الهوى في صياغة قانون قوانين البلاد.

الإسلاميّة من جمهورها "المغيَّب" أكثر فأكثر، نعرف أنّ ما تقدّم من رأي يثير "إشكالًا شرعيّا" حول جواز "جعل الإسلام موضع استفتاء شعبي" من عدمه لكنّنا نلتمس عذرا أوّلا في طبيعة "الاستفتاء" الاضطراريّة/التكتيكيّة تأسيسا على فقه المصالح والمفاسد، ثانيا في الطابع الخلافي للمسألة ككلّ باعتبار وجود علماء لا يرون حُرمةً في ذلك[334].

أمّا عن القول إنّ الحاكمين بأمر السفارات ليسوا أغبياء إلى هذه الدرجة حتّى يقبلوا بدعوة كهذه فنشدّد على أنّه حتّى لو لم تتمّ الاستجابة لدعوات الاستفتاء فإنّ تصاعد الضغط الشعبي الواسع في هذا الاتّجاه من شأنه أن يُصعّد "الطرح الإسلامي" إلى مستوى "الحدث الإعلامي" بما يعنيه ذلك من فسح للمجال لوصول "الصوت الإسلامي النقي" إلى العامّة وقد يبدأ الغيث بقطرة "وَسم" على الفايسبوك (هاشتاغ).

ما يجب أن نشدّد عليه في هذه الدعوة هو أنّ هناك احتمالًا قائمًا بألّا تصوّت "الأغلبيّة" لفائدة إقامة الشريعة، هذا جائز نظرًا للتشوّش العقدي الّذي صنعته عقود من "قولبة التفكير" و"تعليب الوعي"، على كلّ حال حتّى لو تمّ إجراء

334 - نحيلكم هنا على سبيل المثال لا الحصر على موقع "إسلام ويب" المرجعي المتخصّص في فتواه رقم (189743) الّتي تحمل عنوان «الاستفتاء على تطبيق الشّريعة .. رؤية شرعيّة واقعيّة» ،، فنحن هنا لسنا أمام قياس حكم الله بحكم البشر كما قد يبدو الأمر لأوّل وهلة لأنّنا لا نُقرّ للشعب بالسّيادة وأنّ ما يختاره هو بالضّرورة ما يجب فعله..

الاستفتاء (وهذا شبه مستحيل) ولم يقع التصويت لفائدة "الشريعة" سيكونون عندها قد أبرأ الداعون إلى استطلاع رأي الشعب ذمّتَهم بفعل ما يجب فعله، وسيكون أمامهم عندها عمل كبير من أجل إزاحة الغشاوة العقَديّة والأُميّة الدينيّة المنتشرة.

من المهم كذلك الدفع بمرشّح إسلامي يخوض غمار الانتخابات[335] الرّئاسيّة كلّما سمح الإطار التشريعي بذلك، الهدف طبعا ليس الفوز فهذا "ممتنع في العقل" كما يقول المناطقة، الهدف بكل بساطة كان محاولة وضع الجماهير أو قطاع واسع منها وجها لوجه مع حقيقة دينها واستثارة نوازع النقد لديها تجاه نظام علماني بات بفعل المناهج التعليميّة المنسلخة و القصف الإعلامي المركّز نظاما فوق النقد.

إنّها بلا شك فرصة لرمي حجر داخل بِركة المياه وتَبيِــئة الظّرف لكشف عورات" النّموذج العلماني" البائس وفسح للمجال لوصول "الطّرح الشرعي" إلى العامّة لتتحقّق بذلك الغاية الحقيقيّة من ترشيح شخصيّة إسلاميّة للرّئاسة، في ما يشبه ربّما (طبعا قياس مع الفارق) ترشّح شخصية مثل رالف نادر الّذي ترشّح أكثر من مرّة للرئاسة في الولايات

335 - لاشكّ أنّ القول ما قالته "إيما غولدمان" : « لو كانت الانتخابات تغيّر الوضع لَجعلوها غير قانونيّة» ،، نحتاج إلى «عقل جدلي مركّب» حتّى نفهم أنّه ليس كلّ من يدعو إلى المشاركة في الانتخابات يعتقد أنّها أداة للتغيير المباشر .

المتحدة فقط ليقول إنّ نظام الثنائيّة الحزبيّة قــابل للمراجعة والتقويـض .

أخيرا وليس آخرا .. لن يبقى أمامنا بعد ذلك سوى تغذية "ثورة إسلامية شعبيّة" سبيلا إلى تحكيم الشريعة، ولا سبيل إلى ذلك إلّا باستنهاض الوعي وصناعة رأي عام إسلامي وهذا بلا شكّ يستهلك الكثير من الوقت والجهد دون أن نضمن النتيجة الّتي تبقى بيد الله وحده، ومهما يكن من أمر ماعلينا سوى نيْل شرف العمل من أجل ذلك بعيدا عن كليشيهات التحذير من "انهيار الدولة" ! ..

الأنظمة و"فزّاعة" «انهيار الدولة»

علاوة على ذريعة "المقاومة والممانعة" وما جاورها من ذرائع الاستبلاه الأبله،، "يساريّون" وقومجيّون كُثُر يُبرّرون دعمَهم لنظام بشّار الأسد مثلا بفكرة مفادها «"الثورة" يمكن إعادتها و"الدولة" إذا سقطت لا تعود»[336]، وكالعادة تبنّى طيف من"الإسلاميّين" هذا التقعيد وتعاملوا معه كمسلّمة غير قابلة للنقض أو النقد!..

في الحقيقة ما تقدّم من كلام يعطي الأولويّة للإطار المؤسّسي/التأميني الّذي توفّره «الدولة» على حساب وضع

---

336 ـ **بطبيعة الحال تكييف ما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا مسألة معقّدة وأنّ وصفه ب «الثورات» هو توصيف قد تعوزه الدقّة العلميّة وأنّنا غالبًا لا نلجأ إلى هذا التوصيف إلّا تجاوزًا وتجوُّزًا لكنّ ذلك لا يحسم المسألة فحتّى لو سمّينا ما حصل «انتفاضات» أو «هبّات شعبيّة» أو «وثبات» ...إلخ ليس هناك أيّ مبرّر سياسي أو أخلاقي لاستعداء هذا الحراك التحرّري لشعوب تعيش تحت نير الاستبداد منذ عقود بدعوى "ضرورة الحفاظ على الدولة" كأن هناكّ دولا في العالم العربي يُخشى عليها ، ليس لنا سوى كيانات سياسية من "الأوليغارشيات الكمبرادورية" الّتي تقوم بأدوار وظيفيّة لصالح القوى الغربية والحديث عن محور سوري للمقاومة والممانعة هو أكبر ضحك على الذقون وقد فصّلنا القول في هذا الموضع في كتابنا "الردّ على مزاعم صناعة الثورات العربيّة"(مُتاح في بعض مواقع تحميل الكتب الرقميّة كموقع "نوربـوك")،، ومن المفــارقات أنّ العبارة الّتي استشهدنا بها في معرض القدْح («الثورة يمكن إعادتها والدولة (الوطن) إذا سقطت لا تعود») صاحبها هو الكاتب والسياسي التونسي "القومي" الصافي سعيد، وفيها إقرار ضمني بأنّ ما حصل في سوريا هو "ثورة"،، ورغم أنّه منهجيًّا يُفترَض بنا قراءة كلّ حالة على حِدة فإنّ مانراه عموما هو أنّ ما حصل ويحصل في دول الانفجار العربي الخمس هو «مقدّمات ثوريّة» أو «مشاريع ثورات» أو «ثورات موجودة بالقوّة لا بالفعل» لا يمكن لأيّ مثقّف تقدّمي حقيقي إلّا دعمُها حتى لو تقاطعت في بعض خطوطها مع مصالح الغرب الّذي نعتقد بأنّه لم يصنعها لكنّه يحاول الاستثمار في مُخرجاتها وحتى لو سلّمنا جدلًا بتدخّل أمريكي لتفجيرها فذلك لا يبرّر بأيّ شكل من الأشكال الوقوف إلى جانب الأنظمة القهريّة ، الشعوب أَولى بالدعم والإسناد ومثلما تحرّكت بإيعاز خارجي (مفترض) يمكنها التحرّك في أيّ وقت بدافع تحرّري حقيقي .. يُفترَض بالمثقّف العربي التفكير بهذا المنطق لا بضديده.**

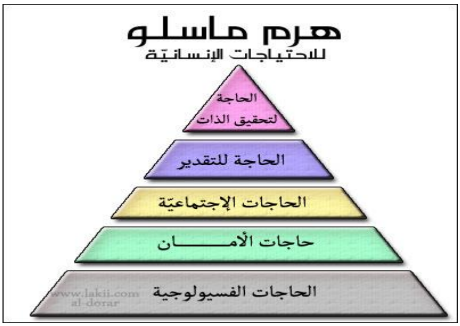
الفرد أو الشعب داخل هذا الإطار، كأنّ "الدولة" غاية في ذاتها وليست مجرّد اختراع تاريخي لفائدة الإنسان (أفرادًا وجماعات)، هذا النمط من التفكير يحفل به تاريخ الأنظمة الدكتاتورية (النظام الانقلابي في مصر مثالًا)، فما مِن نظام قمعي إلّا واستخدم فزّاعة(ما) لتخويف الشعب وتبرير إحكام السيطرة عليه، صحيح أنّ "سقوط الدول" يبقى من المخاطر الجديّة الّتي يمكن أن تنتهي إليها الثورات الشعبيّة[337] إلا أنّ ذلك يبقى مجرّد احتمال لا يرقى إلى درجة الحتميّة، إذ إنّ توفّر بدائل جاهزة للحكم يمكن أن يُنقذ البناء المؤسّسي العام، وحتّى لو لم يتمّ ذلك و"سقطت الدولة" فلن يكون ذلك "خسارة" بالمنطق الإنساني/الإيتيقي الّذي تتوق "الرعيّة" بمقتضاه إلى "حُسن البقاء" لا إلى مجرّد "البقاء" ..

فالمحتجّون بهرم "ماسلو" لتبرير أولويّة "الحاجة إلى الأمن" وتهميش "الحاجة إلى التقدير" و"تحقيق الذات" يُغفلون نقطة مهمة تتعلّق بطبيعة الترتيب "الماسلووي"

---

337 - ليس صحيحا أنّ هناك إجماعا على حُرمة الخروج على الحاكم الظالم فقد خرج الحُسين بن علي رضي الله عنه على الحاكم ، وخرج بعده الصحابي "سليمان بن الصّرد" ثأرا للحسين وقاد "جيش التوابين" ،كما خرج "عبد الله بن الزّبير" على يزيد، أمّا عن ترديد "المداخلة" لحديث :"وإن أخذ مالَك وضرب ظهرك" فهناك من ضعّفه وهناك من حمله على وقت الحرب دون وقت السلم وهناك من أوذله عل معنى "وإن أخذ مالك حقًّا وضرب ظهرك حدًّا"،، أمّا في ما يتعلّق بحديث :"...إلّا أن ترَوا كفرا بواحا" فإنّ هناك روايتين لهذا الحديث بلفظ مختلف ، إحداهما لابن حبّان أوردها ابن حجر في "فتح الباري" بهذا النص :"...إلّا أن يكون معصيةً لله بواحا"، والأأخرى رواها الإمام أحمد بلفظ:"ما لم يأمرك بإثم بواحا"..

ذاته، فالرجل (ماسلو) قدّم تصوّرا تفاضليّا لما به يعيش الإنسان ويبقى وليس ما به يحسُن بقاؤه ويسمو لذلك تصدّرت الحاجات "الحيوانيّة" قاعدة الهرم وبالتالي لا نستطيع عدّه مرجعا نهائيًّا لأيّ نقاش ينشُد الحياة الفُضلى للإنسان ، لكن مع ذلك المطلوب ليس "قلب الهرم" بل قلب قراءتنا لهذا الهرم لأنّنا نحتاج إلى قاعدته لنعيش كينونتنا البيولوجيّة قبل الارتقاء قيميّا لنستكمل ماهيتنا ككائنات (بيو_ثقافيّة)Bioculturel !.



وحتى ونحن نتحدّث عن "الأمان" باعتباره أساسا لقيام الدولة تاريخيّا علينا ألّا نذهل عن تجاوزنا لمرحلة البناء والتأسيس إلى لحظة أخرى هي لحظة ارتقاء قيميّ لا يُطرح فيها (أو يُفترض ألّا يُطرح فيها) "سؤال الأمن" بمعزل عن "أسئلة التحرّر" إلا إذا كان ذلك على سبيل الفصل المنهجي البحت دون أن ننسى بطبيعة الحال عن أنّ الحرية في

الإسلام مسيّجة بسياج الضوابط الشرعية ولا مكان للقاعدة الليبراليّة "أحرار ما لم نضُرّ"[338] !..

أمّا عن "إعادة تأسيس الدولة" فإنّها تبقى رغم الصعوبات والمُعيقات الموضوعيّة مُمكنة، وقطْعا ستكون فرصة التأسيس على قاعدة "الرعاية لا الوصاية" أكبر..

ف"الدولة"عمليًّا وبعيدا عن التعريفات المعجميّة المضلّلة هي «منظومةُ الحكم » وتتعزّز هذه "الفرضيّة" في حالات "التداخل" أو "التماهي" بين الحزب الحاكم وبين المؤسّسات الحكوميّة، وعندما تكون المنظومة فاسدة وغير قابلة للإصلاح فالحلّ هو بكلّ تأكيد هو إسقاطها الّذي قد يؤول في النهاية إلى انهيار الدولة ككلّ في صورة غياب القوّة البديلة الجاهزة للتدخّل بمِشرط الجراحة للفصل بين "المتحوّل"(النظام السابق) و"الثابت" (العمود الفقري المؤسّسي للدولة) ..

صفوة القول ..

لقد علّمنا القرآن الكريم ألا نحرص على "حياة" بل على "الحياة" أي أن نطلب شرف البقاء لا مجرّد البقاء، حتى لا

---

338 - المتفسِّخون وأذرع "التّغريب" مع الحرّيّة مادامت لا تُؤدّي إلى الله،، إنّهُم «ضفدعيّون» يقفزون فوق "الوحي الإلهي" بساقي "الحداثة" إلى نقيضها ، لذلك لا نستغرب رؤية كثيرين منهم وهُم يعارضون قيام "دولةَ إسلاميّة" بحجّة مناهضة "الثيوقراطيّة" الضّديد الطبيعي للحداثة لكنّهُم في المقابل لا يرَون إشكالاً في دعم أنظمة رجعيّة مستبدّة باسم "التّحديث" و"الاستبداد المستنير" !..

ينطبق علينا معنى الآية الكريمة :"وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ"، فأولئك الذين يردّدون أنّ الأمن أهمّ من الحرية هم كمنْ يقول إنّ العيش هو غاية في ذاته (Fin En Soi) ولو كان ذلك كذلك لما فُرض علينا الجهاد ولما قال الرسول صلى الله عليه وسلّم:" من قُتل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتل دون أهله فهو شهيد، ومن قُتل دون دينه فهو شهيد، ومن قُتل دون دمه فهو شهيد" !.

الثورة الإسلاميّة والحاجة إلى "خطاب رخو"

علينا أنّ نتّفق ابتداءً على أنّ "الاحتجاج المناسباتي" مطلوب بشرط ألّا يكون غاية في ذاته وأن يمنحنا فرصة تثويريّة حقيقيّة، وهذا لا يمكن أن يتحقّق دون فكرة ثوريّة ناظمة وقيادة واضحة.

ما علينا فعله هو الاشتغال على الهيكل التنظيمي إذ لابدّ للحراك من "رأس"،، أوّلًا لحماية التحرّكات من الانحراف بوحي من "سيكولوجيّة الحشد (Psychologie de masse)"، وثانيًا حتّى يكون هناك "بديل(ما)" جاهز للحكم فور سقوط "النظام".

ومن ثَمّ «الفكرة» الّتي يُفترَض أن تتّسم بصبغة أفقيّة محلّقة فوق التلوينات الحزبيّة والإيديولوجيّة، فكما يقول جوليانو مير خميس: «البندقيّة الّتي لا فكر وراءها تقتل ولا تحرّر».

يمكن أن تكون هذه الفكرة "إسلاميّة" غير صداميّة [339] ، فهي الأقدر على التعبير عن "الهُويّة الجماعيّة" بشكل يجعلها مؤهّلة قبل غيرها لتكون موضوعا لمناقشة عميقة وواسعة وأرضيّة للاشتباك الفكري/التأصيلي الجاد بعيدا

---

[339] - استند الخميني في إيران إلى خطاب "إسلامي" رخو مهادن لليساريين والقوميين حتّى أنّه كان قريبا من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي أيام منفاه في النجف، كما أنّ "الحسن بني صدر" الّذي نزل معه في الطارئرة نفسها القادمة من باريس أثناء االثورة هو إيراني قومي، طبعا نحن نتحدّث عن "المداراة" لا عن "التقية" الّتي هي ديدن شيعي ..

عن كليشيهات النمط الثقافي السائد المبخّس من شأن كلّ تفكير خارج "الصندوق العلماني" والمتعالي على كلّ طرح يتحرّش بالنسق.

العمل البرلماني في ظلّ العلمانية .. وجهة نظر سياسيّة

عضو البرلمان هو بالضرورة جزء من "النّظام" حتّى وهو يُناصبُه العداء.

وبهذا المعنى أي نائب في أحد برلمانات الأنظمة الكفريّة هو "مُعارض إصلاحي "لا" ثوري"، أي معارض يراهن على إمكانات الإصلاح من الداخل، لأنّ الثوريّة كما هو معلوم تقتضي" الجذريّة "ولا يمكنك بداهةً أن تكون" جذريا "إلّا وأنت تتحرّش بالنظام من خارجه.

فأيّ «انتماء» ولوكان صوريًّا هو شرعنة ما للمنتمى إليه وتوفير لآليّة تنفيس ذاتيّة له قد تمنحه فرصة تجديد نفسه ولو بنسخة أقل قبحا، هذا دون أن ننكر وجود بعض" الفوائد " لهذا الانتماء الّتي يمكن أن يكتسيَ تحقيقُها في فواصل تاريخيّة بعينها أهميّة لا تُنكَر بالنظر إلى طبيعة اللحظة أو السياق العام وموازين القوى.

إذ إنّنا وبِوحيٍ من مبدأ «دفع الضّرر الأكبر بالضّرر الأصغر»[340] يمكن أن نجد أنفسنا أحيانا مُجبَرين على القيام

340 - «فإنّ الشّريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومطلوبها ترجيح خير الخيرين -إذا لم يمكن أن يجتمعا جميعًا- ودفع شر الشرين -إذا لم يندفعا جميعًا» (ابن تيميــة في "مجموع الفتاوى" 23/ 343).

بتراجع تكتيكي نتحوّل بمقتضاه إلى «إصلاحيّين ذوي نفَس ثوري» إن جاز التعبير أي إصلاحيّين نحدّث أنفسنا بالتغيير الشامل ولا نرى في"العمل الإصلاحي" سوى تبيِئة أو مقدّمة ضروريّة تسبق جوهر الموضوع ألا وهو" العمل الثوري".

وعليه؛ علينا الإقرار بأنّ كلّ «معارض» تحت قبّة البرلمان مهما كانت شراسته ونوازعُه الثوريّة هو في النهاية قوّة احتجاج من داخل المنظومة وبالتالي لا علاقة له بالمعنى الأصيل (الفلسفي/التاريخي) ل «الثوريّة» بما هي مساءلة راديكاليّة لبنية الحكم، بل إنّ مجرّد وجوده في مؤسّساتها هو تدليل(ما) على أنّ "النظام" ليس بذلك السوء الّذي يستدعي هدمه بما أنّه قادر على استيعاب «نقيضه» وهذا من أخطر مزالق المشاركة في تأثيث المشهد القائم دون أن يرقى السقوط فيه إلى درجة الحتميّة إذ يمكن تجاوز هذا المأزق عبر الوعي به وتبنّي خطاب يعبّر عن هذا الوعي، فقد كان مؤسّس "الإخوان" الشهيد حسن البنّـا يحمل هَمّ الدعوة والمقاومة في السرّ والعلن ومع ذلك لم يعترض على ترشيـح أعضاء من الجماعة للانتخابات التشريعيّـة .

وبالتالي من يتحدّث عن «ثوّار» داخل مجلس النوّاب إنّما يفعل ذلك إمّا تجاوزا ومسايرةً أو جهلا وغفلةً أو استهدافا للنزوع الثوري نفسه تمييعا وتدجينا..

بقي أن نقول إنّ «الثوريّ» لا يكون "ثورجيّا" إلّا إذا كانت معارضته غير مؤصَّلة فكريّا ومحيَّثة سياسيّا، فليس كلّ من يقاطع العمليّة الانتخابيّة باسم "الثورة" أو"الدين"(اتّفقنا معه أو لم نتّفق) هو«ثورجي».

ضرورة التوظيف السياسي للعمل الإرهابي

على عكس ما قد يبدو للبعض ليس كلّ توظيف سياسي للعمليّات الإرهابيّة الّتي تحدث بين الفيْنة والأخرى هو استثمار مستهجن في الدم، لا حرج في أن يعمل "الإسلاميون"على استغلال مثل هذه المناسبات الأليمة

للتأثير في الأمنيّين والعسكريّين إمّا بشكل مباشر عبر إصدار بيانات التنديد والتعزية ذات الطابع العاطفي المتدفّق والمطعَّمة بالرسائل السياسيّة الضمنيّة أو بشكل مباشر عبر تعزية الأمنيين في مقارّهم الأمنيّة،، فمن المهم جدا اللعب على 3 أوتار أساسيّة :

-الوتر العقَدي/الوجداني لاستثارة الوازع الديني لدى الأمنيين والعسكريين.

-الوتر السياسي/البراغماتي يقوم على الكشف عن الطابع الاصطناعي للإرهاب وتورّط أطراف داخلية وخارجيّة والرهان هنا هو إظهار"النظام العلماني" كسبب أساسي في تفاقم الظاهرة الإرهابيّة لكن دون الحديث صراحة عن علاقة السببية هذه حتّى تنتقل الفكرة بسلاسة أكبر إلى اللاوعي الجمعي الأمني والعسكري..

-ثالثا الوتر أو البعد التواصلي/الاتّصالي ويهدف أساسا إلى تطبيع العلاقات بين« الإسلاميين» والجسم الأمني والعسكري وأنسنته عبر ترطيب الأجواء وبالتالي تضييق الفجوة المصطنعة بينهم..

فترة ما بعد" العمل الإرهابي" هي فترة هشاشة نفسيّة جماعيّة يجب استغلالها لاستثارة المشاعر الدينيّة وتمرير أفكار تخدم المشروع الإسلامي، وهي هشاشة تنسحب كذلك على عوام الناس الّذين يجب أن يبقوا دائما تحت قصف خطاب "أسلمة" مباشر في علاقة بالمسألة الإرهابيّة، أي العمل المركَّز على ترسيخ فكرة جوهريّة مفادها أنّ مقاومة

«التطرّف الديني» بنظام علماني هي أكبر اعتداء على المنطق السّليم، وأنّ من يفعلون ذلك لا يفعلون أكثر من محاولة إغراق السمكة في الماء، وأنّهم عندما يتحدّثون عن استراتيجيّة مقاومة إرهاب" الجماعات الدينيّة المتطرّفة "يستدعون جميع الخطط الأمنيّة والثقافيّة والإعلاميّة ويستنجدون بكلّ التجارب الغابرة والدراسات المستقبليّة لرسم السياسات الوقائيّة بعيدا عن الإسلام، وعلى "الإسلاميين "تأكيد سيزيفيّة هذه الاجتهادات لأنّها مبنيّة على رؤية قاصرة ومقصِّرة تغفل (أو تتغافل) عن أهمّ إجراء على الإطلاق يُفترَض به أن يُطرَحَ (على الاقلّ)على طاولة النقاش ولو من مُنطلَق ذرائعي منزوع القيمة ("براغماتي") وهو تطبيق الشريعة الإسلاميّة ، بطبيعة الحال نحن لسنا هنا بصدد "حلّ سحري" باعتبار أنّ الطرح" القاعدي" أو"الدّاعشي" يستند إلى نسق فكري حدّيّ لا يُرضيه مجرّد تحكيم الشرع لكنّنا مهما يكن من أمر لا نستطيع أن ننكر أهمّيّةَ حرمان "الخوارج" أو"الغلاة" من عنوان برّاق يتخفّون خلفه وهو إعلاء كلمة الله تعالى ما من شأنه عزْل التفكير المتنطِّع وامتصاص القابليّة للاستدراج لدى العوام، ويحفظ لنا التاريخ تجربة الزعيم الألماني» «بيزمارك « وكيف احتوى الخطر الاشتراكي عبْر تبنّي بعض التشريعات الاشتراكيّة .

لا شكّ أنّ ما تقدّم مِنْ رأي يبدو غريبًا تمامًا بالنظر إلى السياق العام الموسوم (أو الموصوم) بالعلمنة، لكنّ وجه الغرابة الحقيقيّ يكمن في هذه «الغرابة» بحدّ ذاتها بمناسبة مبحَث يتعلّق بشأن شعوب مسلمة[341].

للأسف الشديد الأنظمة السياسيّة العَلمانيّة في العالم الإسلامي تعاني أزمة شرعيّة مزمنة بفعْل تلك الهُوّة الهُوَويّة المصطنعة بين شعوب تدين بالإسلام ومنظومة تشريعيّة وضعيّة، لكن ما يجب أن نحذره هنا هو تلك الصّيغ الإنشائيّة المُثيرة من نوع "(كذا) أخطر من الإرهاب" مثل "البعد عن الله أخطر من الإرهاب" ،، قد تكون هذه الصيغة دقيقة وفي محلّها مضمونيًّا لكنّها تستبطن في العمق تعويمًا خطيرا يُهوِّن من شأن ظاهرة لا يبدو أبدًا أنّها مزحة، في «خطابات الأزمة» ليس كل ماهو منطقي يُقال والعبرة بمُضمرات النّص وارتداداته النفسيّة لا بادّعاءاته العقليّة الظّاهرة !!!.

وما يجب أن نراه –في هذا الظّرف- أنّ مرحلة "ما بعد كورونا" يُرجَّح أن ترتبط بانتعاشة جديدة للتنطّع الدّيني بالمنطقة في ظلّ "أنظمة وضعيّة/علمانيّة" تُغري بالتطرّف، ستكون الدوائر الاستخباريّة الغربيّة أمام فرصة متجدّدة للاستثمار في الموجة الجديدة من نزَق الشباب "المتحمّس"، سيحدث كلّ ذلك بفعل موجة "التوبة" أو

---

341 - أغرب المخلوقات على وجه الأرض قرد "المندريل" و «المسلم» الّذي لا يسعى إلى إقامة الشريعة، نقول للمتعلمن الّذي يدّعي أنّه مع قطعيّات الدين إنّ من قطعيّات الدّين إقامة الشريعة ..!!!

"الانصلاح الفردي" والتدفّق المتوقّع للوازع الديني الّذي يصنعه اليوم "الابتلاء" لِيعزّزه غدًا انسداد الأفق اقتصاديًّا واجتماعيًّا.

لكنّ عاملًا آخر لا نلقي له بالًا يبدو أنّهُ سيتدخّل في صناعة زمن «عقيدة الصّدمة» الجديد وهو شيوع "التفسير الديني المنحرف" للحالة الوبائيّة وما تستبطنه أحاديث الفتن -إسلاميًّا- من منطق "الجماعة المنصورة" أو "الفرقة الناجية".

فبعد تفشّي الطاعون في أوروبا في القرن 14 م أخذت فكرة "التطهير باسم الرب" زخَمًا أكبر وأوسع وأعمق لتنطلق حملات التعذيب والإعدام فور نهاية ما اعتُبِر "عقابا إلهيًّا" موجّهًا إلى غير النصارى والمُهرطقين !!! ..

«تأثير الفراشة»

تصدير:

« "أثر الفراشة" لا يُرى .. "أثر الفراشة" لا يزول..» !!!
(«محمود درويش»)

يحمل قطاع لابأس به من الإسلاميّين كلّ حدث" تفصيلي " على معنى الإلهاء عن قضايا" أكثر أهميّة"، وهو ما يجعلهم يسقطون في فخّ آخر وهو التهوين من شأن أحداث" مهمّة " تحتاج- أو تستحقّ -وقفة(ما) ويُفترَض ألّا تُقصى تماما من دائرة النظر بحجّة وجود ما هو أهمّ وأجدى..



فالمبالغة في الحديث عن شبهة "الإلهاء" ليس علامة فطنة أو وعي متدفّق بل يعبّر في العمق عن عقل متورّم يستجير من رمضاء الانفعاليّة والغوغائيّة بنار الارتيابيّة والمُراجعيّة (Révisionnisme) ..

على كلّ حال ما نراه هو ضرورة التمييز بين ثلاثة مستويات من التعاطي مع الأحداث:

-(1)مستوى أعلى من الاهتمام والاستنفار العام.(مركزة الحدث والتفصيل فيه وفي تداعياته)

-(2) مستوى معتدل من الاهتمام.(الوقوف عند الحدث طويلا وعميقا دون" مركزة"له)

-(3) مستوى أدنى من الاهتمام. (المرور على الحدث بطريقة عابرة)
وتذكّروا دائما أنّه ما مِنْ "حدث" يستقطب (أو يُراد له إعلاميًّا أن يستقطب) قدْرا من الاهتمام" الواسع "إلّا ويستدعي تسليط شيء من الضوء عليه ب"تفاوت" تمليه مقتضيات "التقدير"(Dosage) ، تحسّبا لما يُسمّى «تأثير الفراشة» القابل للاستدعاء من الحقل الفيزيائي إلى الميدان العامّ إذ إنّ كلّ ما يُثار حولنا مِن حُبيْبات "غبار إعلامي" هو برسْم التأثير بدرجة ما على عوام الناس الموضوع الاساسي لكلّ عمليّة قوْلبة للتفكير.

وتتأكّد ضرورة تسليط الضوء على الحدث مهما كان حجمه وتأثيره عندما تصادفنا أحداث تفصيليّة صادمة دينيا، من الخطأ بل من الخطيئة المرور بجانبها دون صوت يُسمَع أو أثر يُذكَر بدعوى أنّها أدوات استدراج إلى العنف أو إلهاء عن قضايا مفصليّة أكبر وأخطر يُراد التعتيم عليها ،، لا يمكن لمسلم أن يُهوّن من شأن التحرّش بثوابت دينه ولاسيّما إذا كان هذا التحرّش "عموديّا" أي مُقترَفا من قِبَل «السلطة» وما جاورها، ولمّا كان ذلك كذلك ؛ علينا الحذر من التعاطي

السياسوي الّذي يُحيّد الالتزام العقدي ويتعالى عليه دون أن نذهل بطبيعة الحال عن مزالق" الاستغراق "و"الابتلاع" و"الإنهاك" حيث يتحوّل «موضوع الاستفزاز الديني» إلى أداة لامتصاص المزاج الشعبي الإسلامي وتوجيهه إلى القشرة بدلا ممّا تحتها من" نظام" يمأسس "الاستفزاز" ويُزكّيه.

بل إنّنا نزعم أنّ ما نراه بين الحين والآخر مِن إثارة ل «قضايا الهُويّة »هو في حقيقته تعديل لبوصلة" الصراع " بإعادته إلى مداره الصحيح وليس العكس .. إنّهم لا يُلهوننا إلّا بغيرها.

يحتجّ البعض بما طرحه المفكّر الأمريكي "نعوم تشومسكي" وتحذيره المتكرّر من سياسة "الإلهاء" وحديثه عن معضلة "الإغراق بالمعلومات"،، فهل هذا الإغراق يحول حقيقةً دون معالجة المعلومات على نحو(ما) ؟!!!،، في الحقيقة لا؛ لسبب بسيط وهو أنّ هذا الإغراق سيطال وسائل الإعلام نفسها التي لن تستطيع التركيز في كلّ ما تبثّه أو ما تساهم في انتشاره من أخبار ولن تسلّط الضوء إلّا على غيض من فيض ذلك النهر الدّافق من المعلومات، وبالتالي يمكن عمليّا مجاراة هذا التركيز والتفاعل المتفاوِت معه.

الأنظمة و ... "الضفدع المسلوق"

من الأساطير الّتي ارتبطت بالعلم التجريبي نظريّة «الضفدعة المسلوقة» الّتي باتت رغم زيْفها (الرّاجح) قابلة للاستدعاء الوجيه من المجال الإمبريقي المفترض إلى الحقل الاجتماعي والسياسي للإحالة على خطورة آليّة "التكيّف" الّتي قد تتحوّل إلى عمليّة انتحار بطيء إذا كانت التغيّرات الحاصلة في البيئة تتّسم بالبطء والتدرّج ..

تفترض هذه الفكرة أو التجربة أنّنا حين نضع ضفدعا في قِدْر من الماء المغليّ سيقفز إلى الخارج فورا وسيفعل الأمر نفسَه إذا ما وضعناه في ماء بارد ورفعنا درجة الحرارة بشكل مفاجئ، لكن حين نشرع في تسخين الماء الفاتر بشكل تدريجي بطيء (سيتكيّف) الضفدع مع سخونة المياه حتّى (يفقد الوعي) ومِن ثَمّ (يموت).

يمكننا أن نضع الشعب مكانَ الضفدع، وفي النهاية سنجد أنفسنا أمام ذلك «المواطن المستقر» الّذي حدّثنا عنه "إيتيان دو لا بويسي" في كتابه "مقالة العبودية الطوعيّة "حيث يضمُر الوعي السياسي ويموت الإحساس بمثالب الاستبداد وينحسر الهمّ العام أمام الهمّ الخاص ويطغى هاجس العيش بدلا من جودة

العيش، ليتحوّل تحسينّ "شروط الاستبداد" أفُقا سَقفا للتفكير بشكل يكون معه مجرّد الانتقال من «عبوديّة الحقل» إلى «عبوديّة القصر» فعلا تحرّريًّا حقيقيّا بل وتاريخيًّا.

هذا الوضع بالنسبة إلى الشعوب هو"موت رمزي" يقابل "الموت البيولوجي" لذلك الضفدع المغليّ.

وكلّما تقلّصت الحساسيّة تجاه التحوّلات الصغيرة تأخّر ردّ الفعل المناسب في الوقت المناسب وبالدرجة المناسبة، إذ إنّه من مقتضيات إدراك هذه التغيّرات "غير المرئيّة" الوعي بما يُسمّى «أثر الفراشة» عندما تساهم "رفرفة جناح" في تكوّن إعصار أو تغيير اتّجاهه، وهو (كما تقدّم آنفا) تأثير لا يقتصر على الحقل الفيزيائي بل يتجاوزه إلى المجال السوسيو-سياسي.

في طبيعة التعاطي مع الخطاب العلماني منزوع القيمة

إعلاميًّا على الإسلاميين أن يتوثّبوا للمواجهة ويقفوا بالمرصاد أمام صنف شائع من «المثقّفين العلمانيين» ممّن

يدّعون الإسلام دينًا وهُم يعتقدون أنّ مجرّد استخدام ثنائيّة الحلال والحرام يُقصيه من دائرة "الانتلجنسيا" ("النخبة المثقّفة") فضلا عن كوْنه:

– تسطيحًا وتمييعا للقضيّة ..
– سقوطًا في حضيض الشعبويّة..
– انطباعيّة فجّة ..
– تحييدًا للمنهج العلمي العميق..

هؤلاء مستعدّون لتشريح مختلف المواضيع الاجتماعيّة تشريحًا متناولين إيّاها من جميع الزّوايا الحادّة والمنفرجة والمنبسطة إلاّ الزاوية الدينيّة، وخطابهم هذا شديد الخطورة على اللاوعي لعامة المتلقّين لذلك نرى المسألة جديرة بالاهتمام والتنبّه لها !..

قد نقبل بتحييد الجانب الديني في سياقات التركيز على بُعد معيّن من "الظاهرة" أو في حضرة بحوث الاختصاص العلمي لكن لا يمكن أن نقبله في مقام التعرّض التفصيلي أو الإرشادي، فأن يسمح مسلم لنفسه بالتحذير من الخمر مثلا؛ بمصفوفة من الحُجج الماديّة الجافّة على غرار "مضر بالصحّة" ، "تبذير للأموال" ، "مُهدر للكرامة" دون التذكير بحُرمته فذلك ممّا نعُدّه سقوطا قيميًّا مدوّيًا !..

هذه الكائنات المنتفخة كالطّبل لديها قدرة رهيبة على الخوض في "قضايا دينيّة" بعيدا عن القرآن والسنّة وما أجمع عليه سلف الأمّة في عبَث فكري يعبّر في العمق عن

تخبّط "العقل العلماني" واستعلائه الإيديولوجي الّذي يجعله يتوهّم القدرة على معالجة "ماهو ديني" بما هو "غير ديني" إمّا بتناول "القيمة" تناولا "منزوع القيمة" أو بالخوض فيها خوضا "إنسانيّا مفرطا في الإنسانيّة" على حدّ تعبير "نيتشه"، وهو تناول يدّعي العلميّة وهي منه براء، إذ إنّ ألف باء التفكيك العلمي استخدام أدوات تحليل تلائم طبيعة المبحث موضوع النّظر، فلا يُتصوَّر مثلا التّدليل على خطأ "معادلة رياضيّة" ببراهين سياسيّة أو فلسفية أو سوسيولوجيّة.

وكلّما أُثيرت مسألة ذات علاقة بالعقيدة اتّسمت مواقف "العميقين جدّاا" المذكورين آنفًا بالرّماديّة والزئبقيّة المطعّمتين باستعلاء أكاديمي يتستّر خلف شعارات برّاقة ك"الانضباط المنهجي"و"الالتزام بالاختصاص" و"ارتباط دور المثقّف بالسؤال الّذي يصادر على الجواب وما إلى ذلك من الكلام الكبير..

أمّا عن القول المأثور «أميتوا الباطل بالسكوت عنه» أو «أميتوا الباطل بعدم ذكره» الّذي بات "الازمة شعريّة" يردّدها كثيرٌ من الإسلاميّين إزاء كلّ خطاب يضع الشرع بين قوسين أو يتطاول على "المقدّس" فهذا يستدعي سوق الملاحظات التالية :

* هذا ليس حديثا نبويًّا ..

* هو قول منسوب إلى عمر رضي الله عنه غير مقطوع بصحّة نسبته إليه.

* هو قول طرأ عليه من حيث المبنى تعديل مُخلّ بالمعنى، إذ إنّ ما نُسب إلى عمر هو قوله : «إنّ لله عبادًا يُميتون الباطل بهجره ويُحيون الحق بذكره» ..

* لو استحضرنا زمن من نُسب إليه القول وهو "الفاروق" لَوجدنا أنّه عصر إسلاميّ دافق الانحرافاتُ فيه محدودة على عكس زمننا هذا الّذي يكاد يشكّل فيه الحقّ استثناءَ الاستثناء ..

*هو قول لا ينسجم مع المعلوم من الدين بالضرورة من وجوب إنكار المُنكر وتعرية الباطل ومواجهته إلّا في حالات يكون فيها الإنكار والمواجهة مجلبة لمفسدة أكبر.

«التضليـــل الإعلاميّ المضـــاد» .. أداةً للـمواجهة !

كثيـرًا ما نتحدّث نحن «الإسلاميّيــن» عن "المقــاطعة" أو"الإعلام البديل" سبيلا لمواجهة التضليـل، لكن لمَ لا نفكّر في مسارات مواجهة أخرى مثل «التضليل الإعلامي المضاد» ؟!! طبعا نحن ندرك حجم الصدمة الّتي يمكن أن

تُحدثها هذه المقاربة لما قد تبدو عليه من تعارض مع "الديني"(حكم الكذب في الإسلام) أو“الإيتيقي" (مبدأ"الغاية [لا] تبرّر الوسيلة")..

في الحقيقة ما نعنيه بالتضليل الإعلامي المضاد ليس الكذب الصريح أو الافتئات على«الخصوم» بالأباطيل «لا يجرمنّكم شنَآن قوم على ألّا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى»، مانريده بالتضليل المضاد يتبدّى من خلال شكليْن رئيسيّين يمكن تفريع أشكال أخرى منهما:

يتمثّل الأوّل في تقويض الافتراء المطلق بالافتراء المؤسّس على حق، لاشكّ أنّ هذه النقطة تحتاج إلى التوضيح وليس هناك أفضل من المثال (ولله المثل الأعلى) طريقا إلى ذلك، عندما يردّد الإعلام مثلا أنّ ملتحيًا أقدم على قتل فتاة سافرة في ربط ضمني بين الملتحي والتعصّب الديني يمكن إبطال هذا الربط عبر«ادّعاء» عدم وجود لحية لدى القاتل أصلا أو أنّها لحية مصطنعة لتشويه الإسلام ،وبطبيعة الحال يجب آن يتمّ كلّ ذلك بالبراعة المطلوبة.

أمّا الشكل الثاني فيتجلّى من خلال العمل المركَّز على الإيهام بوجود واقع معيّن غير موجود حقيقةً لكن كان يُفترَض به أن يكون موجودا، مثلا؛ يمكن تأسيس شركات سبْر آراء واختلاق عمليات استطلاع تضع الشريعة الإسلاميّة في صدارة الهمّ الشعبي العام أو القيام باستفتاءات إعلاميّة

بأسئلة وجدانيّة إيحائيّة تحمل مضمونا تشويهيا للنظام العلماني أو تمجيديًّا للمشروع الإسلامي مثل طرح السؤال التالي :

هل ترى أنّ عدم تطبيق شريعة الإسلام العظيم هو سبب فشل مساعي التنمية بالبلاد ؟.. المطلوب هو تغليب "المنشود" على "الموجود" ولو عبر ممارسة أدوات التضليل الإعلامي، فالإيهام بواقع غير موجود او مشكوك بوجوده ليس سيئا بالمطلق، هو جيّد اذا كان الواقع "الموهوم" ممّا يجب أن يكون، فالإسلاميّ بهذا المعنى مطالب بالعمل بما يخدم فكرته لا واقعه (ماهو كائن)..

لاشكّ أنّ ما تقدّم من رأي يمكن أن يُثير إشكالًا أخلاقيًّا بل قد يراه البعض نزولًا بالصراع إلى القاع من خلال تجاهل المحاذير الشرعيّة، في الحقيقة يمنعنا زادنا الفقهي المحدود من القطْع بجواز إعمال منطق التّضليل المضاد لكن في المقابل لا يبدو واضحا أنّنا إزاء «كذب محرَّم»، ربّما نكون إزاء حالة من الحالات الّتي يُرخَّص فيها الكذب دفعا لضرر أكبر انسجاما مع (وانصياعًا ل) إكراهات واقع ضاغط يُحارَب فيه الإسلام ويُضيّق فيه على المسلمين، ثمّ إنّ هناك من العلماء من جوّز "الكذب" لمصلحة دون الإضرار بالغير، وهل هناك مصلحة أكبر من صناعة رأي عام إسلامي ؟!!، وهاهو ابن الجوزي يقول :« وضابطه أنّ كلّ

مقصود محمود لا يمكن التوصّل إليه إلّا بالكذب فهو مباح إن كان المقصود مباحا وإن كان واجبا فهو واجب[342]»..

قد يعترض معترض بالقول إنّ الله حثّنا على "كشف سبيل المجرمين" استنادا إلى القرآن والسنّة سبيلا إلى مجابهة الطروح المضادّة للدين بما يكفينا مؤونة البحث عن أدوات أخرى بما فيها" التضليل الإعلامي المضادّ"، ويستند هذا الطرح إلى آيتين كريمتين:

وَكذلك نفصّل الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ المجرِمِين(55) قل إنّي نهيت أن أَعبدَ الّذِين تَدْعون من دون اللَّه ۚ قل لّا أتّبع أهواءكم قد ضللت إذًا وما أنا من المهتدين (56)[343]

في الحقيقة؛« كشف سبيل المجرمين »يمكن عدّه وسيلة من وسائل المواجهة وليس الوسيلة الوحيدة ، ربّما تطوّر أدوات الحرب على العقيدة وتعقّدها يجعلنا نفكّر في وسائل مواجهة أكثر تعقيدا.. ثمّ إنّ«التضليل الإعلامي المضاد»نفسه يمكن أن يكون أداة ل"كشف سبيل المجرمين" .. على كلّ حال هذه محاولة تأسيسيّة بسيطة لفتح أفق منهجي جديد لتفكير سياسي إسلامي أقلّ ملائكيّة وأكثر نجاعة وواقعيّة.

342 - "كشف المشكل من حديث الصحيحين" ج 4 ص 459.

343 - الأنعام.

الحرب النفسيّة في منـــاهج التعليم (الخرائط نموذجًا)

نحن مطالبون بِتقصّي ملامح "الحرب الدّعائيّة/ النّفسيّة" داخل المناهج التعليمية والعمل على تعريتها، ولعلّ "الخرائط" هي أحد وجوه هذه الحرب الّتي يشنّها الغرب علينا منذ أكثر من 4 قرون وهو ما يجب أن نراه ونَحصُـر جُلّ هَمّنـا عليـه كـإسلاميّين وكـمسلمين بشكل عام.

نمـوذج الـخـرائط القادم من أوروبا والّذي تعلّمنا من خلاله أبجديّـات علم الجغرافيـا ونشأنا عليها يُـظهر روسيا ﴿17.1 مليون كم²﴾ أكبر من قارة إفريقيا ﴿30.7 مليون كم²﴾

وأمريكا الجنوبيّة ﴿أكثر من 17 مليون كم²﴾ أصغر من أوروبا ﴿10.18 مليون كم²﴾ وألاسكا ﴿1.718 مليون كم²﴾ أكبر من دولة مثل المكسيك ﴿1.973 مليون كم²﴾ ...إلخ.
حتّى تونس ﴿أكثر من 164 ألف كم²﴾ تبدو أصغر من إيسلندا ﴿103 آلاف كم²﴾ ..
مرّت أيّام وأعوام وأجيال ونحن نحمل ذاكرة بصريّة مشوّهة بمعطيات زائفة استقرّت في "لاوعينا الجمعي" وتركت أثرها عميقا في مخيّلاتنا وطرائق تفكيرنا، لنكتشف فجأة أنّنا خُدعنا بإسقاط "جيراردوس ميركايتور" الإسطواني (Projection de Mercator) وهو إسقاط قد يكون ذا طابع "كولونيالي" متحيّز عِرقيّا يعود إلى القرن السادس عشر ويجافي أبسط الحقائق الجغرافيّة ومهما كانت الإكراهات العلميّة/الجيومتريّة المرتبطة بالمَساقط وتحويل شكل "ثلاثيّ الأبعاد" إلى "ثنائيّ الأبعاد" فإنّ استمرار تبنّيه بشكل عولمي واسع رغم انتفاء الغرض الملاحي الّذي برّر تقنيًّا إهمال "المساحات" (ولو بشكل يبدو مبالغا فيه) لحساب "المسافات" يجعلنا أمام عالم مواز لعالمنا بما يُعزّز فرَضيّة الإغراض، فلا أحجام الدول علائقيًّا ولا توزّعها ولا حتى المسافات بينها يستوفي شيئا من شروط الدقّة..



والغريب أنّنا مازلنا في نظُمنا التعليميّة نعتمد على هذه الخرائط السريالية الّتي توحي بفقر الموارد الطبيعيّة وتعزّز الشعور بالانهزاميّة والدونيّة بل والقزميّة تجاه دول الشّمال رغم وجود نموذج خرائطي أقرب إلى الواقع يستند إلى إسقاط "غال/بيترز "(Projection de Gall_Peters)وهو تصوّر لخريطة في شكل مستطيل ظهرت في سبعينيّات القرن العشرين شرعت مدارس بوسطن الأمريكية قبل نحو ثلاث سنوات (2017) في اعتماده!! ..



ولو أنّ النموذج الأقل بُعدا عن الحقيقة الجغرافيّة هو ذلك الّذي صمّمه المعماري الياباني« هايمي ناراكاوا(«Authagraph World Map») بتقنيات

هندسيّة مختلفة قبل سنوات قليلة والّذي أصبح معتمدا رسميّا في المؤسّسات التعليميّة باليابان[344] .

«طلب النُّصرة» من "ذوي الشوكة" .. حتّى نكون أكثر واقعيّة

على عكس ما ترسّخ (أو ترسّب) في العقل السيـاسي الجمعي(النسَقي) فإنّ الانقـلاب العسكري ليس "سيِّئا" في

344 - مقال منشور بموقع ساسة بوست بتاريخ 19 فيفري/فبراير 2017 حمل عنوان : "خريطتنا خاطئة.. مهندس ياباني يبدع خريطة جديدة للعالم"، تحدّث هذا المنشور عن مقال نُشر بموقع Open Culture تعرّض للإنجاز الّذي حقّقه المهندس الياباني مشيرا ضمنيّا إلى حقيقة المؤامرة التي تقف خلف التصميمات القديمة للخرائط إذ "يعتقد المقال أنّ أسبابًا ثقافيَّة أو ملاحيَّة جعلت هذه الخريطة مشوهة تتلاعب بالأحجام"، فإن لم يكن هناك "مؤامرة" في وضع الخريطة الخادعة فإنّ هناك حتما "مؤامرة" في استمرار الاعتماد على النموذج الخادع من الخريطة !!!!..

ذاته، وتقييمُنــا له يجب أن يتحدّد بنــاءً على ما بعد البيان رقم واحد أي ما سيحدث في اليوم التالي للانقلاب، إلى من (الطرف السياسي المُمكَّن) وإلى ماذا (النظام السياسي البديل) ستؤول مقاليد حكم البلاد[345]، وهذا ما حدا بالمفكّر"أوزان فارول" إلى التمييز بين "الانقلاب الديمقراطي" و"الانقلاب غير الديمقراطي" دون أن يقصد ب"الدمقرطة العسكريّة" إن صحّ التعبير أكثر أو أقل من تسليم الحكم للمدنيّين عبر انتخابات نزيهة وشفافة، ولا تشكّل تجربة" عبد الرحمان سوار الذهب "في السودان عام 1985 المثال الوحيد في التاريخ على "الانقلاب الديمقراطي" فقد عرفت دول أخرى من بينها البرتغال هذا الضرب من التغيير عام 1975 في أعقاب ما سُمّي بثورة القرنفل، ناهيك عمّا شهدته النيجر عام 2010 في انقلاب العقيد "دجيبو" على الرئيس "تانجا" الّتي أفضت إلى تنظيم انتخابات توّجت زعيم المعارضة" مامادو إيسوفو".

لكن هذا الإمكان النظري يجب ألاّ يُعميَنا عن وجود عقبات عمليّة كبيرة وكثيرة تقف أمام تحوّل كهذا في المنطقة العربيّة لأسباب تدور حول حالة «التوثّن المؤسّسي» داخل الإدارة وداخل المؤسسة العسكريّة نفسها الّتي تخضع غالبا

345 - نزعم أنّ أصحاب المشاريع الفكريّة الحقيقيّة لا يمكن أن يكون لهُم" اعتــراض مبدئــي "على الانقلابات العسكريّــة. ومشكلتهم الوحيدة يجب أن تكون مع "التّفاصيل".

لدوائر نفوذ وشبكات مصالح اقتصاديّة إذ يصعب تصوّر حدوث هذا النوع من "الانقلاب الصحّي" في مصر حيث ارتبط العسكر[346] بالعمل السياسي في العصر الحديث منذ عهد محمّد علي باشا بل حتّى باتت المؤسّسة العسكريّة تسيطر على ما يعادل 40 بالمئة من الاقتصاد، أو الجزائر حيث يصعب تفكيك منظومة جنرالات فرنسا، وبطبيعة الحال تزداد هذه الصعوبة إذا ما تحدّثنا عن احتمال حدوث "انقلاب إسلامي" أي انقلاب يقوده تيار إسلامي داخل الجيش يسلّم السلطة إلى طرف مدني إسلامي وذلك للعوامل المذكورة آنفا مضافا إليها نفوذ "النمط الثقافي السائد"(العلمانيّة) ، دون أن نذهل بطبيعة الحال عن دور العامل الخارجي في إسناد الأنظمة الوظيفيّة.

أمّا عن الدماء الّتي ترافق عادة الانقلابات العسكريّة فلن تكون أغلى من دماء «ثورة شعبيّة» نشدت" الأفضل"، بل إنّ "الانقلاب" أقلّ كُلفة مؤسّسيًّا من "مجازفة الثورة" .. أمّا عن احتمال السقوط في دائرة مُفرَغة من الانقلابات وتحوّلها إلى " تقليد دوري" فذلك يبقى مجرّد افتراض لا يرقى -على واقعيّته- إلى درجة الحتميّة لأنّه يتوقّف على كلّ حال على طبيعة "نظام الحكم الجديد"، ففي النهاية ما يجب رفضه

346 - لو عدنا إلى لحظة تأسيس الجيش المصري نجد أنّ "محمد علي باشا" قد استعان بضبّاط أجانب على رأسهم فرنسي كاثوليكي سمّى نفسه "سليمان" متظاهرا بالإسلام، وقد ذكر ذلك الطبيب الفرنسي الّذي عمِل بجيش محمّد علي آنذاك "كلوت بك" في كتابه "لمحة عامّة إلى مصر"..

بإطلاق هو الحكم العسكري وليس الانقلاب العسكري، فالجيوش وُجدت لتحرس الحدود لا لتحكم ويُفترَض ألّا تتدخّل في الشأن "المدني" إلّا عند الطوارئ، لأنّ للحكم العسكري ميكانيزمات تفكير خاصة أي منطقا خاصا يقوم على صرامة الثنائيات الهييراركيّة حربيّة الخلفيّة (طاعة/تمرّد) (الرتبة الأدنى/الرتبة الأعلى)...إلخ، إلى غير ذلك ممّا يسمّيه صمويل هانتنغتون"أخلاقيّــات المهنة" في كتــابه "الجندي والدولة" الّذي تحدّث فيه عن تبلور فكرة التفرّغ العسكري وسماتها الأساسيّة .

وعليه؛ لابدّ لهذا "العقل العسكري المانويّ" الّذي صقلته "التربية العسكرية"(غربيّة الهوى) أن يتسلّل إلى الممارسة السياسيّة للعسكري حتى لو استند إلى مرجعيّة متعالية.

دأب كثيرون على الحديث عن نزوع أمريكي إلى" تدمير " الجيوش العربيّة بطريقة ممنهجة تبدأ بزعزعة الاستقرار في المنطقة، رغم أنّ الوقائع أثبتت – في ما بعد -أنّ أكبر الجيوش المعنيّة – في كلِّ من مصر وسوريا -بعيدة كلّ البعد عن همّ المقاومة وتصطفّ اصطفافا نهائيا في صفّ الأنظمة العميلة على حساب شعوبها ، واستحضار المثال العراقي للتدليل على المؤامرة الغربية التي تستهدف الجيوش العربية ليس في طريقه لأنّ العقيدة العسكرية التي رسّخها صدّام حسين قتالية بامتياز ومنخرطة بشكل واضح في المشروع

"الوطني السياديّ"[347]، وليس أدلّ على ذلك من نوازع إعداد القوّة الّتي لازمته منذ أن كان نائبا للرئيس العراقي فقد لجأ عام 1975 إلى فرنسا ليوقّع اتفاقا للتعاون النووي قبل أن يطلب من العالم المصري يحي المشد الإشراف على المشروع ليتم اغتياله عام 1980 في باريس في جريمة من جرائم الموساد، كما نذكّر بالمفاعل النووي "تموز" الّذي دمّره الكيان الصهيوني عام 1981 إلى "المدفع العملاق" الّذي اغتال الموساد المسؤول على مشروعه، هذا فضلا عن دلالات مشاركة مئات العناصر الشيعيّة في حرب الخليج الأولى ضدّ إيران (الشيعيّة)، كلّ ذلك وغيره يشي بالطبيعة الخاصة لذلك الجيش الذي تمّ حلّه بنوايا مبيّتة غداة غزو العراق عام 2003 في إطار ما عُرف ب"اجتثاث البعث".

أمّا الجيش المصري على سبيل المثال فقد اختزل "عقيدته" الجغرافي والمفكّر الراحل جمال حمدان بتكثيف بليغ حين قال :

"العسكر يريدون الحكم ولا يريدون الحرب يريدون أن يحكموا لا يريدون ان يدافعوا عن الحدود، الوظيفة الحقيقية لهم هي الحكم، الوظيفة الديباجيّة الإعلامية هي حراسه الحدود إن هؤلاء مع الخارج يتبنون الحل السلمي ولكن مع

347 - رغم حقيقة تلقّيه دعما أمريكيًا في بدايات حكمه.

الداخل يتبنون الدم ويقتلون السجّد الركع وظيفتهم هي الحكم وليس الحرب".

بالنسبة إلى الجزائر فالجميع يعلم حقيقة اختراق فرنسا لجيش جبهة التحرير وسيطرتها على المؤسّسة العسكريّة لاحقا عبر"جنرالاتها" من أمثال خالد نزّار وإسماعيل العامري والعربي بلخير("الكاردينال") ويمكن العودة إلى ما كتبه رجل المخابرات الفرنسيّة بين عامي 58 و62 "كونستنين مولينيك" حول هذا الموضوع وما ينطق به الواقع على غرار التحاق الآلاف من العسكريين بالثورة "متأخّراااا!!!

وقد رأينا عصارة عمل عملاء فرنسا في مجازر العشريّة السوداء بل وتورّط الدولة الفرنسية المباشر في افتعال بعضها وإلصاقها بالإسلاميّين[348]..

في ما يتعلّق بالجيش السعودي فإنّ عوامل مثل الطابع الأسري شبه الاقطاعي للمملكة وتدفّق أموال النفط وتوزيعها السخيّ على القيادات العسكرية ("الصبغة الريعيّة") وارتباط هؤلاء المصرفي ببريطانيا والولايات المتحدة تتضافر لتنضاف إلى دور العامل الخارجي من لحظة التأسيس إلى التدريب مرورا بالتنسيق الاستخباري الرقابي.

---

348 - **نحيل على كتابَي "من قتل في بن طلحة" لأحد الناجين (من غير الإسلاميين) يُدعى "نصر الله يوس" و "الحرب القذرة "للضابط السابق حبيب سويدية.**

فمزيد تدجين الجيوش العربية الكبرى أسهل وأقلّ كُلفة من محاولة إضعافها خاصة في ظل التهديدات الأمنيّة المتفاقمة ومزالق الوقوع في فخّ "الدولة الفاشلة" وهو ما تُدركه معظم دوائر صنع القرار الأمريكي رغم تعالي بعض الأصوات الأكاديمية والبحثيّة الداعية إلى هزّ أركان المؤسسات العسكرية داخل الكانتونات العربيّة ، و الإدارات الأمريكية المتعاقبة مافتئت في تقارير الأمن القومي التي تنشرها دوْريا (كل أربع سنوات) تدور في فلك فكرة مفتاحيّة مفادها تحقيق "الاستقرار" ولئن كنا نعلم أنّ هذا" الاستقرار" هو كلمة كوديّة لها دلالة خاصة في العقل الاستراتيجي الأمريكيّ إلأ أنّ ما نعلمه أيضا هو أنّ المصطلح له نصيب من مفهومه ، أي إنّ المطلوب دائما هو تجنّب "الانفلات الكامل" والبحث عن "التطويع" بدلا من "التدمير" وهذا هو مفهوم "الفوضى الخلاقة" أو"الشواش الخلاّق Chaos"الذي تنظّر له وتنتظم تحته معظم "صوامع التفكير الاستراتيجي" الأمريكية(Think Tanks)، وحتّى استراتيجيّة «تأبيد الصراعات الدمويّة» على قاعدة "لا نصر ولا هزيمة" الّتي شدّد على ضرورة تطبيقها المفكّر الاستراتيجي" إيدوارد لوتواك "في مقالين له الأوّل عام 1999(قبل" الربيع العربي") والثاني عام 2013 بمناسبة" الحرب في سوريا " (بعد" الربيع العربي") لا تعني بأيّ حال من الأحوال تفكيك

الجيوش تماما أو حتّى الذهاب بعيدا في إضعافها إلى درجة لا تقوى معها على«الصمود»، وإذا أردنا تلخيص المشهد قلنا إنّ البندقيّة الّتي يحملها "الجندي العربي" قد تكون على "حق" لكنّها بُنيَت على باطل !..

بالنسبة إلى الحالة التونسيّة ما يبدو أوضح من أن يُشار إليه هو أنّ من يستجدي عطف الجيش إنّما يستجديه إمّا جهلا أو خوفا أو تعبيرا عن قلّة الحيلة، لا أحد يحدّثك عن رصاص العسكر في أحداث 78 وانتفاضة الخبز 84 ، لا أحد يتحدّث عن دور المؤسّسة العسكريّة في تقليم أظافر"الثورة" والحفاظ على قلب النظام، لا أحد حدّثنا عن مصير إرهابيّي جانفي/ كانون الثاني[349] 2011 الّذين وقعوا في قبضة الجيش، لا أحد يريد أن يتذكّر أحكام القضاء العسكري الجائرة بحقّ الشهداء والجرحى،،لا أحد يريد أن يصدّق أنّ الجيش هو خطّ الدفاع الأخير عن النظام الكمبرادوري القائم منذ أكثر من ستين عاما، الجميع يُردّد: «الجيش لا يحمي اللصوص ولا يُطلق النار على الشعب» كأنّهم بصدد تأكيد حقيقة تاريخيّة و هُم في واقع الأمر إنّما يريدون أن يقولوا:

349 - من الطبيعيّ بل من الضروري أن نقدح جملة من الأسئلة العالقة الحارقة في هذا الصّدد :
ما حقيقة "القنّاصة" الذين تناثروا على سطوح المنازل وقطفوا أرواح الأبرياء ووقع تسليم الكثير منهم إلى الجيش ؟ !!
–ما سرّ مئات المسلّحين الذين هاجموا المنتفضين والآمنين ومروا على معظم المدن والقرى سلبا ونهبًا وتخريبًا؟.. لماذا لم نسمع لهم أو عنهم صوتا ،أين هم الآن وأيَّ وظائف يشغلون؟!!
– لماذا لم يصارح الجنرال رشيد عمار الشعب بتفاصيل العمليات التي تمّ توثيقها تحت إشرافه حتى بعد استقرار الوضع السياسي واستعادة الأجهزة الأمنية لتوازنها؟ !!!..

«أيّها الجيش لا تحم اللصوص و لا تطلق النار على الشعب »، لا أحد يجرؤ على استخدام صيغة الأمر مع البدلة الخضراء ولو على سبيل الإنشاء اللّغوي.

عندما نتحدّث عن المؤسّسة العسكريّة ودورها الممالئ لمنظومة الحكم ولو على حساب الشعب فإنّنا لا ننكر بذلك وجود استثناءات، لكنّنا نتحدّث عن التوجّه أو المنهج العام المبثوث في ما يُسمّى" العقيدة العسكريّة"("الوعي الجمعي العسكري") التي تشكّلت تاريخيًّا بأيد خارجيّة،، مثلا تمّ زرع فكرة "الهرمية الهيكلية" أو"الانضباط العسكري[350]" و"علويّة الدستور"(مهما كانت طبيعة هذا الدستور) دون الاشتباك بالتفاصيل الشرعيّة، لا أثر لمبدأ "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"، ليغدوَ "النظام الجمهوري" أكثر قداسة من "المعلوم من الدّين بالضرورة" !..

350 - من قصص الصّحابة النموذجيّة في علاقة بحدود "الانضباط العسكري" في الإسلام قصّة سيّدنا "سواد بن غزيّة الأنصاري" مع النبي صلى الله عليه وسلّم يوم خيبر، حين كان عليه الصّلاة والسّلام يتفقّد صفوف الجيش قبل المعركة، فاستوقفه خروج "سواد" رضي الله عنه عن الصف قليلا فردّه إليه بعود سواك لتسوي الصّفوف قائلًا له :"استوِ يا سواد"، فقال الصحابي الجليل ل"القائد الأعلى للقوّات المسلّحة" :"أوجعتَني يا رسول الله، وإنَّ الله قد بعثك بالحق وأريد منك قصاصًا"،، فماذا فعل الرّسول الكريم صلى الله عليه وسلّم ؟؟ هل غضب وأمر بمعاقبته لإخلاله بواجب الانضباط وعدم احترام التراتبيّة العسكريّة ؟ !!!،، لا شيء من ذلك، فقد كشف بطنه لجندي من جنوده وقال بكل بساطة وعظَمة :"اقتصّ يا سواد"،، وبطبيعة الحال نعرف جميعًا بقيّة فصول الواقعة وكيف قبّل "سواد الأنصاري" رضي الله عنه البطن الشّريفة باكيًا ولم تكن غايته من البداية سوى تلك، إذ لم يلحقه أيُّ ضُرّ من عود السواك، الشاهد من القصّة أنّ معيار الحلال والحرام فوق كلّ معيار وأنّ ما يجب أن يكون هو الخشية من الله !!! ..

وعندما يكون الجيش في خدمة نظام لا يعبّر عن هُوية الشعب فهذا الجيش هو قطعا معاد للشعب ، طبعًا نحن هنا نتحدّث عن"العداء" بمعناه السوسيولوجي العميق.

وعليه؛ فإنّ وضع عبارتَي «ثروات منهوبة» و«جيش عظيم» في جملة سياسيّة واحدة هو طرح بارادوكسالي بامتياز،، إذ إنّ وضعيّة "الاحتلال" تستدعي "فعلا تحريريًّا" وجيشُنا يؤدّي "دورا تثبيتيًّا" يسندُ الحضور الغربي في البلاد ويحمي مصالحه الحيويّة باسم الوطنيّة والانضباط والمهنيّة .

الجيش ليس مجرّد جزء من نظام فاسد بل ركن ركين من أركانه لذلك يمتدّ دوره إلى" خارجه" أي هو جزء من النظام ويحمي النظام في الآن نفسه، وقبل التفكير في كسب "الأعداء" يجب تحويل هؤلاء "الأعداء" إلى "أصدقاء" أو على الأقل "تحييدهم" وهذا ما لا نراه متيسّرا في ظل "دوغما العسكر" وما يسندها من قوى داخليّة وخارجيّة، في رأيي القوة الحقيقيّة التي يجب الاشتغال عليها هي "الشعب"، وبالتالي العمل يجب أن يكون قاعديًّا بما يبيّئ الظروف لثورة شعبيّة إسلاميّة نراها أقرب إلى التحقّق من "انقلاب عسكري" يتغيّر على إثره النظام، أمّا عن حاجة الفكرة إلى قوّة (ماديّة) تحميها فهذا صحيح لكن لا يمكن لهذه

“القوّة” أن تحمي “الفكرة” إلّا إذا آمنت بها، قد يأتي“الانقلاب” لكن ليس قبل تبلور“مزاج شعبي إسلامي واسع".

قد نقبل بطلب نُصرة الجيش باعتباره مراكمة محمودة لجهود استنهاض الوعي وتقريب“ الفكرة الإسلاميّة” من ذوي الشوكة داخل الدولة لكن أن يتحوّل هذا الطلب إلى "منهج" فذلك ممّا نعتبره مغالطة للشعب ولو عن غير قصد بإيهامه بأنّ المؤسّسة العسكريّة معه وأنّها يمكن أن تنقلب لأجله في أيّ وقت وهو ما يضيّق أمام الرائي مجال رؤية مسالك تغيير أخرى تنتهي بهذا "الانقلاب" المأمول ولا تبدأ به.

وبطبيعة الحال فإنّ المواجهة الماديّة المباشرة مع الجيش الّتي يدعو إليها بعض الغلاة هي مواجهة عبثيّة وخطيرة ولا يُخرّض عليها إلّا جاهل أو ضيّق الأفق ، المطلوب أعقد بكثير من هذه الحلول الغريزيّة السهلة، نحتاج إلى استنهاض الوازع الديني واستثارة "الحسّ الوطني" الحقيقي لدى كبار العسكريّين ولفت نظرهم إلى الخلل البنيوي/الوظيفي/التاريخي الّذي تعاني منه المؤسّسة العسكريّة، هذا فضلا عن "اشتغال قاعدي" بعيد المدى لإنتاج جيل أقلّ انبتاتا وأكثر وعيًا وأبعد سبرًا لأغوار واقعهم الباتولوجي المُركّب، وربّما احتجنا إلى استدعاء

منطق "الاندساس الثوري" لتبيئة الظّروف للقيام بانقلاب إيديولوجي يُعيد إنتاج المعنى السياسي ويبني نسيجا علائقيًّا جديدًا بين السلطة السياسية وبين أذرعها الأمنيّة والعسكريّة .

أمّا اعتبار "طلب النُّصرة" واجب الاتّباع شرعًـا كما يرى "حزب التحرير"[351] فتلك نقطة خلافيّة موضع سجـال سيـاسي انخرطنا فيه ومحلّ تنازع فقهي لا نرى أنفسنا قادرين على الخوض فيه ولو أنّنا إلى عدّه حكمًا خاصًّا بالرسول عليه الصلاة والسّلام أقرب وغيـاب دليل "التخصيص" قد يكون دليلًا على أنّ الأمر لا يتعلّق ب"حكم شرعي" يؤصّل الأفعال بل يرتبط بمسألة تقديريّة متروكة لمقتضيـات العصر أكثر من كونه دليلًا على "الإطلاق" والجزم هنا بأنّ الأصل في تأويل غيـاب "التقييد" هو "التّعميم" كلامٌ فيه نظر نظرًا لغياب حديث نبوي مرجعي يمكن أن نطبّق عليه قاعدة "إذا ورد اللفظ مطلقا جرى على إطلاقه" .

351 - الأقرب إلى فهمنـا ونحن نستدعي التاريخ النبوي أنّ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم حين طلب النّصرة من القبائل طلبها لحماية الدّعوة لا لإقامة الدولة،، وحتّى لو سلّمنا بأنّه عليه الصلاة والسلام طلبها لإقامة الدّولة، فهل كان ذلك ظرفيًّا خاصًّا بمرحلة وظروف معيّنة أم كان تقعيدًا عامًّا مُطلَقًا لطريقة إقامة الدّولة في كلّ زمان ومكان ؟ !!!،، وإن كان النّبهاني قد أصّل لطلب النُّصرة في أدبيّات حزب التّحرير فقد كان ذلك في أجواء سياسيّة إقليميّة تتّسم بكثرة الانقلابات العسكريّة فما كان في طريقه زمن المؤسِّس يمكن ألّا يصلح لمرحلة ما بعد المؤسِّس،، بعبارة أخرى وباصطلاح "ابن القيّم الجوزيّة"هل نحن أمام "شريعة كليّة" تنسحب على كل زمان ومكان أم "سياسة جزئيّة" تتعلّق بمرحلة بعينها ؟ !!!..

على كلّ حال نحن قطعًا إزاء مبحث سياسي وفكري وشرعي معقّد يحتاج إلى جهد نظري معمَّق حتّى تتكشّف لنا سبُل التّعاطي العملي مع واقع شديد الالتباس، فـ"الجاهليّة الجديدة" أكثر تعقيدًا والعدوّ لم يعُد بـ"بساطة" عدوّ الجاهليّة الأولى و"وضوحه" ومن البداهة بمكان أن تنحوَ أساليب المواجهة نحو مزيدٍ مِن التعقيد والتركيب.

نقاط عامة حول مقتضيات العمل الحركيّ الإسلامي كما نراها

ربّما أمكننا في ختام هذا الكتاب أن نعرض بعض الأفكار العامة حول مقتضيات العمل الحركيّ الإسلامي كما نراها :

*** ضرورة الإبقاء على تلك النظرة الأداتية للديمقراطية في أوضاع الانسداد، أي "الدمقرطة" طريقا إلى "الأسلمة".

*** ضرورة الابتعاد عن العمل العنفيّ نظرا لنتائجه العكسية على الدعوة .

*** ضرورة السيطرة والتغلغل في قطاع الإعلام عبر الدفع بشباب الحركة الإسلامية في كليات الإعلام ،ما يجب أن نسيطر عليه ابتداء هو المؤسسات الإعلامية، هذه السيطرة هي التي تصنع رأيا عاما مواليا ومشايعا ، فمن شأن التوسّل بأدوات "الهندسة الاجتماعيّة" أن ترفع من مأموليّة تعبيد الطريق نحو السيطرة في لحظة(ما) على مؤسّسات سياديّة داخل الدّولة، فالاسلام السّياسيّ في النّهاية هو "صناعة رأى عام اسلامى قوى ومؤثّر[352]"... لأنّ"الحكّام-في الوقت الحاضر -يتحسّسون ما يرضي الشعوب، فإذا علموا أنّ الشعب يطبق منهج الله فيما ولايتُه فيه على نفسه لَعلم الحاكم عندئذ أنّ الشعب عشق منهج الله فيتقرّب الحاكم إلى شعبه بتطبيق منهج الله" [353] .

غير أنّ الملاحظ في الإعلام العربي عموما مع بعض الاستثناءات أنّ المؤسّسات الإعلاميّة العلمانيّة المهيمنة تملك وقــاحـــة انتداب شخصيّات من أقصى اليسار لكنّ الإعلام المحافظ "طيِّب" إلى درجة الحرص على استضافة أسماء من "اليسار المعتدل" أو "اليسار الاجتماعي" والتّضييق في المقابل على كل صوت إسلامي صريح بحثًا

---

[352] **الدكتور مصطفى محمود في كتابه "الإسلام السياسي والمعركة القادمة".**

[353] **الشيخ محمد متولي الشعراوي في "الفتاوى ص 83 .**

عن صورة "الإسلام الوسطي" واستجداءً لِرضا "النّمط الثقافي السّائد"،، ليتحوّل هذا الإعلام المحسوب على الإسلاميّين تحت ضغط المؤسّسات الرقابيّة الرّسميّة إلى "حليف موضوعي" لإعلام الاستــئـصـــال الهووي، وقد سبق أن توسّعنا في هذه النقطة في مستوى سابق من الكتاب.

*** ضرورة التركيز على مراكز الأبحاث والتفكير ،التيارات الإسلامية بمختلف مشاربها عليها السعي إلى إنشاء مراكز بحث مشتركة تصيغ الرؤى وتضع الاستراتيجيات لمواجهة آلة التفكير" الكولونيالي"الغربي ..

*** ضرورة التنبّه إلى الذرائع الثلاث للتدخّل الغربي السافر(الواضح والفاقع):

المديونيّة _ انتهاك حقوق الإنسان _ الإرهاب؛ وعليْه، يجب على الإسلاميين إذا تهيّأت لهم فرصة للحكم الحذر عند التعامل مع هذه المسارات الثلاثة .

*** الوعي بالأصل الديني النقلي لمسالك التغيير الثلاثة : التنظير أو التحشيد الافتراضي - استثارة دعوات الإصلاح لدى النخب وتصعيدها - التعبئة الشعبيّة من أجل تأمين حراك احتجاجي واسع قد يتّخذ شكل وثبة أو هبّة أو انتفاضة أو ثورة ... ، إذ يمكن استشفاف هذه المستويات الثلاثة

بتدرّجها من ذلك الحديث النبوي الذي يقول : "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان "[354].

*** ضرورة الإيمان بالمراكمة التاريخيّة الخلّاقة والاستفادة من تراث الآخر الفكري/العَلماني، فقد رصدنا طوال عقود ضربًا من ضروب النرجسيّة التي منعت الإسلاميين من مراجعة مكتسباتهم وتعميق رؤاهم ومقارباتهم للواقع عبر الانفتاح على طروح بقية التلوينات الفكرية، كالاستفادة من الطرح الاقتصادي لليساريين أو الاستلهام من الفكر الغرامشي في علاقة بضرورة تحقيق "الهيمنة الثقافيّة/المؤسسيّة" تمهيدًا ل"الثورة"[355]، فحتى عندما تصل التيارات الإسلامية إلى السلطة نلحظ ذلك النزوع المزمن إلى القطع التام مع "تراث" السابقين - من غير الإسلاميين-، ولا نرى اجتهادات لاحقة متمّمة ومكمّلة لاجتهادات سابقة، فالإسلاميّون ميّالون إلى تحييد القديم ونزّاعون إلى تصفيته أو وضعه" بين قوسين"والانطلاق من ورقة بيضاء أوْ مشروع شبه صفري كأنّ التاريخ يبدأ من لحظة تصدّرهم المشهد، وشهدنا ذلك عيانا بيانا في السودان على سبيل المثال، فالحركات الإسلاميّة لا تقوى على هضم واستيعاب قولة "لينين" الشهيرة : "لا بأس بأن

354 - رواه مسلم.

355 - ولو أنّنا نزعم أنّ "الثّورة" ليست "خيارًا" بقدر ماهي ردّ على "انعدام الخيارات".

نبنيَ النظام الجديد بحجارة النظام القديم" وإذا حدث واستحضرتها فإنّها لا تحملها إلاّ على معنى التعويل على رموز المنظومة الساقطة وشخوصها، دون أن يقفز إلى أذهانها أنّ "الحجارة" المقصودة قد تكون ذلك" المُنجز" الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، وهذا في وجه من وجوهه إفراز طبيعي لما يسمّيه البعض "ضمور العقلانية في الوعي السياسي" ..

*** ضرورة تعزيز التشاركية داخل الحركات الإسلاميّة وتخفيف التسلسل الهرمي الهيكلي والوظيفي فيها،والتخلي عن الشخصنة حتى لانرى أحزابا تسقط بزوال الرجال.

*** ضرورة الحرص على تبني خطاب عربي إسلامي واثق، فمن غير المعقول أن يدعو داع إلى تحكيم الشريعة الإسلامية وهو يستخدم لغة أجنبية مع مخاطب عربي ومتلقين عرب،وذلك حتى لا يكون رفض الثقافة الغربية "من قبيل اللعن والصراخ والرجم بالحجارة،ومن قبيل الافتتان أيضا[356]".

[356] -أوليفيي روا في كتابه:"تجربة الإسلام السياسي" ص189 صادر عن دار الساقي-ترجمة:"نصير مروّة.

*** إنّ عبارة "هناك حرب على الإسلام" [357]هي عنوان كبير تتناثر تحته عناوين فرعيّة كثيرة وكلّ عنوان منها يحتاج إلى اشتغال فكري خاص، وأحد هذه العناوين التفصيليّة :"الهجمة على التيارات الإسلامية والإسلاميّين عموما" فالحرب جبهات وثغور والمقاتل يقاتل من جبهة واحدة ويقف على ثغر واحد دفاعا عن دينه ليس لأنّ هذا الدين يحتاج إلينا لكيْ ندافع عنه بل لحاجتنا نحن إلى الذود عن حياضه.

ولمّا كان ذلك كذلك علينا أن نُدقّق في الردود ونفصّل فيها القول ولا نكتفي بالحديث عن" حرب ضد المسلمين "ليستغرقنا العنوان الكبير ويبتلعنا فنكون بذلك كمنْ ينقش على وجه ماء كما يُقال ونسقط من حيث لا نشعر في تعويم القضايا وتمييعها،، فالاحتفاء المبالغ فيه باللهجات المحليّة[358] مثلًا هو وجه من وجوه الحرب على الإسلام

357 - حقيقة الحرب على الدين وأهله عبّر عنها الرسول الكريم عليه الصلاة والسّلام بقوله في إحدى نبوءات الغيب :"يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها" (أخرجه أبو داود وصحّحه البخاري).

358 - التّشجيع اللافت على استعمال "اللهجات العاميّة" في العالم العربي هو في حقيقته استهداف مقنَّع للدّين من خلال اللّغة بطريقة مجهريّة أكثر دهاءً ومكرًا من تصدير خطاب فرونكفوني أو أنغلوسكسوني مكشوف، وهذا طبعًا لا يعني أنّ جميع المتصدّرين للمشهد الإعلامي والثقافي هُم على وعي بما يقترفون، أكثرُهُم كمَثَل الحمار يحمل أسفارا..

غنيٌّ عن البيان أنّ "لغة الضّاد" هي لغة القرآن الكريم ولغة الرّسالة المحمّديّة ولغة حمَلة الدّعوة الأوائل من بعده ولغة أهل الجنّة،، وأيّ تهديد لها هو تهديد لمكانة الدّين في القلوب بما أنّنا اعتنقناه وعرفناه من خلال اللّسان العربي، و"اللسان" أو اللّغة كما هو معلوم هي "وعاء الفكر" والتحرّش بها هو تحرّش بحمولتها التّاريخيّة والرمزيّة ! ..

ومع ذلك لا نرى تعاملاً إسلاميّا ملائمًا مع هذا الاحتفاء المُغرِض.

*** يجب الابتعاد كليّةً عن ادّعاء "الحياد" أو الدعوة إليه أو رمي الآخرين به،،فما يبدو أوضح من أن يُشار إليه هو أنّ «الحياديّة» من المصطلحات الإنشائيّة/الهُلاميّة ذات المفهوم الزئبقي الّذي لا نكاد نمسكه حتّى يُفلت من جديد نظرا لعدم قابليّته للتجسيد العملي، على أرض الواقع ليس هناك شخص أو طرف" محايد "، ثمّ إنّ من لا ينحاز إلى "الطرح الإسلامي" ينحاز إلى غيرها ولو بالصمت..وبمنطق الأوْلى والأحرى تتعزّز صِدقيّة هذه القاعدة العامّة مع الإعلام، فعندما يسكت هذا "الإعلام" عن مواضيع أو زوايا نظر بعينها فإنّه "ينحاز" بالضرورة (وبالبداهة) إلى نقيض" المسكوت عنه "وضديده، هذا وقد أشار"هربرت تشيلر"في كتابه «المتلاعبون بالعقول» إلى "الحياد "كإحدى الأساطير الخمس الّتي تلعب دورا مفصليّا في تكريس القابليّة للتضليل لدى المتلقّي.. ولمّا كان ذلك

لَطالما حرصت قوافل المدّ الكولونيالي المباشر ووسائط الإمبرياليّة الثقافيّة على نسج خيوط المؤامرة والدّسيسة السّياسيّة حول لغة الوحي المُنزَّل،، لكنّ الجديد في العقود الأخيرة هو الذّهاب بعيدًا في استهداف اللّغة/الأمّ باللّهجات المحلّيّة لإدراكهم أنّه أسهل من استهدافها باللّغات الأجنبيّة،، إذ إنّ الاستهداف بعناصر هُوَوِيّة مستأنَسة هو استهداف مخاتِل بما يجعله أعمق وأخطر من الاستهداف العاري/المباشر..

هذا ما سمّيناه «ضرب الهُويّة بهوامشها» حيث يتمّ استدعاء تفريعات الهُويّة ومكنوناتها لإضعاف "الهُويّة" ذاتها، وهو ما ينطبق كذلك على استحضار "الأمازيغيّة" في بلدان المغرب الإسلامي كانتماء بديل وكحاضنة ثقافيّة لجماعة/مرجَع جديدة بدلاً من العروبة والإسلام !!!..

كذلك لن نتاجر بشرف الحقيقة إذا قلنا إنّ اللّا-فعل هو في العمق "فعل سلبي" أي "مشاركة ذات مضمون سالب" يصبّ خَراجُها في جراب المستفيد من «غياب الفعل».

وكما هو معلوم لا يمكن التحرّك بعيدا عن إيديولوجيا ما ، هذا غير ممكن عمليّا فإن لم يكن لديك "إيديولوجيا موجِّــهة" فأنت واقع بالضرورة تحت تأثير "إيديولوجيا مهيمنة".

*** تنظيميّا يُفضَّل تجنّب الشكل الحزبي لحظة التأسيس نظرا لِما علِق بالتحزّب من المعاني السلبيّة، يمكن الحديث في البداية عن "ائتلافات إسلاميّة مفتوحة"[359] تشتغل على "الفكرة" والتعبئة الشعبيّة، ويمكن بعد ذلك التحوّل إلى نموذج أكثر إحكاما هيكليّا وليكن "حزبا"على أن تكون الهرميّة ليست بتلك الصرامة العموديّة الّتي عرفتها معظم جماعات "الإسلام السياسي"[360]، وليتنبّه "الإسلاميّون"إلى أنّ كلّ "متحزّب"(منتمٍ تنظيميًّا) هو «قطيعي بالقوّة» أي إنّه "مشروع قطيع" ويمكن أن يتحوّل في أيّ لحظة إلى «قطيعي بالفعل» ما لم ينتبه إلى أوّل عرَض من أعراض

---

359 ـ ليس أحقرَ من "التحزّب" بمرجعيّة لامُتعالية ، ستجد نفسك رُغما عنك تدافع عن أشخاص ومصالح ومواقع وأنت تعتقد أنّك تنافح عن "مبادئ".. ستنقلب المفاهيم وتتعهّر المعاني حتّى تصبح "القطيعيّة" «انضباطا حزبيًّا» وتستحيل "الذرائعيّة المقيتة" إلى «واقعيّة سياسيّة » .. ستخوض رُغما عنك معارك منزوعة القيمة وستُسمّي ذلك «نضالا»ما أقذر «التحزّب» بعيدا عن الله..

360 ـ في كتابه "ثغرات في طريق الحركة الإسلاميّة" انتقد الدكتور عبد الله النفيسي الإخواني السابق أسلوب "سلّم نفسَك أوّلا ثمّ اهمس لنا برأيك ثانيا" ..

تسلّل القطعيّة والقطيعيّة إليه وهو الدفاع عن قيادات الحزب بمنطق تعميمي يصِم أنصار الخصم ب«القطيع»،، هذا شكل من أشكال "الإسقاط النفسي " (Projection) كحيلة دفاعيّة لا شعوريّة لإبعاد الشّبهة والفكاك من ألم الشّعور بالذنب .. .

وأن يكون المتحزّب "مشروع قطيع" لا يعني انّه "قطيع"، مع العلم أنّ استدعاء مثال الصحابة باعتبارهم كانوا وحدة تنظيميّة صمّاء حول النبي صلى الله عليه وسلّم نراه مسقطا، لا يمكن مقارنة طاعة الرسول والانقياد له قطيعيّة لأنّ هذه الطاعة تعبيرة متقدمة من تعبيرات العبودية لله والعبودية لله حرية وعزة وكرامة،، مــا قلنــاه أعلاه هو إدانة للمتحزّب المتعصّب لحزبه والتعصّب للحزبً حتى لو كان هذا الحزب «إسلاميّا» أمر مستهجن لأنّ كلًّا يُؤخذ منه ويُرد إلّا صاحب هذا القبر، مهما كانت إسلامية الحزب ومبدئيته فإنّ هناك أشخاصًـا "لا يوحى إليهم" يقعون بين العضوية والقيادة في الحزب ومن هنا لابُدّ أن تتسرّب "الذاتيّة"و"الشخصانيّة" إلى طريقة إدارة الحزب، فالعقول مختلفة ومتفاوتة وتقدير المصلحة يمكن أن يُختلَف فيه، فإن كان الاتفاق على الهدف والطريقة ممكنا فإنّ الاختلاف متحقّق حول الأسلوب ،بل إنّ المتحزّب ليس بمنأى عن مشايعة أشخاص بعينهم داخل

القيادة بشكل أعمى ترجيحا لمصلحة دينية يراها هو لا يراها غيره في الحزب.

*** كثيرًا ما يبدأ "التنطّع الديني" بمُستصغَر شرَر مُصادمة «المشترك الاجتماعي» غير المتصادم مع مُحكمات الدّين[361] في ذهول تام عن قوله تعالى : «خذِ العفو وأمُر بالعُرف وأعرض عن الجاهلين» وعن القاعدة الفقهيّة الشهيرة «العادة مُحكَّمة» الّتي تجعل "المعروف عُرفًا" كالمشروط شرطا !..

يمكن التنفير من استسهال استخدام العنف عبر تطبيق "رهان باسكال [362]"على الممارسات الإسلاموية العنفيّة:

"رهان باسكال" Pari de Pascal هو حجّة صاغها الفيلسوف والرياضي الفرنسي "بليز باسكال " Blaise Pascal" تقوم على "نظريّة الاحتمالات" وذلك للتدليل على

---

361 - كأن يجري العُرف في مكان ما على ألّا يدخل الزوج بزوجته بعد عقده عليها بطريق شرعي مستوفي الشروط قبل إعلان الزواج بوليمة خيرية أو نحو ذلك ،، هذا "عُرف" لا يصادم محكما من محكمات الشرع ووجبت مراعاته والعمل به عملا بقاعدة "المعروف عرفا كالمشروط شرطا" ، والتنطّع الديني هنا هو القول إنّ من حق الزوج أن يدخل بزوجته دون الحاجة إلى إعلان الزواج بالموائد وتأثيم أهل القرية جميعا بدعوى مخالفتهم للأصل في المسألة، و"الأصل" أو "الطبيعي" في مسألة النكاح أن يتمّ الوطء بعد العقد مباشرة لكنّ مخالفة ذلك ليس مخالفة لمُحكم من محكمات الشرع إذ يمكن تأخير البناء عبر الاتّفاق.

[362]- " رهان باسكال": حجّة صاغها الفيلسوف والرياضي الفرنسي "بليز باسكال "Blaise Pascal"تقوم على "نظرية الاحتمالات" وذلك للتدليل على ضرورة الإيمان بالله ..

ضرورة الإيمان بالله ، وذلك في كتابه الشهير«أفكار» (Pensées) ،، الحجة اختصرها الشرّاح كالآتي:

(1) إذا كان الله موجودا :

الإيمان بالله = ربح غير محدود في الجنة + خسارة غير مهمّة.
عدم الإيمان بالله = ربح غير مهم (في الدنيا) + خسارة غير محدودة (خلود في النار) .

(2) إذا كان الله غير موجود:

عدم الإيمان بالله = ربح محدود في الدنيا..
الإيمان بالله = خسارة محدودة في الدنيا ..

ورغم مجابهته باعتراضات منطقية كثيرة (كالقول ماذا لو كان "الإله" عابثا يعاقب المؤمنين به !) إلاّ أنّ الاسترسال المنطقي لباسكال اتّسم بقدر كبير من التماسك والانسجام الداخلي ..

إذا حاولنا محاكاة «رهان باسكال» وتنزيل منهجه على الممارسات الإسلاموية العنفيّة (الملتبسة) سنتوصّل إلى التالي:

(1)– إذا كان جهادا:

_ ممارسة العنف والقتل (جهاد في سبيل الله) = ربح غير محدود في الجنة + خسارة غير مهمّة في الدنيا..
_ عدم ممارسة العنف والقتل(قعود عن الجهاد) = عقاب محدود في النار+ ربح غير مهم في الدنيا.
(2)– إذا لم يكن جهادا:

_ ممارسة العنف والقتل (إصابة دم حرام) = خسارة غير محدودة في النار+ ربح غير مهمّ في الدنيا..
_ عدم ممارسة العنف والقتل (كفٌّ للأذى) = ربح غير محدود في الجنّة + خسارة غير مهمّة في الدنيا ..

صفوة القول؛ إنّ شُبهة "اللاّ-جهاد" المتلبّسة بالكثير من النشاطات العنفيّة (الإسلامويّة) حول العالم تحفّز كلّ ذي عقل على النأي بنفسه من مجازفة غير محمودة العواقب انسجاما مع وانصياعا للمنهج الباسكالي الذي يتقاطع بدوره مع حديث نبوي شريف، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتّقى الشّبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام»[363] ..

*** استغلال المناخات الملائمة لإثارة مواضيع بعينها ومَركزتها أمام الجمهور مثل قضية الإعدام (القصاص)

363 - أخرجه البخاري.

بالتزامن مع إثارة مواضيع ذات صلة كجرائم القتل وما إلى ذلك ..

*** التنبّه إلى أنّ المطالبة بعمل أكبر وأبعد من العمل الفكري والتوعوي هي في العمق دعوة مقنّعة إلى استخدام العنف..

*** على الأحزاب والحركات الإسلاميّة دسّ جهدهم الاحتجاجي داخل الحراك "الوطني" الجامع والالتصاق ولو مرحليًّا بالسياق العام دون التخلّي بطبيعة الحال عن العناوين الكبرى لمشروع الأمّة، ولاشكّ أنّ قطع ذلك الحبل الاقتصاديّ السُّريّ المزروع بيننا وبين الغرب قسْرا وقهْرا هو أكثر العناوين أفقيّة في التعبئة، وبطبيعة الحال من شأن هذا "الدس" إرباك "السلطة" وتذرير مساعيها القمعيّة بما يُضعف أدوات التضييق لديها، الحذر كلّ الحذر من التعامل مع المطلبيّات الشعبيّة تعامل مثقّفي ربطات العنُق مع جماهير كرة القدم .

*** ضرورة تجنّب النظرة التعميميّة الّتي تضع التيارات الإسلامية كلّها في سلّة واحدة من جهة نظرة القوى الغربية لها، فالصنف الحركي الإسلامي (التنظيمي أو المرجعي) الواحد قد يختلف التعاطي معه حسب مكان نشاطه، فإخوان مصر(الجماعة الأم) ليسوا إخوان اليمن(التجمّع اليمني

للإصلاح) وليسوا إخوان المغرب ("العدالة والتنمية")،، فلكلّ بلد ظروفه وسياقاته الخاصّة.

*** هناك عامل مُهمَل في التحليل والتفكيك السياسي نرى استحضارَه مُهمًّا رغم أنّه يبدو سطحيًّا لكنّه يلعب دورا كبيرا لا نراه لأنّ ظاهرة "تحيّز التناسب"[364] تمنعنا من رؤيته وهو «الحسد» أو «الغيرة»، هذه المشاعر الإنسانية السلبيّة من محرّكات التاريخ المجهريّة في رأينا،، وإذا قلّبنا في أوراق الماضي سنجد تمفصلات تاريخية كثيرة[365] صنعتها هذه "التفاصيل الذاتيّة" الّتي لا نلقي لها بالا، وغنيٌّ عن البيان اليوم اعتداد علم العلاقات الدولية بدور العامل الإنساني أو الشخصي أو النفسي في صناعة القرار السياسي، بل ودوره في بناء التحالفات والتحالفات

---

364 - «تحيّز التناسب» هو النزوع إلى افتراض أسباب كبيرة للأحداث الكبرى والميل إلى استبعاد تسبّب سبب صغير في حدث كبير .

365 - تغيّرت حياة سيّدنا يوسف عليه السّلام بسبب حسَد إخوته وغيرتهم وهو ما ترك أثرَه التاريخي المباشر، وطبعا هذه القصّة هي مجرّد مثال يُخفي أمثلة أخرى تجري وفقًا لسنّة إلهيّة كونيّة تجعل للمشاعر البشريّة السلبيّة على مسار التاريخ سبيلا. فقد انطلقت موجة ثورات 1848 في أوروبا ("ربيع الشعوب") من إحدى المناطق الطرفيّة (صقليّة) وليس من بلد مركزي (فرنسا مثلا) وكان النسج على منوال السيسيليين حاجة ‘‘نفسيّة’’ لدى الفرنسيّين ، حاجة ليست أقلّ شأنا من الدوافع الموضوعيّة المتراكمة التي نسجت خيوط الانفجار، ومثلما كان الفرنسيّ يرى في نفسه الريادة التاريخيّة كان المصريّ عام 2011 بكبرياء الفراعنة الذي يسكنه أمام حتميّة تدارك مافاتهم من التاريخ. وبغضّ النّظر عمّا اتّسمت به من وحشية وتعسّف وحرق على الجملة فإنّ حملات "مطاردة السّاحرات" في أوروبّا وحتى في أرض "العالم الجديد" (محاكمات "سالم" بالو.م.أ) خصوصًا بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر هي إحالة على ما كان يراه النّاس من تأثير فعلي ومباشر للسحر في حيواتهم الخاصّة والعامّة ..

المضادّة، وقد تناولت الأمريكيّة "غوينيث ماكليندون" هذه الظاهرة المجهريّة في كتابها "الحسد في السياسة"[366].

*** أن تتّخذ الأغلبيّة موقفا(ما) فذلك لا يعني أنّك مطالب بتبنّي موقفها آليّا، كما أنّك لستَ مُلزَما بمعارضته عدَميّا باسم تحييد "غريزة القطيع" و"مفاصلة السائد"، حتّى تكون "سطحيّا" لا تحتاج إلى أكثر مِن أن تكون عميقا أكثر من اللازم، فالكثير من"العقل" تمامًا كالقليل منه.. كلاهما "لاعقل"!..

*** معظم الثورات عبر التاريخ اندلعت في فصليْ الخريف والشتاء[367]، ومنذ ثورة(17 _ 14) التونسيّة[368] مثلا دأب النفَس الاحتجاجيّ على استغلال (أو التأثّر ب) هذا المعطى الطبيعي للتآمر على أعصاب "السلطة "،، بطبيعة الحال نحن هنا لسنا بصدد التسويق لتلك التقعيدات الصُّدفويّة المسقطة على غرار «دول الكوكا كولا لا تحارب بعضها» بل نحن إزاء مبحث قابل للتعليل

---

366 - ممّا سجّلته "ماكليندون" في كتابها المُهم تجاهُل علماء السياسة واستهانتهم بحقيقة أنّ الناس يُحرّكهم الحسد بشكل كبير، مشدّدة على أهميّة إيلاء عناية خاصّة بالنوازع الذاتية كالحسد والحقد في تفسير السلوك السّياسي للأفراد والمجموعات البشرية لارتباطها المياشر بالمكانة الاجتماعيّة، مشيرةً إلى ضرورة ردّ الاعتبار لها في نحليل السياسات واستشراف المستقبل.

367 - أكبر ثورتين في العصر الحديث انطلقت أحداثها في فصلي الخريف والشتاء : الثورة الخمينيّة في إيران (انطلقت المظاهرات الاحتجاجيّة منذ أكتوبر / تشرين الثاني 1977) ، الثورة البلشفيّة في روسيا (سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/تشرين الثاني 1917).

368 - ربّما يصعب اعتبار ما حدث بين 17 ديسمبر/ كانون الأوّل 2010 و14 جانفي/ كانون الثاني 2011 "ثورة" بما أنّ "الثورات" كما هو معروف هدم ورفع وبناء "هدم للقديم ورفع لأنقاض هذا القديم وبناءٌ للجديد"،فعندما تندلع "ثورة" دور الثوار أن يلغوا التشريعات الماسّة منا لسيادة (الهدم) وإزالة آثار تلك التشريعات بإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبلها متى كان ذلك ممكنا (رفع لأنقاض القديم) ووضع تشريعات ثورية جديدة (البناء) ، إلّا أنّ ما يمكن الخلوص إليه هو أنّ ما حصل على محدوديّته قد أنهى فعلاً الوصاية السلطويّة المؤمّمة للفضاء العام، و"حرية التعبير" هي مُنجز ثوري حقيقي ماكان ليحصل لولا حدوث تغيير من الخارج (ثورة ما) لا تغيير من الداخل (انقلاب ما).

السوسيوسيْكولوجي؛ فالظروف المُناخية الخريفيّة والشتويّة تستثير مشاعر الحرمان لدى الطبقة المفقّرة وتُذكي نوازع الاحتجاج لدى الشباب وتحفّزهم على مساءلة السائد والاشتباك بعناصر الواقع..

ولمّا كان ذلك كذلك على الإسلاميين استغلال هذا "الظرف الميتيولوجي" للعمل التعبوي الاحتجاجي وتوجيه بوصلة المجموعة نحو "البديل المطلوب للحكم" ، فالحشود يطغى على تحرّكاتها "الديغاجيّة" (Dégagisme) حيث النزوع إلى الهدم دون تصوّر تأسيسي واضح.

*** يجب الاستثمار في "الأزمات" السياسيّة المتكرّرة للنظام العلماني[369] واستغلال مرحل "الانسداد" كصعوبات تشكيل حكومة مثلا لتصعيد خطاب المساءلة الجذريّة لما هو كائن ..

فالأزمة حالة إيجابيّة ومفيدة جدًّا ويمكن أن تترك أثرَها عميقًا في الوعي السياسي الفردي والجماعي .. كثيرون يصبحون في فترات الإرباك مهيّئين نفسيا وذهنيّا لتقبّل فكرة تجاوز ظاهر الخلافات السياسيّة إلى ما هو أعمق وأدَق.

*** العمل السّياسي يجب ألّا يشغل الحركات الإسلاميّة عن الجانب الدعوي/ العقدي/التعبّدي[370]، بل إنّ الالتزام الديني الفردي جزء من العمل السياسي الجماعي ولا فلاح للأمّة

369 - هذه الأزمات تعبّر في الحقيقة عن وجود "أزمة بنيويّة".

370 - جماعــة "الدعوة والتبليـغ" من الجمـاعات التي يمكن الاستفادة من منهجها الوعظــي ومن تجربتها الـدّعويّــة، من الخطأ وضع هذه الجماعة ومنهجهـا (على علاته) بين قوسين والتــعـالي السياسوي عليها.

دون صلاح الأفراد وإخلاص النيّة لله، وإن كان التغيير المنشود يأتي من خلال "الجماعة" فإنّ الخواء الروحي لأفراد هذه الجماعة يضعف الجماعة ذاتها ويُحبط عملها،"إن تنصروا الله ينصركم ويثبّت أقدامكم"[371] ونُصرة الله تعالى تبدأ بالعقيدة والعبادة قبل الفكر والسّياسة.

*** من المعضلات الكبرى الّتي يجب حلّها حتّى تتوضّح سبُل العمل الحركي الإسلامي الثوري هو ترسيم حد فاصل بين التثوير كمطلب تاريخي وبين مزلق التفتين كحالة منهيّ عنها شرعًا،، بمعنى آخر علينا أن نجد جوابا على سؤال: هل يجوز التحرّك بمنطق التجييش الثوري من أجل إقامة الدين وإن كان هذا جائزا متى يتحوّل إلى تلك الفتنة التي هي أشد من القتل ؟!!!،، هل أنّ نموذج "ضحايا أصحاب الأخدود" الّذين انتصروا باستشهادهم يبرّر تحرّكنا نحن بمنطق "انتحاري" بعيد عن كل منطق إصلاحي وعن أيّ ذهنية تقيّة أو مداراة ؟!!!!..

*** لاشكّ أنّنا في عصر يندُر فيه علماء الدّين "الربّانيّون" وإن وُجدوا فهُم بين السجون والمنافي والقبور،، لكنّ استسهال وصم الفقهاء بعلماء السلطان والتوسّع في ذلك نجده سلوكا غير سويّ لا يخلو من خطورة، إذ إنّ التبخيس

---

371 - محمّد -7-.

من شأن ذوي الحظ من العلم الشرعي[372] يفتح الباب أمام شيوخ التنطّع والغلوّ لمدّ سلطانهم على العوام كما يُبيّئ الظّروف لصعود خطاب أدعياء التّجديد والتّنوير بما يُشغّب على عامّة المسلمين ويُضيّع دينَهُم إمّا إفراطا أو تفريطًا،، تشويه صورة عالم الدين لا يخدم الدّين بل يخدم أعداء الدّين ، لذلك لا نستبعد أن يكون هؤلاء الأعداء هُم من يُغذّون هذا النمط من التفكير التقزيمي الّذي يجعل الكثير من الفتاوي الشرعيّة حتى لو كانت "لاسياسيّة" (Apolitique) بِرَسم التجاهل والتّرذيل فقط لأنّ صاحبها يحمل أو حُمّل صفة "عالم سلطان "بما يُضيِّق سبُل الفهم والتلقّي ويوسّع بالتالي رقعة ذلك الـــــفـــراغ المرجعي الرّهـــيـــب في بيان الأحكام، وربّما بهذا المعنى علينا فهم ذلك القول المأثور المنسوب لابن عساكر : «لـحـوم العلمـاء مسمومـــة» إذ إن استسهال الانتقاص من العالم وتسفيهه بشكل مطلَق[373] لمجرّد موقف تخاذل فيه عن الإصداع بالحق تأوُّلًا أو مهادنةً وجبنًا لَهُوَ خدمة جليلة يؤدّيها المنتقِص للمُغرضين والمتربّصين سواءٌ وعِيَ بذلك أم لم يعِ !!!

*** على الحركات الإسلامية السياسيّة ألّا تُغفل الجانب التربوي الشرعي لأنّ حدًّا أدنى من العلم الشرعي

[372] - **القرضاوي والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي (ت 2013) من هؤلاء العلماء الّذين نتحدّث عنهم.**

[373] - **أصبح الاختلاف السياسي مع "العالم" سببا لنزع صفة "العلم" عنه !!!!..**

ضروري لشباب المسلمين وبالتالي للمشروع الإسلامي ككل، عن رســـول الله صلّى الله عليه وسلّم أنّه قـال :

"من يُرِد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين".

(متّفق عليه)

مصيبة كثير من "المسلمين" الـجـهـل المُـدقـع بالـدّين،، وهو جهلٌ يجعلهم فريسة سهلة لأدعياء التنوير والمنافقين الّذين ينصُبون لهُم فخاخَ الاستحسان والاستقباح العقلي معوّلين على كسَلهم الذهني وزهدهم في البحث عن "الحكم الشّرعي" المتعلّق بهذه المسألة أو بتلك رغم ما تُوفّره التقنية من سهولة التعلّم والتلقّي ..

إنّهُم لا يعرفون مثلًا أنّ "الترحّم" قضيّة دينيّة لها ضوابطها الشرعيّة فتراهُم يترحّمون على الجميع بلا استثناء بل ويُؤثّمون من يرفض الترحّم على غير المسلم ولا يتردّدون في وضع مُلصَق "متطرِّف" عليه..هؤلاء "كيوت" إلى درجة أنّهم لا يستطيعون أن يُصدّقوا أنّ "الشّماتة" ليست محرّمة في المُطلق وأنّ هناك أشخاصًا لا نأثم لفرحنا بمُصابهم.
المشكلة الأكبر أنّ هذه المرحلة المتقدّمة من الجهل تجعل صاحبَها يرى المسائل البسيطة التي يجهلها من عظائم الأمور الّتي تحتاج إلى عالم جهبذ حتّى يُطلعَه عليها

فيستتفهَ وعظ الواعظين من عوام المسلمين دون الاستعاضة عن هذا الإعراض بحدّ أدنى من الجهد البحثي الفردي ليبقى الجاهل بذلك على جهله المركّب الّذي يجعله بالضّرورة "ظهيرًا عمليًّا" للتّحريفيّين وأعداء الدّين.

*** على حمَلة الدّعوة والعاملين للإسلام الاتّعاظ بتجربتَي حركة النّهضـــة وحزب التّحريــر ،، فإن كانت "النّهضــة" قد انكمشـت عقَديًّـا وتمّ ابتلاعُـهـا من «الـنّظـام»،، فإنّ حزب التّحرير تكلّس اتّـصـاليًّـا وابتلعهُ "الـعـداءُ للنّظـام " أي إنّه بات لا يرى سوى إسقاط النّظام صُبرةً واحدة ومرّة واحدة والى الأبد ولا يهتم كثيرا للتفاصيل وهو ما يجعله يسقط في منطق استعلائي تثبيطي ويكاد ينظر إلى كلّ محاولة للتّخفيف من وطأة المنظومة العلمانية على أنّها لا تعدو أن تكون سوى محاولة للتنفيس عن تلك المنظومة، ومن أكبر الأخطاء المنهجيّة التي نزعمها في الرؤى السياسية للتحريريين هو الإصرار على تفسير الأحداث والسياسات وتحليلها على أنّها انعكاس للصراع الأمريكي/البريطاني والمبالغة في هذا المنحى، فإن كان الصراع في تونس بين الإنقليز والأمريكان فأين النفوذ الفرنسي من كلّ هذا ؟ وهل يصحّ تهميشه في موازنات القوّة ؟ !!!،، محاولة حزب التحرير استدعاء منطق الصراع الأمريكي البريطاني في معظم حالات التّجاذب

الدّولي، يُذكّرنا بما قاله "أبراهام ماسلو" في كتابه "سيكولوجيّة العلم" :"إذا كانت الأداة الوحيدة لديك هي المطرقة فمِن الطّبيعي أن تنظر إلى كلّ شيء على أنّه مسمار"[374] ! ..

******* لا شكّ أنّ سؤال الأولويّات مُهم .. لكن أن يتحوّل إلى إلزام بالمفاضلة فذلك ممّا نعدّه خللا منهجيا كثيرا ما يقع فيه المشتغلون بالشأن العام .. فعندما نجد أنفسنا أمام أكثر من قضيّة مفصليّة فلسنا مطالبين بالترجيح بينها تقديما وتأخيرًا، يمكنّنا بكل بساطة الدعوة إلى "المقاومة" على الجبهات جميعِها في الوقت نفسِه وبالقدْر ذاته،، ولا حاجةَ لهذه الحكمة المتورّمة الّتي تحرص في كلّ مرّة على وضع سلّم تفاضلي[375] يقدّم هذا على ذاك ..

******* تراهُم دعاةً إلى الله تعالى، آمرين بالمعروف ناهين عن المُنكر قاصرين همَّهُم على ترسيخ العقيدة الصّحيحة حاصرين جهدَهم في بيان الأحكام الشّرعيّة،، غير أنّه ورغم أنّ أكثر العبارات الاستدراكيّة تكرُّرًا في خطاباتهم الوعظيّة تدور بين الجزم بأنّ تكفير الأعيان من اختصاص "القاضي الشرعي" ﴿الغائب﴾ وبين القطع بأنّ إقامة "الحدّ الشرعي" تعود إلى "الحاكم" بأمر الله ﴿الغائب﴾، إلّا أنّ العمل السياسي وفي القلب منه الدعوة إلى إقامة الشريعة لا يحظى عندهُم بالعناية اللاّزمة، كأنّ النّاس ليسوا على دين حكّامهم أو أنّ الله لا يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن وكأنّ ما لا يتمّ الواجب إلّا به ليس واجبًا ..! ومن المفارقات أنّ الكثير

---

374 - يُلخِّص هذا القول ما يُسمّى في علم الاجتماع "قانون الأداة".

375 **- إنّ هذا النزوع العام إلى "التفكير الأُحادي" (حول موضوع واحد) هو تعبيرة من تعبيرات التفكير الذّكوري،، و"التذكير" هنا ليس بالمنطق النسوي/الفيمينيستي بل بمنطق ذهني/عصبي بحت، فقد ميّز العلماء بين "التفكير بالتتالي" الشائع بين الرجال وبين "التفكير الحلزوني" المميّز للنساء ، فالمرأة أقدر من الرّجل على فعل أكثر من شيء واحد في الوقت نفسه .**

مِن هؤلاء وبعد أن يُلقوا الدّرس الديني الّذي يتحدّث في كلّ شيء إلّا فساد الحكم والسلطة يتعرّضون إلى الاعتقال من قِبَل أذرع الحكم والسّلطة، وبعد أن يغادروا السجون والمعتقلات يعودون إلينا ليقنعونا بأنّ الإصلاح يبدأ بي وبك !!! ..

فمن المقولات الخطيرة الشّائعة التي تتبنّاها فئة واسعة من رجال الدعوة الزّعم بأنّ إصلاح المجتمع يبدأ بإصلاح الفرد ..! النّتيجة المباشرة لهذا القول "رأسماليّ الهوى" - مركزيّة "قيمة الفرد"- الإيحاء بعدم أهميّة تطبيق الشّريعة وعدم الاهتمام أصلًا بفساد منظومات الحكم، ولسائل أن يسأل؛ كيف يمكن للفرد أن يعيش بالإسلام وفي الإسلام في ظلّ غياب أنظمة اقتصاديّة واجتماعيّة وتعليميّة وإعلاميّة إسلاميّة ؟؟؟،، وكيف يمكن إيجاد "مؤسّسات مرافَقة اجتماعيّة" إسلاميّة دون نظام حكم إسلامي ؟؟؟ ..وهل نطلب من الأفراد المسحوقين اجتماعيًّا أن يُصلحوا أنفسَهُم حتّى ينصلح المجتمع أم ندعوهم إلى العمل على إصلاح القيادة السياسيّة لكي ينصلح حالهُم بتحقّق "تكافؤ الفرص" ؟!! ..

غير أنّ ما تقدّم لا يعني الامتناع عن العمل على إصلاح الفرد بالتوازي مع العمل على إعادة الإسلام إلى السّياسة والحكم، إذ لا يمكن تجاهل حقيقة أولويّة التوحيد على ما عداه وبداهة أنّ المناعة العقدية للمجموعة تبدأ من مناعة الأفراد،، ولو أنّ من كمال التوحيد الاعتقاد في الله خالقًا ومشرّعًا (توحيد الربوبية وتوحيد الألوهيّة) ﴿"ألا له الخلق والأمر تبارك الله ربّ العالمين"﴾[376]..

وإن كان الله عزّ وجلّ قد أرسَل موسى عليه السلام إلى رأس القوم "فرعون"، وقال تعالى في مُحكَم تنزيله : ﴿"يا داوود إنّا جعلناك خليفةً في الأرض فاحكم بالحق ولا تّبع الهوى فيُضلّك عن سبيل الله"﴾[377] ..

فإنّ ما نعلمه في المقابل هو أنّ سيرة الراعي هي رَجع صدى لكسب الرعيّة ﴿"وكذلك نُولّي بعض الظّالمين بعضًا بما كانوا يكسبون"﴾[378] .

لكن يبقى التّسويق لإصلاح الفرد كما لو كان هو "الحل" خطابًا أجوفَ معتلًّا منطقًا ودينًا،، إذ إنّ تغيير المجتمع يبدأ بتغيير النظام السياسي دون الذهول عن مطلب تغيير الأفراد ومحاولة إصلاح عقيدتهم..

---

[376] - الأعراف -54-.
[377] - سورة ص -26-.
[378] - الأنعام -129-.

اليوم .. في عصر العلمانيّة العاتية وفي زمن "الدولة الحديثة" المُتغوِّلة بأجهزتها الإيديولوجيّة المهيمِنة على مختلف مناشط الحياة تكاد تكون العلاقة بين طرفي المعادلة "جدليّة" لولا رُجحان كفّة "السياسي/التثويري" على "الدّعوي/الإصلاحي" !!!!! ..

الخاتمة

تفاعلت التيّارات الإسلاميّة الإصلاحيّة بما أنّها جزء أصيل من مجتمعاتها مع الأحداث الطّارئة في دولها وتأثّرت بها وأثّرت فيها، وأفرزت آراء ومواقف تعدّدت فتنوّعت والتقت حول رفع شعار "الإسلام هو الحل" سواء بلسان المقال أو لسان الحال، غير أنّ نقائص عديدة اعترت مناهج بعضها ففرّطت وتنازلت وذبحت القرابين على مذبح الغرب، فأضرّت بالمشروع الإسلامي عبر التشويش على مُحكمات الشرع والتلبيس على عامّة المسلمين، فيما اتّسمت طروح البقيّة الباقية من التيّارات الإسلاميّة بالمبدئيّة بما تقتضيه من تمسّك بمبدأ الولاء والبراء والأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر أو إنكاره قلبيًّا [379] إلا أنّها قصَرت همّها على السياسي وأشاحت بوجهها عن العقَديّ والسلوكيّ فغلت وشطّت، والمطلوب والحال تلك هو المزاوجة بين الدعوي والسياسي بما يعنيه ذلك من ضرورة الحرص على تقديم خطاب متوازن، فالفرد المسلم مطالب بالعمل على تجسيد إيتيقيّته وتصعيدها في أشكال العمل السياسي خدمة للشأن العام، ونزعم أنّ "العلماني" إنّما هو "منحرف عقدي" قبل أن يكون منحرفا "فكريّا"، كما أنّ الإسلاميّين بمختلف اتجاهاتهم مطالبون بالتمييز بين الفقه السياسي بما هو مبحث مرتبط بالنص وبين الفكر السياسي الإسلامي بالتصاقه بمتغيّرات الواقع والوعي باستنارة الثاني بالأول، وهدف هذا التمييز والربط يكمن في تسييج المنزع العقلي بالضوابط الشرعيّة.

علاوة على ما تقدّم بسطه في الكتاب نرى ضرورة الإشارة إلى معضلة أخرى تواجه الإسلاميين وهي تعدّد المناطق الرمادية في الفكر السياسي الإسلامي نذكر من بينها الاختلاف حول مفهوم الجهاد ما يستدعي تحريره وتدقيقه بالإحالة على واقع الممارسة.

---

[379] ـ قال الله تعالى في كتابه المُبين :"وكذلك جعلناكم أمّةً وسطًا لتكونوا (شهداء) على الناس"(البقرة 143) ، كما يقول الرسول صلّى الله عليه وسلّم :"أنتم شهداء الله في الأرض".

ما يجب ألّا نذهل عنه أيضا هو أنّ "الإسلاميّين" مختَرَقون في "الفضاء العام" ولاسيّما في منصّات التواصل الاجتماعي وأكثر الصراعات الجانبيّة بينهم مفتعلة، عزاؤنا الشارع و«العناوين الكبرى» للملمة الشتات ، لكنّنا في المقابل لا نستطيع أن ننكر أنّ «الأغلبيّة المحافظة» يغلب عليها "الوسواس" و"التوتّر" و"الغوغائيّة "وهذا طبيعي إلى حدّ ما باعتبار أنّ هذه الأغلبيّة القابلة للملاحظة التجريبيّة هي في النّهـاية تعبير مرآوي/مباشر عن "الشعب العميـق"، وهو ما جعل تواصل النخبة الإسلاميّة الحرَكيّة مع الآخر الإيديولوجي سواء كان"مثقّفًا علمانيًا" أو"عامّيًّا متعلمنًا" متعسِّرًا بعض الشيء، فالمشكلة لا تقتصر على "الاستعلاء الثقافوي الحداثوي" فقط،، ولمّا كان ذلك كذلك؛ علينا أن ندرك أنّ «الحوار» لغةً وفي عُرف "التأثيل والترسيس" أو أركيولوجيا التّسميـة من "التّحويـر" أي النّقـاش مع القابليّة لتحوير الأفكار والآراء، الحوار في جوهره نقيض للجمود وضديد للتصلّب، وهو (في معظم الحالات وبشروطه) مطلوب شرعًا، ربّما لن يغيّر «الحوار» خلفيّتَك الفكريّة أو مبادئك لكنّه كثيرا ما يعقلن علاقتك بهذه" الخلفيّة "أو تلك" المبادئ "ويُرشّدها، ويجعلك أكثر انفتاحا على غيرهما، فإذا كان الله تعالى بقداسته المطلقة وإبليس بدنَسه المطلق قد دخلا في"حوار" ما الّذي

يمنع كائنين بشريّين باختلافهما البشري المحدود من التحاور ؟ !!!..

بيْد أنّ ما يقف حجر عثرة أمام أيّ حوار جدّي مع "العلمانيين العرب"هو تغربنُهم ودورانهم في فلك العقل الغربي[380] كما تقدّم ..

ثمّ إنّ غياب "المرجعيّة المتعـالية" يُغذّي الـبراغماتيّة السياسيّـة ويعزّز زئبقيّة المواقف وسيولة السياسات، وهو ما يدفعنا إلى القول إنّ جميع الأحزاب "العلمـانيّة" المتصدّرة ومهما استعارت لنفسها من عناوين المبدئيّة والثوريّة هي بالضّرورة إمّا أحزاب "وظيفيّة" أو "شبه وظيفيّة" أي إنّها تستمدّ وجودها أو قوّتها من الخارج ..

هذه "الوظيفيّة" تتزايد طرَديّا مع تزايُد انفصال هذه الأحزاب عن الضابط الشرعي لأنّها كلّما ناكفت مرجعيّة الأغلبية أو المزاج الدّيني بصفته خزّانا انتخابيا كلّما احتاجت إلى مدَد خارجي يسنُد تموقعها الداخلي .

---

380 ـ على عكس الغرب ،، المسلمون لا يحتاجون إلى "فلسفة حكم" بقدر ما يحتاجون إلى "فلسفة فهم لنظام الحكم في الإسلام"، أركان النظام السياسي كما يجب أن يكون مؤصّلة في الشريعة طبعا مع الحاجة إلى الاجتهاد الفقهي في إطار ثوابت القرآن والسنّة وما أجمع عليه سلف الأمّة، إذن المشكلة بعد مرحلة الخلافة الرّاشدة تكمن في عدم التوفيق بين التأصيل والتنزيل أي بين مقتضيات النص وبين إكراهات الواقع إمّا بسبب انحرافات الحكّام أو بسبب الغزو الخارجي وقوافل "الاستعمار"، وحتى التجارب الإسلامية "الفاشلة" فإنّها تجعلنا أمام فرص تحقيق تجارب إسلامية ناجحة بمنطق الاستفادة من التراكم التاريخي.

«الأنظمة العلمانيّة» في العالم الإسلامي "كمبرادوريّة" بحُكم ماهيَتها أي بصفتها أنظمةً "علمانيّةً"، فوظيفيّتها ليست نتاجًا لانحرافات في"السلطة"، فهي أنظمة مصمَّمة خصّيصا لِكي تبدوَ مجرّد "روبوتات" تؤدّي مهامّها بحياد وإظهار الفشل العام في إدارة "الدولة" كما لو كان نتيجة خطأ في الاستخدام وليس في "الروبوت" نفسه ، إنّها أنظمة إسفنجيّة لديها قدرة ذاتيّة عالية على ابتلاع الوازع الديني لحساب الدافع المادي وامتصاص قوّة "الدّفق التحرّري التاريخي" لدى المسلمين وهي "الدّين"، هذه الأنظمة تفتقد في العمق إلى عناصر إسناد ذاتي وتشكو أزمة "شرعيّة" مزمنة في علاقة بالهُويّة[381] و لا تملك سوى تعليب الوعي الديني بوساطة التعليم والإعلام وغيرهما ممّا يُسمّيه غرامشي "الأجهزة الإيديولوجيّة للدّولة"، وذلك للتعمية على قاعدة «إنِ الحكم إلّا لله» بعناوين برّاقة وأفكار مخاتلة يستوردها سدنة المعبد العلماني الكُفري[382] من الغرب في تجاهل تام لشرطيّاتها التاريخيّة..

---

381 - إن كانت "الهُويّة" هي استشعار الفرادة بناءً على عناصر موضوعيّة جامعة فإنّ الدّين هو الرّكن الرّكين من الهُويّة باعتباره مستمَدًّا من مصدر متعالٍ، مفارِق، متجاوِز أي من مصدر "فوق تاريخي"، بما يجعله "الأصل" في الانتماء الهُوَوي للأفراد والجماعات..

382 - "النظام العلماني" هو قطعا "نظام كُفري" لكنّ ذلك لا يعني أنّ "الحاكم" داخل هذا "النظام الكُفري" هو "كافر" بالضرورة، قد يكون حكمُه "الفسق" أو "الظلم" مصداقا للآيات الثلاث الواردات في سورة "المائدة"، ولا يخفاكم خطورة تكفير الأعيان خاصّةً إذا كان هؤلاء الأعيان همُ الحكّام، وقياسًا على ذلك نقول إنّ "العلمانيّة" طرح "كُفري" دون أن يعنيَ ذلك أنّ كلّ "علماني" هو كافر !!!..

غياب سؤال السماء تقابله بالضّرورة أسئلة الجدوى والنجاعة أفقًا سقفًا للتفكير السّياسي !..

على كلّ حال؛ نزعم أنّ الطرح العلماني ظهير عملي للإسلاميين إذ يكفي أن يبشّر الليبراليّون بالحريات الفرديّة المطلقة ويشنّع "اليسار" بالنموذج الغربي حتى يكونا «حليفَين موضوعيّين» لما يُسمّى «الإسلام السياسي» فيما سيتكفّل "المزاج الشعبي المسلم" بتقويض خرافة "استحالة البديل الإسلامي"، دون أن يعنيَ ذلك الاطمئنان لفكرة اندحار جهود التغريب، فإن كانوا قد فشلوا في تجريد "المجتمعات المسلمة" من دينها فإنّهم نجحوا في توتيرها هوويًّا وتشويهها إدراكيًّا، حتّى أصبح الفرد المسلم بمنأى عن قلق الانتماء إلى أمّة وإلى حضارة، وبات أقرب إلى ذلك "اللاّمنتمي" (The Outsider)الّذي تحدّث عنه البريطاني "كولن ويلسون" ! ..

وإنّه لَمن المفروغ منه أن نقول إنّ الإسلام هو بالضّرورة «استعلاء إيماني»،، علينا ألّا نفكّر كثيرًا قبل أن نقول إنّ كلّ ما عدى الإسلام هو زيف وضلال وإنّ كلّ «مسلم» يعترض على إقامة الشّريعة مهما كانت مبرّراته هو جاهل إمّا "جهلا بسيطًا" أو "جهلا مركّبًا" ، وإنّ من يزعم أنّه مسلم ثمّ يصِم الدعوة إلى تحكيم الشّرع بالرّجعيّة هو تمامًا كمَن يدّعي أنّه "ماركسي" ثمّ يرمي ماركس بالتحريفيّة، في كلمة .. المسلم

السويّ هو إقصائي واستئصالي لكن على سنّة الله ورسوله، والقول إنّه لا فرصة لأيّ "دولة إسلامية" في الحياة في ظل الإكراهات الدوليّة هو من قبيل الخطاب التثبيطي الّذي لا يتعامي عن الوعد الإلهي بالتمكين فحسب بل يتجاهل كذلك حقائق التاريخ الّذي قدّم لنا نماذج كثيرة للثّبات في وجه الأعداء، والتجربة الكوبيّة مثال فاقع على الصمود بعد أن تُركت في العراء بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في مواجهة أعظم قوة علىا لأرض وهي الولايات المتحدة ومع ذلك استطاعت الصمود باقتصاد يلائم إكراهات واقع الحصار والاستهداف الدولي، قد يقول قائل كوبا استثناء يؤكّد القاعدة ، نحن نقول هي استثناء ينفي القاعدة لأنّنا لو أعملنا مبدأ "التناسب" بين دولة "كافرة" تتمكّن من البقاء في قلب العواصف وبين دولة "إسلامية" على هدي ربّها فإنّ الحالة الكوبيّة تصبح هنا محفّزا علميّا وموضوعيّا لا مجرّد فاصل عابر من التاريخ، فمحرّك التغيير الحقيقي هو الإرادة الشعبية الّتي تعبّر عنها قيادة سياسيّة تتحمّل مسؤوليتها التاريخيّة، مع التشديد على أنّ تنويه الخطاب العلماني المتكرّر بالنصف الملآن من الكأس المتمثّل في عدم مخالفة الكثير من القوانين للشرع ليس في حقيقته سوى تشجيع مقنَّع على ترك النصف الآخر فارغًا أي بكل بساطة عدم إقامة الدين بكل تفاصيله التشريعيّة[383] !!!!!!

---

383 - **رغم أهمّيّة ما حدث في المنطقة العربية عام 2011 فإنّه في النهاية أشبَه بانتقال ولاية البيت**

قـصارى القول..

ما يبدو أوضح من أن نشير إليه هو أنّ المسلمين يعيشون حالة قصوى من حالات الاستضعاف أشبه بمرحلة "الاستضعاف المكّي"، إذ إنّهُم مهدَّدون في الهُويّة ويُستهدَفون على الهُويّة في الآن نفسه دون أن يكون أمامهم "دار أبي سفيان "واحدة يأوون إليها، ببداهة العقل المجرّد وبمنطق مادي ذرائعي جاف وبعيدا عن أيّ تأصيل ديني علينا في تداعٍ حر للأفكار أن ننتهيَ إلى أنّه لا حلّ لمواجهة هذا التهديد المزدوج سوى تشكيل «ظهير سياسي» انصهاري موحّد وقويّ[384] على قاعدة هذه «الهُويّة المهدّدة »[385]، ومن المفارقات المؤلمة أنّ اليهودي الفرنسي "موسى هاس" عندما أشار إلى ضرورة إيجاد وطن لليهود لينقذهم من الضيم الّذي يلحقهم حول العالم تحوّل كتابه "روما والقدس"(1863 م) إلى وثيقة مرجعيّة تأسيسيّة للحركة الصهيونيّة، في المقابل لا يرى مسلمون في الوحي

وأمر مكّة من "خزاعة" إلى "قريش"،، لم يتغيّر شيء في علاقة بالدين، مازلنا خاشعين في محاريب الحجَر ننحني للّات والعُزّى وهُبل ومناة حتّى يُقرّبونا إلى الله زُلفى ! ..

384 - الأستـاذ "جوناثان براون" يؤيّد قيام "خلافة إسلاميّة" ويعتبرها هدفًا منطقيًّا باعتبار أنّ المسلمين يتقاسمون قضايا سياسيّة تهمّهُم جميعًا على اختلاف بلدانهم ما يجعلهم مطالبين بتشكيل "قوّة ضـاغطـة"(من مجلّة "الدّراسات الدينيّـة" –الإصدار الثاني- ص5).

385 **- رغم مسؤوليّة الصينيّين عن تفشّي وباء «كورونا» في العالم بسبب نظامهم الغذائي الغريب الّذي يصل إلى حدّ التهام الأجنّة فلا أحد من أجهزة المنظمة الأمميّة قد تجرأ على انتقاد العملاق الصيني بمنطق "العالميّة" و"الكونيّة" و"الإنسانيّة" بذريعة احترام خصوصيّتها "الحضاريّة"، رغم أنّ طبيعة الأكل عندهم لا علاقة لها بأيّ مرجعيّة دينيّة مفارقة،، لقد تركوا لهُم أمر النّظر في ما يناسبهم من التشريعات لتظهر مبادرة داخليّة لإعداد مسوّدة قانون تحدّد أنواع اللحوم المسموح بتناولها ، قارِنوا هذا المشهد بحالة المسلمين منظورا إليها من الخارج، إنّهُم يتدخّلون حتّى في ثابتنا الشرعي باسم حقوق الإنسان،، ألا نحتاج إلى جبهة موحّدة تكون "بيضة الإسلام" نقتلع بها الاعتراف الدولي !!!...**

المرجعيّة الكافية الّتي تدفعهم إلى بذل الجهد واستفراغ الوسع لإقامة دولتهم أو بالأحرى إعادة إحياء دولتهم واستئناف حياتهم الإسلاميّة، والثابت أنّ «دولة الخلافة» المأمولة ليست مجرّد جُنّة لجماعة المسلمين فحسب، إنّها أيضا "خلاص فردي" للمسلم تمتهد بها طريق نحو أعلى درجات الالتزام الشخصي، فمع تطبيق "الشّريعة" ترتفع مأموليّة النّجاة بانحسار مظاهر الانحلال وموارد الهلاك في المجتمع، عندها سنجد في أيدينا الكثيرَ من أوراق الضّغط على نفوسنا "الأمّارة بالسّوء".

وما يجب أن نسجّله هنا ونحن في مهبّ "كورونا" هو أنّ الأوبئة والجوائح تُجذّر عادةً الأنظمة السلطويّة وتثبّت أركانها لأنّها تكسر إرادات الشّعوب في التحرّر فهي تمنح عناوين جديدة للقهر المؤسّسي من فرض "الانضباط الجماعي" باسم المقاومة إلى تعزيز ثقافة "الامتثال" باسم المصلحة العامّة، وهو ما يُقوّي شوكة "الحكم الاستبدادي" ويمنحه أسباب الصّمود أمام الأزمات الاقتصاديّة اللاحقة والّتي تُمثّل عادةً تهديدا كبيرا لاستمرار "الأنظمة المنغلقة"،، كما أنّ "السّياقات الوبائيّة" بكارثيّتِها هي سياقات ملائمة "سوسيوسياسيًّا" لإنضاج "إيديولوجيّات هدّامة" تتوثّب للظّهور والصّعود فور انتهاء الأزمة "الوجوديّة" الّتي تمرّ بها الأمّة، ففي أوقات الضعف والوهن العام تصبح

الطّروح اليمينيّة المتطرّفة و"السرديّات الشّموليّة الحدّيّة" بوارد التقدّم على حساب "المقولات العقلانيّة المعتدلة"[386].

لكن في المقابل؛ علينا التنبّه إلى أنّ نهاية هذه المحنة الوبائيّة ستتزامن مع مواجهة أنظمة كثيرة لتحدّيات البقاء، إذ ستجد نفسَها في مهبّ أزمة مركّبة عاصفة بعد أن تكون قد قطعت من لحمها الحيّ لمجابهة "الجائحة" لتكون مرحلة «ما بعد كورونا» مرحلة فَقْد قيمي ورمزي وترنّح اقتصادي واجتماعي وسياسي، بما يجعلنا بوارد أن نكون إزاء "لحظة تاريخيّة مفصليّة" على دُعاة "التغيير الإسلامي" في بلاد المسلمين التقاطُها، فلربّما كنّا بصدد تقدير إلهي يعبّد الطريق لتمكينٍ ما ، فقد قدّر الله أن ينتشر الطاعون[387] قبل بضعة عقود من ولادة الرسول محمّد صلّى الله عليه وسلّم ليُنهك القوتين الرئيستين في ذلك الوقت : الروم والفرس، في ما بدا مقدّمة لنشر الدعوة ! ..
لا نستبعد أن يأتي اليوم الّذي يسترجع فيه المؤرّخون "اللحظة الكورونيّة" الّتي نعيشها اليوم من أجل تكييفها بصفتها مرحلة "ما قبل الثورة الإسلاميّة" قياسًا على مصطلح "ما قبل الثورة الفرنسيّة" الّذي صاغه المؤرّخ "جون إيغري"[388] مُشيرا به إلى بذور الثورة الأولى لا إلى

---

[386] - **عندما حلّت كارثة الحرب العالميّة الأولى على الشعب الألماني أخذت "الأدلوجة النازيّة" طريقَها إلى الشّارع فالسّلطة بعد أن استثمرت في حالة الشعور العميق بالمهانة لدى الألمان .**

[387] - **المعروف ب"طاعون جستنيان" الّذي تفشّى في بداية أربعينيات القرن السادس ميلادي، مع العلم أنّ الرسول صلى الله عليه وسلّم قد وُلد عام 571 م.**

[388] - **كتاب "ماقبل الثورة الفرنسيّة" لجون إيغري Egret - La pré-révolution française (Jean)**

أسبابها أو إرهاصاتها (مقدّماتها)، حيث تحدّث عن تعاطي "البورجوازيّة" مع المطلبيّة المتصاعدة وما آل إليه الفعل وردّ الفعل من تصدّع وتعمّق للأزمة البنيويّة داخل النظام الفرنسي الفيودالي (الاقطاعي)، هذا المشهد بوارد التّكرار قريبًا في منطقتنا بنسخة معاصرة تحاصر الأنظمة الوظيفيّة الحاكمة التي تعاني أصلًا "أزمة شرعيّة مُزمنة" بِحكم "الفجوة الهُوويّة" التي تفصل الحكّام عن المحكومين، ويُنتظَر أن تُواجه فور نهاية الأزمة أزمات اقتصادية فشواش اجتماعي وسياسي، شواش لن ينتهي بالضّرورة وعلى المدى القريب إلى "ثورة" لكنّه قطعا سيُنضج وعيا ثوريًّا متوثّبًا للتغيير[389]..

نحن نجزم أو نكاد أنّ بلاد المسلمين اليوم لا فرصة لها في الانصلاح إلّا بانقلاب عسكري إيديولوجي أو ثورة شعبيّة حقيقيّة[390] ،، هذا هو أفق التغيير الحقيقي والوحيد..

المنطق الإصلاحي/المحافظ يمكن أن يكون جيّدا ومُفيدا ما دام تكتيكيا/ظرفيًّا/مرحليّا يُنظَر إليه "نِظرة أداتيّة" تُجسِّر

---

389 - منظومة ما بعد 14 جانفي/ يناير 2011 في تونس "منظومة مأزومة" وتسير رويدا رويدا نحو حتفها بفعل توالد الأزمات الاجتماعيّة العميقة وتراكمها دون أيّ أفق واضح للخروج من النفق بحلول اقتصاديّة شاملة خصوصًا مع التّداعيات المدمّرة للجائحة الوبائيّة، ونزعم أنّ غياب "الحلّ النهائي" في عقل الدولة العميق يجعله يفكّر في آليّات تخفيف وتنفيس تدور حول التخلّص من الخطر الدّاهم المتمثّل في الشباب و "الطّبقة الوسطى" وذلك عبر ثلاثيّة "التغييب" و"التّهجير" و"التّفقير" أي نشر المخدّرات وحبوب الهلوسة من جهة والتهميش وعدم التشدّد في منع الهجرة السريّة أو حتّى العمل على الحدّ من هجرة الأدمغة من جهة أخرى،، كما لم يبق أمامهم سوى المُضيّ قُدُمًا في تكريس انكفاء "الطّبقة المتوسّطة" وانكماشها.

390 - حالة "غياب الاستبداد" لا تعني الفقدان الآلي لشرعيّة الخروج على الحاكم لأنّ طبيعةَ النّظام نفسَها يمكن أن تكون موضوعًا للاحتجاج وهدفًا للمحتجّين، هذا فضلًا عن عامل اهتراء ما يُسمّى "شرعيّة الإنجاز" !..

المسافات نحو "بندقيّة واعية" أو "وعي ثوري شعبي متدفّق" ،، غير ذلك هُراء و «نقش على وجه ماء» ..

ولاشكّ أنّ هذا المناخات السياسيّة الملتهبة الّتي تمرّ بها المنطقة ملائمة تمامًا لأيّ حراك إسلاموي تعبوي منظّم يعرِف كيف يكسر الحظر الإعلامي المفروض عليه للوصول إلى الناس بطرح دينيّ أصيل، كلّ ما على الإسلاميين فِعله هو الخروج من صناديقهم التراثيّة والحزبيّة الضيّقة واستيعاب اللحظة الّتي لا سبيل إلى التقاطها دون تجديد أساليب التعاطي والتّأتّي في إطار اجتهادي/إبداعي ينضبط لضوابط الشّرع.

الشعوب المسلمة تبحث عن تسوية تاريخيّة(ما) تُخرجها من أزماتها "العضويّة" المتراكمة ، إنّها تريد "البديل" لكنّها لا تعرف ماذا تريد على وجه التّحديد[391]، فلنأخذ بيدها لتفهم شريعة ربّها ولنقنعها أنّ هذا "النّظام العلماني" ليس فوق مستوى الشّبهات[392] ولنساعدها على توجيه إصبع الاتّهام إليه ..

391 ـ هذا الفراغ الرؤيوي يُنذر بالفوضى المفتوحة لغياب المشروع و أفق للبناء،، هذا الشّواش يعبّر عن "فــراغ مرجعي حادّ" لا يملؤه سوى الإسلام بصفته دين الأغلبيّة المعبّر عن "العمق الشّعبي"، وما على العمل الحرَكي الإسلامي سوى التحرّر من القــوالب التّراثيّة والحزبيّة الجـاهزة والبحث عن مُمكنــات جديدة للفعل التّــاريـخي..

392 ـ أكثر ما يؤلم في منابر الإعلام العربي هو ما يحدث في البرامج السياسيّة والثّقافيّة "الرّصينة" من تبييض وتطبيع فج مع "المنظومة العلمانيّة" (أو "العالمانيّة) وعَدّها ذلك "اليقين المطلق" الّذي لا سبيل إلى مجرّد التفكير في إلغائه وكل ما يمكن العمل عليه هو محاولات التعديل من الدّاخل،، نظام وضعي/ بشري يقدّمونه كما لو كان فوق مستوى المساءلة ليجد الطّرح الإسلامي نفسَه في غُربة ما بعدها غُربة رغم أنّه هو "الأصل" وما عداه هو شذوذ تاريخي عن هذا "الأصل" .

قبل الإسلام كـان العرب «ظاهرة صوتيّـة» في كلّ وادٍ يهيمون بـخُطَبـهم وأسجـاعهم وأشعـارهم وحين ابتعـدوا عن دينهم عـادوا سيرتَـهم الأولـى "ظاهرةً صوتيّـة" على حدّ تعبيـر "الـقُصَيمـي"؛ يشجبـون ويندّدون، ويستنكـرون ويُديـنون ثمّ ينـامون، مصداقًـا لـقول "الفـاروق" رضـي الله عنه :«نحن قوم أعزّنـا الله بالإسلام فـمهمـا ابتغينـا الـعزّة من دونه أذلّنـا الله» ..

وإنّه لَمن الغريب العجيب أن نرى «الوحدويّين العرب[393]» مُصرّين على أنّ "الوحدة العربيّة" هي الحلّ

---

393 - فضلًا عن بـداهة حُرمـة الـعصبيّـات الجـاهليّة على كلّ مسلم انحدر إلى الدرك الـعروبيّ أو تحدّثه نفسه الأمّـارة بالسوء باعتنـاق «الـقومية الـعربيـة» الوقـوف طويـلا وعميقًـا عند نـقــاط سبـع:

(1) – في البدايات [القرن التاسع عشر] سوّق للقوميّة (نصرانيّان) لبنانيّـان همـا بطرس البستـاني وناصيف اليـازجي، يقول جورج أنطونيوس في كتابه "يقظة العرب" : «يرجع أول جهد منظّم في حركة العرب القومية حين ألّف خمسة شبان من الذين درسوا في الكلية البروتستانتية ببيروت الجامعة الأمريكيّة في ما بعد – جمعيّة سريّة وكانوا كلّهم من النّصـارى»..

(2) – نُقل عن لورنس البريطاني قوله : «وأخذتُ طول الطريق أفكّر وأتساءل هل تتغلب القومية (العربيّة) ذات يوم على النزعة الدينية (الإسلاميّة)» كما تحدّث في كتابه "أعمدة الحكمة السبعة" عن خفايا مساهمته في تأليب المسلمين بعضهم على بعض باسم "الـعروبة" ..

(3) – التنظّم السياسي للحركة القومية العربية كان ردّ فعل على الحركة الطورانيّة (القوميّة التركيّة) حيث ساهمت جمعية "الاتحاد والترقّي"ذات القيادة اليهوديّة (يهود الدونمه) في إنعاش سياسة "التتريك"..

(4) – جامعة الدول العربية نفسها صنيعة (بريطانيّة)، فبين عامي 1941 و1943 أصدر وزير الخارجيّة البريطاني أنتوني إيدن بيانين أبدى فيهما دعم بريطانيا لفكرة تأسيس جامعة توحّد العرب ..

(5) – حزب البعث الـعربي أبرز الأحزاب القوميّة أسّسه (النّصراني) "ميشيل عفلق" قبل إسلامه - المفترض- في أواخر حياته..

(6) – يقول "جورج كيرك" صـاحب كتـاب: «موجز تـاريخ الشرق الأوسط : «إنّ القوميّة العربيّة وُلدت في دار المندوب السامي البريطاني» ..

لتحرير فلسطين، كأنّ هذه الكانتونات المتناثرة يمكن أن يكون لها وزن بمجرّد اتّحادها واجتماعها على قلب دولة واحدة دون الحاجة إلى شريعة إلهيّة هادية،، هؤلاء يحاولون إقناعنا بأنّ حاصل مجموعة من الأصفار يمكن أن يكون شيئا آخر غيرَ الصّفر !..

ختامًا ..

لئن كاد يقتصر مدار بحثنا على التيارات الإسلامية السنّيّة الإحيائيّة دونما تخصيص أو تعيين إلّا أنّنا قد بثثنا بين السطور دعوة ضمنيّة إلى كلمة سواء تجمع تحت سقفها المسلمين جميعًا بمِللهم ونِحَلهم أفرادا وجماعات، كلمة تُظلّنا ولا تُضلّنا لما فيه خير الدين والدنيا على قاعدة التفكير من داخل العقيدة لا من داخل الأمّة وإن كُنّا نعمل للأمّة وبها ومن خلالها.

تمّ بحمد الله تعالى

---

(7) – بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر صدر كتاب عن مؤسّسة "راند" (أحد مراكز التفكير الأمريكيّة) حمل عنوان "الإسلام الديمقراطي المدني الشركاء والموارد والإستراتيجيّات" لمؤلّفته "شيريل بينارد"زوجة زلماي خليل زاده السّفير الأمريكي السّابق في أفغانستان والعراق، من النّقاط المهمّة الواردة في ذلك الكتاب/الدّراسة ضرورة دعم القوميّين العرب وتشجيعهم على مهاجمة التيّار الإسلامي وتجنيد المنابر الإعلامية لهم حتى ينشروا أفكارهم ..

المصادر والمراجع

-ابن الأثير "الكامل في التاريخ"تحقيق:عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي،بيروت – لبنان.

-ابن خلدون : المقدّمة -" العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر".

-ابن كثير"البداية والنهاية"- دار الحديث، القاهرة – تخريج وتحقيق أحمد جاد.

-أبو الحسن الماوردي،"الأحكام السلطانيّة"، دار الحديث ،القاهرة.

- أرنولد توينبي–"الحضارة في الميزان"_ترجمة أمين محمود الشريف،منشورات وزارة الثقافة السوريّة دمشق –الط2، 2006.

- آصف بيات - « جعل الإسلام ديمقراطيًّا : الحركات الاجتماعيّة والتحوّل مابعد الأسلمة ».

- ألان دونو، كتاب "نظام الرّداءة".

-"أنيس صايغ عن أنيس صايغ" مذكّرات الدكتور أنيس صايغ.

-أوليفيي روا "تجربة الإسلام السياسي"ط1 وط2 عن دار الساقي اللبنانية 1996.

Olivier Roy” (تعريب : نصير مروّة)

- أوليفيي روا _ كتاب "فشل الإسلام السياسي".
- أوليفيي كاريه –"الإسلام العلماني أو العودة إلى التقليد العظيم".
- باسم خفاجي "الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي"الطبعة العربية الأولى 2005عن المركز العربي للدراسات الإنسانيّة.
- باسم خفاجي استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام –قراءة في تقرير راند- 2007-دراسة عن المركز العربي للدراسات-.
- برنارد لويس –"في الإسلام"(2005).
- برهان غليون – "المحنة العربيّة ..الدولة ضدّ الأمّة".
- جاسم سلطان - «جيوبوليتيك .. عندما تتحدّث الجغرافيا(الجغرافيا والحلم العربي القادم)» مشروع "النهضة" _سلسلة أدوات القادة_ "تمكين للأبحاث والنشر".
- جيل كيبال Gilles kepel /كتاب:«انتشار الإسلام السياسي وانحساره».
- حسن الترابي - "الحركة الإسلاميّة بالسودان"-نهج التطوّر ،الكسب(ط1) –مطبعة إيمان –لاهور-نشر الشركة العربيّة العالمية –باكستان.
-دامبيزا مويو _ كتاب «حافّة الفوضى : لماذا تخفق الدّيمقراطيّة في تحقيق النموّ الاقتصادي وكيف يمكن إصلاحها ؟!».
- راشد الغنّوشي _ "الحرّيّات العـــامّة في الدّولة الإسلاميّـــة"/ مركز دراسات الوحدة الــعربيّـــة - بيروت -1993 .
- سامي العامري .."العالمانيّة طاعون العصر .. كشف المصطلح وفضح الدّلالة".
- سمير أمين – "مابعد الرأسماليّة المتهالكة" –دار الفارابي – ترجمة د.فهميّة شرف الدين و د.سناء أبو شقرا.
- سيد بن حسين العفاني"أعلام واقزان في ميزان الإسلام"الطبعة الأولى 2004،عن دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع.

- صمويل هانتنغتون "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي"الطبعة الثانية 1999،ترجمة طلعت الشايب،"سطور"للنشر والتوزيع –مصر -.
- عادل درويش كتاب "بابل المدنسة".
- عبد الله النفيسي – "ثغرات في طريق الحركة الإسلاميّة".
- عطية الويشي في كتابه " حوار الحضارات " .
- فرانسوا بورغا - "الإسلامويّة في الواجهة".
- فرنسيس فوكوياما"نهاية التاريخ وخاتم البشر"ترجمة حسين أحمد أمين ،مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- محمود سيد القمني " الحزب الهاشمي وتأسيس الدولة الإسلامية" الطبعة الرابعة - 1996.
محمود سيد القمني " النبي موسى وآخر أيام تل العمارنة"صادر عام 1999.
محمود سيد القمني "ربّ الزمان" مكتبة مدبولي الصغير - القاهرة - الطبعة الأولى 1996.
محمد عابد الجابري "مدخل إلى القرآن الكريم"- الطبعة الثانية –عن مركز دراسات الوحدة العربية 2007.
محمّد عابد الجابري - "مسألة الهُويّة ..العروبة والإسلام ...والغرب" –عن مركز دراسات الوحدة العربيّة –ط3.
محمد عمارة "الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي "،مركز الإمارات للدراسات والبحوث .
- محمد متولي الشعراوي "الفتاوى".
- مصطفى محمود "الإسلام السياسي والمعركة القادمة"،مطبوعات "أخبار اليوم".
- مهاتير محمّد –"طبيب في رئاسة الوزراء"(مذكّرات).
- نظيرة زين الدين "السفور والحجاب"الطبعة الأولى عن دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع.

- نوال السعداوي" الإله يقدّم استقالته في اجتماع القمة"2006.
- نوال عبد المنعم بيومي –"التجربة الماليزيّة .. وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي"ط1 –مكتبة الشروق الدوليّة – 2011.
- هشام جعيّط "تاريخية الدعوة المحمدية في مكة".
- هشام شرابي -"النظام الأبوي وإشكاليّة تخلّف المجتمع العربي".
- وائل حلاق – "الدولة المستحيلة.. الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي" .
- يورغن هابرماس –"تحدّيات الديمقراطيّة ما بين المذهب الطبيعي والدّين".
- يوسف القرضاوي "الصّحوة الإسلاميّـة بين الجحود والتطرّف"- دار وهبة مصر، ط1997/2م.
- يوسف القرضاوي "من فقه الدولة في الإسلام .. مكانتها، معالمها، طبيعتها، موقفها من الدّيمقراطيّة والتعدّديّـة والمرأة وغير المسلمين" الطبعة الأولى 1997 دار الشروق.

الفهرس